ISSN 0256-1190

٢٠٠٥

حالة الأغذية والزراعة

التجارة الزراعية والفقر

هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟

الصور على صفحة ٣: جميع الصور من الأرشيف الإعلامي للمنظمة

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

SALES AND MARKETING GROUP
Information Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome, Italy

E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: http://www.fao.org/catalog/inter-e.htm

سلسلة دراسات الزراعة رقم 36
ISSN 0256-1190

٢٠٠٥

حالة الأغذية والزراعة

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ٢٠٠٥

المحتويات

تقديم ز
شكر وتقدير ي
مذكرة تفسيرية ك

الجزء الأول
التجارة الزراعية والفقر

أولا: مقدمة وعرض عام ٣
التجارة والفقر والأمن الغذائي: ما هي الصلات؟ ٦
عرض عام للتقرير ٧
ثانيا: اتجاهات وأنماط التجارة الزراعية الدولية ١٢
التجارة الزراعية والاقتصاد العالمي ١٢
التحوّل الجغرافي في التجارة الزراعية ١٤
التجارة الزراعية في أقل البلدان نموا ١٦
التجارة الزراعية داخل الأقاليم ١٧
المنتجات المصنّعة ودور محال السوبر ماركت ٢٠
النتائج الرئيسية ٢٥
ثالثا: أفق سياسات التجارة الزراعية ٢٦
تطور سياسة التجارة الزراعية ٢٦
الدعم المحلي ٣٠
المنافسة التصديرية ٣٣
الوصول إلى الأسواق ٣٨
النتائج الرئيسية ٤٧
رابعا: آثار إصلاح التجارة الزراعية على الاقتصاد الكلي ٤٨
نمذجة إصلاح السياسة التجارية ٤٨
نتائج نماذج التوازن العام القابل للاحصاء ٥٠
نموذج قطاع الزراعة، الحالة والنتائج ٥٧
النتائج الرئيسية ٥٨
خامسا: آثار إصلاحات التجارة الزراعية على الفقر ٦٠
دور الزراعة في الحد من الفقر ٦٠
دور التجارة في الحد من الفقر ٦٣
إصلاح التجارة الزراعية وعلاقته بالفقر ٦٦
أثر إصلاحات التجارة على عوامل السوق ٧٢
إصلاحات التجارة والإنتاجية والنمو الاقتصادي ٧٤
مدلولات البحوث المتعلقة بالسياسات ٧٨
النتائج الرئيسية ٧٩
سادسا: التجارة والأمن الغذائي ٨٠
ما هو الأمن الغذائي؟ ٨١
العلاقات المتبادلة بين التجارة والجوع ٨٣
تحرير التجارة والأمن الغذائي ٨٤
دراسات الحالة عن الاقتصاد الكلي والإصلاحات التجارية ٨٦
النتائج الرئيسية ٩٦

سابعا: توظيف التجارة لصالح الفقراء: المنهج مزدوج المسار للحد من الجوع والفقر ٩٨
المسار الأول: خلق الفرص ٩٩
المسار الثاني: ضمان الحصول على الغذاء ١٠٢
هل نحن على المسار الصحيح ؟ ١٠٣
الموجز ١٠٥

الجزء الثاني
الاستعراض العالمي والاقليمي: حقائق وأرقام

١- اتجاهات نقص الأغذية ١١٧
٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية ١١٩
٣- المساعدات الخارجية للزراعة ١٢١
٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ١٢٣
٥- حالة الإمدادات العالمية من الحبوب ١٢٦
٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع ١٢٧
٧- التجارة الزراعية ١٣٠
٨- مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة ١٣٤
٩- الغابات ١٣٧

الجزء الثالث
الملحق الإحصائي

ملاحظات على الجداول الملحقة ١٤٣
الجدول ألف ١ البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الإحصائية ١٤٨
الجدول ألف ٢ الأمن الغذائي والتغذية ١٥٠
الجدول ألف ٣ الإنتاج الزراعي والإنتاجية ١٥٤
الجدول ألف ٤ مؤشرات السكان والقوة العاملة (٢٠٠٤) ١٥٩
الجدول ألف ٥ استخدام الأراضي ١٦٥
الجدول ألف ٦ مؤشرات التجارة (معدل ٢٠٠١-٢٠٠٣) ١٧٢
الجدول ألف ٧ المؤشرات الاقتصادية ١٧٧
الجدول ألف ٨ إنتاجية العوامل الاجمالية ١٨٢

المراجع ١٨٧
الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة ١٩٣
مطبوعات مختارة ١٩٥

مساهمة خاصة

هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟ وجهة نظر المجتمع المدني ١٠٨

الجداول

١- وجهة الصادرات الزراعية بحسب الإقليم (النسبة المئوية) ٢٢
٢- منشأ الواردات الزراعية بحسب الإقليم (النسبة المئوية) ٢٣
٣- تقديرات دعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمنتجين ٣٠
٤- تدابير الدعم المحلي ٣١
٥- بيانات التعريفات الجمركية الزراعية على المستوى القطري، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ٤٣
٦- مكاسب الرفاه الاجتماعي مستمدة من دراسات التوازن العام القابل للإحصاء عن تحرير التجارة ٥٢
٧- التجارة الثنائية: نسبة التغير في قيمة أحجام الواردات الثنائية ٥٥
٨- تأثير تحرير التجارة على أجور العمال غير المهرة بحسب القطاع والسيناريو (نسبة التغير) ٥٦
٩- تأثيرات إصلاح السياسات على أسعار السلع العالمية ٥٧
١٠- مؤشرات الأغذية والجوع بحسب الإقليم ٨٠
١١- متوسط التعريفات الجمركية المطبّقة والمقيدة للدولة الأولى بالرعاية (النسبة المئوية) ٨٨
١٢- نسبة القيمة الإجمالية للواردات الغذائية الى القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية ٩٢
١٣- تغير نسبة السكان ناقصي التغذية وإنتاج الأغذية والفقر في الريف والنمو الاقتصادي ٩٣
١٤- توافر السعرات الحرارية والبروتينات للفرد الواحد في الفترة ١٩٨٠/١٩٨٢ – ١٩٩٩/٢٠٠١ ٩٥
١٥- نصيب الفرد من شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ١٢٠

الأطر

١- ما تستخلصه الوكالات متعددة الأطراف الأخرى بشأن التجارة والتنمية ٤
٢- الشروط الأساسية لاتفاقية جولة أوروغواى بشأن الزراعة ٢٨
٣- نظام حصص أسعار التعريفة الجمركية لمنتجات الألبان في الاتحاد الأوروبي ٣٨
٤- التعريفة الجمركية كإيرادات ضريبية ٤١
٥- الملامح الرئيسية لنماذج التوازن العام القابل للإحصاء ٥٠
٦- ماذا نعلم عن الحد من الفقر؟ ٦١
٧- الأسر الزراعية ٦٨
٨- آثار التحرير الزراعي على الفقر في البرازيل ٧٠
٩- لماذا تعتبر التجارة مهمة للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي؟ ٧٦
١٠- تحرير سوق "الكاشو" في موزامبيق ٨٥
١١- كسر دائرة الجوع والفقر: استراتيجية مزدوجة المسار للحد من الجوع والفقر ٩٩

الأشكال

١- نمو الناتج المحلى الإجمالي العالمي والتجارة العالمية في السلع والخدمات ١٣
٢- نمو الناتج المحلى الإجمالي الزراعي العالمي والتجارة العالمية في السلع الزراعية ١٣
٣- نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد العالمي ١٣
٤- مجموع الصادرات الزراعية العالمية ونسبتها في تجارة البضائع ١٤
٥- حصة البلدان النامية في تجارة المنتجات الزراعية ومجموع التجارة في البضائع ١٥
٦- تجارة المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة والنامية ١٦
٧- نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة والنامية ١٧
٨- تجارة المنتجات الزراعية في أقاليم البلدان النامية ١٨
٩- نصيب الإقليم من التجارة العالمية في المنتجات الزراعية ١٩
١٠- التجارة في المنتجات الزراعية في البلدان الأقل نمواً ٢٠
١١- نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا ٢٠
١٢- حصة المنتجات المصنّعة من الصادرات الزراعية ٢١
١٣- الصادرات المدعومة بإعانات كحصة من مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي لمنتجات معينة، ١٩٩٥-٢٠٠١ ٣٤
١٤- تصاعد التعريفات للألياف والمنسوجات والملابس ٤٢

١٥- الناتج المحلى الإجمالي الزراعي ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٢
١٦- فرص العمل في الزراعة ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٢
١٧- التجارة في المنتجات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٤
١٨- الصادرات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٤
١٩- الواردات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٥
٢٠- الواردات الغذائية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٥
٢١- إدماج الزراعة في الأسواق العالمية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢ ٦٥
٢٢- التأثيرات الإقليمية لتحرير التجارة في المكسيك ٦٧
٢٣- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وآثاره الأولية على الدخل الحقيقي للأسر الريفية والحضرية ٦٩
٢٤- تأثير السوق المشتركة الجنوبية على الدخل الحقيقى للأسر في الأرجنتين ٧٣
٢٥- تأثيرات تحرير التجارة على الدخل الحقيقي للأسر في المكسيك ٧٣
٢٦- الإطار المفاهيمي لانعدام الأمن الغذائي ٨١
٢٧- نسبة ناقصي التغذية إلى معدل التجارة في المنتجات الزراعية قياسا إلى الناتج المحلى الإجمالي الزراعي ٨٢
٢٨- نسبة نقص الوزن مقابل معدل التجارة في المنتجات الزراعية قياسا إلى الناتج المحلى الإجمالي الزراعي ٨٣
٢٩- إطار الإصلاح – الاستجابة والنتائج ٨٤
٣٠- تطوّر الأسعار المحلية الحقيقية ومعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي في شيلي ٩٠
٣١- تطوّر الأسعار المحلية الحقيقية ومعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي في غانا ٩١
٣٢- تغيّر متوسط الأغذية المتوافرة مقابل تغيّر انتشار نقص التغذية في حقبة التسعينات ٩٤
٣٣- الرصيد الرأسمالي الزراعي للعامل الزراعي الواحد في البلدان النامية
بحسب انتشار نقص التغذية في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٢ ١٠٤
٣٤- التوجهات الزراعية في استثمارات القطاع العام ١٠٥
٣٥- الاتجاهات طويلة الأجل للمساعدات الخارجية للزراعة، في الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٢ ١٠٥
٣٦- المساعدات الخارجية للزراعة للعامل الزراعي الواحد بحسب انتشار نقص التغذية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ ١٠٦
٣٧- السكان ناقصو الأغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ ١١٧
٣٨- الاتجاهات في عدد ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ١١٨
٣٩- الاتجاهات في نسبة ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم ١١٨
٤٠- المستفيدون من المعونة الغذائية من الحبوب ١١٩
٤١- المستفيدون من المعونة الغذائية من غير الحبوب ١٢١
٤٢- الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب أهم الأقاليم المستفيدة ١٢٢
٤٣- نصيب العامل الزراعي من المساعدات الخارجية للزراعة ١٢٢
٤٤- التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ١٢٤
٤٥- الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان ١٢٥
٤٦- إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم ١٢٦
٤٧- مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات ١٢٧
٤٨- اتجاهات أسعار السلع ١٢٨
٤٩- التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية ١٣٠
٥٠- الصادرات الزراعية العالمية ١٣١
٥١- الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم ١٣١
٥٢- إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم ١٣٥
٥٣- التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية في البلدان المتقدمة والنامية ١٣٦
٥٤ - الصادرات الصافية من الأسماك والمنتجات السمكية وسلع زراعية مختارة في البلدان النامية ١٣٦
٥٥ - الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة ١٣٧
٥٦- الإنتاج والاستهلاك من الأخشاب المستديرة الصناعية وارداتها وصادراتها في عام ٢٠٠٢ ١٣٨
٥٧- الإنتاج من الأخشاب المستديرة، البلدان المتقدمة والنامية ١٣٨
٥٨- قيمة التجارة في المنتجات الحرجية ١٣٩
٥٩- إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية بحسب الإقليم، ٢٠٠٢ ١٤٠

تقديم

يبحث تقرير حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٥ الصلات بين الزراعة والتجارة والفقر ويتساءل عما إذا كانت التجارة الزراعية الدولية، وزيادة إصلاحها، يمكن أن تساعدا على التغلب على الفقر المدقع والجوع.

والإحصاءات العالمية عن الفقر والجوع معروفة تماما جميعها. إذ يقدَّر أن ١,٢ مليار شخص يعيشون على دخل يقل عن دولار واحد يوميا. وتشير أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ٨٥٢ مليون شخص يفتقرون إلى غذاء كاف لكي يعيشوا حياة نشطة وصحية. ويتزايد الوعي الآن بأن الفقر المدقع والجوع ظاهرتان ريفيتان إلى حد كبير. فمعظم الجوعى والفقراء في العالم يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة. وبقدر ما تتأثر الزراعة بالتجارة ستؤثر التجارة حتما في سُبل معيشة أشد سكان العالم ضعفا وفي أمنهم الغذائي.

ويتزايد اندماج الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة، وتمثل الزراعة جزءا من هذا الاتجاه الأوسع نطاقا. وبالنسبة لبعض البلدان، ساهم التوسع في التجارة الزراعية – بفعل إصلاح السياسات الزراعية والتجارية – في تحقيق فترة من النمو الاقتصادي السريع المساند للفقراء. بل إن بعض البلدان التي كانت الأكثر نجاحا في الحد من الجوع والفقر المدقع قد اعتمدت على التجارة في المنتجات الزراعية، إما على صادراتها أو وارداتها من هذه المنتجات أو على كلتيهما، كعنصر أساس من عناصر استراتيجيتها الإنمائية.

إلا أن كثرة من أشد البلدان فقرا لم تكن تجربتها إيجابية بنفس القدر. بل يزداد تهميشها وضعفها، بحيث تعتمد على الواردات للحصول على حصة متزايدة من احتياجاتها الغذائية دون أن تكون قادرة على التوسع في صادراتها الزراعية أو غير الزراعية وعلى تنويع تلك الصادرات. وترى منظمة الأغذية والزراعة أن عملية الإصلاح الجارية يجب أن تراعي الظروف المحددة لهذه البلدان، وبخاصة مرحلة تنميتها الزراعية وسياساتها التكميلية اللازمة لضمان إدماجها بنجاح في الأسواق الزراعية العالمية.

ولقد أدركت منظمة الأغذية والزراعة منذ أمد طويل أن التجارة الزراعية حيوية للأمن الغذائي وللتخفيف من وطأة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. والواردات الغذائية لا غنى عنها باعتبارها مكملة للإنتاج المحلي في توفير الحد الأدنى من إمدادات المواد الغذائية الأساسية في كثير من البلدان. كما أن الصادرات الزراعية مصدر مهم للدخل من النقد الأجنبي وللدخل الريفي في كثير من البلدان النامية. والحد من الإعانات الزراعية التي تشوّه التجارة ومن الحواجز التي تعوق التجارة الزراعية يمكن أن يساعد على تحقيق النمو، لأن المنتجين على نطاق العالم يستطيعون عندئذ أن يتنافسوا على أساس الميزة النسبية لكل منهم.

إلا أن التجارة الدولية في المنتجات الزراعية تتسم بعدد من المشكلات التي لا تتيح التنافس على أساس الميزة النسبية. فالإعانات والحماية الحكومية، وبخاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تشوّه إلى حد كبير أسواق الكثير من منتجات المناطق المعتدلة والسلع الغذائية الأساسية. فبعض البلدان المتقدمة ما زال يقدم إعانات لمزارعيه، بل ويقدم حتى إعانات لصادراتهم الزراعية إذا أدت الإعانات للمزارعين إلى وجود فوائض في الأسواق. وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الأخرى، وبخاصة المنتجات الاستوائية مثل البن والشاي والألياف الطبيعية والفواكه والخضروات الاستوائية، تتضمن المشكلات ارتفاع التعريفات الجمركية فضلا عن تعقّدها وتغيّرها موسميا وحدوث تصاعد كبير في تلك التعريفات.

وهذه التشوهات في الأسواق تنحو إلى خفض أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية وإلى الحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد ساعد ذلك البلدان ذات الدخل المنخفض المستوردة الصافية للأغذية على أن تُبقي فواتير وارداتها الغذائية منخفضة، ولكنه أرسل أيضا إشارات خاطئة إلى حكومات البلدان النامية ضللتها أحيانا بحيث جعلتها تتجاهل قطاعها الزراعي. وأعاق انخفاض الأسعار وانعدام الاستثمار التنمية الزراعية والريفية في البلدان الفقيرة. ويجب التشديد

في هذا السياق على أن من مصلحة البلدان المتقدمة أن تنمو البلدان النامية بدرجة أسرع، لأسباب شتى ليس أقلها أهميةً زيادة حجم أسواق البلدان النامية أمام الصادرات غير الزراعية من البلدان المتقدمة.

وعلى البلدان النامية أن تتخذ قرارات مهمة أيضا. فبينما قد يستفيد بعض مصدّري البلدان النامية من تحرير السياسات الزراعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمن المتوقع أن تتحقق أكبر الفوائد للبلدان النامية من تحرير التجارة فيما بينها. بل إن معظم الفوائد التي يمكن أن تتحقق من تحرير التجارة الزراعية العالمية بالنسبة للبلدان النامية ستكون نتيجة لإصلاحات سياساتها هي. فالتجارة الزراعية فيما بين بلدان الجنوب تتسع بسرعة مع ارتفاع الدخل ونمو المدن وحدوث تحوّل في أنماط الحياة صوب نُظم غذائية أكثر تنوعا. وهذه هي أسواق النمو في المستقبل.

ولكن من الجدير بالذكر أن بعض البلدان النامية قد لا تستفيد من زيادة تحرير التجارة الزراعية. فبعض البلدان التي تعتمد على وصول صادراتها الزراعية وصولا تفضيليا إلى الأسواق المحمية الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ستخسر إذا تآكلت هذه الأفضليات. وسيلحق ضرر أيضا بالبلدان المستوردة الصافية للأغذية، وبخاصة على المدى القصير، بقدر ما ستؤدي إزالة إعانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في أسواق العالم.

وعلى الرغم مما يبدو من وجود توافق في الآراء واسع النطاق مفاده أن تحرير التجارة يعزز الكفاءة والنمو الاقتصاديين، فإن النتائج الفورية للفقراء ولمعدومي الأمن الغذائي تبدو مختلطة في سياق الأوضاع الحالية لأسواق السلع الزراعية المختلة. فالتجربة تبيّن أن المكاسب والخسائر وتوزيع الرابحين والخاسرين فيما بين الأفراد والبلدان هي أمور يحددها السياق. وعلى صعيد الممارسة العملية يبدو أن الكثير يتوقف على وجود عوامل تكميلية. فالتجارة الدولية وتحرير التجارة يمكن أن ينجحا على خير وجه في إحداث تخفيضات كبيرة في الجوع والفقر في حالة وجود تدابير تكميلية ملائمة.

وهذه التدابير تشمل، من ناحية، استثمارات تمكّن الناس من الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة وتشمل، من الناحية الأخرى، شبكات سلامة اجتماعية لكفالة حماية أشد أفراد المجتمع تعرضا من الاختلالات التي يُحتمل أن تنشأ نتيجة لإصلاح التجارة. ويجب أن نولي دائما اهتماما خاصا للصعوبات المحددة التي تواجهها أقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض والفئات المعرضة الأخرى.

ومن بين أهم هذه الاستثمارات تدابير مثل الحد من التفاوتات الكبيرة في الإنتاج الزراعي في المناطق المعتمدة على الأمطار وذلك عن طريق مشروعات مائية صغيرة النطاق تنفّذ على مستوى القرية والمجتمع المحلي؛ وتحسين الطرق الريفية لكي يتسنى وصول المدخلات بسهولة أكبر إلى المنتجين ووصول الإنتاج إلى الأسواق؛ وتحسين جميع مكونات سلسلة التسويق. ويلزم على وجه الخصوص وجود مرافق تخزين أفضل على مستوى المزرعة، وعلى مستوى عمليات التسويق وخدماته، وعلى مستوى المسالخ والموانئ. ولا يقل عن ذلك أهمية عنصر بناء القدرات لتمكين البلدان من الامتثال لمواصفات الجودة والسلامة ولاتفاقيتي تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك اكتساب ما يلزم من مهارات ومعدات وموارد، وتعزيز المؤسسات لتمكين البلدان من المساهمة بفعالية في هيئات وضع المواصفات.

وهذا النوع من الاستثمار في الزراعة والمناطق الريفية له مردودات متعددة، ليس أقلها زيادة قدرة البلدان النامية على زيادة فعالية مشاركتها في الاقتصاد الدولي. ومع وجود مساعدة مناسبة من البلدان الأغنى، يمكن أن تتحول المواصفات التجارية إلى فرصة مناسبة بدلا من كونها تهديدا.

وتوفّر الدراسات والتحليلات الجارية التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة دروسا مشجّعة ورسما للسياسات بوجه عام. ومن بين هذه الدروس المهمة الكثيرة ضرورة أن يتدارس واضعو السياسات، بعناية أكبر مما دأبوا عليه في الماضي، الكيفية التي يمكن بها استخدام السياسات التجارية استخداما إيجابيا لتحقيق نمو مساند للفقراء. وهذا ينطوي على الشروع بهمة في تطبيق سياسات وتوظيف استثمارات تكون مكمّلة للإصلاحات التجارية لتمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص المرتبطة بالتجارة، مع إقامة شبكات سلامة لحماية أفراد المجتمع المعرضين.

ويشدد إعلان الألفية على أهمية التجارة الدولية في سياق التنمية والقضاء على الفقر. وقد التزمت الحكومات، بإصدارها إعلان الألفية، بجملة أمور من بينها إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى قواعد سليمة ويقوم على عدم التمييز. فوجود نظام من هذا القبيل أمر ضروري إذا كان المراد للتجارة الزراعية الدولية أن تحقق نموا اقتصاديا أكثر إنصافا وأن تسهم في بلوغ غايتي التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

شكر وتقدير

حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٥ أعدها فريق من قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي، ترأسه تيري راني، خبير اقتصادي أول ومحرر. ويضم الفريق أندريه كروبنستدت، انليز ديوس، جاكوب سكوت وسلوبودانكا تيودوسيجيفيك. وتولت ستيلا دي لورونيزو وباولا دي سانتو تقديم خدمات السكرتارية والدعم الإداري. كما تولى الإشراف العام والتوجيه كل من راندي سترينجر، رئيس إدارة التنمية الزراعية المقارنة وبرابو بينجالي، مدير قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي.

الجزء الأول: "التجارة الزراعية والفقر، هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟"، أعد تحت توجيه جو فرانسوا، راندي سترينجر والكسندر ساريس. وقدم الكثيرون من الوحدات الفنية في المنظمة، لاسيما قسم السلع والتجارة، بالإضافة إلى خبراء من منظمات دولية أخرى وخبراء مستقلين، نصائح ومساعدات وتوجيهات مفيدة. وتولى إعداد البحث الرئيسي الخاص بالمعلومات الأساسية للجزء الأول جو فرانسوا وتوم هرتل وفيليب كيلاكوت وماروس ايفانيك وويل مارتين وراندي سترينجر وجاكوب سكوت وفرانك فان تونجيرين ووانج زي. وقد استفاد التقرير بدرجة كبيرة من التعليق النقدي والمراجعة التحليلية والتحرير الدقيق الذي قام به كيم أندرسن وجيل برونسما ووالتر فالكون وهارتويج دو هاين وتيم جوسلينج وجايمي موريسون وبرابو بينجالي ورامیش شارما والبرتو فالدس. وقدم الزملاء في قسم الإحصاء في المنظمة البيانات والمدخلات الإحصائية ذات الصلة.

الفصل الأول (مقدمة وعرض عام): قدم النسخة التمهيدية للنص جو فرانسوا وتيم جوسلينج وتيري راني وراندي سترينجر.

الفصل الثاني (اتجاهات وأنماط التجارة الزراعية الدولية): أعدت النص انليز ديوس وجاكوب سكوت وراندي سترينجر.

الفصل الثالث (أفق سياسات التجارة الزراعية): تضمن المساهمون جو فرانسوا وتيم وجوسلينج وويل مارتين وجاكوب سكوت وفرانك فان تونجيرين ووانج زي.

الفصل الرابع (آثار إصلاح التجارة الزراعية على الاقتصاد الكلي): يعتمد هذا الفصل على ورقة أساسية أعدها جو فرانسوا وفرانك فان تونجيرين. وقدم توم هرتل وتيري راني وجاكوب سكوت إسهامات إضافية.

الفصل الخامس (آثار إصلاحات التجارة الزراعية على الفقر): يعتمد هذا الفصل على ورقة أساسية أعدها توم هرتل وماروس ايفانيك. وقدم راندي سترينجر والبرتو فالدس مدخلات إضافية.

الفصل السادس (التجارة والأمن الغذائي): أعد هذا الفصل فيليب كيلاكوت وانليز ديوس وتيري راني وجاكوب سكوت، ويعتمد جزء كبير منه على بحث قام به قسم السلع والتجارة في المنظمة. وقد قدم هذا البحث للجنة مشكلات السلع في المنظمة في مايو/أيار ٢٠٠٥ في وثيقة الأمن الغذائي في سياق الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات السياسات التجارية: أفكار من تجارب البلدان (CCP 05/11).

الفصل السابع (توظيف التجارة لصالح الفقراء: المنهج مزدوج المسار للحد من الجوع والفقر): أعد هذا الفصل الختامي انليز ديوس وفيليب كيلاكوت وبرابو بينجالي وتيري راني وراندي سترينجر وجاكوب سكوت.

الجزء الثاني:"الاستعراض العالمي والإقليمي: حقائق وأرقام"، أعده أندريه كروبنستدت وانليز ديوس وجاكوب سكوت.

الجزء الثالث:"الملحق الإحصائي"، أعده أندريه كروبنستدت وانليز ديوس وتيري راني.

ويود فريق إعداد حالة الأغذية والزراعة أن يعرب عن الشكر بوجه خاص للمجلس الاستشاري الخارجي الذي يتألف من والتر فالكون (رئيسا) وبينا اجاروال وكيم أندرسن وسيمون اهوي وفرانز هيديوس وأوجينيا موشنيك لما قدموه من مشورة قيّمة عن نطاق التقرير ونقاط تركيزه. وقد استفاد التقرير من عمل السادة المحررين والمصممين وفناني التصميم والطباعة في إدارة النشر في منظمة الأغذية والزراعة.

مذكرة تفسيرية

أعدت البيانات الإحصائية الواردة في تقرير حالة الأغذية والزراعة على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥.

الرموز

استخدمت الرموز التالية في التقرير:

– = لا شيء أو كمية لا تذكر (في الجداول).

... = البيانات غير متوافرة (في الجداول).

دولار = دولار الولايات المتحدة.

التواريخ ووحدات القياس

٢٠٠٣/٢٠٠٤ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التي تمتد من سنة تقويمية إلى السنة التالية لها.

٢٠٠٣–٢٠٠٤ = متوسط سنتين تقويميتين.

النظام المتري هو المستخدم دائما إلا إذا أشير إلى غير ذلك.

مليار = ١ ٠٠٠ مليون.

الإحصاءات

قد لا تكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة.

الأرقام الدليلية للإنتاج

تشير الأرقام الدليلية للإنتاج الزراعي، التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة، إلى المستوى النسبي للحجم الكلي للإنتاج الزراعي في كل سنة، مقابل فترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١. وتعتمد هذه الأرقام على كميات مختلف السلع الزراعية، بعد ترجيحها من الناحية السعرية وخصم الكميات المستخدمة كبذور وأعلاف (بعد ترجيحها أيضا). ولذا، فإن المجموع الناشئ عن ذلك يمثل الإنتاج المتاح لجميع أنواع الاستخدام، باستثناء البذور والأعلاف.

وقد استخدمت معادلة "لاسبير" في حساب جميع الأرقام الدليلية، سواء كانت على مستوى القطر أو الإقليم أو العالم. وقد تم ترجيح مجموع الإنتاج من كل سلعة باستخدام متوسط الأسعار العالمية للسلع ومتوسط كميتها وموجز لها عن كل عام في الفترة ١٩٨٩–١٩٩١. وتم الحصول على الأرقام الدليلية بقسمة الأرقام الترجيحية الخاصة بسنة معينة على متوسط الأرقام الترجيحية لفترة الأساس ١٩٨٩–١٩٩١.

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة في المنتجات الزراعية هي أيضا فترة ١٩٨٩–١٩٩١. وهي تشمل جميع السلع والبلدان الواردة في FAO Trade Yearbook الذى تصدره المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لإجمالي المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتي تصنف عامة على أنها "أغذية".

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التي طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار إلى أسعار (سيف) بصورة تقريبية.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها في التجارة بين البلدان، التغيرات في كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفي قيمة وحدة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية. والأرقام الترجيحية هي على التوالي متوسط السعر ومتوسط الكمية للفترة ١٩٨٩–١٩٩١، وهي فترة الأساس المرجعية المستخدمة في جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التي تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة "لاسبير" في وضع الأرقام الدليلية.

الجزء الأول

التجارة الزراعية والفقر

هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟

الجزء الأول

أولا: مقدمة وعرض عام

إن الجدل بشأن دور التجارة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر تاريخه طويل. فهذا الجدل الذي غالبا ما كان خلافيا يعود إلى أكثر من ٥٠ عاما في منظمة الأغذية والزراعة ويمثّل لُب علم الاقتصاد.

فدعاة تحرير التجارة يقولون إن التجارة تحقق النمو وإن النمو يحد من الفقر. ووفقا لهذا الرأي فإن الحواجز التجارية، كالتعريفات الجمركية على الواردات والإعانات، تفيد بوجه عام قلة قوية ومحمية على حساب الكثيرين. أما الحد من الحواجز التجارية فهو يحقق استخدام الموارد استخداما أكثر كفاءة.

وزيادة الكفاءة معناها أن تتمكن المجتمعات من إنتاج مزيد من الأشياء التي يريدها الناس، في إطار مواردهم المحدودة، مما يؤدي إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي بوجه عام. ويستطيع الفقراء أن يحسّنوا مستويات تغذيتهم وصحتهم وتعليمهم، مما يؤدي إلى دورة حميدة تتمثل في زيادة الإنتاجية وخفض الفقر.

أما ناقدو تحرير التجارة فهم يقولون إن هذا النموذج "الكلاسيكي الجديد" معيب وأنه لا يراعي بدرجة كافية نقائص السوق وعدم الإنصاف في علاقات القوة التي تحكم عملية التفاوض التجاري متعدد الأطراف. فهم يقولون إن تحرير التجارة يلحق الضرر بالأمن الغذائي، لأن التحرير لا يُفيد إلا كبار المزارعين الأكثر توجها نحو التصدير، ويؤدي إلى مثبطات للإنتاج كبير النطاق وإلى تركيز حجم الإنتاج، ويؤدي إلى تهميش صغار المزارعين وخلق حالات من البطالة والفقر.

ويرى الناقدون أيضا أن تحرير التجارة لا ينطوي على أي ضمان لاستفادة الجميع، حتى على المدى الطويل، قائلين إن أشد أفراد المجتمع فقراً وضعفاً هم الذين يعانون، في الواقع، اختلالات السوق الناجمة عن عملية الإصلاح.

ويضيف هؤلاء، علاوة على ذلك، أن الواردات الزراعية من البلدان المتقدمة تقوّض النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية الفقيرة، وتوقف المحرك التقليدي للنمو في المجتمعات الزراعية. وما يخشونه هو أنه كلما فتحت البلدان النامية حدودها كلما عرّضت مستهلكي الأغذية الفقراء لهزات الأسعار وكلما عرّضت صغار منتجي الأغذية للمخاطر وللمثبطات.

وينتقد كثيرون، مشيرين إلى النظام التجاري الدولي القائم في مجال الزراعة، حواجز الواردات وإعانات الصادرات والدعم المحلي الذي تُبقي عليه بعض البلدان الصناعية على الرغم مما تحقق مؤخرا من تقدم في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة. وهم يتساءلون كيف يكون بمقدور المزارعين في البلدان النامية أن ينافسوا بينما وافقت حكوماتهم فعلا على تغيير السياسات التجارية والزراعية التي يدعو إليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إطار برامج التكيّف الهيكلي.

ويقول دعاة تحرير التجارة الزراعية، من الناحية الأخرى، إن هذا الرأي مفرط في تشاؤمه ومنحاز، وأن التكيفات المرتبطة بإصلاح السياسات مؤقتة وأن المكاسب التي تتحقق من التجارة بفعل الكفاءة تفوق هذه التكاليف العابرة. وهم يزعمون أن الحواجز التجارية تعد طريقة باهظة التكلفة وغير فعالة لدعم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في البلدان الفقيرة. أما الاستثمارات المعززة للإنتاجية في مؤسسات السوق، والبنية التحتية، والتقانة، ورأس المال البشري، فهي تمثّل، بالأحرى، استراتيجية أفضل لتحقيق النمو المساند للفقراء.

ويقول المؤيدون، مع إقرارهم بافتقار عملية إصلاح التجارة التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية للكمال، إن وضع البلدان النامية كان يمكن أن يصبح أسوأ كثيرا بدون ضوابط الاتفاق المتعلق بالزراعة. وهم يشيرون إلى "حروب الإعانات" في منتصف ثمانينات القرن العشرين التي أسفرت عن وجود مخزونات ضخمة من الفوائض في أوروبا

الإطار ١
ما تستخلصه الوكالات متعددة الأطراف الأخرى بشأن التجارة والتنمية

تبرز أربعة تقارير حديثة حول التجارة والتنمية الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على التجارة الواعدة. وفي رؤية مشتركة مع تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٥، تدعو جميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى إلى: (١) إنهاء الدعم الذي تقدمه بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقطاعاتها الزراعية بطرق تضر بالبلدان النامية؛ (٢) نهج أكثر فعالية نحو المخاطر التي تشكلها التغيرات السلبية غير المتوقعة في أسعار السلع؛ (٣) زيادة فعالية إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛ (٤) تعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب في مجال التجارة والاستثمار.

وقد توصلت كل وكالة إلى النتائج العامة المقدمة أعلاه بالرغم من تركيزها على موضوعات مختلفة متصلة بالتجارة والتنمية. وعلى سبيل المثال، يدرس تقرير التجارة العالمية لعام ٢٠٠٤ الخاص بمنظمة التجارة العالمية آثار السياسات المحلية على التجارة، ويرى التقرير أن منافع السياسات التجارية الجيدة قد تقوض إذا لم تتبع الحكومات أيضا سياسات ملائمة محلية خاصة بكل قطاع. ورغم الآثار الايجابية المتوقعة للسياسات التجارية على آفاق نمو وتنمية البلاد، يشدد تقرير منظمة التجارة العالمية على أهمية ضمان الترابط في وضع السياسات، مشيرا إلى أن التناقضات في السياسات أو إغفال مجالات معينة قد يقلل من الفرص القيمة للتجارة.

ويقيَم "تقرير البلدان الأقل نموا لعام ٢٠٠٤" الخاص بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية العلاقة بين التجارة الدولية والفقر في البلدان الأقل نموا، منتهيا إلى أن التجارة الدولية لم تقم بدورها المحتمل الرئيسي للحد من الفقر في البلدان الأقل نموا. وقد شملت الأسباب ضعف الأداء التجاري، وروابط أضعف بين التجارة والنمو الاقتصادي عنها في البلدان النامية الأكثر تقدما، وميلا للتوسع في التصدير في الاقتصادات شديدة الفقر إلى الاقتران بشكل إقصائي للنمو الاقتصادي بدلا من النمو الاقتصادي الشامل.

ويركز تقرير البنك الدولي بشدة على الآفاق الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٤ على نظام التجارة الدولية وآثاره على البلدان النامية. ويؤيد التقرير تحرير التجارة والآثار الإيجابية على البلدان النامية، مستعرضا برنامج يناصر الفقراء لتحرير التجارة في جميع القطاعات، والذي قد يسفر عن مكاسب للبلدان النامية تقرب من ٣٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥ ويحد من الفقر بنسبة ٨ في المائة إذا تم تنفيذه على مدى خمس سنوات حتى

وأمريكا الشمالية، مما أدى إلى حدوث انخفاض شديد في الأسعار العالمية للسلع وإلى عدم استقرارها. أما ضوابط منظمة التجارة العالمية فقد ساعدت على الحد من هذه التجاوزات وربما تكون قد حالت دون حدوث ما هو أسوأ منها بكثير.

وهم يرون أن برامج التكيف الهيكلي التي نفّذتها بلدان نامية كثيرة في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين كانت أساسية لتصحيح عجوزات الميزانية التي لا يمكن تحمُّلها ولتصحيح قيمة العملات التي كانت هناك مغالاة فيها. وبقدر تنفيذ إصلاحات التكيف الهيكلي الفعلي – علما بأن الخبراء يوجد بينهم انقسام شديد بشأن هذه المسألة – انخفض "التحيز الحضري" الشديد الذي كان يعاقب الزراعة في كثير من البلدان النامية.

ولقد استغرق خفض التعريفات الجمركية على البضائع الصناعية ٥٠ عاما من مفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومتعاقبة. ويقول المؤيدون إن العملية قد بدأت توا بالنسبة للزراعة وإن من اللازم إجراء مزيد من الإصلاح الحقيقي، ولكن لو استطاعت الحكومات أن تجري عملية التكيف بطريقة سليمة في حدود الحرية واسعة النطاق التي تحتفظ بها على صعيد السياسات في إطار منظمة التجارة العالمية لانفتحت أبواب الفرص أمام مَن تستبعدهم المنافسة فيما يتعلق بالواردات.

والآن، ما هي المقولة الأكثر انطباقا مع الواقع؟ هل تحرير التجارة الزراعية يحكم على المجتمعات الزراعية بأن تبقى في حالة فقر؟ وهل تحسين الكفاءة الاقتصادية الذي يتحقق من تحرير التجارة يكفي للتعويض عن خسائر فرص العمل والدخل التي تتعرض لها الفئات الضعيفة والأفراد الضعفاء؟ وكيف يتأثر الفقر والأمن الغذائي مع انفتاح الحدود؟ وهل تتطور السياسات الإنمائية بطرائق تحقق أقصى استفادة من الفرص التجارية الناشئة؟

وهل المؤسسات والبنية التحتية وبرامج شبكات السلامة المتاحة في البلدان النامية كافية للتأقلم مع المخاطر التي تتعرض لها الفئات الضعيفة؟ وكيف

عام ٢٠١٠. ويتضمن هذا التقرير فصلا مخصصا للتجارة الزراعية بشكل محدد، ويقدم تحليلا مفصلا لاتجاهات وأنماط التجارة الزراعية العالمية وأنماط الحماية الزراعية واستعراضا لمقترحات الإصلاح التي تم تقديمها في دورة الدوحة. وفي ملخصه، يوضح هذا الفصل المكونات الأساسية لجدول الأعمال المناصر للفقراء حول تغير السياسات في التجارة الزراعية.

وينتهي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العمل على إنجاح التجارة العالمية من أجل السكان (٢٠٠٣) إلى ضرورة النظر إلى التجارة كوسيلة للتنمية وليس كغاية. فللتجارة إمكانية هائلة في المساهمة في التنمية البشرية إلا أن النظام الحالي فشل في بلوغ التوقعات، والأوجه العديدة لإجحافه هي لب الجدال المستمر المحيط بالعولمة الاقتصادية. ومن ضمن الدروس الرئيسية، يبرز التقرير تجارب الدول الصناعية والدول النامية الناجحة. أولا، التكامل الاقتصادي في الاقتصاد العالمي هو نتيجة للنمو والتنمية وليس شرطا أساسيا. ثانيا، كانت الابتكارات المؤسسية– وكثير منها غير تقليدي ويحتاج إلى قدر كبير من الحرية ومرونة السياسات المحلية– ابتكارات أساسية من أجل استراتيجيات ناجحة من حيث التنمية والنتائج.

وختاما، يرى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن وضع نظام تجاري متعدد الأطراف يحتاج إلى التحول من نظام يعتمد على مدى إمكانية الوصول إلى السوق إلى نظام يعتمد على منظور التنمية البشرية. ويجب أيضا تقييمه ليس لكونه يعظم تدفق السلع والخدمات وإنما في سياق الترتيبات التجارية، الجارية والمقترحة، التي تعظم فرص التنمية البشرية، خاصة في البلدان النامية.

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٤أ؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٤؛ البنك الدولي، ٢٠٠٣؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٣.

يمكن للبلدان النامية أن تنافس النفوذ الاقتصادي والسياسي للبلدان الصناعية الأكبر والأغنى كثيرا منها؟ وهل يمكن للتجارة الحرة أن تساعد على تذليل عدم التوافق بين الإمدادات الغذائية العالمية الوفيرة ووجود عائلات تتضور جوعا؟

وهل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟ إن هذا هو السؤال الرئيسي الذي يتناوله تقرير حالة الأغذية والزراعة الصادر هذا العام. وهو أيضا سؤال رئيسي مطروح على الأوساط الإنمائية الدولية. ويشدد إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة على أهمية التجارة الدولية في سياق التنمية والقضاء على الفقر.[١] وقد التزمت الحكومات في إعلان الألفية بجملة أمور من بينها إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي.

وتركّز منظمة الأغذية والزراعة، إلى جانب منظمات دولية أخرى، قدرا كبيرا من الاهتمام على هذا الجدل البالغ الأهمية بشأن التجارة والفقر. ونشرت المنظمة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، تقارير مؤخرا تتناول الصلات بين التنمية والتجارة (أنظر الإطار ١).

ويسلّط تقرير حالة الأغذية والزراعة في عام ٢٠٠٥ الضوء على الدروس المشتركة والاستبصارات والقضايا – المحسومة وغير المحسومة على حد سواء – المعروضة في هذه المطبوع وفي المطبوعات الأخرى ذات الصلة. ويركّز التقرير تركيزا مباشرا بدرجة أكبر على أفضل طريقة يمكن بها استخدام الصلات بين التجارة والفقر لتعزيز الأمن الغذائي والتصدي لانعدام المساواة وتحسين النمو الاقتصادي بوجه عام.

(١) اعتُمد في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، في مؤتمر الأمم المتحدة للألفية، حيث اتفق زعماء العالم أيضا على مجموعة من الغايات والأهداف المحددة زمنيا والقابلة للقياس من أجل مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة. وهذه يُشار إليها باسم "الأهداف الإنمائية للألفية".

التجارة والفقر والأمن الغذائي: ما هي الصلات؟

إن الصلات الاقتصادية بين التجارة والفقر والأمن الغذائي معقّدة، وتفاوتت تجارب البلدان فيما يتعلق بإصلاح التجارة تفاوتا شديدا. ومن ثم من الصعب تحديد رسائل بسيطة لا لبس فيها، وإن كان من الممكن استخلاص بعض الاستنتاجات على صعيد السياسات.

والصلات بين التجارة والفقر والأمن الغذائي متنوعة في طبيعتها. وتحدث أول صلة على الحدود. فعندما يُحرر بلد سياساته التجارية بخفض التعريفات الجمركية، مثلا، سيؤدي ذلك إلى خفض أسعار الواردات في السوق على حدود البلد. وعندما تحرر بلدان أخرى سياساتها التجارية سيؤثر ذلك في أسعار واردات وصادرات البلد الأول على الحدود.

وتركّز الصلة الثانية على كيفية انتقال الأسعار من الحدود إلى الأسواق المحلية داخل البلد: أي إلى المنتجين والمستهلكين والأسر بوجه عام. ومدى تعرُّض الأسر ومؤسسات قطاع الأعمال في الاقتصاد لهذه التغيّرات في الأسعار يتوقف على نوعية البنية التحتية وسلوك هوامش التسويق المحلي فضلا عن العوامل الجغرافية. وتشير المؤلفات المستندة إلى التجربة العملية إلى أن درجة انتقال الأسعار من الحدود إلى السوق المحلية قد تتباين تباينا واسعا، حتى داخل البلد الواحد.

أما الأثر الأوّلي لتحرير التجارة على الأسر فهو يحدث متى تقررت تغييرات في أسعار الأسواق المحلية. وليس مما يدعو للدهشة أن الأسر التي تكون بائعة صافية لمنتجات ترتفع أسعارها، بالقيمة النسبية، تستفيد في هذه الجولة الأولى. أما المشترون الصافون لهذه السلع فهم يخسرون.

إلا أن المؤلفات تُظهر أيضا أن تأثيرات الجولة الأولى تتغير تغيرا كبيرا في أعقاب تكيفات الأسر اللاحقة من حيث الاستهلاك والإنتاج. فاستجابة لتغير الأسعار النسبية تعدّل الأسر سلة استهلاكها، كما تعدّل ساعات عملها، وربما تغيِّر مهنتها. بل إن حدوث تغييرات في الأسعار النسبية قد يؤثر حتى في الاستثمار طويل الأجل للأسرة بالنسبة لرأس المال البشري.

ومع تغيير الأسر مستويات إنفاقها وأنماط عمالتها ومع تعديل ملاّك الأراضي والشركات لسياساتهم في مجال التوظيف، ينساب نطاق واسع من التأثيرات في الاقتصاد كله. فعلى سبيل المثال، غالبا ما تؤدي الإصلاحات التجارية الحافزة للإنتاج الزراعي إلى حدوث زيادة عامة في أجور العمال غير المهرة. وهذا، بدوره، يُفيد الأسر التي تكون موردًة صافية لليد العاملة غير الماهرة.

وأخيرا، من اللازم أن تؤخذ في الاعتبار تأثيرات النمو طويلة الأجل المرتبطة بتحرير التجارة، ومن بينها الزيادات في إنتاجية الشركات نتيجة للحصول على مدخلات وتقانات جديدة فضلا عن مكاسب محتملة نتيجة لما يترتب على المنافسة الخارجية من ضبط لعمليات رفع الأسعار المحلية.

والتحديد الدقيق لتأثير التجارة على الفقر والأمن الغذائي يتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد، بما في ذلك حالة ومكان الفقراء وعديمي الأمن الغذائي والإصلاحات المحددة المضطلع بها. ويتطلب فهم هذه العلاقات وإدارتها إجراء بحوث ووضع سياسات خاصة بكل بلد على حدة. إذ لا يوجد بحث واحد أو سياسة واحدة يناسبان الجميع.

وتوفّر الدراسات والتحليلات الجارية التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة، حتى الآن، دروسا مشجّعة وتوجيها على صعيد السياسات بوجه عام. ومن بين الدروس المهمة الكثيرة ضرورة أن يبحث واضعو السياسات بعناية أكبر مما دأبوا عليه في الماضي الكيفية التي يمكن بها استخدام السياسات التجارية استخداما إيجابيا لتحقيق النمو المساند للفقراء. وهذا ينطوي على القيام بهمة بتطبيق سياسات وتوظيف استثمارات مكمّلة للإصلاحات التجارية وتمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص المرتبطة بالتجارة، مع إقامة شبكات سلامة لحماية أفراد المجتمع الضعفاء.

ويخلُص التحليل المعروض في هذا التقرير إلى أن تحرير التجارة متعدد الأطراف يتيح فرصا للفقراء ولعديمي الأمن الغذائي بحفزه على التغيير وبتهيئته الظروف التي يتمكن فيها عديمو الأمن الغذائي من زيادة دخلهم ومن العيش حياة أطول وأوفر صحة وأكثر إنتاجا.

ويدلل التقرير أيضا على أن تحرير التجارة قد ينطوي على تأثيرات سلبية، وبخاصة على المدى القصير مع تأقلم قطاعات الإنتاج وأسواق العمل. ففتح الأسواق الزراعية الوطنية للمنافسة الدولية – وبخاصة من منافسين يتلقون إعانات – قبل أن توجد المؤسسات والبنية التحتية الأساسية الخاصة بالأسواق يمكن أن يقوِّض القطاع الزراعي، مما تكون له عواقب سلبية طويلة الأجل فيما يتعلق بالفقر والأمن الغذائي. وقد تخسر بعض الأسر، حتى على المدى الطويل.

وللإقلال إلى أدنى حد من التأثيرات السلبية وللاستفادة على نحو أفضل من الفرص الناشئة، تحتاج الحكومات إلى أجوبة لطائفة واسعة من الأسئلة: ما هو مدى ملاءمة إدراج السياسة التجارية ضمن الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق

الأمن الغذائي؟ وكيف ستؤثر عملية إصلاح التجارة والسياسات في مجملها، على نطاق الاقتصاد وعلى نطاق كل قطاع على حدة، في الأسعار النسبية على الحدود؟ وكيف ستنقل الأسواق وشبكات التوزيع المحلية تأثيرات الأسعار هذه؟ وما هي التأثيرات المتوقعة على الأيدي العاملة؟ وما هي القطاعات والمناطق وأنواع المهارات التي ستتأثر؟ وأخيرا كيف يؤثر كل ذلك على الإيرادات ومن ثم على الخزانة المحلية؟

ولا تلزم أجوبة لهذه الأسئلة فحسب بل أيضا تدابير فورية. إذ تلزم تدخلات متسقة ومستدامة على صعيد السياسات لتوفير إشارات مناسبة للمحصلة المساندة للفقراء والمساندة للنمو بالنسبة للتجارة. وتلزم استثمارات في البنية التحتية الريفية، ورأس المال البشري، والمشاعات العامة الأخرى. ومن اللازم أن يُعطي واضعو السياسات أولوية للنفقات والاستثمارات التي لا غنى عنها بالنسبة للفقراء ولاستمرار سُبُل معيشتهم على المدى الطويل.

وتلزم شبكات سلامة لحماية الفئات الضعيفة من الهزات المرتبطة بالتجارة وكذلك لتمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص الاقتصادية الناجمة عن التجارة. والتجارة والإصلاحات التجارية ليست، بطبيعة الحال، المصدر الوحيد للهزات التي يواجهها الفقراء وعديمو الأمن الغذائي. فثمة طائفة من الهزات الأخرى – الطبيعية والتي تكون بفعل الإنسان وتلك المرتبطة بالأسواق – يمكن أن تتسبب في كارثة في حالة عدم وجود شبكات سلامة فعالة.

إلا أن شبكات السلامة ليست بديلا للتصدي لضعف المؤسسات وعدم كفاية البنية التحتية وتشوُّه الأسواق بفعل عوامل معينة، وليست بديلا لتوظيف الاستثمارات الضرورية في صحة سكان الريف وتوفير الصرف الصحي والتعليم لهم. فشبكات السلامة تكمّل فحسب هذه التدابير الأساسية في تهيئة الظروف اللازمة لوجود أسواق أكثر انفتاحا.

عرض عام للتقرير

يقدم الفصل الثاني عرضا عاما لأنماط الإنتاج والتجارة في مجال الزراعة، مع التركيز بوجه خاص على البلدان النامية.

والبلدان النامية آخذة في التحوّل بدرجة متزايدة إلى مستورد صاف للأغذية، وصافي ميزان التجارة الزراعية للكثير منها سلبي. ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في حالة بلدان نامية كثيرة (حتى إذا قللت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من سياساتها القائمة على حماية ودعم الزراعة).

وتمثل الصادرات الزراعية أقل من ١٠ في المائة من الصادرات الكلية للبلدان النامية، وأقل من ٢٠ في المائة في حالة أقل البلدان نموا. ومع ذلك تظل بعض البلدان أكثر اعتمادا بكثير على صادرات السلع الزراعية؛ وهذه البلدان عرضة بوجه خاص للتأثر بحدوث هزات في أسعار السلع وبالمخاطر المرتبطة بالجو.

وعلى مدى العقدين المنصرمين انخفضت حصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في الصادرات الزراعية العالمية وزادت حصتها في الواردات الغذائية العالمية. وتشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى استمرار الاتجاه التصاعدي في الواردات الغذائية الصافية للبلدان النامية حتى سنة ٢٠٣٠.

ولقد شهد أقل البلدان نموا ارتفاعا في فواتير الواردات الغذائية بالنسبة إلى الإيرادات الكلية للصادرات، مما تسبب في صعوبات في ميزان المدفوعات لكثير من هذه البلدان. وكثرة من أقل البلدان نموا تعتمد في المقام الأول على الزراعة من أجل تنميتها الاقتصادية، ومن ثم ما لم ترفع مستوى قدرتها على المنافسة في مجال الزراعة أو تعمد إلى تنويع اقتصاداتها فإن اعتمادها على المعونات والديون سيتزايد. وهذه البلدان مهددة على وجه الخصوص من زاوية الأمن الغذائي.

ويحدث توسّع أسرع كثيرا في الصادرات من المنتجات الزراعية المصنّعة بالمقارنة مع الصادرات من السلع شبه المصنعة والسائبة، وأصبحت الصادرات الأولى تمثّل الآن نصف التجارة الزراعية العالمية. فالسلع المصنّعة تتيح إمكانيات أكبر لتميُّز المنتجات وزيادة القيمة المضافة إليها. كما أنها تتيح إمكانية أكبر للتجارة داخل صناعة بعينها (أي التجارة التي تحدث عندما يصدّر بلد ويستورد سلعا في نفس الصناعة). فعلى سبيل المثال، ليس من المرجح أن تستورد البلدان المصدّرة للكاكاو حبوب الكاكاو. إلا أن قوالب الشيكولاته من الأرجح أن يصدّرها ويستوردها نفس البلد. وثمة مجموعة متنوعة من الحواجز الفنية والمؤسسية والسوقية التي تقيِّد مشاركة كثير من البلدان النامية في هذا المجال الذي يحقق النمو ويضيف قيمة ويستخدم اليد العاملة بدرجة أكبر من الكثافة.

ولقد حدثت زيادة حادة في حصة التجارة الزراعية فيما بين البلدان النامية خلال العقد الماضي، نتيجة لنشوء اتفاقات تجارية إقليمية، من ناحية، ونتيجة أيضا لكون البلدان النامية تمثل أسواق النمو الرئيسية للسلع الزراعية، من الناحية الأخرى. ويتيح نمو الدخل والتحضُّر وتزايد أعداد النساء في القوى العاملة فرصا جديدة لزيادة التجارة فيما بين البلدان النامية، وبخاصة في الأغذية المصنّعة.

وتؤثر شركات ومحلات السوبر ماركت عبر الوطنية الكبيرة للأغذية في سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية عن طريق لوجيستيات التوريدات بالقطاعي، وشبكات إدارة المخزونات وتوزيعها، وحدوث ارتفاع سريع في المواصفات الخاصة، وحدوث ارتفاع تدريجي في استخدام العقود.

ويتناول الفصل الثالث المشهد الخاص بالسياسة التجارية الزراعية، متضمنا تقييما للإصلاحات التي حدثت في إطار برنامج التكيف الهيكلي واتفاق جولة أوروغواي لمنظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة.

ويُقال إن عملية الإصلاح التي بدأت في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية كانت خطوة أولى مهمة، ولكنها لم تسفر إلا عن قدر ضئيل من الإصلاح الحقيقي للسياسات الزراعية حتى الآن. وما زال يلزم عمل الكثير لاستكمال عملية الإصلاح متعددة الأطراف.

ومع أن البلدان امتثلت عموما لالتزاماتها بموجب الاتفاق، ما زالت التجارة الزراعية الدولية مشوهة إلى حد بالغ. ويشير استعراض لحالة الحماية الزراعية في العالم إلى أن الحماية ما زالت مرتفعة في كثير من البلدان، مع تطبيق أشد درجات الحماية من جانب البلدان المتقدمة ومن جانب البلدان النامية مرتفعة الدخل. ويؤدي بلوغ التعريفات الجمركية ذروتها وتصاعد تلك التعريفات إلى تشوهات شديدة تكون مناوئة دائمة لما يبذله المنتجون في البلدان النامية من جهود لاقتحام أسواق المنتجات المصنّعة التي تنمو بسرعة.

وقد امتثلت بلدان كثيرة لالتزاماتها بشأن الدعم المحلي بموجب الاتفاق المتعلق بالزراعة وذلك باعتماد تدابير على صعيد السياسات معفاة من الضوابط. وما زال هناك جدل بشأن درجة عدم تأثير تدابير الدعم المعفاة حاليا على الإنتاج، ولكن القرائن تشير إلى أن تلك التدابير ليست محايدة تماما بالنسبة للإنتاج. ومن اللازم وجود مزيد من الضوابط الفعالة لكفالة اقتصار تشوّه التجارة الناجم عن تدابير الدعم المحلية على أدنى حد.

ويبدو أن المنافسة التصديرية هي مجال من المرجح أن يحدث فيه قدر كبير من الإصلاح في جولة الدوحة الحالية للمفاوضات التجارية. ويبدو أن أعضاء منظمة التجارة العالمية على استعداد لإلغاء إعانات التصدير المباشرة، وإن كانت قضيتا التوقيت والتعادل مع تدابير المنافسة التصديرية الأخرى تظلان قضيتين خلافيتين. ويلزم وجود ضوابط فعالة، ولكن يجب توخي الحذر بوجه خاص لكفالة عدم تعارض وجود مزيد من الضوابط بشأن المعونات الغذائية مع الدور الإنساني لتلك المعونات.

ولقد تفاوتت تجارب البلدان النامية فيما يتعلق بإصلاحات السوق في إطار التكيف الهيكل تفاوتا شديدا: فقد طبّقت بعض البلدان الإصلاحات تطبيقا كاملا ومتسقا بينما أجرت بلدان أخرى إصلاحات شكلية فقط أو عكست مسارها فجأة. وسياسات التوقف ثم الانطلاق هذه يمكن أن تلغي الفوائد المحتملة لإصلاحات السياسات الزراعية والتجارية.

وما تُسمى "الركائز" الثلاث للاتفاق المتعلق بالزراعة (وهي الدعم المحلي والمنافسة التصديرية والوصول إلى الأسواق) مترابطة. وما زالت بلدان نامية كثيرة تقاوم خفض تعريفاتها الجمركية ما دام مزارعوها يتعين عليهم أن ينافسوا الإنتاج المُعان من بلدان أخرى.

ويستعرض الفصل الرابع بعض أحدث عمليات وضع النماذج الاقتصادية التي تستكشف المكاسب الاقتصادية المحتملة على الصعيد الوطني الناجمة عن إصلاحات جدية في السياسات التجارية والزراعية لكل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ويحتاج واضعو السياسات إلى نتائج تحليلية جيدة لكي يفهموا الآثار المحتملة للاختيارات البديلة في مجال السياسات ولكي يستنبطوا تدابير مناسبة لكفالة تقديم دعم لأشد الفئات ضعفا أثناء عملية الإصلاح التجاري. وتستخدم الدراسات الكمية التي تتناولها المناقشة مجموعة متنوعة من النُهُج النموذجية وتختلف اختلافا كبيرا من حيث تفاصيلها. ولكن على الرغم من هذه الاختلافات من الممكن ملاحظة بضعة استنتاجات متسقة، يرد تلخيص لها في الفقرات الواردة فيما يلي.

ويمكن أن تحقق إصلاحات التجارة الزراعية مكاسب هامة من حيث الرفاه على الصعيد العالمي وبالنسبة لمعظم البلدان ولكن ليس لجميعها. وتُشير دراسات عديدة أُجريت مؤخرا إلى أن أكبر المكاسب ستتحقق في إطار وجود برنامج تحرير شامل يتناول جميع القطاعات الاقتصادية وجميع الأقاليم. أما السيناريوهات التي يعمد فيها قطاع واحد أو مجموعة من البلدان إلى التحرير فإنها ستسفر عن مكاسب أصغر بكثير.

والبلدان الصناعية هي التي سيتحقق لها أكبر المكاسب بالقيمة المطلقة من تحرير التجارة الزراعية، لأن قطاعاتها الزراعية هي الأكثر تشوها بفعل السياسات الحالية. والمستهلكون في الأسواق المحمية حاليا والمنتجون في البلدان التي توجد فيها مستويات منخفضة من الدعم المحلي هم الذين سيكونون أشد المستفيدين.

والمكاسب المحتملة من تحرير التجارة الزراعية بالنسبة للبلدان النامية ستكون أكبر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم أنها أصغر بالقيمة المطلقة، لأن الزراعة تشكّل حصة كبيرة نسبيا من اقتصاداتها.

وبينما تستفيد البلدان النامية كمجموعة من التحرير، من الممكن أن يلحق أذى ببعض المجموعات، على الأقل على المدى القصير. والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان الحاصلة على إمكانية الوصول التفضيلي إلى أسواق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المحمية بشدة هي البلدان المهددة في هذا الصدد.

وتحرير وسائل الدعم وإعانات التصدير المحلية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يمكن أن يسفر عن ارتفاع أسعار الأغذية. وبينما سيستفيد المنتجون من ارتفاع أسعار السلع الأساسية سيدفع المستهلكون أسعارا أعلى للأغذية. وفيما يتعلق بالبلدان المستوردة الصافية للأغذية قد يفوق الأثر السلبي على المستهلكين الفائدة التي يمكن أن تتحقق للمنتجين فيها.

وعلاوة على ذلك قد يلحق ضرر بالبلدان النامية التي تعتمد حاليا على إمكانية وصول صادراتها التفضيلي إلى أسواق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من جراء إصلاحات تقلل من قيمة هذه الأفضليات، ما لم توجد تدابير تعويضية.

والمحصّلة الصافية لهذه البلدان الضعيفة تعتمد اعتمادا جوهريا على استجابة البلد ذاته على صعيد السياسات وقدرة شعبه على التكيف حسب الظروف الاقتصادية المتغيرة. وهذا يدعو إلى وجود برنامج متضافر لتقديم المساعدة والدعم الفنيين لهذه البلدان قبل عملية الإصلاح وأثناءها.

وسيستفيد بعض مصدّري البلدان النامية نتيجة لعملية تحرير من جانب بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن من المتوقع أيضا أن تتحقق فوائد للبلدان النامية من تحرير التجارة فيما بينها. بل إن نسبة تتراوح من ٧٠ و ٨٥ في المائة من الفوائد المحتملة للبلدان النامية ستنتج عن سياساتها الإصلاحية في مجال الزراعة.

ويشكل إيجاد فرص عمل لفقراء الريف والحضر وتحقيق نمو في أجورهم أحد السُبُل الرئيسية التي يمكن أن يُفيد بها تحرير التجارة البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن برنامجا عريض القاعدة لتحرير التجارة متعدد الأطراف يزيد من احتمالات الفوائد التي تعود على الفقراء أكثر من احتمالات الفوائد التي تعود عليهم نتيجة إصلاحات لا تركز إلا على الزراعة ولا تركز إلا على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأسواق العمل لكي يستفيد الفقراء بطريقة جيدة من عملهم بوصفه الأصل الرئيسي الذي يملكونه.

وينقل الفصل الخامس التحليل من مستوى الاقتصاد الكلي إلى مستوى الأسرة لكي يبحث أثر التجارة الزراعية على الفقر.

وتؤكد النتائج أن الهبة الرئيسية للفقراء هي عملهم، وأن أثر إصلاحات السياسة التجارية على أجور العمال غير المهرة هو أمر محوري فيما يتعلق بقضية الفقر، مما يُبرز أهمية إصلاحات السياسة المحلية التي ترمي إلى تحسين أداء أسواق العمل.

وفيما يتعلق بكثير من البلدان النامية تمثل الدخول غير الزراعية السبيل الرئيسي الذي تحقق به التجارة آثارا إيجابية على الفقر والأمن الغذائي. وإيجاد فرص عمل ورفع الأجور في القطاعات غير الزراعية هما اللذان ينطويان على أكبر الوعود التي يبشِّر بها الإصلاح التجاري.

والفقر والجوع يتأثران أيضا بتغيرات الأسعار الناجمة عن تحرير التجارة. وتشير الدراسات المستندة إلى النماذج والتي ترد مناقشة لها في الفصل الرابع إلى أن المشترين الصافين للسلع الزراعية (أي معظم الفقراء) سيضارون بالارتفاع المتوقع للأسعار في أعقاب الإصلاح التجاري الشامل.

وارتفاع أسعار السلع قد يلحق بالفعل ضررا بالفقراء على المدى القصير ولكن حتى المشترين الصافين يمكن أن يستفيدوا على المدى الأطول إذا كان معنى ارتفاع أسعار السلع هو توافر مزيد من فرص العمل وارتفاع الأجور. وتشير الحالات الواردة في الفصل الخامس إلى أن ذلك هو الوضع في الغالب. ويمكن أيضا أن تساعد شبكات السلامة ونُظُم توزيع الأغذية على ضمان عدم معاقبة المستهلكين ذوي الدخل المنخفض بارتفاعات في أسعار الواردات الغذائية.

والسبيل الآخر الذي يمكن أن تحقق به الإصلاحات التجارية نموا مساندا للفقراء هو إلغاء التعريفات الجمركية على المدخلات الزراعية (الآلات والأسمدة ومبيدات الآفات) في البلدان النامية. فثمة بلدان نامية كثيرة ما زالت تعاقب قطاعات الزراعة لديها بهذه الأنواع من الضرائب. وإلغاء تلك الضرائب من شأنه أن يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري الزراعي وأن يساعد المنتجين على المنافسة في الأسواق المحلية والأسواق الدولية على حد سواء.

وتشير القرائن المعروضة في هذا الفصل إلى أن الصلة بين التجارة والنمو يمكن أن تكون أداة مهمة للحد من الفقر. ولكن إمكاناتها في هذا الصدد تتوقف توقفا جوهريا على توظيف استثمارات فعالة في البنية التحتية والمؤسسات والتعليم والصحة.

ويتناول الفصل السادس أهمية الإصلاح التجاري بالنسبة للأمن الغذائي. فانعدام الأمن الغذائي والفقر ظاهرتان يوجد بينهما ارتباط وثيق ولكنهما متمايزتان. فبينما يكون انعدام الأمن الغذائي في الغالب هو نتيجة للفقر، فإنه أيضا سبب رئيسي للفقر. والجوع وسوء التغذية يمكن أن يؤديا إلى

حدوث توقف دائم في قدرة الأطفال على النماء، مما يؤدي إلى زيادة صعوبة نموهم وتعلمهم. وللجوع انعاكاسات اقتصادية طويلة الأجل لأن سوء التغذية يؤدي إلى انخفاض قدرة الناس على العمل ومكافحة المرض.

والتجارة الزراعية والسياسة التجارية تؤثران على الأمن الغذائي بطرائق كثيرة. وتمثل التعريفات الجمركية على السلع الغذائية الأساسية مأزقا مستمرا بالنسبة لكثيرين من واضعي السياسات. وغالبا ما يكون تبرير هذه التعريفات هو أنها تتيح حماية للمنتجين المحليين من واردات السلع المعانة؛ إلا أنها أيضا تؤدي إلى رفع تكلفة الغذاء، مما يفرض ضريبة على الناس الأقل قدرة على تحملها. ولهذا التأثير انعكاسات إنسانية فورية، بطبيعة الحال، لأن ٨٥٢ مليون شخص في العالم يفتقرون إلى القدرة على زراعة أو شراء ما يكفي من الأغذية لتلبية احتياجاتهم.

ومساهمة التجارة في الأمن الغذائي تنطوي على ما هو أكثر بكثير من إمكانية دخول الأسواق في مجال الزراعة. فهي تعني وجود شروط تجارية أفضل للمنتجات غير الزراعية أيضا، مما يحسن إمكانية حصول الفقراء وعديمي الأمن الغذائي على فرص عمل وعلى دخل وأصول وغذاء.

ويعرض هذا الفصل تقييما أُجري مؤخرا لخمس عشرة دراسة لحالات قطرية أجرته منظمة الأغذية والزراعة، يتناول التجارب القطرية فيما يتعلق بتأثيرات الإصلاحات التجارية والاقتصادية على الأمن الغذائي. ومع أن هذه التجارب كانت شديدة التباين، من الممكن تحديد بعض الدروس العامة على صعيد السياسات.

أولا، تؤثر البنية الاقتصادية التي سادت سابقا لدى أي بلد وبيئته على صعيد السياسات تأثيرا قويا على نتائج إصلاحات السياسات. ويتسم وجود مؤسسات السوق وأداء هذه المؤسسات لعملها بأهمية خاصة في هذا الصدد. ففي البلدان التي انطوت فيها الإصلاحات على إزالة مؤسسات زراعية حكومية كان إيجاد آليات لتشجع القطاع الخاص ومساعدته على سد هذه الفجوات أمرا حيويا.

ثانيا، كانت البلدان التي طبَّقت تدابير انتقالية موجهة لحماية الفئات السكانية الضعيفة وتعويضها أكثر نجاحا في ضمان نتائج إيجابية من حيث الأمن الغذائي. وواجهت بلدان كثيرة صعوبات في تطبيق برامج لشبكات السلامة بفعالية.

وعلاوة على شبكات السلامة، كان أيضا وجود سياسات تكميلية ترمي إلى تحسين إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين قدرته على المنافسة أمرا لا بد منه لتحقيق نتائج إيجابية من حيث الأمن الغذائي. وأدت تهيئة بيئة على صعيد السياسات داعمة للاستثمارات المنتجة من جانب صغار المزارعين إلى زيادة كبيرة في احتمالات استجابتهم لحوافز الأسعار واستفادتهم من الفرص التي يتيحها الإصلاح. وكان تحسين البنية التحية الريفية مهما في معظم البلدان ولكنه كان لازما على وجه الخصوص في المناطق ذات الدخل المنخفض.

وفي البلدان التي توجد فيها نسبة كبيرة من السكان ذوي الدخل المنخفض والفقراء من حيث الموارد تعيش في مناطق ريفية وتعتمد على الزراعة لا بد من إجراء إصلاحات ترمي إلى رفع معدل الإنتاجية وإيجاد عمالة غير زراعية وتيسير التحول عن الزراعة من أجل زيادة الأمن الغذائي على المديين المتوسط والطويل.

ولكن بالنظر إلى أن هذه السياسات قد تستغرق بعض الوقت لكي تُسفر عن نتائج فإن تطبيقها ينبغي أن يبدأ قبل سَن إصلاحات على صعيد السياسة التجارية أو الزراعية قد تمس الأسر ذات الدخل المنخفض وعديمة الأمن الغذائي. ويتطلب تتابع الإصلاحات اهتماما خاصا ومستمرا.

ويُحدد الفصل السابع نهجا ذا مسارين لكفالة قدرة الفقراء وعديمي الأمن الغذائي على اغتنام الفوائد التي يمكن أن تتحقق من إصلاح التجارة الزراعية وإجراء مزيد من الإصلاح التجاري. وهو يتساءل عما إذا كان يجري توظيف الاستثمارات اللازمة لكفالة قدرة الفقراء والجياع على أن يفوزوا بنصيب من مكاسب التجارة. وأخيرا، يخلص الفصل إلى بعض الاستنتاجات العامة للتقرير.

يمكن أن يتيح إصلاح السياسة التجارية فرصا للفقراء وعديمي الأمن الغذائي، ولكن عملية التكيف يجب أن تدار بعناية ويجب ضمان توافر حماية كافية للضعفاء ولعديمي الأمن الغذائي.

ويمكن أن يكون تحرير التجارة عنصرا أساسيا لتحقيق النمو الزراعي وإدامته. فتوسُّع الأسواق فيما وراء البحار يتيح للمزارعين فرصا لتزويد الأسواق الأغنى ولاستحداث أنواع وخصائص تمكنهم من زيادة مردودات مبيعاتهم. ويمكن أيضا أن يهيئ التحرير الظروف المواتية لتحقيق نمو أسرع في الدخل عن طريق تحسين إمكانية الحصول على الأفكار والتقانة والسلع والخدمات ورأس المال، وبزيادة كفاءة استخدام الموارد عن طريق التخصص وإتاحة المجال لتحقيق وفورات الحجم. وهذا النمو يمكن أيضا أن يعود بالفائدة على الزراعة المحلية.

إلا أن الفوائد التي تتحقق من تحرير التجارة لا تحدث تلقائيا. فثمة بلدان نامية كثيرة تحتاج إلى سياسات وبرامج مصاحبة تساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية وجودة المنتجات إذا كان المراد

لها أن تُزيد قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

ومن بين أمثلة السياسات المصاحبة إصلاح المؤسسات والأسواق، والاستثمار في الطرق، ونُظم معلومات السوق والصناعات الخدمية ذات الصلة، وتدابير على صعيد السياسات لتشجيع الابتكارات التكنولوجية الملائمة. وتحتاج البلدان، قبل كل شيء، إلى تحديد الضعفاء من الأفراد والأسر والفئات التي قد يلحق بها ضرر من جراء الآثار الأولية لإصلاحات التجارة، كما تلزم حماية أولئك الضعفاء عن طريق تدابير وشبكات سلامة مصممة جيدا.

ويرد سرد أوفى لهذه السياسات في نهج منظمة الأغذية والزراعة ذي المسارين، الذي يركز على (١) إتاحة فرص لمن يعانون الجوع لتحسين سُبل معيشتهم و (٢) ضمان حصول من هم أشد عوزا على الغذاء عن طريق شبكات السلامة وغير ذلك من المساعدات المباشرة.

وإصلاح السياسات التجارية، مثله مثل أي هزة أخرى محتملة لأي اقتصاد، يستتبع تكاليف للتكيف ولا يستفيد منها بالضرورة الجميع. وتقع على حكومات البلدان المتقدمة وحكومات البلدان النامية على حد سواء مسؤولية إدارة عملية الإصلاح بطريقة تقلل إلى أدنى حد من المخاطر بالنسبة للفئات الضعيفة وتزيد إلى أقصى حد من فرص تلك الفئات في الحصول على نصيب من المكاسب.

ثانيا: اتجاهات وأنماط التجارة الزراعية الدولية

للمساعدة على فهم دور التجارة ومساهمتها في الأمن الغذائي والحد من الفقر، يبدأ هذا الفصل بعرض عام لدور التجارة في الاقتصاد العالمي. ونحن نعتمد على هذا العرض العام لنستكشف التحول الحاصل في أنماط التجارة، مما يُبرز الاختلافات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في التجارة الزراعية الدولية[٢].

ويحدث اندماج سريع في الاقتصاد العالمي، بما فيه الزراعة، عن طريق التجارة. وفي الوقت ذاته يتزايد تنويع صادرات البلدان النامية، بحيث تصبح هذه البلدان أقل اعتمادا على الصادرات الزراعية مما كانت في الماضي. وعلاوة على ذلك، تغدو البلدان النامية أفضل الأسواق لمنتجاتها الزراعية.

وتتزايد الصادرات من المنتجات الزراعية المصنّعة وتشكل الآن ما يقرب من نصف التجارة الزراعية العالمية. والمسؤول عن هذه الظاهرة هو الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تُحدث تحولا في الأسواق الزراعية والغذائية في البلدان النامية. فمحال السوبر ماركت، مثلا، تبرُز بسرعة كقوة رئيسية في البلدان النامية.

وتواجه البلدان الأقل نموا تحديات معينة في الأسواق الزراعية العالمية. فاندماجها في الاقتصاد العالمي أقل كثيرا من اندماج البلدان النامية ككل، وهذه السمة شديدة الوضوح على وجه خاص فيما يتعلق بقطاعاتها الزراعية. وكما هو الحال في البلدان النامية كمجموعة، شهد أقل البلدان نموا انخفاضا في الصادرات الزراعية كحصة من الصادرات الكلية، ولكن الواردات الزراعية لهذه البلدان، ومعظمها من الأغذية، لم تنخفض كحصة من الواردات الكلية وأصبحت هذه البلدان تواجه الآن عجزا تجاريا كبيرا ويتزايد بسرعة في مجال الزراعة.

(٢) تشمل البيانات الزراعية في هذا الفصل منتجات المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك بشكلها الخام والمصنّع.

التجارة الزراعية والاقتصاد العالمي

لقد شهدت العقود العديدة الماضية زيادة هائلة في اندماج الاقتصاد العالمي عن طريق التجارة. ويبين الشكل ١ متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العالمي والصادرات العالمية من السلع والخدمات. ومن الملاحظ أن التجارة العالمية في السلع والخدمات آخذة في التوسع بسرعة أكبر كثيرا من السرعة التي يزيد بها الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وقد توسعت أيضا التجارة الدولية في المنتجات الزراعية بسرعة أكبر من السرعة التي زاد بها الناتج المحلي الإجمالي الزراعي العالمي، وإن يكن بمعدلات أقل من التجارة بوجه عام في السلع والخدمات والناتج المحلي الإجمالي العام (الشكل ٢). والنمو الأبطأ في الإنتاج والتجارة الزراعيين هو انعكاس لانخفاض الأهمية النسبية للزراعة في الاقتصاد العالمي وفي التجارة العالمية.

ويصور الشكل ٣ نتيجة التوسع الأسرع في التجارة (الصادرات زائدة الواردات) بالنسبة إلى الإنتاج. فقد زادت كثافة التجارة، معبرا عنها كنسبة من التجارة الكلية في السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي الكلي، من أقل من ٣٠ في المائة قبل ثلاثة عقود إلى ما يقرب من ٥٠ في المائة الآن. وقد كان هذا الاتجاه أوضح حتى فيما يتعلق بالتجارة الزراعية (بما يشمل مصايد الأسماك والغابات)، التي زادت من حوالي ٦٠ في المائة إلى أكثر من ١٠٠ في المائة خلال الفترة نفسها. وارتفاع الكثافة التجارية للزراعة هو انعكاس للطابع التكميلي للإنتاج الزراعي في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية وارتفاع مستوى التجارة داخل نفس الصناعة الواحدة في هذا القطاع.

ومع ذلك، لم يحل تزايد أهمية التجارة الزراعية بالنسبة إلى الإنتاج الزراعي دون فقدان التجارة الزراعية أهميتها النسبية كعنصر من عناصر التجارة الدولية. بل إن حصة التجارة الزراعية في التجارة السلعية تواصل، على الرغم من استمرار توسعها، الانخفاض بحيث تبلغ الآن حوالي ١٠ في المائة بعد أن كانت تبلغ الثلث قبل أربعة عقود، كما هو مبين في الشكل ٤.

الشكل ١
نمو الناتج المحلى الإجمالي العالمي والتجارة العالمية في السلع والخدمات
(بالقيمة الاسمية)

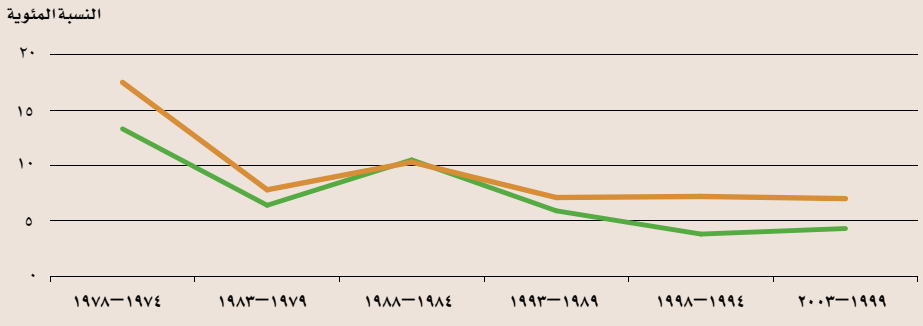

المصدر: البنك الدولي.

الشكل ٢
نمو الناتج المحلى الإجمالي الزراعي العالمي والتجارة العالمية في السلع الزراعية
(بالقيمة الاسمية)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

الشكل ٣
نسبة التجارة إلى الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصاد العالمي

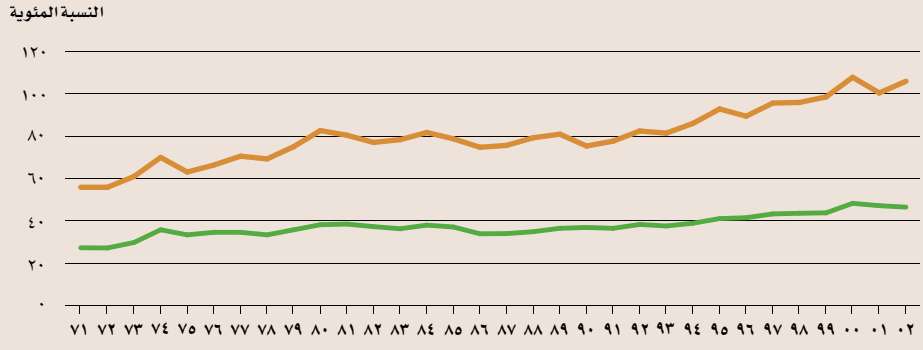

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

الشكل ٤
مجموع الصادرات الزراعية العالمية ونسبتها في تجارة البضائع

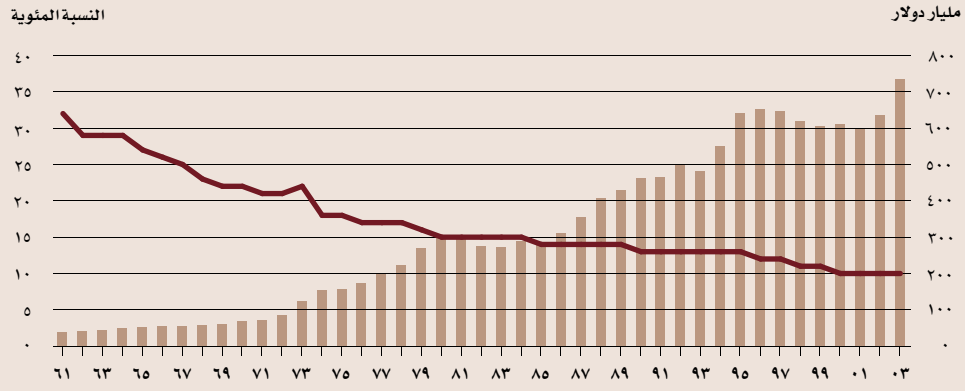

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

التحوّل الجغرافي في التجارة الزراعية

شهدت العقود الأربعة الماضية تغيرات رئيسية في الأنماط الجغرافية للتجارة الزراعية. فحصة متزايدة من الصادرات الزراعية العالمية كان مصدرها البلدان المتقدمة. وبلدان الاتحاد الأوروبي هي المسؤولة عن معظم هذا النمو؛ فقد زادت حصتها في الصادرات الزراعية الكلية مما يربو قليلا على ٢٠ في المائة في أوائل ستينات القرن العشرين إلى أكثر من ٤٠ في المائة حاليا. والتجارة داخل الاتحاد الأوروبي هي المسؤولة عن نسبة كبيرة من هذه الزيادة، وهذه التجارة تمثّل حوالي ٣٠ في المائة من التجارة الزراعية العالمية.

وعلى العكس من ذلك شهدت البلدان النامية خلال العقود الأربعة الماضية انخفاض حصتها في الصادرات الزراعية العالمية من نسبة تقرب من ٤٠ في المائة إلى نحو ٢٥ في المائة في أوائل تسعينات القرن العشرين قبل أن ترتفع إلى نحو ٣٠ في المائة حاليا. وهذا يتناقض مع حصة البلدان النامية المتزايدة باطراد في الصادرات السلعية الكلية. وخلال الفترة الزمنية ذاتها زادت حصة الواردات الزراعية العالمية التي تشتريها البلدان النامية مما يقل عن ٢٠ في المائة إلى نحو ٣٠ في المائة (الشكل ٥).

ولقد تغيّر دور التجارة الزراعية في الأنماط التجارية بوجه عام في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. فعلى مدى العقود الأربعة الماضية شهدت البلدان النامية انخفاضا كبيرا في حصة الصادرات الزراعية من صادراتها السلعية الكلية، إلى جانب حدوث انخفاض أبطأ في حصة الزراعة من وارداتها الكلية (الشكل ٦). وانتقلت تلك البلدان من وضع إيجابي صاف للتجارة الزراعية، بحيث كانت صادراتها تتجاوز وارداتها بنسبة كبيرة، إلى حالة توازنت فيها بوجه عام وارداتها وصادراتها الزراعية في السنوات الأخيرة.

وشهدت البلدان المتقدمة حدوث انخفاض أبطأ خلال الفترة ذاتها في حصتها من الصادرات والواردات الزراعية على حد سواء (الشكل ٦). والآن، تتوازن التجارة الزراعية تقريبا في حالة كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتمثّل نحو ١٠ في المائة من الواردات والصادرات السلعية الكلية على حد سواء.

وشهدت مجموعتا البلدان المتقدمة والبلدان النامية كلاهما درجة متزايدة من اندماج قطاعاتها الزراعية في أسواق العالم معبرا عنها كنسبة للتجارة الزراعية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (أنظر الشكل ٧). وهذا أكثر وضوحا في حالة البلدان المتقدمة، نتيجة لشدة ارتفاع مستويات تبادل المنتجات الزراعية وخاصة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي.

وكما هو مبيّن في الشكل ٨ يتباين دور التجارة الزراعية فيما بين أقاليم البلدان النامية. وإقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هو وحده الذي

الشكل ٥
حصة البلدان النامية في تجارة المنتجات الزراعية ومجموع التجارة في البضائع

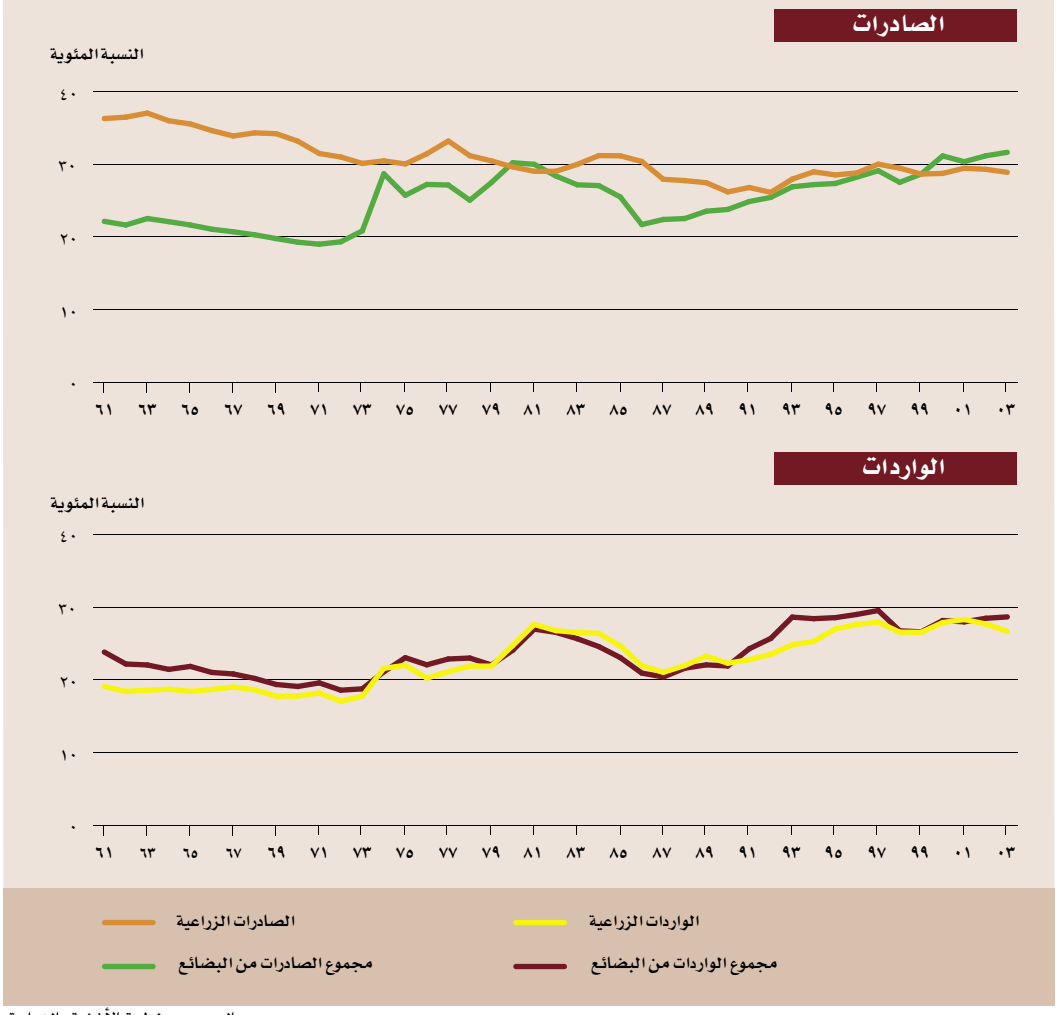

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

احتفظ بوضع إيجابي قوي كمصدّر زراعي صاف. بل إن الصادرات الزراعية ما زالت، في حقيقة الأمر، تمثّل حصة كبيرة من صادرات الإقليم السلعية الكلية، وإن كانت هذه الحصة قد انخفضت بمقدار النصف تقريبا على مدى السنوات الأربعين الماضية، بحيث أصبحت تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة في أحدث السنوات عهدا بعد أن كانت تبلغ حوالي ٥٠ في المائة.

وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء انخفاضا أشد حدة حتى في حصة الزراعة في صادراتها، بحيث أصبحت تبلغ نحو ٢٠ في المائة حاليا بعد أن كانت تبلغ أكثر من ٦٠ في المائة قبل أربعة عقود مضت. ويظل الإقليم مصدّرا زراعيا صافيا ولكن وارداته وصادراته الزراعية أقرب إلى التعادل مما هو الحال في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وفي إقليم آسيا والمحيط الهادئ تمثل الصادرات والواردات الزراعية على حد سواء أقل من ١٠ في المائة من الصادرات الكلية أو الواردات الكلية حاليا؛ وفي السنوات الأخيرة فقط أصبح الإقليم مستوردا صافيا زراعيا.

ويتسم إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بعجز كبير في التجارة الزراعية، نشأ بعد عام ١٩٧٣، مع حدوث زيادة سريعة في الواردات في أعقاب طفرة أسعار النفط. ومنذ ذلك الحين أصبحت الصادرات الزراعية تمثّل في أفضل الأحوال ما يزيد قليلا على ٥ في المائة من الصادرات السلعية الكلية، وأصبحت الواردات الزراعية تمثّل الآن نسبة تتراوح من ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الواردات السلعية الكلية.

الشكل ٦
تجارة المنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة والنامية

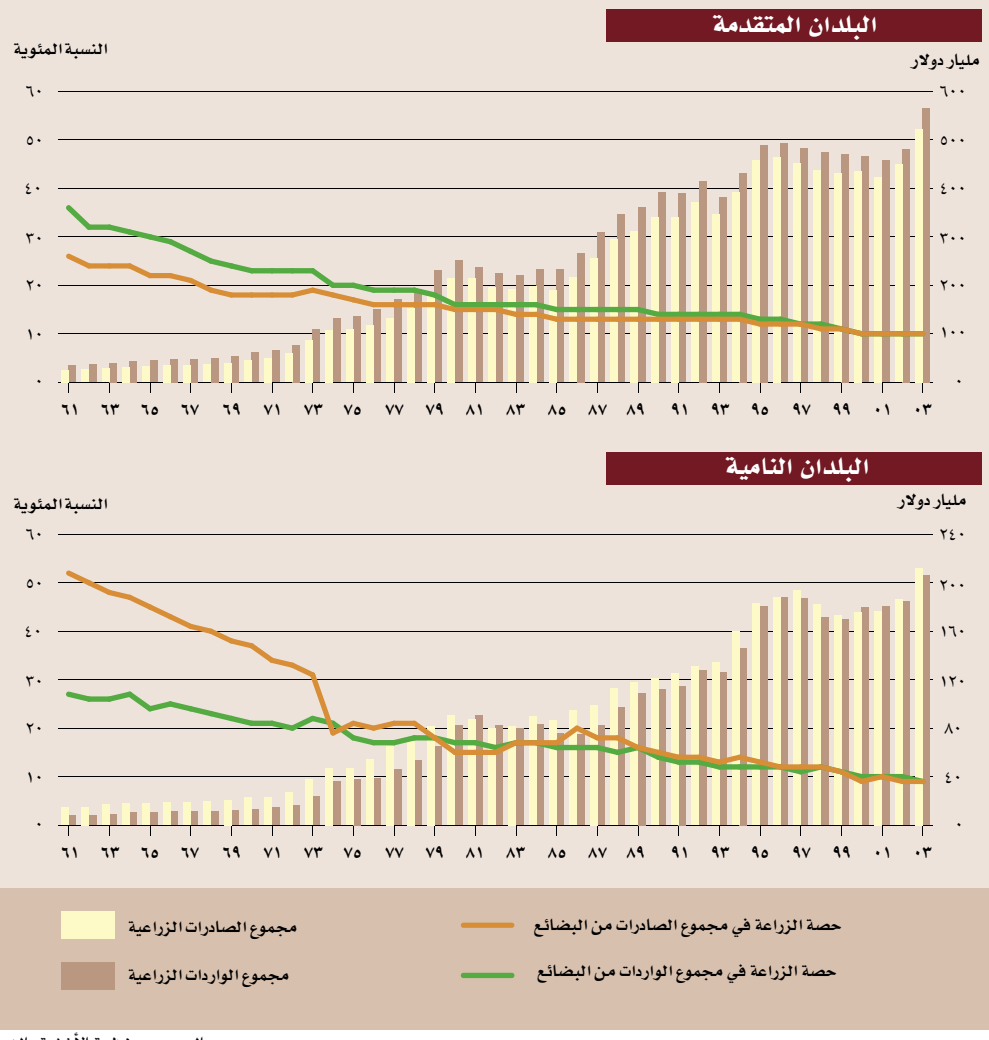

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وتنعكس أيضا التغيرات الحاصلة في الأنماط التجارية الزراعية لأقاليم البلدان النامية في حصتها في التجارة الزراعية الدولية (الشكل ٩). وباستثناء إقليم آسيا والمحيط الهادئ شهدت الأقاليم جميعها انخفاضا في حصتها في الصادرات الزراعية العالمية، وإن كان إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد استعاد قدرا من حصته في السوق إبّان تسعينات القرن العشرين.

ومن أكثر الظواهر اللافتة للنظر التي تتضح من الشكل ٩ تهميش أفريقيا جنوب الصحراء تدريجيا في أسواق الصادرات الزراعية الدولية. فلقد انخفضت حصة الإقليم في الصادرات الزراعية العالمية تدريجيا مما يقرب من ١٠ في المائة قبل أربعة عقود إلى نحو ٣ في المائة حاليا. ومن ناحية الواردات يظهر نمط عكسي: فأقاليم البلدان النامية شهدت جميعها زيادة في حصتها من الواردات الزراعية العالمية، مع كون أفريقيا جنوب الصحراء الاستثناء الوحيد.

التجارة الزراعية في أقل البلدان نموا

تمثّل أقل البلدان نموا حالة خاصة من حيث الاتجاهات طويلة الأجل في التجارة الزراعية العالمية. فقد انخفضت الصادرات الزراعية لهذه المجموعة من البلدان انخفاضا هائلا كحصة من

الشكل ٧
نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة والنامية

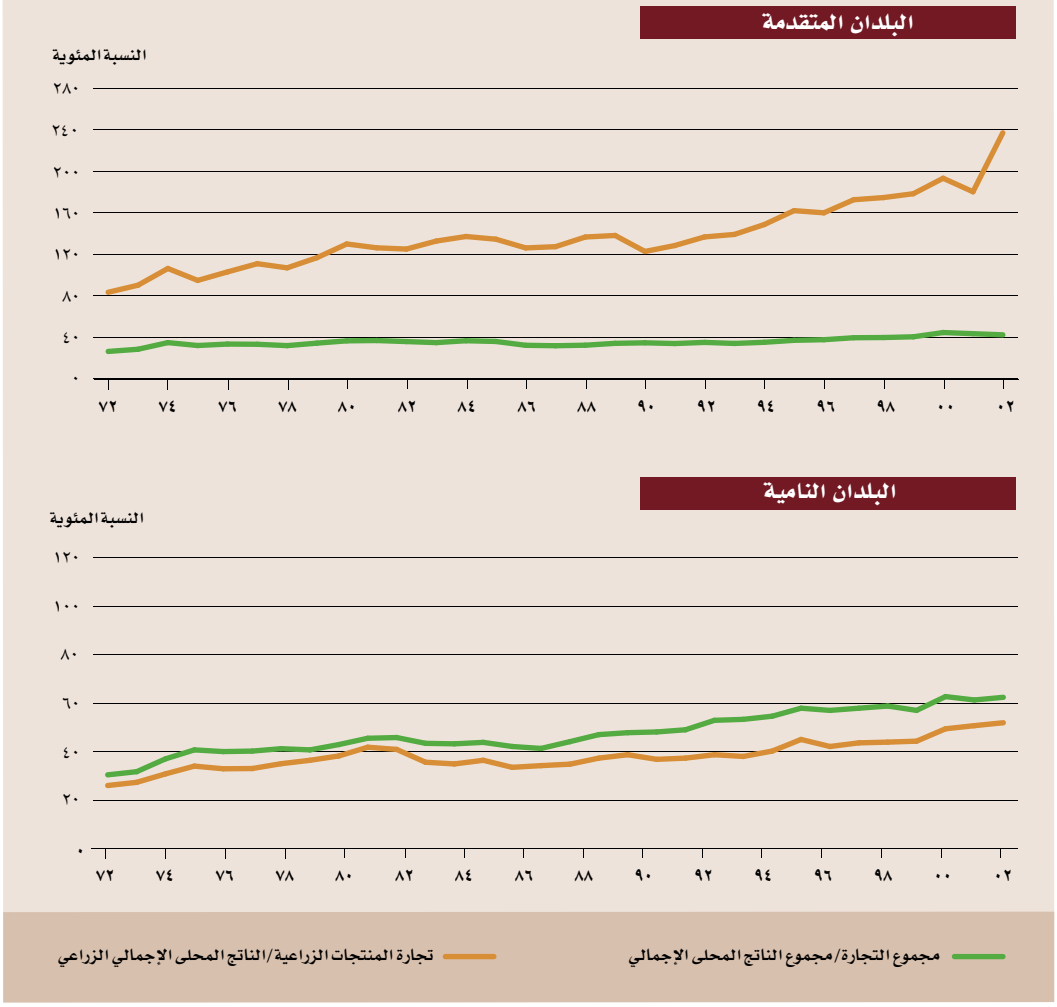

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

صادراتها بوجه عام، بينما أصبحت الواردات الزراعية تمثّل باستمرار نحو ٢٥ في المائة من وارداتها الكلية (أنظر الشكل ١٠). وأصبحت أقل البلدان نموا مستوردة زراعية صافية بعد أن كانت مصدّرة زراعية صافية، ومنذ أواخر ثمانينات القرن العشرين زاد بسرعة عجز تجارتها الزراعية.

وفي الوقت ذاته تبدي البلدان الأقل نموا درجة اندماج متدنية لقطاعها الزراعي في أسواق العالم وبشكل لافت للنظر مقارنة بالبلدان النامية بوجه عام (أنظر الشكل ١١). ففي منتصف ستينات القرن العشرين كانت تجارتها الزراعية (الصادرات + الواردات) مضاهية لما يزيد قليلا على ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي الزراعي، بحيث كانت تمثل نفس النسبة التي كانت البلدان النامية بوجه عام تمثلها. ولكن منذ ذلك الحين لم تزد النسبة في حالة أقل البلدان نموا إلا بدرجة طفيفة، بحيث بلغت نحو ٣٠ في المائة، بينما زادت النسبة في حالة البلدان النامية بوجه عام إلى نحو ٥٠ في المائة.

التجارة الزراعية داخل الأقاليم

كان هناك اتجاه في العقود الأخيرة صوب زيادة كثافة التجارة الزراعية داخل الأقاليم (الجدولان ١ و٢).

الشكل ٨
تجارة المنتجات الزراعية في أقاليم البلدان النامية

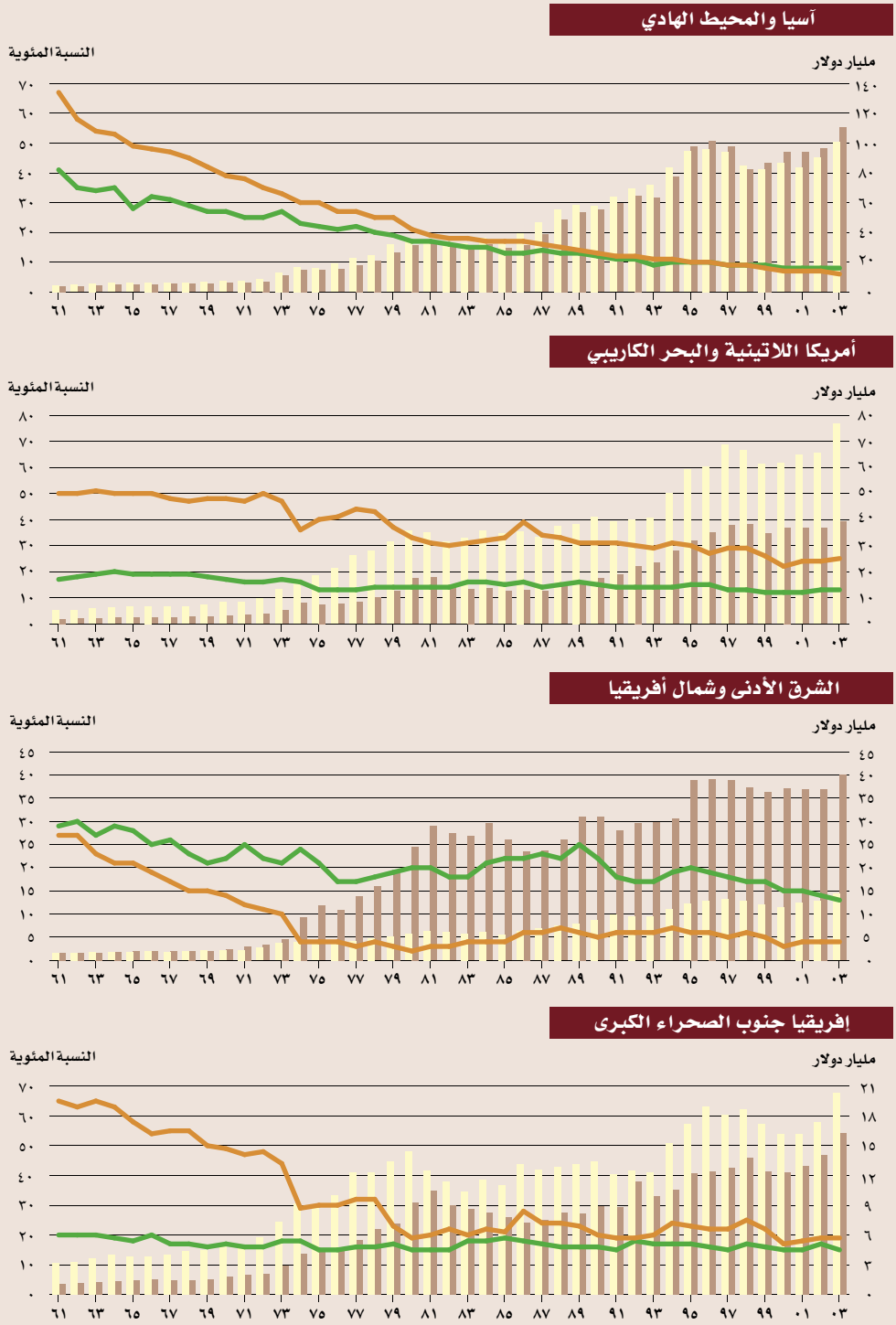

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل ٩
نصيب الإقليم من التجارة العالمية في المنتجات الزراعية

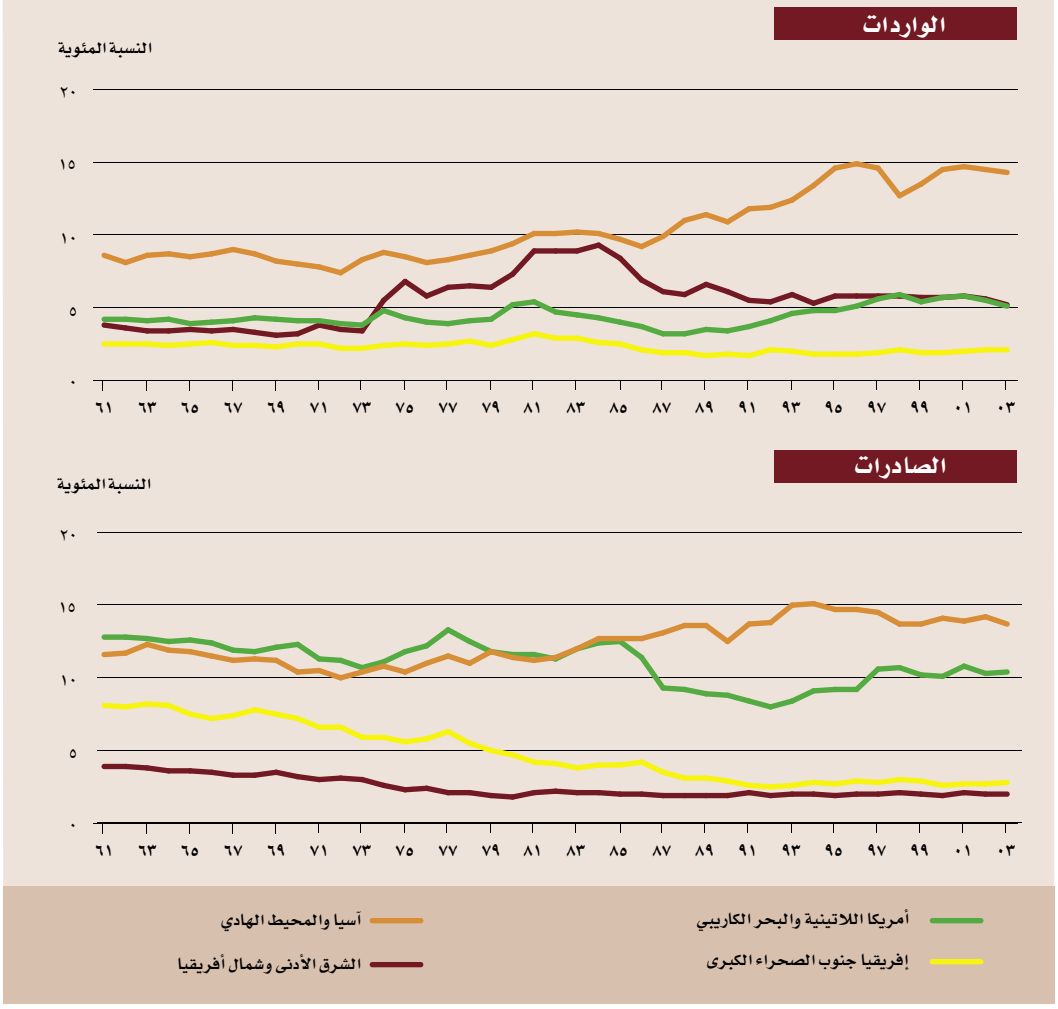

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وداخل البلدان المتقدمة تظل التجارة الزراعية متمحورة حول نفسها إلى حد كبير وبدرجة متزايدة: فنسبة تبلغ نحو ٨٠ في المائة من الصادرات الزراعية للبلدان المتقدمة تتجه إلى بلدان متقدمة أخرى، كذلك فإن أكثر من ٧٠ في المائة من الواردات الزراعية للبلدان المتقدمة منشؤه بلدان متقدمة أخرى.

ومن المهم على وجه الخصوص دور التجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث إن أكثر من ٧٠ في المائة من صادرات بلدان الاتحاد الأوروبي يتجه إلى بلدان أخرى في الاتحاد، وأكثر من ٦٠ في المائة من وارداتها قادما من بلدان أخرى في الاتحاد. وتمثّل التجارة الزراعية بين بلدان الاتحاد الأوروبي ٣٠ في المائة من التجارة الزراعية العالمية الكلية.

وقد زادت التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا زيادة سريعة منذ عام ١٩٨٠، وإن كانت أصغر حجما بكثير بالقيمتين المطلقة والنسبية من التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، مما يجسّد تزايد أهمية اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وقبل ذلك اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، في تشكيل تدفقاتهما التجارية.

وعلى العكس من ذلك، مع أن التجارة الزراعية بين البلدان النامية أخذت تتزايد، وبخاصة إبّان تسعينات القرن العشرين، ما زالت تلك البلدان تعتمد إلى حد كبير على البلدان المتقدمة، كمنافذ لصادراتها الزراعية وكذلك كمصدر لوارداتها الزراعية.

ولقد زادت نسبة الصادرات الزراعية للبلدان النامية المتجهة إلى بلدان نامية أخرى من ٣١ في المائة في

الشكل ١٠
التجارة في المنتجات الزراعية في البلدان الأقل نمواً

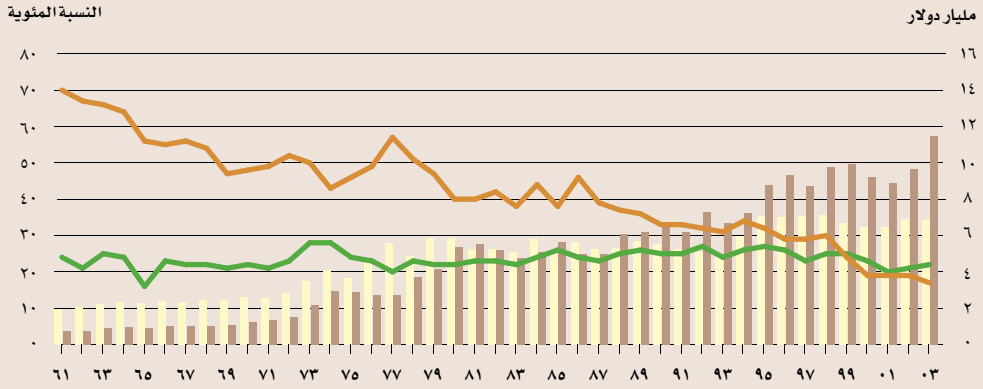

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ١١
نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا

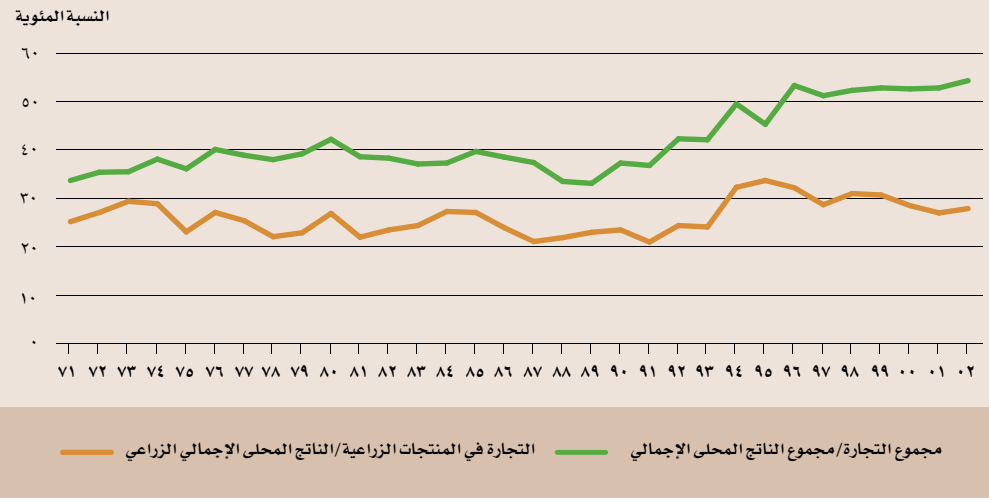

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٢، بينما زادت حصة واردات البلدان النامية من الواردات التي كان منشؤها بلدان نامية أخرى من ٣٦ في المائة إلى ٤٥ في المائة خلال الفترة ذاتها.

وهذا الاتجاه نحو زيادة أهمية التجارة فيما بين البلدان النامية منذ عام ١٩٩٠ شائع في جميع الأقاليم ويجسّد تزايد حصة التجارة الزراعية التي تجري داخل الأقاليم.

المنتجات المصنّعة ودور محال السوبر ماركت

لقد أخذت حصة المنتجات المصنّعة في التجارة الزراعية تتزايد في حالة كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولكنها تظل أعلى كثيرا في حالة البلدان المتقدمة (أنظر الشكل ١٢).

الشكل ١٢
حصة المنتجات المصنّعة من الصادرات الزراعية

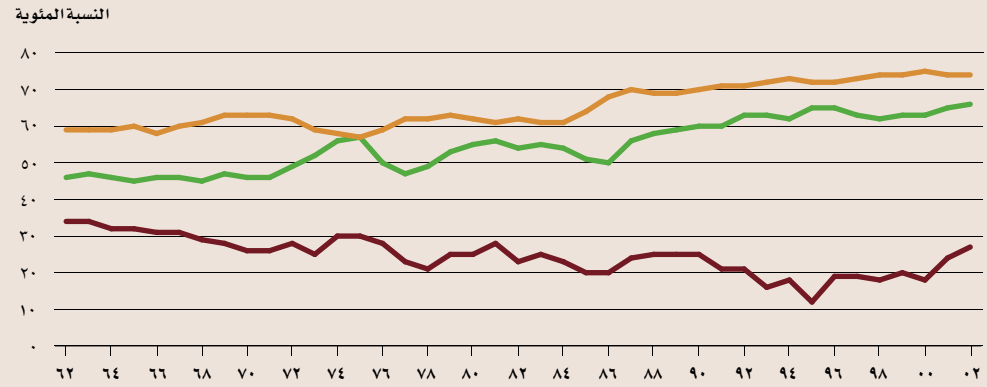

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وتوجد اختلافات واسعة فيما بين البلدان النامية. ففي حالة أقل البلدان نموا تقل كثيرا حصة المنتجات المصنّعة في التجارة الزراعية الكلية عن حصة تلك المنتجات فيما يتعلق بمجموعة البلدان النامية على وجه الإجمال وأخذت تتدنى تدريجيا. وفي النصف الثاني فقط من تسعينات القرن العشرين بدأت حصة المنتجات المصنّعة في الصادرات الزراعية لأقل البلدان نموا تتزايد.

والنمو السريع في التجارة الزراعية المصنّعة لا يرتبط بإصلاح السياسة التجارية الزراعية بقدر ارتباطه بالتحولات الديمغرافية والاقتصادية الهائلة التي تجتاح العالم النامي. فالتحضّر ومشاركة المرأة في العمالة المأجورة وارتفاع الدخل هي عوامل أدت إلى زيادة تكلفة الفرصة الضائعة المتعلقة بشراء الأغذية السائبة وإعدادها وتساعد على تفسير التحولات السريعة نحو الأغذية المصنّعة التي تحدث في كل من التجارة الدولية والأسواق المحلية.

ويرتبط بالنمو في تجارة الأغذية المصنعة التوسع السريع في محال السوبر ماركت في كثير من البلدان النامية. فالبحوث تشير إلى أن كمية الفواكه والخضراوات التي تشتريها محال السوبر ماركت من المنتجين المحليين في أمريكا اللاتينية، حيث يشتد هذا الاتجاه، لتزويد المحال المحلية أعلى بمقدار ٢,٥ مرة من الصادرات الكلية من الفاكهة والخضراوات من أمريكا اللاتينية إلى بقية العالم (Reardon، Berdegué، ٢٠٠٢).

وكثرة من محال السوبر ماركت التي تنشأ في البلدان النامية تملكها سلاسل متعددة الجنسيات توجد مقارها في أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية. وهذه الشركات تواجه أسواقا مشبّعة ومنافسة شديدة في أسواق مواطنها واجتذبتها هوامش الربح الأعلى التي تحصل عليها بالاستثمار في هذه الأسواق الجديدة. وقد يسّر تحرير السياسات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البيع بالتجزئة هذا الاتجاه.

وهذه السلاسل العالمية تنشر ممارسات إدارية تشجّع الكفاءة في اللوجيستيات وإدارة المخزونات، مما يؤدي إلى توريدات مركزية وأنماط توزيعية موحدة. ويحدث تحوّل في تنظيم تجارة البيع بالتجزئة من حيث زيادة الحجم لكل مورِّد، وانخفاض عدد المورّدين، وسرعة اختفاء المحال الصغيرة للبيع بالتجزئة التي تملكها الأسرة، وحدوث انخفاض في دور الأسواق المركزية. ويحدث تحوّل عن بائعي الجملة والسماسرة التقليديين نحو بائعي الجملة المتخصصين ونحو شركات التصدير التي تقوم بمهام جديدة في الأسواق المحلية. وتتأثر أيضا مؤسسات أسواق الأغذية الزراعية، حيث يحدث ارتفاع سريع في المواصفات الخاصة وارتفاع تدريجي في استخدام العقود.

ومحال السوبر ماركت الناشئة هذه لا تلبي احتياجات المستهلكين ذوي الدخل الأعلى فحسب. ففي أمريكا اللاتينية وآسيا تغزو تلك المحال

الجدول ١

وجهة الصادرات الزراعية بحسب الإقليم (النسبة المئوية)

الجهة المصدرة	السنة	جهة التصدير								
		البلدان المتقدمة	الاتحاد الأوروبي-١٥	كندا والولايات المتحدة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	إفريقيا جنوب الصحراء
العالم	١٩٨٠	٧٣	٥٠	١٠	٣	٢٧	١٠	٦	٨	٣
	١٩٨٥	٧٤	٤٨	١٥	٢	٢٦	٨	٥	٩	٣
	١٩٩٠	٧٨	٥٣	١٣	٢	٢٢	٨	٥	٧	٢
	١٩٩٥	٧٥	٤٨	١٢	٥	٢٥	١١	٦	٦	٢
	٢٠٠٠	٧٥	٤٣	١٥	٥	٢٥	١١	٦	٦	٢
	٢٠٠٢	٧٦	٤٤	١٥	٦	٢٤	١١	٦	٦	٢
البلدان المتقدمة	١٩٨٠	٧٤	٥٣	٩	٣	٢٦	٨	٧	٩	٣
	١٩٨٥	٧٦	٥٣	١٤	٢	٢٤	٧	٥	٩	٣
	١٩٩٠	٨١	٦٠	١١	٢	١٩	٧	٤	٦	٢
	١٩٩٥	٨٠	٥٥	١١	٦	٢٠	٨	٥	٥	٢
	٢٠٠٠	٨١	٥٠	١٤	٦	١٩	٨	٥	٥	١
	٢٠٠٢	٨١	٥١	١٤	٦	١٩	٨	٥	٥	٢
الاتحاد الأوروبي - ١٥	١٩٨٠	٨٢	٧٦	٤	٣	١٨	٢	٣	١٠	٤
	١٩٨٥	٨٤	٧٦	٨	٢	١٦	٢	٢	٩	٣
	١٩٩٠	٨٨	٨٢	٥	٢	١٢	٢	٢	٦	٢
	١٩٩٥	٨٩	٧٩	٤	٦	١١	٢	٢	٥	٢
	٢٠٠٠	٨٩	٧٣	٦	٥	١١	٣	٢	٥	٢
	٢٠٠٢	٩٠	٧٣	٦	٦	١٠	٢	١	٤	٢
كندا والولايات المتحدة	١٩٨٠	٦٥	٢٩	١٤	٣	٣٥	١٣	١٤	٦	٢
	١٩٨٥	٦٧	٢٢	٢٢	١	٣٣	١١	١٢	٧	٣
	١٩٩٠	٧٠	٢٢	٢٤	١	٣٠	١٢	١٠	٦	١
	١٩٩٥	٦٧	١٨	٢٥	٢	٣٣	١٥	١١	٦	١
	٢٠٠٠	٦٧	١٣	٣٢	١	٣٣	١٢	١٤	٦	١
	٢٠٠٢	٦٥	١٢	٣٥	١	٣٥	١٣	١٥	٥	١
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	١٩٨٠	٨٩	٦٣	٨	١٤	١١	١	١	٨	١
	١٩٨٥	٨٨	٥٨	٧	١٨	١٢	٢	٢	٨	٠
	١٩٩٠	٨٨	٦٦	٤	١٢	١٢	١	١	١٠	١
	١٩٩٥	٩٢	٤٤	١	٤٦	٨	٢	٠	٥	٠
	٢٠٠٠	٨٧	٣٩	٢	٣٩	١٣	٥	٠	٧	٠
	٢٠٠٢	٨٤	٤٠	٢	٣٦	١٦	٨	٠	٨	٠
البلدان النامية	١٩٨٠	٦٧	٣٥	١٤	٢	٣٣	١٨	٥	٧	٢
	١٩٨٥	٦٩	٣٥	١٧	٣	٣١	١٣	٥	١١	٢
	١٩٩٠	٦٩	٣٣	١٩	٢	٣١	١٤	٦	٨	٢
	١٩٩٥	٦٣	٢٨	١٧	٣	٣٧	١٩	٨	٨	٣
	٢٠٠٠	٦٢	٢٥	١٩	٣	٣٨	١٨	٨	٨	٣
	٢٠٠٢	٦٠	٢٥	١٨	٤	٤٠	١٩	٨	٩	٤
آسيا والمحيط الهادي	١٩٨٠	٦١	٢٤	١٢	٢	٣٩	٢٧	٢	٩	٢
	١٩٨٥	٦٢	٢١	١٤	٣	٣٨	٢٤	١	١٠	٢
	١٩٩٠	٦٣	٢١	١٢	٢	٣٧	٢٦	٢	٨	٢
	١٩٩٥	٥٧	١٦	١٢	٣	٤٣	٣٢	١	٧	٢
	٢٠٠٠	٥٧	١٥	١٤	٢	٤٣	٣٢	١	٧	٢
	٢٠٠٢	٥٢	١٤	١٢	٣	٤٨	٣٥	١	٨	٣

الجدول ١ (تابع)

الجهة المصدرة	السنة	جهة التصدير							
		البلدان المتقدمة	الاتحاد الأوروبى-١٥	كندا والولايات المتحدة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	إفريقيا جنوب الصحراء
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٩٨٠	٧٥	٤٤	٢٣	٤	٢٥	٢	١٨	٤	١
	١٩٨٥	٧٥	٤٣	٢٥	٣	٢٥	٤	١١	٩	٢
	١٩٩٠	٧٥	٣٩	٣١	٢	٢٥	٤	١٤	٦	١
	١٩٩٥	٦٧	٣٣	٢٧	٣	٣٣	٨	١٩	٥	٢
	٢٠٠٠	٦٨	٢٨	٣٠	٣	٣٢	٧	١٨	٥	١
	٢٠٠٢	٦٦	٢٨	٢٨	٤	٣٤	١٠	١٧	٧	٢
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	١٩٨٠	٧٣	٦٥	١	٥	٢٨	٢	٠	٢٣	٤
	١٩٨٥	٦١	٤٤	٧	٤	٣٩	٢	٠	٣٥	١
	١٩٩٠	٦٨	٥١	٦	٤	٣٢	٣	١	٢٧	١
	١٩٩٥	٦٤	٤٣	٥	١١	٣٦	٤	١	٣٠	١
	٢٠٠٠	٦٣	٤٢	٥	١٠	٣٧	٤	١	٣٠	٢
	٢٠٠٢	٥٨	٣٨	٤	١٠	٤٢	٦	١	٣٣	٢
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٩٨٠	٨٥	٧١	٩	٢	١٥	٣	٠	٣	٨
	١٩٨٥	٨٦	٧١	١٤	٢	١٤	٤	٠	٢	٨
	١٩٩٠	٧٥	٦٧	٥	١	٢٥	٥	٠	٢	١٨
	١٩٩٥	٧١	٥٩	٥	٢	٢٩	٨	١	٥	١٤
	٢٠٠٠	٦١	٤٦	٥	٢	٣٩	١١	١	٨	١٩
	٢٠٠٢	٦٦	٥٠	٦	٣	٣٤	٨	١	٦	٢٠

المصدر: قاعدة بيانات "كومتريد" في الأمم المتحدة.

الجدول ٢

منشأ الواردات الزراعية بحسب الإقليم (النسبة المئوية)

الجهة المستوردة	السنة	المنشأ							
		البلدان المتقدمة	الاتحاد الأوروبى-١٥	كندا والولايات المتحدة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	إفريقيا جنوب الصحراء
العالم	١٩٨٠	٦٧	٣٦	٢٣	٢	٣٣	١٢	١٣	٢	٦
	١٩٨٥	٦٦	٣٧	٢١	٢	٣٤	١٣	١٤	٢	٥
	١٩٩٠	٧١	٤٣	٢١	٢	٢٩	١١	١١	٢	٤
	١٩٩٥	٦٩	٣٩	٢٢	٤	٣١	١٣	١٢	٢	٤
	٢٠٠٠	٦٩	٣٦	٢٠	٥	٣١	١٣	١٣	٢	٣
	٢٠٠٢	٦٩	٣٨	١٨	٥	٣١	١٢	١٣	٢	٣
البلدان المتقدمة	١٩٨٠	٦٨	٣٨	٢٣	٢	٣٢	١٠	١٣	٢	٧
	١٩٨٥	٦٧	٤١	٢٠	٢	٣٣	١١	١٥	٢	٦
	١٩٩٠	٧٣	٤٨	١٩	٢	٢٧	١٠	١٢	٢	٤
	١٩٩٥	٧٢	٤٦	١٩	٤	٢٨	١١	١٢	٢	٤
	٢٠٠٠	٧٢	٤٣	١٨	٥	٢٨	١١	١٢	٢	٣
	٢٠٠٢	٧٣	٤٦	١٦	٥	٢٧	١٠	١٢	٢	٣
الاتحاد الأوروبي - ١٥	١٩٨٠	٧٣	٥٤	١٦	٣	٢٧	٦	١٠	٢	٨
	١٩٨٥	٧٣	٥٩	١٠	٣	٢٧	٦	١٢	٢	٧
	١٩٩٠	٧٩	٦٨	٨	٣	٢١	٥	٩	٢	٥
	١٩٩٥	٧٩	٦٨	٨	٤	٢١	٥	٩	٢	٥
	٢٠٠٠	٧٩	٦٣	٧	٤	٢١	٥	٩	٢	٤
	٢٠٠٢	٨٠	٦٥	٥	٥	٢٠	٥	٩	٢	٤

الجدول ٢ (تابع)

الجهة المستوردة	السنة	المنشأ								
		البلدان المتقدمة	الاتحاد الأوروبي-١٥	كندا والولايات المتحدة	البلدان التي تمر بمرحلة تحول	البلدان النامية	آسيا والمحيط الهادي	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	إفريقيا جنوب الصحراء
كندا والولايات المتحدة	١٩٨٠	٥٤	١٤	٢٩	١	٤٦	١٠	٣٠	١	٥
	١٩٨٥	٥٧	١٩	٣٠	١	٤٣	١٠	٢٨	١	٤
	١٩٩٠	٦٠	١٧	٣٤	١	٤٠	١١	٢٧	١	٢
	١٩٩٥	٥٩	١٤	٣٨	١	٤١	١٢	٢٥	١	٢
	٢٠٠٠	٦١	١٥	٣٨	١	٣٩	١٢	٢٤	١	١
	٢٠٠٢	٦١	١٦	٣٧	١	٣٩	١٢	٢٤	١	١
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	١٩٨٠	٦٨	٣١	٢٢	٨	٣٢	٦	١٩	٤	٢
	١٩٨٥	٦٤	٢٨	٦	٢٠	٣٦	١٣	١٧	٥	١
	١٩٩٠	٦٧	٤٣	٧	١٢	٣٣	٦	١٣	٨	٧
	١٩٩٥	٨٠	٤٤	٥	٢٩	٢٠	٥	٩	٢	٣
	٢٠٠٠	٧٧	٣٥	٦	٣٣	٢٣	٧	١٠	٣	٢
	٢٠٠٢	٧٤	٣٨	٦	٢٧	٢٦	٨	١٣	٣	٣
البلدان النامية	١٩٨٠	٦٢	٢٤	٢٦	٢	٣٨	٢٣	٩	٢	٤
	١٩٨٥	٦٤	٢٣	٢٧	٢	٣٦	٢١	١٠	٣	٣
	١٩٩٠	٦٤	٢٢	٣٠	١	٣٦	١٩	١١	٣	٣
	١٩٩٥	٥٩	١٨	٣٠	٣	٤١	٢٠	١٤	٣	٣
	٢٠٠٠	٥٨	١٦	٢٨	٣	٤٢	٢٠	١٥	٤	٤
	٢٠٠٢	٥٥	١٢	٢٧	٥	٤٥	٢١	١٧	٤	٤
آسيا والمحيط الهادي	١٩٨٠	٥٥	٧	٣١	٠	٤٥	٣٨	٥	١	٢
	١٩٨٥	٥٨	٩	٣٠	١	٤٢	٣٤	٥	١	٢
	١٩٩٠	٥٩	١٠	٣٢	٠	٤١	٣١	٦	١	٣
	١٩٩٥	٥٧	١٠	٣١	٣	٤٣	٣١	٧	١	٣
	٢٠٠٠	٥٥	١٠	٢٤	٤	٤٥	٣٢	٨	١	٤
	٢٠٠٢	٥٢	٨	٢٢	٥	٤٨	٣٤	١٠	١	٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٩٨٠	٦٦	٢٢	٤٠	٠	٣٤	٣	٣١	٠	٠
	١٩٨٥	٦٥	١٧	٤٥	٠	٣٥	٣	٣١	٠	٠
	١٩٩٠	٦٧	١٨	٤٥	١	٣٣	٣	٢٩	٠	٠
	١٩٩٥	٥٩	١٤	٤٢	١	٤١	٣	٣٧	٠	١
	٢٠٠٠	٦١	١٠	٤٨	٠	٣٩	٣	٣٥	٠	١
	٢٠٠٢	٦٣	٨	٥١	٠	٣٧	٣	٣٤	٠	١
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	١٩٨٠	٦٩	٤٣	١٦	٥	٣١	١٠	٨	٧	٧
	١٩٨٥	٧٠	٤٢	١٧	٤	٣٠	١٢	٧	٨	٣
	١٩٩٠	٦٩	٤١	١٩	٤	٣١	١١	٧	١٠	٣
	١٩٩٥	٦٧	٣٤	٢٢	٨	٣٣	١١	٨	١٠	٣
	٢٠٠٠	٦٢	٢٩	١٩	٦	٣٨	١٣	١٠	١٢	٤
	٢٠٠٢	٥٧	٢٣	١٦	١٠	٤٣	١٠	١٥	١٤	٤
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٩٨٠	٧٠	٤٨	١٧	٠	٣٠	١٢	٥	١	١٢
	١٩٨٥	٦٧	٤٧	١٤	٠	٣٣	١٢	١٢	١	٧
	١٩٩٠	٦٢	٥٣	٧	٠	٣٨	١٦	٢	٢	١٨
	١٩٩٥	٥٤	٤٠	١٢	١	٤٦	٢١	٩	٢	١٥
	٢٠٠٠	٥١	٣٣	١١	١	٤٩	١٦	٧	٢	٢٣
	٢٠٠٢	٤٥	٢٧	١١	١	٥٥	٢٢	٨	٣	٢٢

المصدر: قاعدة بيانات "كومتريد" في الأمم المتحدة.

الأحياء الفقيرة والبلدات الصغيرة والمناطق الريفية، مستهدفة المستهلكين من الطبقتين الدنيا والمتوسطة. والممارسات الشرائية لمحال السوبر ماركت تُحدث تحولا في أسواق الأغذية الزراعية في البلدان النامية، مع وجود انعكاسات مهمة لذلك بالنسبة لصغار المزارعين وللمجتمعات الريفية. ومن اللازم أن تحدث تغيرات جوهرية في البنية الزراعية لذوي الحيازات الصغيرة لكي يتمكنوا من إمداد محال السوبر ماركت بما تحتاج إليه وفقا للمواصفات التي تحددها.

ويتعين على المزارعين أن ينتجوا ما تطلبه هذه المحال من حيث الكم والجودة على حد سواء. ويتعين عليهم في الغالب أن يمتثلوا لمتطلبات الشهادات، وهي متطلبات أكثر صرامة من المعايير الرسمية لسلامة الأغذية. ويقتضي استيفاء مطالب موظفي التوريدات مستويات من المهارة والتقانة غالبا ما يفتقر إليها صغار المزارعين. وقد يتعين عليهم أن يستثمروا – فرديا أو جماعيا – في الري والصوبات والشاحنات ومظلات التبريد وتقانات التعبئة، بين جملة أمور أخرى. ومن اللازم أن يكونوا قادرين على فرز فاكهتهم وخضرواتهم وتحديد درجات لها، والوفاء بمتطلبات التوقيت والتسليم، وتوثيق ممارساتهم الزراعية. ومن اللازم، علاوة على ذلك، أن يكونوا قادرين على سد الفجوة بين التسليم والدفع، وهو ما يفترض سلفا إمكانية حصولهم على ائتمان.

وتنطوي التغييرات، في مرحلة ما بعد الإنتاج، على فوائد محتملة للمستهلكين من حيث زيادة التنوع وانخفاض اقتصار توافر المنتجات على مواسم معينة ودفع أسعار أقل مقابل المنتجات الغذائية. ومن حيث سلامة الأغذية، أصبح تتبُّع مصدر التلوث الغذائي أيسر، ولكن يوجد أيضا خطر أن يحدث توزيع سريع لأغذية غير مأمونة قد تدخل السلسلة الغذائية.

النتائج الرئيسية

هناك اتجاهات رئيسية عديدة في التجارة الزراعية الدولية لها تداعيات مهمة لصغار المزارعين ولعديمي الأمن الغذائي. وبينما يُدرك واضعو السياسات هذه التداعيات تدريجيا، فمن اللازم أن تتكيف السياسات والبرامج المحلية والوطنية والدولية بسرعة إذا كان المراد أن تتجنب زيادة تهميش هاتين الفئتين.

- الاقتصاد العالمي، بما فيه الزراعة، يندمج بسرعة عن طريق التجارة. وقد كان معدل النمو في التجارة الزراعية خلال العقد الماضي نحو ٣ في المائة سنويا، أي أكثر من معدل نمو الإنتاج الزراعي ثلاث مرات.
- أصبحت البلدان النامية أقل اعتمادا بكثير على الصادرات الزراعية مما كانت في الماضي.
- تسير البلدان النامية بسرعة لتصبح أفضل الأسواق لصادراتها الزراعية.
- يحدث توسُّع سريع في صادرات المنتجات الزراعية المصنّعة، بفعل الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية.
- تبرُز محال السوبر ماركت كقوة رئيسية في البلدان النامية.
- اندماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي الآن أقل كثيرا من اندماج البلدان النامية ككل، وهذا أمر ملحوظ على وجه الخصوص فيما يتعلق بقطاعاتها الزراعية.
- على العكس من تزايد أهمية الصادرات الزراعية المصنّعة في البلدان النامية الأخرى شهدت أقل البلدان نموا انخفاض صادراتها من المنتجات المصنّعة من حوالي ٣٠ في المائة من الصادرات الزراعية الكلية في ستينات القرن العشرين إلى أقل من ٢٠ في المائة في تسعينات ذلك القرن.

ثالثا: أفق سياسات التجارة الزراعية

لقد كانت المنتجات الزراعية يتَّجر بها على امتداد آلاف السنين مع سعي الناس إلى الحصول على مصادر للغذاء تكون أكثر استقرارا وتنوعا. وتدخلت الحكومات، بدورها، في نُظم الإنتاج والتوزيع الزراعية منذ بدء التاريخ المسجل تقريبا. بل إن ضمان توافر إمدادات كافية من الأغذية كان، في حقيقة الأمر، أحد أوائل المهام التي أخذتها الحكومات على عاتقها في مجتمعات مثل الإمبراطورية الرومانية وإمبراطورية الإنكا (Woolf، ٢٠٠٣؛ Crow، ١٩٩٢).

وقد استخدمت الحكومات مجموعة متنوعة من أدوات السياسة للعمل على تحقيق أهداف سياستها الغذائية والزراعية – تتراوح من الضرائب التجارية وحصص الإنتاج إلى احتكارات الواردات وحظر التصدير. وبينما تباينت أهداف وأدوات سياستها بمرور الوقت تبعا لجملة أمور من بينها مستوى التنمية الاقتصادية ودور الزراعة في اقتصاداتها ومجتمعاتها، ما زالت الحكومات في مختلف أنحاء العالم تعتبر الأغذية والزراعة مجالا أساسيا من مجالات السياسة.

وتسعى الحكومات في أغلب الأحيان إلى بلوغ أهداف متعارضة لسياستها. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تؤدي الجهود الرامية إلى دعم دخل المزرعة عن طريق دعم أسعار السوق أو حواجز الواردات إلى تقويض الأهداف الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي برفع أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلكين الفقراء. والمفاضلات بين هذه الأهداف المتضاربة تحدث عادة على الصعيد الوطني، بحيث تتنافس قطاعات المجتمع المختلفة لتحقيق مصالحها في إطار النظام السياسي.

كذلك، على الصعيد الدولي، قد تتعارض تدخلات بلد في مجال السياسات مع تدخلات بلد آخر، كما يحدث عندما تُلحق الجهود الرامية إلى دعم المنتجين في الوطن الضرر بالمنتجين في بلدان أجنبية. ولقد أقر المجتمع الدولي منذ أمد طويل بإمكانية إلحاق التعريفات الجمركية الصناعية والإعانات في بلد ما الضرر بمصالح بلد آخر، ولكن ذات المشكلة في مجال الزراعة لم يُعترف بها ولم تبحث إلا مؤخرا.

ويستعرض هذا الفصل بإيجاز تطور سياسة التجارة الزراعية منذ منتصف القرن العشرين، مركّزا على إنجازات اتفاق جولة أوروغواي لمنظمة التجارة العالمية المتعلق بالزراعة وعلى جدول الأعمال الإصلاحي الذي لم ينته تنفيذه بعد والذي يُناقش الآن في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وترد في الفصل مناقشة للقضايا المتعلقة بقياس الدعم والحماية الزراعيين، كما تُعرض فيه بيانات وتقديرات شاملة للمستويات الفعلية للإعانات والحماية التي تطبقها البلدان في مختلف أنحاء العالم على الزراعة.

تطور سياسة التجارة الزراعية

السياسات الزراعية المتعارضة

قبل أن يبدأ نفاذ الاتفاق المتعلق بالزراعة في عام ١٩٩٥ كان قطاع الزراعة مستبعدا من ضوابط النظام التجاري متعدد الأطراف. ونتيجة لذلك لم تكن هناك أي آلية مؤسسية لتحقيق التوازن بين مصالح مختلف البلدان على صعيد السياسات. وقد بدأ في عام ١٩٤٧ نفاذ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، وهو الاتفاق السابق على وجود منظمة التجارة العالمية، لينظّم التجارة الدولية. وقد حظر ذلك الاتفاق استخدام الحواجز الكمية للواردات ومعظم الإعانات المحلية والتصديرية للمنتجات المصنّعة وخفّض خلال جولات متعاقبة من المفاوضات التعريفات الجمركية على الواردات من السلع المصنّعة إلى مستويات متدنية.

ولكن الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) نص على استثناءات محددة للمنتجات الزراعية وأبقى على مناقشة السياسة الزراعية خارج إطار الجات إلى حد كبير. وبمرور الوقت تطورت سياسات التجارة الزراعية بطرائق تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي تطبّق على السلع المصنّعة، بحيث نشأت طائفة من الإعانات المحلية والتصديرية والحواجز غير الجمركية، من بينها فرض مكوس متغايرة، وأسعار للواردات تمثل حدا أدنى، وقيود طوعية على الصادرات، وحصص كمية للواردات.

وأصبحت هذه السياسات بدرجة متزايدة مصدرا للتوتر الدولي. فعلى سبيل المثال، استخدمت بلدان متقدمة كثيرة الإعانات الزراعية المحلية لضمان حصول مزارعيها على دخل "كاف". ومالت إعانات الإنتاج، مثل أسعار دعم الأسواق التي تمثل حدا أدنى، إلى تحفيز الإنتاج بما يتجاوز كثيرا قدرة السوق المحلية على الاستيعاب، مما أدى إلى وجود فوائض اشترتها الحكومات واحتفظت بها. ثم استخدمت بعض الحكومات إعانات التصدير لتبيع في الأسواق العالمية الفوائض الناجمة عن ذلك. ووجدت الولايات المتحدة ووجد الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، أن سياستيهما الزراعيتين المتنافستين تتزايد درجة تكلفتهما الباهظة وتتزايد صعوبة إدامتهما.

البلدان النامية التي تواجه أزمة

من خمسينات إلى سبعينات القرن العشرين كان النموذج الإنمائي المسيطر ينطوي على استراتيجية "إحلال الواردات" تشجيعا للتصنيع السريع. وفي إطار هذه الاستراتيجية كانت تُفرض على قطاع الزراعة ضرائب باهظة دعما للتنمية الصناعية، المتركزة أساسا في المدن. وكان فرض ضرائب صريحة على الصادرات من السلع الزراعية أمرا مألوفا، ولكن فرض ضرائب ضمنية على شكل أسعار لصرف العملة مغالى في قيمتها، وفرض تعريفات جمركية مرتفعة على الواردات الصناعية، وتقديم إعانات للإنتاج الصناعي، أكثر شيوعا.

و"التحيُّز الحضري" المجسّد في هذه الضرائب الصريحة والضمنية كان ينطوي دائما على تمييز ضد قطاع الزراعة وضد المناطق الريفية (Valdes، Schiff، ١٩٩٨). وحاولت حكومات كثيرة تصحيح هذا التحيُّز ضد الزراعة بالتدخل في أسواق المخرجات والمدخلات الزراعية عن طريق تدابير الأسعار واحتكارات الدولة الإجبارية وتقديم الخدمات الأساسية للقطاع (مثل الائتمان والمدخلات الأساسية والمعلومات الفنية والمعلومات عن الأسواق، والبنية التحتية للتسويق والتوزيع). وغالبا ما كانت هذه التدخلات لازمة للتغلب على فشل الأسواق الواسع الانتشار، ولكنها تسببت أحيانا في تشوهات وأوجه جمود إضافية أعاقت القطاع (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥أ).

وفرض بعض البلدان الفقيرة أيضا تدابير تجارية ألحقت الضرر بجيرانها. فعلى سبيل المثال، استُخدمت حصص الواردات على نطاق واسع للمساعدة على تحقيق استقرار الأسعار المحلية في البلدان النامية، ولكن هذه التدابير نقلت عبء تحقيق التوازن بين العرض والطلب المحليين في الأسواق العالمية، مما جعل الأسعار بالنسبة للمزارعين والمستهلكين في بلدان أخرى أكثر تقلبا.

ومع أن بلدانا نامية كثيرة شهدت فترات من النمو الاقتصادي السريع نسبيا على المستوى الكلي في إطار هذه السياسات، أشارت العجوزات التي لا يمكن تحملها في المالية العامة وفي الحساب الجاري، إلى جانب التضخم المفرط ومشاكل الديون الخارجية وأزمات النقد الأجنبي، إلى الحاجة إلى إصلاح السياسات. وبتشجيع ودعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شرعت بلدان كثيرة في تنفيذ برامج للتكيف الهيكلي.

وعلى المستوى الكلي انطوت استراتيجية إصلاح السياسات الرئيسية على خفض التعريفات الجمركية على الواردات، وإزالة القواعد التنظيمية للأسواق، والخصخصة، وتحقيق استقرار المالية العامة عن طريق إعادة تقييم العملة وإجراء تخفيضات كبيرة في الميزانية. وفيما يتعلق بالزراعة، كان الهدف الرئيسي هو جعل القطاع أكثر توجها نحو السوق. وغالبا ما أُجريت تخفيضات محددة في الميزانية فيما يتعلق بالائتمانات والمدخلات المعانة وفيما يتعلق بالاستثمار في البحوث والبنية التحتية.

وكانت الإصلاحات الزراعية تنطوي عادة على الاستعاضة عن معظم القيود الكمية للواردات بواسطة تعريفات جمركية؛ وخفض كل من مستوى التعريفات الجمركية وتوزيعها؛ وإلغاء ضرائب وحصص وتراخيص الصادرات؛ وخفض أو إلغاء التجارة الحكومية؛ وإلغاء ضوابط الأسعار المحلية؛ والإزالة التدريجية لبرامج التوريدات الحكومية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥أ).

الضوابط متعددة الأطراف على الزراعة – جولة أوروغواي

في ظل هذه "الفوضى"، شرعت البلدان الموقّعة على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) في إجراء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية في عام ١٩٨٦. وكان الهدف من المفاوضات الزراعية ما يلي:

> ... إقامة نظام للتجارة الزراعية يتسم بالإنصاف ويكون موجها نحو السوق... عن طريق... وجود قواعد وضوابط "للجات" معززة وأكثر فعالية عمليا... مما يسفر عن تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.
> (الجات، ١٩٩٤، الصفحة ٣٩)

وكان الاتفاق المتعلق بالزراعة الذي أسفرت عنه جولة أوروغواي، وبدأ نفاذه في عام ١٩٩٥، يمثّل أول فرصة وُضعت فيها مجموعة واضحة من القواعد لتغطي التجارة الزراعية. ومع أن جولة أوروغواي تعرضت لنقد حاد لفشلها في تأمين خفض كبير في الدعم والحماية المقدمين للزراعة، فقد عزي إليها الفضل في إرساء إطار لخفض حماية القطاع الزراعي التي تشوه التجارة خفضا تدريجيا. ويحدد هذا القسم بعض تداعيات اتفاق

الإطار ٢
الشروط الأساسية لاتفاقية جولة أوروغواى بشأن الزراعة

الدعم المحلي

- تخفيض الدعم المحلي: تم التعبير عن التزامات الحد من الدعم للزراعة في ضوء إجمالي مقياس الدعم الكلي، وهو مجموع نفقات الدعم غير المعفى الموزعة بين السلع والسياسات. ودعت الاتفاقية إلى تخفيض ٢٠ في المائة من إجمالي مقياس الدعم الكلي على مدى ست سنوات (١٣,٣ في المائة على مدى عشر سنوات للبلدان النامية ولم يطلب تخفيض بالنسبة للبلدان الأقل نموا). وطبقت التزامات التخفيض على إجمالي مقياس الدعم الكلي ولم تكن محددة بسلعة أو سياسة معينة (أي منتج محدد لا يتجاوز المستوى الفعلي لعام ١٩٩٢).
- السياسات المعفاة: تم إعفاء السياسات التي تعد بلا تأثير أو ذات تأثير لا يذكر على تشوه التجارة، أو ذات تأثير على الإنتاج، من التزامات التخفيض (ويمكن حتى زيادتها) واستثنائها من مقياس الدعم الكلي. ويجب ألا تقتضي هذه السياسات المسماة بسياسات "الصندوق الأخضر" أي دعم في الأسعار للمنتجين وأن تقوم بوضعها برامج ممولة حكوميا ولا تتضمن تحويلات من المستهلكين. إن قائمة السياسات المعفاة طويلة وتشمل الخدمات العامة، ومخزونات الأمن الغذائي، ومعونات الأغذية المحلية ومدفوعات مباشرة معينة للمنتجين. بالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير المسماة بتدابير "الصندوق الأزرق" قد أعفت المدفوعات المباشرة تحت البرامج التي تحد الإنتاج، بشرط استيفاء شروط معينة.
- إعفاء الحد الأدنى من الدعم: يتيح ذلك أي دعم لسلعة معينة من مقياس الدعم الكلي والتزام التخفيض المناظر له، بشرط ألا يزيد الدعم عن خمسة في المائة من قيمة إجمالي الإنتاج للسلعة محل النقاش، أو خمسة في المائة من قيمة إجمالي الإنتاج الزراعي للدعم غير المحدد لسلعة معينة. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن سقف الحد الأدنى هو عشرة في المائة.

المنافسة في التصدير

- إعانات التصدير. حددت الاتفاقية بشأن الزراعة إعانات التصدير التي يمكن تخفيضها: الإعانات المباشرة، ومبيعات الحكومة من المخزونات بأسعار أقل من الأسعار المحلية، ومدفوعات الصادرات الممولة من الضرائب الإلزامية، وتكاليف تسويق التصدير المدعومة ورسوم النقل المحلي الخاص. والمفترض أن يتم

جولة أوروغواي وجدول الأعمال الذي لم ينته بعد وما زال مطروحا على بساط البحث في جولة الدوحة.

ولقد وضع الاتفاق المتعلق بالزراعة ضوابط على السياسة الزراعية في ثلاث فئات رئيسية هي: الدعم المحلي، والمنافسة التصديرية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق (أنظر الإطار ٢ والفقرات الواردة أدناه). وقد اتُفق على الفئات الثلاث لترابطها ولأنها تعزز بعضها بعضا.

جولة الدوحة الإنمائية: الاتفاق الإطاري

اشتمل الاتفاق المتعلق بالزراعة على التزام بزيادة تحرير القطاع الزراعي تدريجيا. وبدأت جولة جديدة من المفاوضات في الدوحة في نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٠١. وهذه الجولة، التي تُسمى "جولة الدوحة الإنمائية"، مهمتها هي إيلاء أولوية خاصة لاحتياجات البلدان النامية. وفي ٣١ يوليو/تموز ٢٠٠٤ وافقت حكومات البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وعددها ١٤٧ حكومة على اتفاق إطاري (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٤ ب) وعلى اتفاقات أخرى ترمي إلى تعزيز التقدم واختتام جولة الدوحة الإنمائية للمفاوضات التجارية بنجاح. ويوفّر المرفق ألف للوثيقة، تحديدا، الإطار اللازم لإرساء الطرائق التي تُتبع في مجال الزراعة.

فالاتفاق الإطاري يؤكد أن:

> الزراعة ذات أهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية الأعضاء، وأن هؤلاء الأعضاء يجب أن يكونوا قادرين على إتباع سياسات زراعية تكون داعمة لأهدافهم الإنمائية ولاستراتيجياتهم للحد من الفقر ولاهتماماتهم المتعلقة بالأمن الغذائي وسُبل المعيشة.

(الفقرة ٢)

وعلاوة على ذلك:

> ستكون المعاملة الخاصة والمتمايزة للبلدان النامية جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر التفاوض، مع إيلاء اعتبار لتنميتها الريفية وأمنها الغذائي و/أو احتياجاتها من حيث أمن سُبل المعيشة فيها...

(الفقرة ٣٩)

تخفيض حجم إعانات الصادرات بنسبة ٢١ في المائة ونفقات إعانات الصادرات بنسبة ٣٦ في المائة على مدى خمس سنوات (بالنسبة للبلدان النامية بنسبة ١٤ و٢٤ في المائة على التوالي على مدى عشر سنوات). وكانت التخفيضات محددة تبعا لسلع معينة. والبلدان التي لم تستخدم إعانات الصادرات في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ فقد حظر عليها تطبيقها.

إمكانية الوصول إلى الأسواق

- تثبيت التعريفة: تم إلغاء الحواجز غير الجمركية (الحصص النسبية، والضرائب المتغيرة، والحد الأدنى لأسعار الواردات، والترخيص التقديري، وتدابير الاتجار الحكومي، واتفاقيات قيود التصدير الطوعية والتدابير الحدودية المشابهة) وتم تحويلها إلى تعريفة مساوية. وقد أعطيت البلدان النامية اختيار تطبيق حد أقصى ملزم للتعريفة بدلا من القيمة المعادلة المحسوبة للتعريفة.
- تخفيض التعريفة الجمركية: تم تخفيض التعريفات الجمركية، بما فيها تلك الناتجة عن تثبيت التعريفة الجمركية، بنسبة ٣٦ في المائة على مدى ست سنوات في المتوسط بدء من عام ١٩٩٥ بحد أدنى للتخفيض ١٥ في المائة لكل بند (وبالنسبة للبلدان النامية كانت التخفيضات المعادلة ٢٤ و١٠ في المائة على التوالي؛ وتم إعفاء البلدان الأقل نموا من التزامات التخفيض).
- الحد الأدنى لإمكانية الوصول: إذا لم تكن هناك واردات تذكر، فإن الحد الأدنى لامكانية الوصول يماثل ما يقرب من ٣ في المائة (يرتفع إلى خمسة في المائة) من الاستهلاك المحلي في ١٩٨٦–١٩٨٨. وتم الاتفاق على تنفيذ الحد الأدنى من فرص إمكانية الوصول من خلال حصص أسعار التعريفة الجمركية. (أنظر الإطار ٣).
- ضمان إمكانية الوصول الجارية: تم الاتفاق على ضمان إمكانية الوصول الجارية (أي، كم الواردات في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨) في حال زيادتها عن مستوى الحد الأدنى لإمكانية الوصول المذكور أعلاه.
- شروط الحماية الخاصة: سمحت هذه الشروط بالرسوم الإضافية في حال تدفق الواردات (تحددها مستويات ارتفاع محددة) أو أسعار منخفضة بشكل كبير (كلاهما مقارنة بمستويات ١٩٨٦–١٩٨٨).

وتشير الوثيقة إلى معاملة خاصة ومتمايزة في مجالات الدعم المحلي، والمنافسة التصديرية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، لإفادة البلدان النامية. وتنطوي الوثيقة على التزام بتحديد "المنتجات الحساسة" و "المنتجات الخاصة"، التي ستكون مؤهلة للحصول على معاملة أكثر مرونة، وبإنشاء"آلية ضمانات خاصة" من أجل البلدان النامية.

ويوفّر الاتفاق الإطاري قدرا من المرونة للبلدان المتقدمة ولكنه يؤكد من جديد التزامها بالإصلاح. وبالإشارة إلى إعلان الدوحة الوزاري، الذي يدعو إلى "تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه للتجارة"، ينص الاتفاق على أنه "سيكون هناك عنصر قوي من التواؤم في التخفيضات التي تجريها البلدان المتقدمة الأعضاء. وتحديدا، ستخضع المستويات الأعلى من الدعم المسموح به المشوّه للتجارة لتخفيضات أعمق." وسيُحدد إطار زمني لإلغاء إعانات التصدير. وكمبدأ موجّه لإجراء مزيد من المفاوضات بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق، يشير الاتفاق إلى أن "تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية بوجه عام ستتحقق كنتيجة نهائية للمفاوضات." وهذا في صالح كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية المهتمة باختراق أسواق التصدير. وفي مجالي إمكانية الوصول إلى الأسواق والدعم المحلي يُدعى إلى إتباع صيغة من ثلاثة مستويات تمثّل نهجا واحدا للأعضاء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتقر في الوقت ذاته باختلاف هياكل تعريفاتهم الجمركية ومستويات الدعم المحلي لديهم.

وتتناول الأقسام الواردة فيما يلي الضوابط الموجودة حاليا في إطار ما يشار إليه باسم "الركائز الثلاث" للاتفاق المتعلق بالزراعة – وهذه الركائز هي الدعم المحلي والمنافسة التصديرية وإمكانية الوصول إلى الأسواق – وتقيِّم التقدم المحرز حتى الآن في الحد من الدعم والحماية للقطاع المشوهين للتجارة. ويُسلّط الضوء على تحديات بعينها في المفاوضات الجارية.

الدعم المحلي[٣]

يتضمن الاتفاق المتعلق بالزراعة ضوابط على الدعم المحلي نظرا لما قد يسببه من تشويه الإنتاج والتجارة. وقد أُدرجت برامج الدعم المحلي جميعها التي حُدد أن لها تأثيرات تشوّه التجارة أو الإنتاج في القياس التجميعي للدعم ووافقت البلدان على خفض ذلك القياس أثناء فترة التنفيذ. وصُنِّفت السياسات التي حُدد بأنها "ليست لها تأثيرات مشوّهة للتجارة أو تأثيرات على الإنتاج، أو أن تأثيراتها شديدة الضآلة أو معدومة" بأنها تدابير "الصندوق الأخضر" وأُعفيت من التزامات الخفض.

ومُنح مزيد من الإعفاءات لمدفوعات مباشرة معيّنة في إطار البرامج التي تقيد الإنتاج ولوسائل الدعم التي تقل عن مستوى يمثل حدا أدنى. وأعلنت أغلبية البلدان النامية أن برامجها للدعم الزراعي المحلي تندرج في إطار فئة "مستوى الدعم الذي يمثل حدا أدنى"، وإن كانت قلة منها قد أبلغت عن نفقات موجهة إلى التنمية معفاة تحديدا في إطار أحكام المعاملة الخاصة والمتمايزة للبلدان النامية.

قياس الدعم المحلي للزراعة

وُضعت مؤشرات مختلفة كمقاييس للدعم المقدم للمنتجين. وأكثر مؤشرين يُستشهد بهما على أوسع نطاق هما القياس التجميعي للدعم الذي استحدثته منظمة التجارة العالمية وتقدير دعم المنتجين الذي استحدثته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع أن المؤشرين يتبعان نهجا متماثلا بوجه عام فإن هناك عددا من الاختلافات المنهجية بينهما، وقد استُحدثا لأغراض مختلفة. فالقياس التجميعي للدعم هو أساس التزام قانوني بخفض الدعم المحلي في الاتفاق المتعلق بالزراعة الخاص بمنظمة التجارة العالمية، بينما الغرض من تقدير دعم المنتجين هو رصد وتقييم التقدم المحرز في إصلاح السياسة الزراعية.

والمكونات الرئيسية للقياس التجميعي للدعم هي (١) دعم الأسعار في الأسواق مقيسا بالفجوة بين سعر مرجعي عالمي ثابت والسعر المحلي الجاري (الذي قد لا يكون هو السعر الحالي في السوق المحلية) و(٢) مستوى النفقات من الميزانية على سياسات الدعم المحلي التي يُرى أنها تشوّه التجارة.

أما تقدير دعم المنتجين الذي استحدثته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهو يشير إلى التحويلات النقدية السنوية إلى المزارعين الناجمة عن تدابير السياسة التي (١) تحافظ على فارق بين الأسعار المحلية والأسعار على حدود البلد (دعم أسعار السوق) و (٢) توفّر مدفوعات للمزارعين استنادا إلى معايير مثل كمية السلع المنتجة، أو مقدار المدخلات المستخدمة، أو عدد الحيوانات المحتفظ بها، أو المساحة المزروعة، أو ما يحصل عليه المزارعون من إيرادات أو دخل.

ويتضمن ذلك التقدير، مثله في ذلك مثل القياس التجميعي للدعم، فجوة سعرية فضلا عن مستوى الإنفاق الحكومي من الميزانية، ولكن يوجد فارقان رئيسيان بين الاثنين هما:

- أن دعم أسعار السوق في حالة تقدير دعم المنتجين يُقاس على مستوى بوابة المزرعة باستخدام أسعار المنتجين والحدود الفعلية للسلع في أي سنة بعينها، بينما يُحسب ذلك الدعم في حالة القياس التجميعي للدعم باستخدام الفارق بين سعر الدعم المحلي الجاري وسعر مرجعي عالمي ثابت من حيث فترة أساس تاريخية (١٩٨٦–١٩٨٨).
- أن تقدير دعم المنتجين يغطي جميع التحويلات إلى المزارعين الناجمة عن السياسات الزراعية، بينما لا يغطي القياس التجميعي للدعم إلا السياسات المحلية في فئة الصندوق العنبري ويستبعد السياسات المقيدة للإنتاج (الصندوق الأزرق)، والسياسات التي تشوّه التجارة بدرجة هزيلة (الصندوق الأخضر)، ومستوى يمثل حدا أدنى للسياسات التي تشوّه التجارة.

والنتيجة الناجمة عن ذلك هي أن اتجاهات المؤشرين منذ الفترة ١٩٨٦–١٩٨٨ تبيّن اختلافا ملحوظا بينهما. فبينما انخفض القياس التجميعي للدعم انخفاضا كبيرا، ظل تقدير دعم المنتجين مستقرا نسبيا. ويلخّص الجدول ٣ تقدير دعم المنتجين فيما يتعلق بجميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ الفترة ١٩٨٦–١٩٨٨.

الجدول ٣

تقديرات دعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمنتجين

	١٩٨٦–٨٨	٢٠٠١–٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣[١]
جميع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:					
القيمة (مليون دولار)	٢٤١ ٠٧٧	٢٣٨ ٣١٠	٢٢٧ ٩٥٥	٢٢٩ ٦٩١	٢٥٧ ٢٨٥
النسبة المئوية	٣٧	٣١	٣١	٣١	٣٢

(١) مؤقت
المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠٠٥.

(٣) تستند المادة الواردة في هذا القسم إلى منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٥ب).

الجدول ٤

تدابير الدعم المحلي

	تدابير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		تدابير الدعم المحلي لمنظمة التجارة العالمية[1]					
			معفاة			مقياس الدعم الكلي		
						الإبلاغ		
	تقديرات دعم المنتج	تقديرات دعم المنتج ناقصا الحماية الحدودية	الصندوق الأخضر	الصندوق الأزرق	الحد الأدنى	الحد الأقصى	(بملايين الدولارات)	(نسبة الحد الأقصى)	(النسبة الممولة من المستهلك)
	(بملايين الدولارات)		(بملايين الدولارات)			(بملايين الدولارات)			
الاتحاد الأوروبي	١١٥ ٤٧٠	٧٥ ٣٣٣	٢١ ٢٦١	٢١ ١١٤	١٨,٦	٧٤ ١٠٢	٥١ ٠٨٤	٦٨,٩	٩٥,٠
الولايات المتحدة	٥٤ ٤٣٣	٢١ ٥٩٧	[2]٣٠ ٥٩١	–	٢٩,١	١٩ ٨٩٩	١٦ ٨٦٢	٨٤,٧	٣٥,١
اليابان	٥٣ ٩٩١	٤٩ ٠٧٠	٢٣ ٦٦٤	٨١٧	٩١,٧	٣٦ ٤٦١	٦ ٥٨٨	١٨,١	٨٢,١
جمهورية كوريا	١٨ ٣٠٨	١٧ ٥٥٥	٤٥٩١	–	٦٨,٧	١ ٥٧٨	١ ٣٠٦	٨٢,٨	١٠٠,٥
المكسيك	٤ ١٦٦	٢ ٦٦٦	٥٧٥	–	–	٣ ٦١٤	٥٠٠	١٣,٨	٩١,٠
كندا	٣ ٧٠٩	٢ ٠٩٤	١ ١٧٧	–	١١٤,٠	٣ ٠١٦	٦٣٢	٢١,٠	٤٦,٨

(١) أحدث البيانات المتوافرة.
(٢) للولايات المتحدة ٣٣ ٠٥٠ مليون دولار أمريكي إضافية في الصندوق الأخضر لأغراض المعونة الغذائية المحلية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ب، استنادا الى de Gorter (٢٠٠٤)، مستقاة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاشعارات القطرية الى منظمة التجارة العالمية.

وبينما انخفض تقدير دعم المنتجين كنسبة مئوية من قيمة الإنتاج الزراعي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي التنمية، كان ذلك التقدير من حيث القيمة النقدية أعلى في عام ٢٠٠٣ مما كان في فترة الأساس. وعلى العكس من ذلك، انخفض القياس التجميعي للدعم فيما يتعلق بجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية مما يتجاوز ١٦٠ مليار دولار إلى نحو ٦٠ مليار دولار (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ب) خلال الفترة ذاتها.

ويُقارن الجدول ٤ أرقام تقدير دعم المنتجين في عام ٢٠٠٣ الخاصة بأعضاء مختارين في منظمة التجارة العالمية بمستويات دعمهم المحلي مقيسا في إطار الاتفاق المتعلق بالزراعة. ويبين العمود الأول تقدير دعم المنتجين بينما يطرح العمود الثاني عنصر تقدير دعم المنتجين المقدّم بواسطة الحماية على الحدود، مما يُسفر عن مقياس يبيّن بدرجة تقريبية أكبر الدعم المحلي للزراعة. أما مقاييس منظمة التجارة العالمية فهي تنقسم إلى فئة "الإعفاء" (الصندوق الأخضر، والصندوق الأزرق، والحد الأدنى)، وفئة عدم الإعفاء، وفئة القياس التجميعي للدعم. وفي إطار القياس التجميعي للدعم يمثّل السقف أقصى مبلغ للدعم مسموح للبلد بأن يقدمه في إطار التزاماته بموجب القياس التجميعي للدعم. وتمثل الأرقام المخطر عنها المبالغ الفعلية لنفقات القياس التجميعي للدعم المُبلغ عنها لمنظمة التجارة العالمية. وفي حالة جميع البلدان الواردة في الجدول كانت نفقات القياس التجميعي للدعم المخطر عنها أقل من السقوف المسموح بها. ويتضح من العمودين الأخيرين في الجدول القياس التجميعي للدعم المخطر عنه كنسبة مئوية من السقف وحصة ذلك القياس المقدمة من المستهلكين عن طريق أسعار السوق لا عن طريق التحويلات من دافعي الضرائب.

والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة هي البلدان المسؤولة عن الغالبية العظمى من نفقات القياس التجميعي للدعم، مع إبلاغ عدة بلدان أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن مستويات مرتفعة نسبيا من ذلك القياس. واستطاعت أغلبية بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بخفض القياس التجميعي للدعم بإعادة صياغة سياساتها لاستيفاء معايير إعفاءات الصندوق الأخضر أو الصندوق الأزرق. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى أن التزامات القياس التجميعي للدعم ليست قاصرة على سلع بعينها فقد وفّت بعض البلدان بالتزاماتها بواسطة إعادة توزيع النفقات فيما بين السلع في إطار القياس التجميعي للدعم (Tangermann، ١٩٩٨). ومن ثم، على الرغم من وجود اتفاق عام على أن البلدان التي تقع عليها التزامات بشأن القياس التجميعي للدعم قد استوفت اشتراطات الاتفاق المتعلق بالزراعة، وعلى الرغم من أن بعض السياسات قد أُعيد تصميمها لتكون أقل تشويها للتجارة، فإن المستوى العام للدعم المقدم للزراعة في هذه البلدان (مقيسا بالمعايير الاقتصادية لا بالمعايير المتفاوض عليها المستخدمة في الاتفاق) انخفض انخفاضا ضئيلا للغاية، إن كان قد انخفض على الإطلاق.

جدول الأعمال غير المنتهي بشأن الدعم المحلي

من الانتقادات الرئيسية التي توجّه إلى أحكام الاتفاق المتعلق بالزراعة بشأن الدعم المحلي أنها غير متوازنة في معاملة البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وبالنظر إلى أن أغلبية البلدان النامية لم تعلن عن دعم محلي بموجب القياس التجميعي للدعم، فإنها مجبرة على عدم تقديم دعم إلا بموجب أحكام الحد الأدنى أو أي سياسات إعفاء أخرى. ويقال إن البلدان النامية تفتقر إلى القدرة الإدارية أو القدرة من حيث الميزانية على تنفيذ معظم سياسات الصندوق الأخضر، مثلا، ومن ثم

ينبغي السماح لها باستخدام سياسات من قبيل وسائل دعم الأسعار المحلية التي من شأنها أن تصنّف في إطار القياس التجميعي للدعم.

وهذا الانتقاد يضعفه كون معظم البلدان النامية تقدم حاليا دعما أقل بكثير مما هو مسموح به بموجب أحكام الحد الأدنى، وهي في حالة البلدان النامية ١٠ في المائة لكل سلعة و ١٠ في المائة من القيمة الكلية للإنتاج الزراعي. ومن دواعي القلق الأكثر جدية استمرار ارتفاع مستويات الدعم والحماية في بعض البلدان المتقدمة وما إذا كان ينبغي السماح للبلدان النامية بتوفير حماية مقابلة لمزارعيها. وهذا الموضوع يبحثه بحثا أوفى القسم المتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق الوارد أدناه.

وثمة انتقاد للاتفاق المتعلق بالزراعة جوهري بدرجة أكبر يتصل بمدى انفصال مختلف أنواع تدابير الدعم المحلي فعليا عن الإنتاج والتجارة. والقرائن المستمدة من التجربة العملية والتي تشير إلى درجة تشويه وسائل الدعم المحلي المعفاة (كما تحددها منظمة التجارة العالمية) للإنتاج والتجارة محدودة لأن وسائل الدعم هذه لم تطبق إلا منذ فترة زمنية قصيرة نسبيا (منذ إصلاحات السياسة الزراعية الموحدة في الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢ وقانون المزارع لعام ١٩٩٦ في الولايات المتحدة). ولقد اضطلعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعمليات محاكاة للتكهن بتأثيرات مدفوعات الدعم المحلي البديلة المشوهة للإنتاج بالنسبة إلى المبلغ المعادل للدعم المباشر لأسعار السوق (Anton، ٢٠٠٤). وتشير هذه النتائج إلى أن المدفوعات المباشرة المستندة إلى المساحة المزروعة مقابل محصول واحد لا تمثل إلا ٣٦ في المائة كنسبة مشوهة للإنتاج بالمقارنة بوسائل دعم أسعار السوق وفي حالة زيادة انفصال المدفوعات المباشرة (أي تقديمها مقابل المساحة الكلية المزروعة بغض النظر عن المحصول) فإن قدرتها على التشويه تقل إلى أدنى من ٢٠ في المائة من التشويه الذي ينجم عن وسائل دعم أسعار السوق.

وفصل الدعم المقدم للزراعة يمكن أن يؤثر على قرارات الإنتاج عن طريق عدد من الآليات بما يتجاوز تأثيرات الإعانات الموصوفة أعلاه. فالمدفوعات المباشرة تؤثر في تصوّر المزارعين للمخاطر بتغيير وضعهم من حيث الثروة وبتوفير شكل من التأمين. وقد تؤثر أيضا في قرارات المزارعين بشأن ما إذا كان ينبغي أن يواصلوا الزراعة أو ينسحبوا من ذلك القطاع. ويمكن أيضا أن تؤثر في القرارات المتعلقة بالإنتاج عوامل أخرى مرتبطة بتصميم السياسات، وتكاليف الامتثال والإنفاذ، وحجم البرامج، ومجموعات السياسات.

ولقد حاولت دراسات عديدة أن تقيس مدى أهمية "تأثيرات غير الأسعار" هذه. وتتوصل أغلبية هذه الدراسات، مع أنها جزئية في تغطيتها، إلى توافق عام في الآراء مفاده أن تأثيرات غير الأسعار قد تكون أهم من تأثيرات الإعانات التي أفاد عنها Anton (٢٠٠٤). وتشير بحوث من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٤) إلى أن مدفوعات المساحة المزروعة بسلعة محددة تعمل على خفض المخاطر المرتبطة بإنتاج المحاصيل، وأن إدماج هذا التأثير التأميني يؤدي إلى زيادة درجة تشوه الإنتاج المرتبط بهذه المدفوعات إلى ٤٥ في المائة من مستوى معادل من دعم أسعار السوق. ويقول كل من Young و Westcott (٢٠٠٠) إن نُظُم تأمين المحاصيل غير القاصرة على سلع بعينها توفر ضمنا إعانات مختلفة لسلع فرادى تبعا لصرف مردوداتها النسبية، بحيث تحصل السلع التي تنطوي على خطورة أكبر على إعانة ضمنية أعلى.

ويحيط قدر كبير من الجدل بأثر المدفوعات المنفصلة على مستوى وجودة الموارد المكّرسة للإنتاج الزراعي. وتبعا لتفاصيل تصميم البرامج، قد تؤدي المدفوعات المنفصلة إلى زيادة صافي المردودات الإجمالية للزراعة و/أو تؤدي إلى حدوث تحول في توزيع صافي المردودات يكون في صالح المزارع الأصغر والحدية بدرجة أكبر. وهذا من شأنه أن يبقي على مزيد من الأراضي (بما في ذلك الأراضي الحدية بدرجة أكبر) في الإنتاج. وهكذا قد تؤثر المدفوعات المنفصلة في قرارات فرادى المنتجين بشأن ترك الزراعة وقد تؤثر فيما إذا كانت أراضيهم ومواردهم الأخرى ستُسحب من الإنتاج أو ستُنقل فحسب إلى منتجين آخرين و/أو إلى سلع أخرى. وتشير القرائن إلى أن عدد المزارعين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ينخفض، ولكن مستوى الموارد المكرّسة للإنتاج الزراعي لا ينخفض.

وبالنظر إلى نواحي القصور في القياس التجميعي للدعم فيما يتعلق بقياس المستويات الفعلية للدعم المقدم للزراعة والصعوبات المفاهيمية والعملية المرتبطة بتقييم أثر المدفوعات المنفصلة على الإنتاج والتجارة، يحيط قدر كبير من عدم اليقين بالأثر المحتمل لما يجري التفاوض عليه حاليا في جولة الدوحة من زيادة ضوابط الدعم المحلي. ولقد أبرزت منظمة الأغذية والزراعة في موضع آخر (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥ ب) الحاجة إلى بحث عدد من القضايا:

- تتطلب معايير تصنيف السياسات على أنها في فئة السياسات المعفاة من الخفض، وبخاصة تلك المصنفة على أنها منفصلة، إعادة نظر وإيضاح فعالين.

- من اللازم إنشاء آليات تتيح إعادة توزيع الدعم عبر الفئات أو الصناديق المختلفة وذلك بطريقة تيسِّر التحوّل صوب دعم أقل تشويها للتجارة ولكنها تحظر إعفاء السياسات التي تشوّه التجارة فعلا.
- ينبغي استعراض أوجه الضعف في الطريقة التي يُقاس بها الدعم المحلي حاليا في منظمة التجارة العالمية وذلك لضمان فعالية أي ضوابط إضافية.

المنافسة التصديرية[٤]

تناولت الركيزة الثانية من الركائز الثلاثة للاتفاق المتعلق بالزراعة المنافسة التصديرية. ومع أن الاتفاق العام الأصلي بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) الذي يرجع إلى عام ١٩٤٧ كان يحظر استخدام إعانات التصدير في معظم القطاعات، فقد استثنى المنتجات الأولية، ومن بينها المنتجات الزراعية. أما إعانات التصدير في قطاع الصناعة التحويلية فقد كانت محظورة لأنها تتيح بيع السلع بسعر أقل من تكلفة إنتاجها في بلد موطنها، وهي ممارسة تعرف باسم "الإغراق"، اتُفق على أنها تشكل منافسة غير عادلة. وقد سعى الاتفاق المتعلق بالزراعة إلى معالجة هذا التقصير بفرض ضوابط على إعانات التصدير وعلى الأشكال الأخرى للمنافسة التصديرية.

وبموجب الاتفاق كان لا بد من إخطار منظمة التجارة العالمية بإعانات التصدير، وكانت التدابير جديدة من هذا النوع محظورة. وعلاوة على ذلك وُضع حد أقصى للإنفاق من الميزانية على إعانات التصدير ولحجم الصادرات المعانة وكان من المشترط إجراء تخفيضات أثناء فترة التنفيذ. واقتضى أيضا الاتفاق المتعلق بالزراعة من الأعضاء أن يتفاوضوا على ضوابط تُفرض على استخدام ضمانات الائتمانات التصديرية وشحنات المعونات الغذائية التي قد تُستخدم للتحايل على الضوابط المفروضة على الإعانات المباشرة.

ويدعو اتفاق منظمة التجارة العالمية الإطاري إلى وضع طرق تكفل إلغاء جميع أشكال إعانات التصدير والضوابط على جميع تدابير التصدير ذات التأثير المعادل، بالتوازي. وعلى الرغم من وجود قدر ضئيل من الخلاف بشأن المضي قُدما في المفاوضات على هدي هذه الخطوط، فإن تحديد "التأثيرات المعادلة" ليس مهمة بسيطة. فهناك خطر فرض ضوابط شديدة الصرامة على بعض أدوات السياسة التي لا تؤثر إلا تأثيرا ضئيلا على الظروف في أسواق العالم بالمقارنة بفوائدها المحتملة.

وهناك ثلاثة عناصر واسعة النطاق للمنافسة التصديرية تمثل محور تركيز المفاوضات الجارية حاليا، هي: (١) السياسات التي تدعم مباشرة سلعة مصدّرة، من قبيل إعانات التصدير وائتمانات الصادرات المدعومة رسميا؛ (٢) التدخلات الداعمة للمؤسسات التجارية الحكومية؛ و (٣) المعونات الغذائية، وبخاصة عنصر المعونات الغذائية المستخدم لتيسير التصرف في الفائض الإنتاجي لأي بلد.

إعانات التصدير المباشرة

من بين أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لهم حق استخدام إعانات التصدير بموجب الاتفاق المتعلق بالزراعة، ومجموعهم ٢١ عضوا، يستخدم تسعة حاليا تلك الإعانات[٥]. والاتحاد الأوروبي هو المسيطر بين هذه البلدان أو المجموعات، بحيث يمثل ٩٠ في المائة من قيمة إعانات التصدير التي أُخطرت بها منظمة التجارة العالمية أثناء الفترة ١٩٩٥–٢٠٠١. وقد تلته سويسرا، بحيث بلغت حصتها ٥,٣ في المائة من المجموع، ثم النرويج والولايات المتحدة بحيث بلغت حصة كل منهما ١,٤ في المائة. وقد انخفض استخدام إعانات الصادرات انخفاضا كبيرا خلال العقد الماضي – من نحو ٧,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى أقل من ٣ مليارات دولار في عام ٢٠٠١. وحدثت الانخفاضات الملاحظة في إطار الاتحاد الأوروبي لا كمجرد انعكاس للوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاق المتعلق بالزراعة (بالنظر إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يقترب من سقفه فيما يتعلق بمعظم السلع)، وإنما كنتيجة لإصلاح مواز للسياسة المحلية أدى، في حالة منتجات كثيرة، إلى انخفاض الحاجة إلى هذا الاستخدام المستفيض لإعانات الصادرات. ولكن كما يبين الشكل ١٣ بوضوح تعتمد بعض صادرات الاتحاد الأوروبي على إعانات التصدير أكثر بكثير من اعتماد صادرات أخرى على تلك الإعانات. وجدير بالذكر أيضا أن نسبة صادرات الاتحاد الأوروبي من السكر التي تستفيد من إعانات التصدير موضع خلاف.

(٤) تستند المادة الواردة في هذا القسم إلى منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٥ج).

(٥) الاتحاد الأوروبي (يشمل قبرص والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا) وإسرائيل والمكسيك والنرويج ورومانيا وسويسرا وتركيا والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وبيانات الإخطارات تكون متأخرة عموما بضع سنوات؛ وفيما يتعلق ببعض البلدان المذكورة في القائمة تعتبر أحدث البيانات هي تلك المتعلقة بعام ١٩٩٨.

الشكل ١٣
الصادرات المدعومة بإعانات كحصة من مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي لمنتجات معينة، ١٩٩٥-٢٠٠١

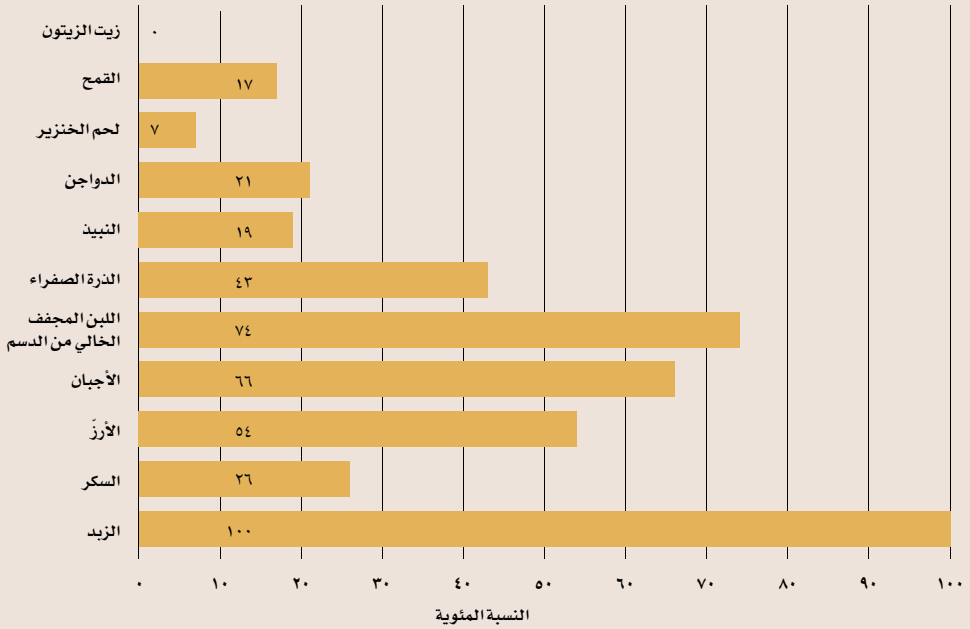

المصدر: Jales، ٢٠٠٤.

تعادل ووجود إعانات تصدير غير مباشرة

إن تعادل الإعانات غير المباشرة للصادرات مع الإعانات المباشرة للصادرات يُناقش عادة من حيث تأثير سياسة معينة أو نشاط معين على المعاملات والتدفقات التجارية، أو من حيث النفقات الإجمالية على تلك السياسة أو ذلك النشاط. ومن بين النُهُج البديلة لتحليل تأثير الإعانات غير المباشرة على السوق مدى خفض التكلفة (أي الانخفاضات في التكلفة لمشتر أجنبي بالنسبة إلى مشتر محلي للسلعة)، وترتبط بذلك التحويلات من الميزانية التي ينطوي عليها التصرف في السلعة.

ائتمانات التصدير

حاولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٠أ) أن تحدد من تعادل الإعانات مع ائتمانات التصدير بحسب البلد. وعرّفت هذه الدراسة ائتمانات التصدير بأنها "ترتيب ضمان أو تأمين أو تمويل أو إعادة تمويل أو دعم لسعر الفائدة من جانب حكومة يتيح لمشتر أجنبي لسلع و/أو خدمات مصدّرة أن يؤجل المدفوعات على امتداد فترة زمنية".

ومن الصعوبة بمكان الحصول على معلومات عن حالات استخدام ائتمانات التصدير وذلك بالنظر إلى أن البلدان ليست ملزمة حاليا بأن تُخطر منظمة التجارة العالمية باستخدامها لهذه النفقات وبالنظر إلى أن الشروط التي تقدم بها ائتمانات التصدير تُعتبر ذات طابع سري. وتستند غالبية التحليلات ووجهات النظر إلى معلومات مقدمة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبنية على بيانات ترجع إلى الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ فقط.

وإجمالا، زادت ائتمانات التصدير من ٥,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٧,٩ مليار دولار في عام ١٩٩٨. وقد استخدمت الولايات المتحدة غالبية ائتمانات التصدير ونسبة قدرها ٩٥ في المائة بالكامل من الائتمانات الطويلة الأجل. وفي الاتحاد الأوروبي، وهو المستخدم الكبير الآخر لتلك الائتمانات، كان مستوى ائتمانات التصدير أقل كثيرا من استخدام إعانات الصادرات.

وتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لائتمانات التصدير المعادلة للإعانات والمقدمة من مختلف البلدان تأخذ في الاعتبار عددا من العوامل المرتبطة بشروط السداد (سعر الفائدة، وفترة السداد، وما إلى ذلك). وفي حالة ثلاثة بلدان من أعضاء المنظمة (هي استراليا وكندا والولايات المتحدة)، كانت عناصر الإعانات في عمليات ائتمانات التصدير أعلى من نفقات إعانات صادراتها. ووجدت المنظمة أن ائتمانات التصدير من الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨ كان معادل الإعانات فيها لكل وحدة أعلى من ائتمانات التصدير من البلدان الأخرى، أساسا بفضل شروط

سدادها الأطول. وحتى على الرغم من ذلك، يشير معادل الإعانات إلى أن المستوردين دفعوا، في المتوسط، مبلغا يقل بنسبة ٦,٦ في المائة مقابل المعاملات التي يسّرتها ائتمانات التصدير الخاصة بالولايات المتحدة عما كانوا سيدفعونه لو لم يحصلوا على هذا الدعم. وهذه الأرقام تؤيدها تقديرات تبلغ نحو ٩,٩ في المائة من مكتب المحاسبة العام للولايات المتحدة.

وبالنظر إلى عنصر إعانات الصادرات الصغير نسبيا في هذه الائتمانات التصديرية، التي تركز أساسا على عنصر "السعر" في الائتمان (أي مدى جعلها الصادرات أرخص ثمنا بالمقارنة بالبدائل التجارية غير المستفيدة من الائتمانات)، ربما كانت هناك قضية أهم تتعلق بمدى حساسية أنماط الصادرات بالنسبة لاستخدام الائتمانات. ومن الأسئلة الرئيسية التي تستدعي مزيدا من البحث ما إذا كانت إزالة الائتمانات المرتبطة بالترتيبات التجارية الطويلة الأجل ستؤدي إلى تحوّل في مصدر السلعة بحيث يبتعد عن البلد الذي كان يقدم الائتمان في السابق. وهذا سيتوقف على مرونة الاستعاضة عن واردات بلد مستورد من بلدان مختلفة، مع وجود أوجه مرونة أعلى، مما ينطوي على وجود مجال أكبر للاستعاضة.

المؤسسات التجارية الحكومية

كما هو الحال في ما يتعلق بائتمانات التصدير (بخلاف حالة إعانات الصادرات) يوجد جدل غير محسوم بشأن تحقيق التوازن بين المزايا النسبية لوجود مؤسسات تجارية حكومية وتكاليفها. ومن الناحية الأخرى، وُجه انتقاد إلى هذه الكيانات لاستخدامها وضعها الاحتكاري للتأثير في أحوال الأسواق وفي التدفقات التجارية، ولافتقارها إلى الشفافية فيما يتعلق بتصرفاتها. فعلى سبيل المثال، قد تمنحها الحكومات إعانات لتيسير عملياتها بأقل من التكلفة. وعلى العكس من ذلك يقول آخرون إن المؤسسات التجارية الحكومية تمثل استجابة مفيدة للأسواق السلعية العالمية التي تفتقر إلى الكمال. وقد تكون أنشطة في مجال توحيد الأسعار وكفالة الخسائر، مما قد يؤدي إلى تأثيرات مماثلة لتأثيرات إعانات الصادرات، تفيد أيضا في الحد من المخاطر بالنسبة للمزارعين والتجار (Young، ٢٠٠٤أ). وعلاوة على ذلك، فإن حجم هذه المؤسسات الكبير (من حيث الأحجام المتعامل بها) يتيح لها أن تتنافس مع الشركات التجارية الكبيرة المتعددة الجنسيات، التي أثار استخدامها لنفوذها في الأسواق انتقادا.

وعند البت فيما إذا كان ينبغي القضاء على تدابير معينة تضطلع بها المؤسسات التجارية الحكومية أو ما إذا كان ينبغي فرض ضوابط على تلك التدابير، وعند البت، في حقيقة الأمر، في كيفية تحقيق ذلك، من المهم أن توضع في الاعتبار هذه المزايا النسبية وأن تُبذل محاولة للتوصل إلى فهم أوضح لمسألة ما إذا كانت أنشطة مؤسسات تجارية حكومية بعينها، إذا حسبنا الجانبين الإيجابي والسلبي، ضارة (وينبغي لذلك تقييدها) أو مفيدة (بحيث قد يلزم توخي مزيد من الحرص قبل محاولة تقييد أنشطة معينة).

وتقدم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٠ب، ٢٠٠٠ج) استعراضا شاملا لوجود وأنشطة المؤسسات التجارية الحكومية في البلدان الأعضاء في المنظمة. وفي البلدان النامية تتضمن الأمثلة مؤسسة كوفكو الصينية (COFCO) ، التي تتاجر في الحبوب والزيوت والمواد الغذائية، ومؤسسة بولوغ الإندونيسية (Bulog). ولكن من المعتقد أن المؤسسة الأخيرة تملك نفوذا محدودا في السوق. ومن الزاوية السياسية يُعترف بأهمية عدد صغير نسبيا من المؤسسات التجارية الحكومية الرئيسية باعتبارها تدفع إلى الحجة الداعية إلى وجود ضوابط أكثر صرامة. ومن بين هذه المؤسسات مجلس القمح الاسترالي ومجلس القمح الكندي، اللذان يمثلان معا ٤٠ في المائة من سوق القمح العالمية؛ ومؤسسة الائتمانات السلعية في الولايات المتحدة؛ ومؤسسة فونتيرا في نيوزيلندا (Fonterra)[٦]، التي تمثل ٣٠ في المائة من صادرات منتجات الألبان الكلية (Young، ٢٠٠٤أ).

ومن زاوية التجربة العملية لا يوجد قدر كبير من القرائن التي تشير إلى أن المؤسسات التجارية الحكومية تسبب تشوها كبيرا في الأسواق. فكل من Boltuck، Sumner (٢٠٠١) و Smith، Carter (٢٠٠١) لم يجدا دليلا على وجود نفوذ لمجلس القمح الكندي في السوق ولم يجدا دليلا على أن تصرفاته ألحقت ضررا بمصدّري الولايات المتحدة. بل لا توجد، في حقيقة الأمر، أي دراسات مقبولة على نطاق واسع تشير إلى أن المؤسسات التجارية الحكومية الموجودة حاليا تشوّه في الوقت الحاضر الأسواق تشويها كبيرا. ومع ذلك تظل هناك مخاوف من أن تعمد هذه المؤسسات إلى زيادة أنشطتها، مما يُزيد أيضا قدرتها على التسبب في تشوه الأسواق في حالة عدم خضوع أنشطتها لضوابط في نفس الوقت الذي تخضع فيه لضوابط العناصر الأخرى للمنافسة التصديرية.

ومن الممكن الاستعانة بالتحليل النظري لاكتساب فهم متعمق للأثر التشويهي المحتمل في إطار مجموعة متنوعة من الأوضاع ولتحديد خصائص المؤسسات التجارية الحكومية التي قد تكون أكثر تشويها للأسواق بالمقارنة بغيرها. وقد حاول McCorriston، MacLaren (٢٠٠٤) تطبيق تعريف

(٦) أصبحت الآن المؤسسة التجارية الحكومية التي كانت تسمى "مجلس منتجات الألبان النيوزيلندي" تعاونية مملوكة للمزارعين، تسمى "Fonterra".

لعملية تعادل الإعانات هو "إعانة الصادرات التي تُدفع... إلى شركات القطاع الخاص لكي تكرر نفس كمية الصادرات التي تنشأ في بيئة معينة تهيمن عليها مؤسسات تجارية حكومية." وقد وجد أن تعادل الإعانة المعرّف على هذا النحو يمكن أن يكون إيجابيا أو سلبيا. ومن بين العوامل التي تحدد أثر مؤسسة تجارية حكومية: (١) مدى اتسام السوق بالتنافس في حالة عدم وجود المؤسسة التجارية الحكومية؛ (٢) التركيبة الفعلية للمؤسسة التجارية الحكومية وتصرفاتها – فالمؤسسات التجارية الحكومية المختلفة لن يكون لها بالضرورة نفس حجم الأثر أو حتى نفس اتجاه الأثر من حيث تشويه التجارة.

وفيما يتعلق بالتعادل، تشير القرائن (المستمدة من التجربة العملية والنظرية على حد سواء) إلى أن حدوث زيادة في مستويات التصدير سيكون في حالة استخدام الإعانات المباشرة للصادرات أعلى مما لو قُدم نفس القدر من الدعم عن طريق مساعدة مؤسسة تجارية حكومية ماليا. وبالنسبة إلى الفهم المتعمق الذي ينشأ عن الإطار النظري الذي يقترحه McCorriston، MacLaren (٢٠٠٥)، من الممكن إبداء عدد من الملاحظات:

- قدرة السوق على المنافسة: ثمة مخاوف على نطاق واسع بشأن مصدّري القطاع الخاص، بالنظر إلى أن التجارة الدولية في سلع زراعية كثيرة تتركز في أيدي قلة من الشركات الخاصة متعددة الجنسيات مما يوجد لديها القدرة على ممارسة قدر كبير من النفوذ في الأسواق. ويُقال إن الأسواق الدولية بعيدة تماما عن أن تكون تنافسية بشكل يتسم بالكمال وإن مصدّري القطاع الخاص يتنافسون مع المؤسسات التجارية الحكومية في سوق تتسم باحتكار القلّة. ولكن Scoppola (٢٠٠٤) يقول إن هناك قدرا من الجدل بشأن ما إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات أو المؤسسات التجارية الحكومية يمكن أن تمارس نفوذا في الأسواق، ومنها مثلا الأسواق الدولية للحبوب. وتشير تحليلات Caves و Pugel (١٩٨٢) وكذلك كل من Carter، Loyns Berwald (١٩٩٨) و Carter، Smith (٢٠٠١) إلى أنها لا تستطيع ذلك. وكان آخرون قد رأوا أن كلتيهما يمكن أن تمارسا نفوذا في الأسواق وأن باستطاعتهما التأثير في الأسعار الدولية في الأسواق التي تتسم باحتكار القلة (منهم مثلا Veeman، Fulton، Larue، ١٩٩٩؛ وMcCorriston، MacLaren، ٢٠٠٢؛ وStiegert، Hamilton، ٢٠٠٢).
- الحقوق الحصرية مقابل الملكية: تشير النظرية إلى أن المسألة المتعلقة بالسلوك التنافسي للمؤسسات التجارية الحكومية لا تحكمها صفة الملكية العامة أو الملكية الخاصة، بل طبيعة الحقوق التي تملكها للحصول على المنتجات وتوزيعها. والحقوق الحصرية للمؤسسات التجارية الحكومية المصدّرة يمكن أن تنطبق في كل من الأسواق المحلية أو أسواق التصدير و/أو أن تنطبق على كل من المبيعات والتوريدات. وهذه الحقوق تختلف فيما بين المؤسسات التجارية الحكومية. فعلى سبيل المثال، يملك مجلس القمح الكندي حقوقا حصرية في السوق المحلية وسوق التصدير، بينما لا يملك آخرون إلا حقوقا حصرية في السوق المحلية. وقد تختلف أيضا المؤسسات التجارية الحكومية وشركات القطاع الخاص فيما يتعلق بمهمتها الموضوعية. وغالبا ما تكون للمؤسسات التجارية الحكومية مهمة اجتماعية، مثلا في خفض أسعار الأغذية للمستهلكين أو تحقيق استقرار أسعار المنتجين، أوسع نطاقا من المهمة الاجتماعية لشركات القطاع الخاص، المعنية إلى حد أكبر بتعظيم المردودات لحملة الأسهم. ويرى عدد من المؤلفين أن هذا قد يؤدي إلى آثار تجارية مختلفة اختلافا كبيرا (منهم مثلا Josling، Dixit، ١٩٩٧؛ و McCorriston، MacLaren، ٢٠٠٢؛ وCarter، Loyns، Berwald، ١٩٩٨؛ و Carter، Smith، ٢٠٠١).

المعونة الغذائية

يجري التفاوض بشأن فرض ضوابط على الآليات التي يُحصل بها على المعونات الغذائية و/أو توزيعها، وذلك أساسا استجابة للمخاوف من حدوث زيادة في استخدامها كآلية للتصرف في الفوائض إذا أصبحت البلدان مقيّدة بدرجة أكبر في إمكانية وصولها إلى آليات أخرى لدعم الصادرات. ولكن المعونات الغذائية هي أيضا، بحكم تعريفها، قضية إنسانية. وثمة مخاوف شديدة من أن يكون لإلغاء المعونات الغذائية أو فرض ضوابط عليها بطريقة عشوائية، مع الحد من نطاق استخدام أشكال المعونات الغذائية التي يمكن أن تكون أكثر تشويها، أثر سلبي أيضا على جوانبها المفيدة.

وتوزّع المعونات الغذائية بعدد من الأشكال التي قد تؤدي إلى إزاحة الواردات التجارية بدرجات مختلفة. ومن الممكن تصنيف المعونات الغذائية في فئتين هما فئة "الطوارئ" و فئة "غير الطوارئ"، مع وجود عدد من التقسيمات الفرعية داخل الفئة الأخيرة. والرأي القائل بأن المعونات الغذائية الخاصة بالطوارئ ينبغي عدم تقييدها هو رأي يلقى تأييدا واسع النطاق لأن أي إزاحة للحركة التجارية أو أي تشوّه في الأسواق الدولية ينجمان عن المعونات الغذائية الخاصة بالطوارئ من

المرجح أن يكونا هزيلين إلى أدنى حد. فالمعونة الغذائية الخاصة بالطوارئ تمثل نسبة تتراوح من ٦٠ إلى ٧٠ في المائة من المعونات الغذائية الكلية الموزعة.

وفي حالة المعونات الغذائية لغير الطوارئ يوجد بعض الخلاف بشأن آثار مختلف الآليات بالنسبة لكل من التوريد والتوزيع. ومن الممكن تقسيم المعونات الغذائية لغير الطوارئ إلى معونات غذائية موجّهة، تقدّم كأغذية للمتلقين (ومن بين الأمثلة برامج الغذاء مقابل العمل أو تقديم وجبات غداء مدرسية) والمعونات الغذائية المحولة إلى نقد، التي تُباع في الأسواق المحلية ويستخدم النقد الذي يُحصل عليه من بيعها لتمويل مشروعات إنمائية.

ويُقاس أثر المعونات الغذائية على الأسواق باستخدام مفهوم الإضافة. فالمعونات الغذائية تعرَّف بأنها إضافية إذا قُدمت لأشخاص لم يكونوا، بسبب عدم قدرتهم على الحصول على غذاء بوسائل أخرى، سيستهلكون كمية معادلة من الأغذية لولا هذه المعونة. والمعونات الغذائية للطوارئ ينبغي، بداهة، أن تكون أقرب إلى الاتسام بالطابع الإضافي تماما في الاستهلاك باعتبار أن المتلقين يكونون، بحكم تعريفهم، في حالة نكبة ولا يكون بوسعهم بغير ذلك أن يحصلوا على مصادر غذائية بديلة. والمعونات الغذائية التي تتسم بكونها إضافية تماما لن تكون لها تأثيرات مشوهة على الإنتاج أو على التجارة.

وعلى الرغم من وجود بضعة تقديرات، مستمدة من التجربة العملية، للطابع الإضافي للمعونة الغذائية المحوّلة إلى نقد، من المرجح أن يكون مدى هذا الطابع الإضافي أقل مما هو في حالة المعونات الغذائية الموجهة وسيتوقف على كيفية تقديم تلك المعونات. وفي ضوء ذلك من اللازم النظر في الفوائد التي تتحقق للمستفيدين، مثلا، من المشروعات الإنمائية الزراعية الممولة عن طريق تحويل المعونات الغذائية إلى نقد (Young، ٢٠٠٤ب).

ومن المرجح أن يكون هذا الطابع الإضافي متوقفا على الحالة. ففي حالات الصراعات قد تصبح لولا ذلك القدرة على الاستيراد مقيدة ويُتوقع أن تكون المعونات الغذائية إضافية بدرجة أكبر. وقد تكون أيضا معدلات التضخم مرتفعة ويكون من يكسبون أجرا غير قادرين على العمل في هذه الحالات – وكلا العاملين يساهمان في انخفاض قدرة الأفراد على الحصول على مصادر غذائية بديلة (Young، ٢٠٠٤ب). ويمكن أيضا أن يتوقف الطابع الإضافي على تصميم البرامج وتنفيذها. فاستخدام الأموال المولّدة وما إذا كانت تعزز الطلب أو العرض (أي ما إذا كانت تُستخدم لزيادة الاستهلاك المباشر أو لتمويل مشروعات زراعية تعزز العرض) هما عاملان يساهمان أيضا في مدى اتسام المعونات الغذائية بالطابع الإضافي.

المضي قدما نحو المنافسة التصديرية

إن قضية المنافسة التصديرية محورية لجولة المحادثات التجارية الجارية حاليا. ومن المتوقع أن تنتهي في نهاية المطاف الإعانات المباشرة للصادرات، إلى جانب عنصر الإعانات في البرامج التصديرية الأخرى. وعلاوة على ذلك، تعرّضت ممارسات معينة لاعتراضات عن طريق عملية تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، مما مارس مزيدا من الضغط على كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإجراء إصلاحات كبيرة في هذا المجال.

ولقد وُضعت الاتفاقات في إطار منظمة التجارة العالمية عموما على أساس قواعد بسيطة، لا على أساس نتائج نماذج معقّدة. فقياس التعادل، وإن كان ممكنا نظريا، من المرجح عمليا أن يتطلب تحليلا معقّدا لتحديد التأثير النسبي لمختلف عناصر المنافسة التصديرية. وللمضي قُدما بالمفاوضات المتعلقة بالمنافسة التصديرية سيكون من اللازم وضع قواعد بسيطة لفرض ضوابط على الأنشطة التي تشوه التجارة بدون إزالة الفوائد التي تحققها فيما يتعلق بالحد من نقائص السوق، ومن ذلك مثلا أسواق رأس المال، وما يرتبط بها من فوائد إنمائية وإنسانية.

وثمة نهج عام لوضع قواعد من هذا القبيل يتمثل في تجميع الأنشطة من حيث احتمال تأثيرها على التدفقات التجارية، لا على أساس تعادلها السعري، حتى ولو كان من الممكن، نظريا، قياسه، وذلك لأنه سيتطلب وجود مجموعة من القواعد والمعايير تتسم بدرجة أكبر من التعقيد.

ومزيج التدابير قد يكون أهم من تأثير كل تدبير على حدة. ولذلك سيتوقف وضع أي مجموعة عملية على مدى إمكانية إحلال ممارسة محل الأخرى. أما في حالة ما إذا كانت هذه الممارسات، كوضع أمثل، قابلة للإحلال تماما فسيكون من الضروري فرض ضوابط عليها جميعها. ولكن القرائن تشير إلى أن الوضع لا يكون كذلك بالضرورة، ومع أن من الممكن حدوث مستوى ما من إعادة استخدام الأدوات، فمن المرجح أن تكون الضوابط الصارمة غير ملائمة.

وعند النظر في وضع قواعد جديدة بشأن المنافسة التصديرية، سيكون أيضا شكل إخطارات منظمة التجارة العالمية مهما. وسيلزم اتخاذ قرارات بشأن الممارسات التي ينبغي إدراجها في الالتزامات المتعلقة بالإخطار. وبعد اتخاذ تلك القرارات سيكون من الضروري أيضا تحديد المعلومات اللازمة من أجل فهم الكيفية التي تعمل بها هذه السياسات. ولضمان وجود ضوابط عملية وامتثال، من اللازم أيضا أن تكون الإخطارات أحسن توقيتا مما هي حاليا.

الإطار ٣

نظام حصص أسعار التعريفة الجمركية لمنتجات الألبان في الاتحاد الأوروبي

يقدم الشكل أدناه عرضا عاما لتخصيص حصص منتجات الألبان في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠ في الاتحاد الأوروبي. وفي الفترتين المذكورتين، تم تغطية ما يقرب من ٩٥ في المائة من منتجات الألبان، حسب القيمة، وفقا لحصص أسعار التعريفة الجمركية. وهناك عدة ملامح واضحة. أولا، تعقّد النظام الذي يتضمن حصص منفصلة لأسعار التعريفة الجمركية للبن الجاف منزوع الدسم والزبد وخمسة أنواع من الجبن بمستويات حصص مختلفة، وتعريفة جمركية مدرجة في الحصص وتعريفة جمركية غير مدرجة في الحصص لكل نوع.

ثانيا، في عام ١٩٩٥، كانت التعريفات الجمركية المدرجة لبعض أنواع المنتجات عالية لدرجة عدم تحقيق مستويات حصص الاستيراد (بناء على التزامات إمكانية الوصول الحالية، أو الواردات الأساسية لجولة أوروغواى) ، مما أدى إلى إنهاك

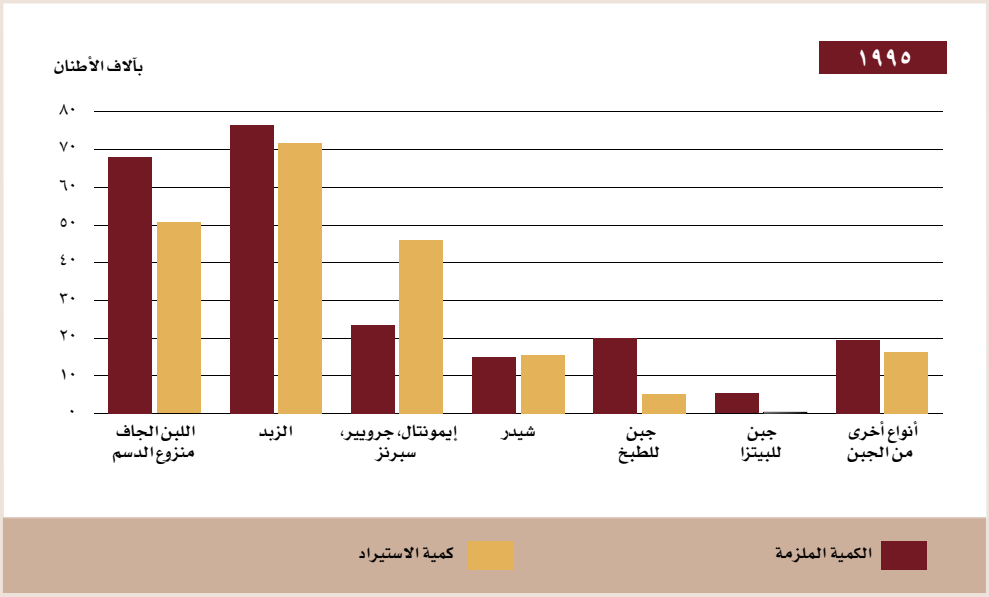

الوصول إلى الأسواق

إن أحكام الاتفاق المتعلق بالزراعة التي تتناول إمكانية الوصول إلى الأسواق معقّدة للغاية بسبب المجموعة الواسعة التباين من حواجز السوق التي كانت مفروضة على الزراعة قبل المفاوضات وبسبب الدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه إمكانية الوصول إلى الأسواق في فرض ضوابط على أشكال أخرى من الدعم المقدم للزراعة.

فكثرة من السياسات الزراعية المحلية وإعانات الصادرات لا يمكن أن تعمل بدون فرض قيود على إمكانية الوصول إلى الأسواق. فإذا كان بلد ما يفتح بابه للواردات، فسيكون هناك حد طبيعي لدرجة الدعم التي يمكن أن يقدمها لمزارعيه، لأن المزارعين في البلدان الأخرى سيتوسعون بسرعة في صادراتهم للحصول على جزء من الدعم. ولقد تعرضت الولايات المتحدة لذلك في السنوات الأولى لاتفاق التجارة الحرة بينها وبين كندا عندما وجدت أن جهودها الرامية إلى رفع أسعار الشعير المحلي عن طريق استخدام إعانات الصادرات قابلتها طفرة في واردات الشعير من كندا (Haley، ١٩٩٥).

وقبل جولة أوروغواي طُبقت طائفة واسعة من التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية مثل حصص الواردات وفرض مكوس متباينة على المنتجات الزراعية. وكان إلغاء الحواجز غير الجمركية محور تركيز بوجه خاص في مفاوضات جولة أوروغواي لأن هذه الحواجز تميل إلى تشويه الأسواق بدرجة أشد من وجود تعريفة جمركية معادلة ولأنها أقل شفافية. وعلى الاختلاف من التعريفات الجمركية، تحول الحواجز غير الجمركية دون انتقال إشارات سعرية بين أسواق العالم والأسواق المحلية.

واضح لإمكانية الوصول إلى الأسواق منذ الفترة الأساسية لدورة أوروغواي. وبعكس عام ١٩٩٥، زادت جميع الحصص في عام ٢٠٠٠ ما عدا الجبن المستخدم في البيتزا، مما يعني أن القيود الملزمة على الواردات الإضافية كانت التعريفة الجمركية غير المدرجة في الحصص (ويبلغ المستحق على تلك الحصة نحو نصف الواردات).

وبسبب التخصيص ثنائي الأطراف للحصص، يتحيز النظام ضد موردي أي دولة ثالثة. على سبيل المثال، الحصة الكاملة للزبد في عام ١٩٩٥ كانت مخصصة حصريا لنيوزيلندا، بينما تقاسمت حصة جبن الشيدر كل من أستراليا وكندا ونيوزيلندا. وفي عام ٢٠٠٠، استنفدت جميع الحصص، ولكن مجددا مع بعض التحيز، منحت تلك البلدان حصص الاستيراد ومن ثم إمكانية وصول تفضيلية.

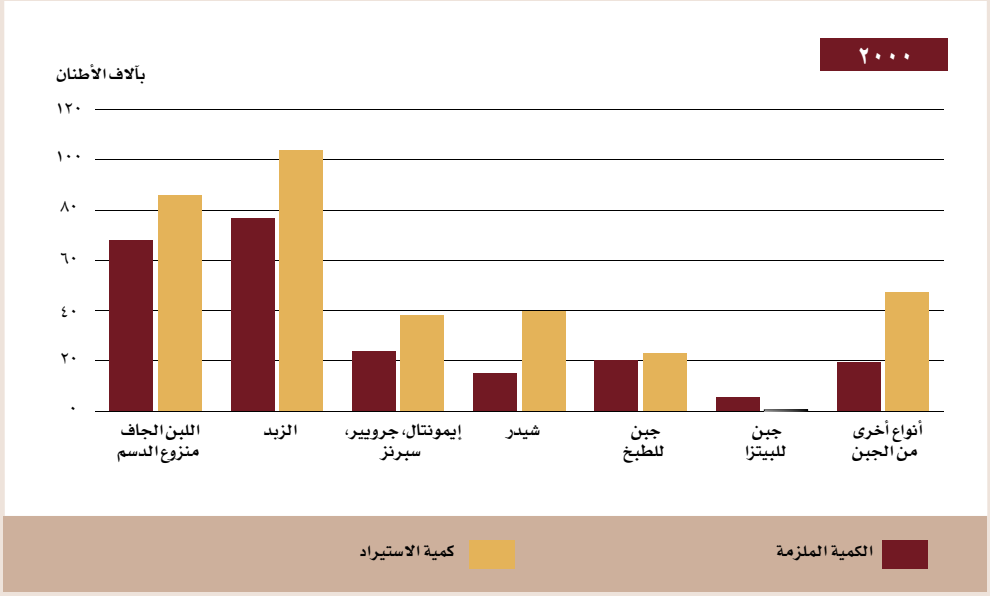

المصدر: Francois، ٢٠٠٠أ، قاعدة بيانات "أماد".

وهذا يمنع العرض والطلب المحليين من التكيف استجابة لأحوال السوق العالمية وينقل عبء تحقيق استقرار السوق المحلية إلى أسواق العالم (أي إلى البلدان التي لا تستخدم تدابير من هذا القبيل). أما التعريفات الجمركية فهي، على العكس من ذلك، تتيح سهولة انتقال إشارات سعرية بين الأسواق العالمية والأسواق المحلية، مما يقلل من تشوّه أسعار الأسواق العالمية.

وقد استُخدمت إبان المفاوضات طائفة متنوعة من الآليات لتحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية ولخفض التعريفات الجمركية الناجمة عن ذلك. وكان الهدف المعلن هو خفض مستوى الحماية ودرجة تشويه التجارة الناجم عن تلك الحماية. وبعض الآليات المحددة المستخدمة والقواعد المتعلقة بتخفيض التعريفات الجمركية أدت إلى الحد من مدى التحرير الفعلي لإمكانية الوصول إلى الأسواق الذي حدث.

بل ويمكن حتى القول بأن بعض الآليات الجديدة تشكّل هي نفسها حواجز غير جمركية. والانتقادات الرئيسية لأحكام جولة أوروغواي المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق تركز على آليات تحويل الحواجز غير الجمركية إلى تعريفات جمركية، وصيغة تخفيض التعريفات الجمركية، وانعدام التوازن المتصور بين حقوق والتزامات البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وفي إطار مفاوضات جولة أوروغواي وافقت البلدان المتقدمة على تحويل حواجزها غير الجمركية إلى تعريفات جمركية معادلة عن طريق عملية تعرف باسم "التعرفة"، بينما مُنحت البلدان النامية خيار أن تستعيض ببساطة عن حواجزها غير الجمركية وعن تعريفاتها الجمركية غير المحددة بتعريفات جمركية محددة، تُعرف باسم "تحديدات السقف". وخُفّضت التعريفات الجمركية الناشئة عن ذلك على أساس متوسط بسيط غير مرجح.

وكان المقصود بعملية التعرفة هو كفالة أن تحدد البلدان المتقدمة تعريفات جمركية لا تكون أكثر تقييدا من الحواجز غير الجمركية التي استعاضت بها عنها. وطُلب إلى البلدان، حيثما استُخدمت التعرفة، أن تبدأ في تطبيق حصص لمعدلات التعريفة الجمركية لكفالة عدم تآكل إمكانية الوصول فعليا إلى الأسواق. وانطوت تلك الحصص على التزامات بشأن إمكانية الوصول الحالية، محددة كميا، بينما تقرر ضمان قدر من التحرير عن طريق إيجاد التزامات بخصوص إمكانية الوصول تمثل حدا أدنى، حُددت بنسبة ٥ في المائة من مستويات الاستهلاك في الفترة ١٩٨٦–١٩٨٨.

وعلاوة على ذلك، يكون باستطاعة البلدان، فيما يتعلق بالسلع الخاضعة للتعريفة، أن تطالب بحق زيادة التعريفات الجمركية عن طريق آلية ضمانات خاصة في حالة ما إذا هُدد منتجوها بطفرة في الواردات، أو بحدوث انخفاض مفاجئ في الأسعار. وحدد ٣٨ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية التزامات خاصة بحصص معدلات التعريفة الجمركية تتعلق بما مجموعه ١ ٣٧٩ حصة وطالبوا بامتيازات في إطار آلية الضمانات الخاصة بشأن ٦ ٠٧٢ بندا من بنود التعريفة الجمركية. وقلة قليلة للغاية من البلدان النامية تندرج ضمن هذه المجموعة.

وعلى صعيد الممارسة العملية لم تؤد حصص معدلات التعريفة الجمركية إلى حدوث تحسّن كبير في إمكانية الوصول إلى الأسواق. بل أدى مباشرة المزيج المكون من إمكانية الوصول الحالية والالتزامات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق إلى التزامات كمية (وإلى تقييدات كمية في بعض الحالات) بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق. وعلاوة على ذلك، خصصت بلدان كثيرة الحصص لموردين تقليديين واحتسبت حصص إمكانية الوصول التفضيلي التي كانت موجودة سلفا كجزء من التزاماتها المتعلقة بإمكانية الوصول التي تمثل حدا أدنى، مما أدى إلى عدم إيجاد إمكانية وصول جديدة إلى الأسواق.

وحصص معدلات التعريفة الجمركية، على الاختلاف من التعريفات الجمركية البسيطة، تولّد إيجارات في السوق قد تستفيد منها فئات شتى (المنتجون، والحكومات المصدّرة، والحكومات المستوردة، والتجّار) تبعا للآلية الإدارية ودرجة المنافسة في الأسواق. وقد قُدّر أن أحجام إمكانية الوصول الجديدة الناجمة عن تلك الحصص كانت تمثل في العادة أقل من ٢ في المائة من التجارة العالمية فيما يتعلق بالسلع المعنية، وأن معدلات الاستفادة من تلك الحصص أو معدلات الشغل كانت لا تتجاوز في المتوسط حوالي الثلثين. ومن ثم لم تكن تلك الحصص فعالة في كفالة حدوث زيادة في إمكانية الوصول إلى الأسواق كما كان متوقعا. ومن أمثلة تطبيق تلك الحصص سياسة منتجات الألبان التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، التي يرد وصف لها في الإطار ٣.

ولقد اختارت أغلبية البلدان النامية وأقل البلدان نموا خيار تبنّي سقوفا للتعريفات الجمركية تستعيض بها عن حصص وارداتها بدلا من أن تخوض عملية التعرفة (إذ كثيرا ما كانت تعلن عن معدل تعريفة جمركية محدد واحد لجميع السلع الزراعية). وسُمح أيضا للبلدان النامية بأن تخفّض تعريفاتها الجمركية المحددة بدرجات أقل مما كان مسموحا به للبلدان المتقدمة (٢٤ في المائة مقابل ٣٦ في المائة) وأعفي أقل البلدان نموا من التزامات الخفض. وكان القصد من هذه الأحكام هو توفير معاملة خاصة ومتمايزة، ولكنها أسفرت عمليا عن وجود عدم توازن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يُقال إنه في صالح البلدان المتقدمة. وبالنظر إلى أن أغلبية البلدان النامية وأقل البلدان نموا لم تلجأ إلى التعرفة فإنها لم تحدد حصصا لمعدل التعريفة الجمركية ولم يكن باستطاعتها أن تطالب بامتيازات آلية الضمانات الخاصة. ومن ثم فإن التعريفات الجمركية المحددة هي الشكل الوحيد للحماية على الحدود. وبالنظر إلى أن حصص معدل التعريفة الجمركية وآلية الضمانات الخاصة أكثر تقييدا للتجارة من التعريفات الجمركية، فقد احتفظت البلدان المتقدمة بمزيد من حرية حماية السلع الحساسة.

وقد ألغت فعلا كثرة من البلدان النامية وأقل البلدان نموا حصص الواردات وخفّضت تخفيضا كبيرا التعريفات الجمركية على الواردات في سياق برامج التكيف الهيكلي المضطلع بها في آن واحد مع مفاوضات جولة أوروغواي. ونتيجة لذلك، عندما بدأ نفاذ الاتفاق المتعلق بالزراعة في عام ١٩٩٥ كانت التعريفات الجمركية المطبقة منها على الواردات أقل كثيرا من حدود التعريفات الجمركية التي وافقت عليها بموجب الاتفاق. وكان هناك تداعيان لذلك. فأولا، اقتضى الاتفاق المتعلق بالزراعة خفضا ضئيلا نسبيا في التعريفات الجمركية المطبقة في حالة هذه البلدان. ثانيا، كانت هذه البلدان قد اضطلعت فعلا بعملية تحرير لإمكانية الوصول إلى الأسواق في إطار التكيف الهيكلي أكبر كثيرا مما كان مطلوبا بموجب الاتفاق المتعلق بالزراعة. ويناقش الإطار ٤ أهمية إيرادات التعريفات الجمركية لميزانيات المالية العامة في كثير من البلدان النامية.

وعلاوة على المشاكل التي أوجدتها عملية التعرفة، أدت صيغة جولة أوروغواي لخفض التعريفات الجمركية إلى الحد من مدى إمكانية الوصول الفعلي إلى الأسواق التي كانت قد تحققت وإلى زيادة تشويه الأسواق. وبالنظر إلى أن الالتزامات بخفض التعريفات الجمركية كانت تستند إلى متوسط بسيط، فقد كان بإمكان البلدان أن تخفّض استراتيجيا التعريفات الجمركية على المنتجات "الحساسة" ذات التعريفة الجمركية المرتفعة بالمقدار الذي يمثل حدا أدنى (١٥ في المائة للبلدان المتقدمة و ١٠ في المائة للبلدان النامية) مع خفض التعريفات الجمركية على المنتجات الأقل حساسية بدرجات أكبر

الإطار ٤
التعريفة الجمركية كإيرادات ضريبية

أحد أسباب اهتمام كثير من البلدان النامية بتخفيضات التعريفة هو آثارها السلبية المحتملة على إيرادات الضرائب. ففي أكثر من ٢٥ بلدا ناميا يمكن أن تزيد إيرادات التعريفة الجمركية عن ٣٠ في المائة من إجمالي إيرادات الحكومة من الضرائب. وفي البلدان عالية الدخل، عادة ما تمثل إيرادات التعريفة الجمركية أقل من ٢ في المائة من إجمالي إيرادات الضرائب.

وتبرز منظمة التجارة العالمية اثنين من آثار تحرير التجارة على الإيرادات. أولا، قد يكون لتحرير التجارة الذي يستبدل التعريفات الجمركية بالحواجز غير التعريفية (مثال الحصص وشروط الترخيص التقييدية) آثار إيجابية على الإيرادات. وثانيا، ما أن يتم تحديد حماية التجارة بناء على التعريفة الجمركية، فإن آثار تخفيضات الأسعار المطبقة على الإيرادات سوف تعتمد على مرونة أسعار الواردات. وتبين المحاكاة أن مرونة الأسعار في الاقتصادات المفتوحة يجب أن تكون أعلى بكثير من المرونة الملحوظة تطبيقيا من أجل تحقيق التمويل الذاتي لتحرير التجارة (Li، Go، Devarajan ١٩٩٩). وتدل هذه النتائج على أن التخفيضات الكبيرة في التعريفة الجمركية يجب أن يصاحبها إصلاح لنظام الضرائب العام لتجنب نشوء عجز مالي أو تقلص في نفقات الحكومة. (Gropp، Stotsky، Ebrill، ١٩٩٩).

ومن ناحية أخرى، فالأدلة التطبيقية حول آثار برامج تحرير التجارة الرئيسية تظهر حتى اليوم أن الآثار على الإيرادات ليست بالضرورة ذات شأن. ففي بنغلاديش وشيلي والمكسيك، تضمن تحرير التجارة منذ الثمانينيات اقتطاعات في الرسوم الجمركية المطبقة لأكثر من عشرة في المائة، مما أدى إلى انخفاض نسبة الرسوم إلى إجمالي إيرادات الضرائب بشكل ملحوظ في بنغلاديش، ولكن بشكل طفيف فقط في شيلي والمكسيك. وفي كل حالة، تسارع نمو الاستيراد بشكل حاد. والمثير للاهتمام، أنه في السنوات الأولى لتحرير التجارة في شيلي والمكسيك، ارتفعت نسبة رسوم الاستيراد بالقياس إلى إجمالي إيرادات الضرائب، ولكنها انخفضت بشكل منتظم بعد ذلك.

المصدر: منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٣.

بلوغا لشرط المتوسط. ونتيجة لذلك خُفّض الكثير من التعريفات الجمركية التي كانت هي الأعلى قبل جولة أوروغواي بأقل الدرجات، بينما خُفضت بدرجة أكبر التعريفات الجمركية التي كانت منخفضة أصلا. وقد أوجد هذا إمكانية جديدة وإن كانت قليلة للوصول إلى الأسواق وأدى إلى زيادة تشتت معدلات التعريفة الجمركية في كثير من البلدان، مما يُقال أنه أدى إلى زيادة تأثير التعريفات الجمركية التشويهي على أسواقها.

وتصاعد التعريفات الجمركية نوع معين من أنواع تشتت التعريفات الجمركية ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. فهو يحدث عندما تزيد مستويات التعريفة الجمركية حسب درجة تصنيع منتج. وهذا يكون في صالح الواردات من المواد الخام ويثني عن التصنيع المحلي في البلد المصدّر. ومع محاولة البلدان النامية أن تضيف قيمة لمنتجاتها الزراعية وأن تستفيد من مردودات أكبر للسلع ذات القيمة المضافة المتمايزة، يعمل تصاعد التعريفات الجمركية ضد جهودها. وبالنظر إلى ارتفاع مرونة الطلب على المنتجات المصنّعة من حيث الدخل، يمكن أن يكون أثر تصعيد التعريفات الجمركية على إنتاج وتجارة المنتجات المصنعة وعلى العمالة الريفية كبيرا.

وتصاعد التعريفات الجمركية أكثر وضوحا على وجه الخصوص في الزراعة، مع كون المنتجات الزراعية المصنعة خاضعة لتعريفات جمركية أعلى كثيرا من منتجات المزرعة الخام. ويبين الشكل ١٤ التعريفات الجمركية للدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالألياف النباتية والحيوانية (المواد الخام الأساسية) والمنسوجات (السلع الوسيطة) والملابس (وهي سلعة نهائية في نهاية سلسلة التصنيع). وفيما يتعلق بهذه المنتجات يوجد تصاعد التعريفات الجمركية في كل من البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. وغالبا ما تكون الفجوة النسبية أعلى في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع أن الفجوة المطلقة قد تكون مرتفعة للغاية في حالة البلدان النامية أيضا.

وحماية هياكل التعريفة الجمركية في البلدان المتقدمة لأسواق المنتجات المصنعة أكثر من حمايتها للمنتجات الأولية تعتبر عقبة أمام التنمية الصناعية والاقتصادية في البلدان النامية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤أ). وتميل بلدان نامية كثيرة أيضا إلى تطبيق تصعيد منهجي للتعريفة الجمركية وتعريفات جمركية مرتفعة على المرحلة الأخيرة من عملية التصنيع. فبنغلاديش والمغرب، مثلا، تمارسان كلتاهما

الشكل ١٤
تصاعد التعريفات للألياف والمنسوجات والملابس

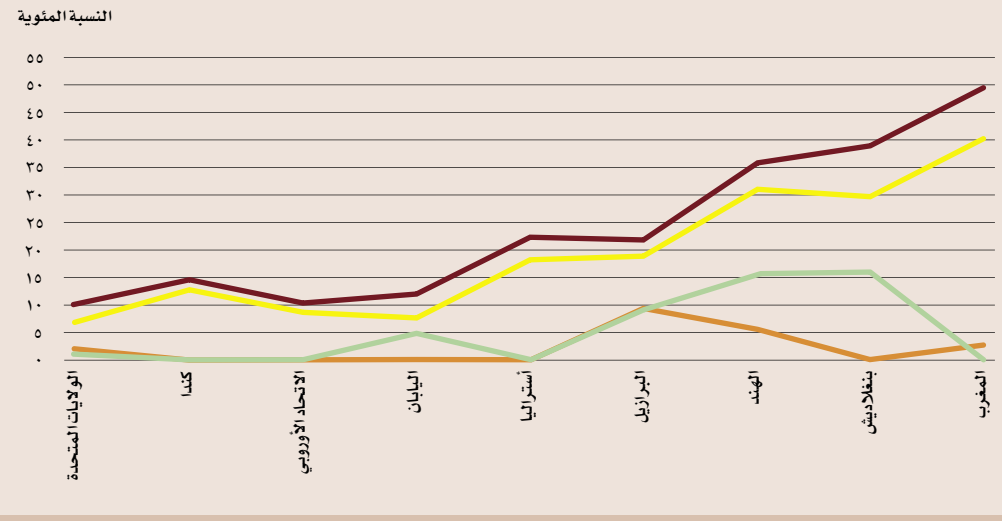

المصدر: قواعد بيانات "كومتريد" و GTAP v. 6.4

تصعيدا مطلقا للتعريفة الجمركية أكبر بكثير مما تفعل ذلك بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويشير ارتفاع المستويات المطلقة لتصعيد التعريفات الجمركية في البلدان النامية إلى إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة إذا أزالت البلدان النامية نفسها عملية التصعيد (Rae؛ Josling، ٢٠٠٣).

قياس الحماية الزراعية

بالنظر إلى تعقد الالتزامات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأسواق التي أخذتها البلدان على عاتقها في جولة أوروغواي، وأهميتها في تيسير استخدام الإعانات المحلية وإعانات الصادرات، وبروزها في جولة الدوحة من المفاوضات، يستكشف هذا القسم بمزيد من التفصيل قياس حواجز إمكانية الوصول إلى الأسواق.

وقد يبدو قياس مدى الحماية الزراعية بسيطا، بالنظر إلى أن جداول التعريفات الجمركية تقدم عادة معلومات بمستوى مرتفع من التفصيل. ولكن ينطوي ذلك القياس على صعوبات، ليس أقلها الاختلافات بين المعدلات المحددة (متغير السياسة المراعى في جداول تنازلات منظمة التجارة العالمية)، ومعدلات التعريفات الجمركية المطبقة. وتنشأ تعقيدات أيضا عند التجميع من مستوى التفصيل الدقيق الوارد في جداول التعريفات الجمركية وصولا إلى المجاميع السلعية الأوسع نطاقا التي تتيح تقييما بوجه عام وإجراء مقارنة مع نظم الحماية في بلدان أخرى. ويحاول هذا التحليل أن يراعي الكثير من هذه التعقيدات.

ويلخص الجدول ٥ مجموعة بيانات عن إمكانية الوصول إلى الأسواق مكونة من ٣٠٥ ٦٥ بنود للتعريفة الجمركية على مستوى ستة أرقام تبعا للنظام المتوائم لعدد ١٠٤ بلدان في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢[٧]. وهي تجسد معادلات للتعريفات الجمركية حسب القيمة تتضمن عنصرا محددا. وهذا أمر هام لأن التعريفات الجمركية المحددة ذات المعادلات حسب القيمة غالبا ما تكون، كما هو مبيّن في Messerlin (٢٠٠٣) والبنك الدولي (٢٠٠٥أ)، أعلى كثيرا من التعريفات الجمركية المحددة حسب القيمة فقط. وبالنظر إلى أن محور التركيز الرئيسي لمفاوضات منظمة التجارة العالمية حاليا ينصب على زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أكثر مما ينصب على إعادة توزيع إيجارات الحصص، تُستبعد من التحليل التعريفات الجمركية في الحصص التي تكون محددة لحصص معدلات التعريفات الجمركية.

(٧) مجموعة البيانات هذه جمعها Martin، Zhi (٢٠٠٥) من مصدرين رئيسيين هما: قاعدة بيانات UNCTAD/TRAINS ومجموعة بيانات أعدت في وزارة الزراعة بالولايات المتحدة (Whitley، Gibson، Wainio، ٢٠٠١؛ و Gibson، Wainio، ٢٠٠٤).

الجدول ٥

بيانات التعريفات الجمركية الزراعية على المستوى القطري، ٢٠٠٠-٢٠٠٢

البلدان	متوسط بسيط		معامل التباين		المتوسط المرجح		زائدة مقيدة	بنود التعريفة		المعدلات القصوى	
	مطبقة	مقيدة	مطبقة	مقيدة	مطبقة	مقيدة	(نسبة المعدل المقيد)	مقيد صفري	المجموع	مطبقة	مقيدة
	(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)			(العدد)		(النسبة المئوية)	
البلدان الصناعية											
أستراليا	١,٣	٣,٢	١٧٦,٩	١٤٣,٨	٢,٤	٤,٩	٥١,٠	٢٢٤	٧٢٤	١٣	٢٩
كندا	٩,٨	١٤,١	٢٦٦,٣	٣٠٨,٥	١١,٧	١٧,١	٣١,٦	٢٦٧	٦٣٦	١٦١	٦٢٠
الاتحاد الأوروبي	١٩,٨	٢٢,٥	١٥٧,٦	١٦٧,٦	١٧,٤	٢١,٣	١٨,٣	١٥٢	٦٠٤	٣٢٧	٤٧٩
آيسلندا	٤٧,٨	١١٤,٧	٢١٨,٤	١٣٩,١	٢٤,٥	٦٠,٩	٥٩,٨	١١٥	٦١٧	٥٨٤	٩٦٣
اليابان	٢٤,٢	٤٨,٤	٢٦٩,٨	٢٨١,٦	٢٠,٩	٥١,٦	٥٩,٥	١٧٩	٦١٣	٧١٦	١٦٤٦
نيوزيلندا	١,٦	٥,٩	١٤٣,٨	١٢٢,٠	٢,٤	٨,٠	٧٠,٠	٣٤٢	٦٨٥	٧	٣١
النرويج	٨٣,٢	١٦٨,٦	٢١٩,٢	١٢٦,٤	٣٦,٤	١١٦,٤	٦٨,٧	١٢٦	٦٤٨	٣٤٢٤	٣٤٢٤
سويسرا	٢٨,١	٥١,٧	١٩٨,٢	١٣٨,٩	٢١,٢	٤٤,٢	٥٢,٠	٧٧	٥٧٢	٦٤٦	٦٦٦
الولايات المتحدة	٥,٠	٦,١	٢٢٠,٠	٢٠٣,٣	٥,٠	٦,٦	٢٤,٢	١٧٠	٥٩٦	٩٧	١٠٠
جميع البلدان الصناعية	**٢٤,١**	**٤٧,٧**	**٣٣٦,٣**	**٢٤٦,٣**	**١٤,١**	**٢٤,٩**	**٤٣,٤**	**١ ٦٥٢**	**٥ ٦٩٥**	**٣ ٤٢٤**	**٣ ٤٢٤**
البلدان النامية											
شرق آسيا والمحيط الهادي	**١٧,٠**	**٤٨,٦**	**٣٨٠,٠**	**٢٨٦,٤**	**٣٩,١**	**٥٩,٤**	**٣٤,٢**	**١١٢**	**٤ ٤٦٦**	**٢ ٥٦٥**	**٧ ٦٩٦**
الصين	١٥,٧	١٥,٨	٧٢,٠	٧٢,٨	١٢,٦	١٢,٨	١,٦	١٨	٦٧٠	٦٥	٦٥
إندونيسيا	٧,٥	٤٦,٨	٢٦١,٣	٤٦,٤	٣,٢	٥٤,٨	٩٤,٢	—	٧٣٤	١٥٠	٢١٠
جمهورية كوريا	٥٤,٧	٦٤,٩	٢٢٨,٢	١٩٧,٤	١٠٣,٧	١١٢,٩	٨,١	١١	٥٦٣	٨٠٠	٨٨٧
ماليزيا	١١,٨	٣٥,٦	٩٩٨,٣	٩٥٠,٨	٢٩,٢	٨٦,٦	٦٦,٣	٧٩	٥٩٤	٢ ٥٦٥	٧ ٦٩٦
ميانمار	٨,٦	١٠٣,١	٩١,٩	٩٠,٨	١٠,٥	١٤١,٣	٩٢,٦	٤	٦٣١	٤٠	٥٥٠
بابوا غينيا الجديدة	١٧,٦	٤٣,٣	١٠٣,٤	٤٩,٢	٨,١	٣٤,٦	٧٦,٦	—	٦٠٧	٧٥	١٠٠
الفلبين	٩,٣	٣٤,٧	١١٤,٠	٣٢,٩	٨,٣	٢٩,٩	٧٢,٢	—	٦٦٧	٥٨	٨٠
أوروبا وآسيا الوسطى	**١٣,٩**	**٢٩,١**	**١٢٧,١**	**١٤٠,٧**	**١٥,٨**	**٥١,١**	**٦٩,١**	**٤١٢**	**٦ ٤٢٩**	**٣٣٦**	**٣٣٦**
ألبانيا	٩,٤	٩,٤	٥٨,٥	٥٨,٥	٩,٥	٩,٥	٠,٠	٧٣	٦٧١	٢٠	٢٠
أرمينيا	٧,١	١٤,٨	٦٤,٨	٨,٨	٦,٦	١٥,٠	٥٦,٠	٣	٦٧١	١٠	١٥
بلغاريا	١٨,٠	٣٥,٨	٨١,٧	٧٥,٧	٢٠,٦	٣٣,٥	٣٨,٥	٣٤	٥٧٧	٧٤	٩٨
كرواتيا	٨,٣	٩,٤	٨٠,٧	٩٥,٧	٩,٣	١٠,٥	١١,٤	١٠٤	٦٠٥	٢٥	٤٤
إستونيا	١١,٥	١٧,٦	١٣٣,٩	٨٠,٧	٧,٦	١٣,٤	٤٣,٣	١١٥	٦٧١	٥٩	٥٩
قيرغيزستان	٨,٤	١٢,٤	٥١,٢	٣٨,٧	٨,٦	١١,٧	٢٦,٥	٨	٦٥٧	١٨	٢٥
لاتفيا	١١,٣	٣٤,٨	١١٥,٠	٥٣,٧	٩,٩	٢٣,٧	٥٨,٢	١٤	٦٦٧	٥٠	٥٥
ليتوانيا	٩,١	١٥,٤	١٥٣,٨	٩٢,٢	٩,٠	١٣,١	٣١,٣	٥٥	٦٦٦	٨٧	١٠٠
رومانيا	٢٤,١	٩٩,١	٩٤,٢	٨٣,٥	٣٢,٠	١٤١,٥	٧٧,٤	١	٦٧١	٢٤٨	٣٣٣
تايلند	٣٤,٨	٤٣,٠	٩٤,٨	٨١,٤	١٥,٣	٥١,٤	٧٠,٢	٥	٥٧٣	٣٣٦	٣٣٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**١٣,٤**	**٥٩,٢**	**٩٢,٢**	**٦٤,١**	**١٨,٤**	**٥١,٨**	**٦٤,٥**	**٥٥**	**١٨ ٧٢٦**	**٢٥٤**	**٢٥٧**
الأرجنتين	١٢,١	٣٢,٣	٤١,٣	٢٣,٢	١٣,٧	٣١,١	٥٥,٩	٢	٧٣٤	٢٢	٣٥
بليز	١٦,٧	١٠١,٠	٩٩,٤	٣,٩	١٢,٩	١٠٠,٨	٨٧,٢	—	٦٠٦	١١٠	١١٠
بوليفيا	١٠,٠	٤٠,٠	٨,٠	١,٠	٩,٩	٤٠,٠	٧٥,٣	—	٧٣٤	١٧	٤٠
البرازيل	١٢,٢	٣٥,٥	٤٢,٦	٢٨,٢	١١,٥	٤٢,٥	٧٢,٩	١٤	٧٣٤	٤٤	٥٥
شيلي	٧,٩	٢٥,٧	٣,٨	٧,٨	٨,٠	٢٦,٣	٦٩,٦	—	٧٣٤	٩	٣٢
كولومبيا	١٤,٨	٩١,٦	٣٥,١	٣٦,٦	١٤,٦	١١٢,٣	٨٧,٠	—	٧٣٤	٢٠	٢٢٧
كوستاريكا	١١,٨	٤٢,١	١٢٠,٣	٥٦,١	١٠,٨	٣٣,٥	٦٧,٨	—	٧٣٤	٩٩	٢٣٣
كوبا	٩,٨	٣٦,٩	٧٧,٦	٢٨,٥	١٠,٠	٣١,١	٦٧,٨	٣١	٦٧١	٣٠	٤٠
دومينيكا	١٩,٢	١١٢,٨	١٢٥,٥	١٩,٢	٢٢,٣	١٢٥,٤	٨٢,٢	—	٦٤٩	١٤٠	١٥٠
الجمهورية الدومينيكية	١٥,٧	٤٠,٠	٦١,١	٠,٠	١٢,٥	٤٠,٠	٦٨,٨	—	٦٤١	٣٨	٤٠
إكوادور	١٤,٦	٢٥,٣	٣٦,٣	٣٦,٨	١٤,٣	٢٦,٧	٤٦,٤	—	٥٥١	٢٠	٧٢
السلفادور	١٠,٨	٤٢,٠	٨٣,٣	٤٦,٧	١٢,٥	٤٣,٦	٧١,٣	—	٧٣٤	٤٠	١٦٤
غرينادا	١٦,٠	١٠١,٢	٩٠,٠	٣٣,٢	١٥,٠	٨٢,٧	٨١,٩	٥	٦٠٢	٤٠	٢٠٠
غواتيمالا	٩,٩	٤٩,٨	٧٤,٧	٧٩,٩	١٠,٩	٦٣,٨	٨٢,٩	—	٧٣٣	٣٣	٢٥٧

الجدول ٥ (تابع)

البلدان	متوسط بسيط		معامل التباين		المتوسط المرجح		زائدة مقيدة	بنود التعريفة		المعدلات القصوى	
	مطبقة	مقيدة	مطبقة	مقيدة	مطبقة	مقيدة	(نسبة المعدل المقيد)	مقيد	صفري المجموع	مطبقة	مقيدة
	(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)			(العدد)		(النسبة المئوية)	
غيانا	١٧,٦	١٠٠,٠	٩٦,٦	٠,٠	١٨,٠	١٠٠,٠	٨٢,٠	–	٦٠٥	١٠٠	١٠٠
هندوراس	١٠,٢	٣٢,٢	٧٢,٥	٢١,٧	١٠,٦	٢٨,٢	٦٢,٤	–	٧٣٤	٥٥	٦٠
جامايكا	١٥,٥	١٠٠,٠	١٠٩,٠	٠,٠	١٦,٤	١٠٠,٠	٨٣,٦	–	٦٤٨	٧٥	١٠٠
المكسيك	٢٠,٩	٤١,١	١٢٣,٤	٧١,٨	٢٨,٢	٥١,٨	٤٥,٦	١	٥٩٩	٢٥٤	٢٥٤
نيكاراغوا	٨,١	٤٠,٤	٨٧,٧	٦,٩	١١,١	٤١,٩	٧٣,٥	–	٦٠٦	٥٣	٦٠
بنما	١٢,٨	٢٧,٤	١٠٣,١	٥١,٨	١١,٧	٢٢,٢	٤٧,٣	٢	٦٢٦	١٤٤	١٤٤
باراغواي	١١,٦	٣٥,٠	٣٩,٧	٠,٠	١٦,٢	٣٥,٠	٥٣,٧	–	٦٤٩	٣١	٣٥
بيرو	١٧,٢	٣٠,٩	٣٨,٤	١٧,٨	١٦,٥	٤٠,١	٥٨,٩	–	٥٧٧	٣٠	٦٨
سانت كيتس ونيفس	١٤,٠	١٠٨,٨	١١١,٤	٢٦,٧	١٨,١	٩٨,١	٨١,٥	–	٦٠٢	١٣٠	٢٥٠
سانت لوسيا	١٤,٢	١١٤,٤	١٠٤,٢	٢٣,١	١٥,٥	١١٦,٧	٨٦,٧	–	٦٠٥	٤٥	٢٥٠
سانت فنسنت	١٥,٤	١١٤,٨	٩٣,٥	٢٣,٠	١٥,٩	١١٥,٠	٨٦,٢	–	٦٠٢	٤٠	٢٥٠
سورينام	١١,٤	١٩,٩	٦٥,٨	٣,٥	١٣,٢	١٩,٩	٣٣,٧	–	٣٤٣	٢٠	٢٠
ترينيداد وتوباغو	١٤,٥	١٠٠,٢	١٠٩,٧	٣,٣	١٣,٩	١٠٠,٠	٨٦,١	–	٦٠٤	٧٠	١٥٦
أوروغواي	١٢,٣	٢٣,٩	٣٩,٨	٢١,٢	١٣,٩	٣٣,١	٥٨,٠	–	٦٧١	٣٠	٥٥
جمهورية فنزويلا البوليفارية	١٤,٨	٥٥,٥	٣٥,١	٦٠,٩	١٦,٢	٧٤,٢	٧٨,٢	–	٦٦٤	٢٠	١٣٥
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**٣١,٠**	**٦١,٠**	**١٢٤,١**	**٢٩٧,٤**	**٢٢,٤**	**٥٠,٠**	**٥٥,٢**	**٦**	**٤ ٠٣٩**	**٦٠٠**	**٣ ٠٠٠**
جيبوتي	٢٠,٥	٤٧,٥	٥٦,٦	٨٥,٩	١٨,٥	٥٤,١	٦٥,٨	–	٦٤٧	٤٠	٤٥٠
مصر	٢١,٨	٩٦,٠	١٢٢,٥	٤٤٨,٣	٦,٣	٢٣,٦	٧٣,٣	–	٦٦١	٦٠٠	٣ ٠٠٠
الأردن	٢٠,١	٢٣,٩	١٢٣,٩	١٢٩,٣	١٣,٨	١٨,٤	٢٥,٠	٦	٦٦٧	١٨٠	٢٠٠
المغرب	٤١,٠	٥٤,٦	١٠٠,٢	٩١,٦	٢٧,٠	٨١,٩	٦٧,٠	–	٧٣٤	٢٨٩	٢٨٩
عُمان	١١,٠	٢٨,٣	٢٠٨,٢	١٦١,٥	٣٩,٩	٦٦,١	٣٩,٦	–	٦٦٣	١٠٠	٢٠٠
تونس	٧٠,٠	١١٥,٩	٧٥,٦	٣٥,٠	٤٦,٩	٧٥,٢	٣٧,٦	–	٦٦٧	٢٠٠	٢٠٠
جنوب آسيا	**٢٣,٠**	**١٠٠,٩**	**٦٠,١**	**٦٦,٥**	**٢٢,٣**	**١٣٢,٤**	**٨٣,٢**	**١٠**	**٣ ١٢٩**	**١٥٠**	**٣٠٠**
بنغلاديش	٢٣,٥	١٨٧,٨	٥٧,٤	٢٢,٧	١٤,٣	١٦٠,٢	٩١,١	–	٦٣٥	٣٨	٢٠٠
الهند	٣٥,٣	١١٤,٨	٥٢,٧	٤٧,٣	٢٨,٤	١٤٧,٢	٨٠,٧	١٠	٦٢١	١٥٠	٣٠٠
مليديف	١٨,٤	٤٨,٥	٤٠,٨	١٣٩,٤	١٦,٩	٦٦,٤	٧٤,٥	–	٦٢٤	٥٠	٣٠٠
باكستان	١٨,٤	١٠٠,١	٤٤,٦	١٠,١	١٢,٦	١٠٩,٠	٨٨,٤	–	٦٤٨	٣٠	١٥٠
سري لانكا	١٩,٢	٥٠,٠	٥٣,١	٠,٠	١٦,٢	٥٠,٠	٦٧,٦	–	٦٠١	٥٠	٥٠
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**١٧,٥**	**٧٤,٦**	**٧٥,٠**	**٥٣,٦**	**١٦,٢**	**٧٣,٥**	**٧٨,٠**	**٧٨**	**١٧ ١١٧**	**١٣٣**	**٢٠٠**
أنغولا	٩,٤	٥٢,٨	٨٧,٢	١٧,٨	١٣,٠	٤٩,٣	٧٣,٦	–	٦٦٨	٣٥	٥٥
بنن	١٣,٩	٦١,٤	٤٨,٢	١٩,٧	١٤,٩	٥٤,٨	٧٢,٨	–	٦٧١	٢٠	١٠٠
بوركينا فاسو	١٣,٩	٩٨,١	٤٨,٢	١٢,٧	١٤,٠	٨١,٤	٨٢,٨	–	٦٧١	٢٠	١٠٠
بوروندي	٣١,٦	٩٥,٤	٤٢,٧	٢٠,٤	٢٩,٣	٨٤,٤	٦٥,٣	١٥	٦٢٣	٤٠	١٠٠
الكاميرون	٢٢,١	٨٠,٠	٤٣,٤	٠,٠	١٨,٤	٨٠,٠	٧٧,٠	–	٦٣١	٣٠	٨٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٢,١	٣٠,٠	٤٣,٠	٠,٠	٢٣,٧	٣٠,٠	٢١,٠	–	٦٦٧	٣٠	٣٠
تشاد	٢٢,١	٨٠,٠	٤٣,٤	٠,٠	٢٥,٦	٨٠,٠	٦٨,٠	–	٦٣١	٣٠	٨٠
جمهورية الكونغو	٢٢,١	٣٠,٠	٤٣,٤	٠,٠	٢٣,٥	٣٠,٠	٢١,٧	–	٦٣١	٣٠	٣٠
كوت ديفوار	١٠,٩	١٤,٩	٤١,٣	٣٤,٩	٩,٧	١٤,٧	٣٤,٠	١	٦٧١	٢٠	٦٤
غابون	٢٢,١	٦٠,٠	٤٣,٠	٠,٠	٢٢,٢	٦٠,٠	٦٣,٠	–	٦٦٧	٣٠	٦٠
غينيا بيساو	١٣,٨	٤٠,٠	٤٨,٦	٠,٠	١٧,٤	٤٠,٠	٥٦,٥	–	٦٢٦	٢٠	٤٠
كينيا	٢٠,٣	١٠٠,٠	٥٥,٧	٠,٠	٢٥,٠	١٠٠,٠	٧٥,٠	–	٦٢٥	١٠٠	١٠٠
مدغشقر	٥,٨	٣٠,٠	٨٤,٥	٠,٠	٣,٨	٣٠,٠	٨٧,٣	–	٦٧١	٢٠	٣٠
ملاوي	١٥,١	١٢١,٥	٦٠,٩	١٣,٣	١٤,١	١١٨,٦	٨٨,١	–	٦٣٥	٢٥	١٢٥
مالى	١٣,٩	٥٩,٢	٤٨,٢	١١,٨	١٣,٥	٥٤,٢	٧٥,١	–	٦٧١	٢٠	٧٥
موريتانيا	١٢,٦	٣٧,٧	٦٠,٣	٤٤,٦	٨,٠	٤٣,٩	٨١,٨	–	٦٧١	٢٠	٧٥
موريشيوس	١٨,٦	١١٩,٣	١٢٤,٢	١١,٨	١٢,٧	٩٦,٩	٨٦,٩	–	٥٧٨	٨٠	١٢٢
موزامبيق	١٧,٢	١٠٠,٠	٦٦,٣	٠,٠	١٣,٠	١٠٠,٠	٨٧,٠	–	٦٨٩	٣٠	١٠٠
النيجر	١٣,٩	٨٣,٤	٤٨,٢	٧٥,٩	١٣,٣	٦٨,٥	٨٠,٦	–	٦٧١	٢٠	٢٠٠

الجدول ٥ (تابع)

البلدان	متوسط بسيط		معامل التباين		المتوسط المرجح		زائدة مقيدة	بنود التعريفة		المعدلات القصوى	
	مطبقة	مقيدة	مطبقة	مقيدة	مطبقة	مقيدة	(نسبة المعدل المقيد)	مقيد صفري	المجموع	مطبقة	مقيدة
	(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)		(النسبة المئوية)			(العدد)		(النسبة المئوية)	
نيجيريا	٣٩,٠	١٥٠,٠	٥٨,٥	٠,٠	٢٩,١	١٥٠,٠	٨٠,٦	–	٦٢٦	١٣٣	١٥٠
رواندا	١٢,٢	٧٤,٢	٧٣,٠	٢٥,١	١٠,٧	٦٤,٩	٨٣,٥	١٧	٦٢٦	٢٥	٨٠
السنغال	١٤,٠	٢٩,٨	٤٧,٩	٥,٠	١١,٥	٢٨,٣	٥٩,٤	–	٦٧١	٢٠	٣٠
جنوب أفريقيا	١٠,٣	٣٥,٥	١١٨,٤	٨٥,٩	٨,٩	٣٨,٧	٧٧,٠	٤٥	٢٥٢	٥٥	١٦٠
توغو	١٣,٩	٨٠,٠	٤٨,٢	٠,٠	١١,٨	٨٠,٠	٨٥,٣	–	٦٣٥	٢٠	٨٠
أوغندا	١٢,٦	٧٧,٧	٢٨,٦	١٠,٢	٩,٣	٧٨,٥	٨٨,٢	–	٦٩٨	١٥	٨٠
زامبيا	٢٠,٦	١٢٣,٢	٧٥,٢	٩,٥	١٧,٥	١١٧,٠	٨٥,٠	–	٦٢٢	١٢٥	١٢٥
زمبابوي	٢٨,٩	١٤٥,٦	٧٠,٦	١٥,٩	٢١,٠	١٤١,١	٨٥,١	–	٦١٩	١٠٠	١٥٠
بلدان الدخل المرتفع بخلاف بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	١٤,٤	٥٧,٨	٤٩٩,٤	٢٣٨,٦	٦١,٨	٧٩,٦	٢٢,٤	٦١	٦ ٢٦٧	٣ ٧٨٨	٨ ٣٣٤
أنتيغوا وباربودا	١٤,٦	١٠٥,١	٩١,١	١٧,٠	٢٠,٣	١٠٧,٢	٨١,١	–	٦٤٨	٤٠	٢٢٠
البحرين	٨,٠	٣٧,٧	١٨٨,٨	٥٣,٦	١١,٠	٤٢,٢	٧٣,٩	–	٦٢٤	١٢٥	٢٠٠
بربادوس	٢٥,٦	١١١,٠	١٢٧,٧	٢٢,٣	٣٣,٠	١٠٨,٨	٦٩,٧	–	٦٥٤	١٦٣	٢٢٣
بروني	١٤,٩	٥٤,٥	١٢٤٩,٠	٧٤٨,٣	٣٣,٧	٩٦,٧	٦٥,١	–	٦٠٠	٣ ٧٨٨	٨ ٣٣٤
قبرص	٢١,٨	٥٩,٠	١٥٦,٩	٤٩,٢	٢٣,٣	٩٨,٢	٧٦,٣	٦	٣٣٦	٢٤٥	٢٤٥
الكويت	١,٧	١٠٠,٠	٥١٧,٦	٠,٠	٥,١	١٠٠	٩٤,٩	–	٦٣١	١٠٠	١٠٠
مالطة	٢,٧	٣٣,٨	١٤٨,١	٥٥,٠	٢,٣	٢٩,٩	٩٢,٣	١٦	٢٣١	١٦	٨٨
قطر	٤,٩	٢٦,٣	١٥٩,٢	١٦٣,٩	٦,٦	٢٦,٥	٧٥,١	–	٦٢٩	٧٠	٢٠٠
سنغافورة	٠,٠	٩,٥	٠,٠	٢١,١	٠,٠	٨,٩	٠,٠	٢٤	٧١٠	٠	١٠
سلوفينيا	١١,٣	٢٣,٥	١٠٢,٧	٥٦,٢	١٤,٠	٢٢,٠	٣٦,٤	٤	٦٤١	٤٥	٤٥
جميع البلدان النامية	١٦,٣	٦١,٧	١٨٩,٩	١٣٦,٧	٢٤,٤	٦٠,٠	٥٩,٣	٧٢٣	٥٩ ٦١٠	٣ ٧٨٨	٨ ٣٣٤
بلدان الدخل المتوسط المرتفع	١٣,٧	٥٦,٥	٢١١,٥	١٤٦,١	٢٣,١	٥٤,١	٥٧,٣	٣٧٧	١٣ ٥٤١	٢ ٥٦٥	٧ ٦٩٦
بلدان الدخل المتوسط المنخفض	١٨,٠	٥١,٤	١٢٢,٤	١٧٦,٦	١٤,٤	٤١,٨	٦٥,٦	٢٣٠	١ ٩٠٤٣	٦٠٠	٣ ٠٠٠
بلدان الدخل المنخفض	١٧,٠	٧٥,٧	٨٠,٦	٦٤,٢	١٥,٥	٩٥,٦	٨٣,٨	٥٥	٢٠ ٧٥٩	١٥٠	٥٥٠
العالم	١٧,٠	٦٠,٥	٢٢٤,٢	١٤٥,١	١٨,٠	٣٨,٢	٥٢,٩	٢ ٣٧٥	٦٥ ٣٠٥	٣ ٧٨٨	٨ ٣٣٤

المصدر: Zhi، Martin، ٢٠٠٥.

متوسط التعريفات الجمركية البسيط

يعرض أول عمودين في الجدول ٥ المتوسط البسيط المطبّق والتعريفات الجمركية الزراعية المحددة بحسب البلد وبحسب المجموعة الإقليمية والاقتصادية. وتُحسب متوسطات البلدان – المجموعات بترجيح المتوسط البسيط للتعريفات الجمركية لكل بلد بحجم وارداته الزراعية الكلية، مع مراعاة أن بعض الاقتصادات أكبر كثيرا من اقتصادات أخرى. ومن الممكن إبداء ملاحظات عديدة من دراسة متوسط التعريفات الجمركية البسيط.

أولا، يبدو أن متوسط التعريفات الجمركية المطبق أعلى في البلدان الصناعية (٢٤ في المائة) مما هو في البلدان النامية (١٦ في المائة). وقد يكون هذا مضللا بسبب استبعاد التعريفات الجمركية في الحصص المفروضة على المنتجات الخاضعة لحصص معدلات التعريفة الجمركية. وحصص معدلات التعريفة الجمركية أكثر شيوعا بكثير في البلدان الصناعية، وتمثّل التعريفات الجمركية في الحصص على هذه المنتجات، في المتوسط، حوالي نصف معدل التعريفات الجمركية خارج الحصص (Wainio، Gibson، Whitely، ٢٠٠١).

ثانيا، توجد درجة لافتة للنظر من التفاوت داخل كل من مجموعة البلدان الصناعية ومجموعة البلدان النامية (البلدان التي تصنفها منظمة التجارة العالمية على أنها نامية). ففي بعض البلدان الصناعية، من قبيل استراليا ونيوزيلندا، يقل متوسط التعريفات الجمركية المطبقة عن ٢ في المائة. وفي الطرف المقابل نجد أن متوسط المعدلات المطبقة لدى النرويج يتجاوز ٨٠ في المائة. وفي إطار مجموعة البلدان النامية يوجد لدى معظم البلدان متوسط معدلات مطبقة يتراوح من ٥ إلى ٢٥ في المائة، وإن كانت بضعة بلدان مثل تونس (٧٠ في المائة) وجمهورية كوريا (٥٥ في المائة) والمغرب

(٤١ في المائة) ونيجيريا (٣٩ في المائة) والهند (٣٥ في المائة) وتايلند (٣٥ في المائة) يوجد لديها متوسط معدلات أعلى كثيرا.

ثالثا، يبدو أن المتوسط البسيط للمعدلات المحددة أعلى كثيرا من المعدلات المطبقة، سواء في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية. وفي حالة البلدان الصناعية يبلغ متوسط المعدل المحدد وهو ٤٨ في المائة ما يقرب من ضعف متوسط المعدل المطبق. أما في حالة البلدان النامية فإن متوسط التعريفة الجمركية المحددة البالغ ٦٢ في المائة يعادل أكثر من ثلاثة أمثال المعدل المطبق البالغ ١٦ في المائة. ومتوسط المعدلات المحددة أعلى كثيرا في حالة البلدان النامية كمجموعة، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة استخدام هذه البلدان لخيار تحديد التعريفات الجمركية باستخدام تحديدات السقف في جولة أوروغواي (Ingco، Hathaway، ١٩٩٦). ويوجد لدى جنوب آسيا أعلى متوسط للتعريفات الجمركية المحددة، إذ يبلغ أكثر من ١٠٠ في المائة، مع وجود ثاني أعلى متوسط في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يبلغ ٧٥ في المائة.

تشتت التعريفات الجمركية

إن المفعول المشوّه للتجارة الذي ينجم عن أي نظام للتعريفات الجمركية يتأثر بكل من متوسط مستوى التعريفات الجمركية وتشتت معدلات التعريفة الجمركية حول ذلك المتوسط. ويقيس معامل التباين تشتت التعريفات الجمركية أو تباينها بالنسبة إلى المتوسط. وجدول التعريفات الجمركية الذي يطبّق نفس معدل التعريفة على جميع المنتجات يكون معامل تباينه صفريا. ومع أن جدول التعريفات الجمركية الموحد قد يكون مثبطا للتجارة، تبعا لمستوى التعريفة الجمركية، فإنه يفعل ذلك بالتساوي فيما يتعلق بجميع المنتجات؛ ولذا فهو أقل تشويها للتجارة من جدول التعريفات الذي يتسم بدرجة عالية من التشتت.

ومعاملات تباين البلدان الصناعية والبلدان النامية تختلف اختلافا كبيرا. فتباين التعريفات الجمركية يكون عادة أعلى كثيرا في حالة البلدان الصناعية مما هو في حالة البلدان النامية، بحيث يبلغ متوسط مُعامل تباين معدلات التعريفة الجمركية المطبقة في البلدان الصناعية ٣٣٦ في المائة، مقابل ١٩٠ في المائة في البلدان النامية. وفيما يتعلق بالمعدلات المحددة نجد أن الفارق لافت للنظر أيضا، بحيث يبلغ معامل التباين في البلدان الصناعية وقدره ٢٤٦ في المائة ما يقرب من ضعف القيمة المقابلة في البلدان النامية وهي ١٣٧ في المائة.

وفي ما بين البلدان النامية توجد لدى البلدان ذات الدخل المرتفع معاملات تباين في التعريفات الجمركية أعلى مما هو موجود لدى البلدان منخفضة الدخل. وفي البلدان منخفضة الدخل يقل معامل تباين التعريفات المطبقة عموما عن ١٠٠ في المائة. والتعريفات المحددة في البلدان النامية تكون عادة أقل تباينا بكثير من المعدلات المطبقة، مع وجود تحديدات موحدة تماما للتعريفات الجمركية لدى بعض البلدان الأفريقية تشير إليها معامِلات تباينها الصفرية.

متوسط التعريفات الجمركية المرجح

إن متوسط التعريفات الجمركية البسيط يعطي وزنا مرجحا متساويا لجميع بنود التعريفات الجمركية ومن ثم قد يكون متأثرا تأثرا مفرطا بالتعريفات الجمركية المفروضة على أصناف غير هامة. وإعطاء وزن ترجيحي للتعريفات الجمركية وفقا لأهمية المنتج في التجارة يمكن أن يعطي صورة لجدول التعريفات الجمركية لدى أي بلد تكون معبرة عن الواقع بدرجة أكبر. ولكن الترجيح بالتجارة يمكن أن يُدخل تحيزا في اتجاه انخفاضي، إذا كانت بعض التعريفات الجمركية مرتفعة للغاية بحيث تلغي التجارة تماما. ومع وضع هذه الثغرة في الاعتبار، فإن العمودين الخامس والسادس الواردين في الجدول ٥ يوضحان التعريفات المطبقة والمرجحة في التجارة.

ويقدم المتوسط المرجح لمعدلات التعريفة الجمركية صورة مختلفة عن الصورة التي تقدمها المتوسطات البسيطة. فالمتوسط المرجح للتعريفات المطبقة يبلغ ١٤ في المائة في البلدان الصناعية، أي ما يقل إلى حد كبير عن المتوسط البسيط البالغ ٢٤ في المائة. وهذا يرجع جزئيا إلى كون كثرة من التعريفات الجمركية التي تمثل الذروة في البلدان الصناعية مرتفعة للغاية بحيث تقصر الواردات على مستويات متدنية للغاية، مما يعطيها وزنا مرجحا ضئيلا للغاية في المتوسط ويقدّر قدرتها الفعلية على تقييد التجارة تقديرا أقل مما يجب. وفي حالة البلدان النامية ينبثق النمط العكسي: فالمتوسط المرجح للمعدل المطبق، وهو ٢٤ في المائة، أعلى من متوسط المعدل البسيط البالغ ١٦ في المائة. والتعريفات الجمركية أقل تباينا في البلدان النامية، وتوجد لدى تلك البلدان تعريفات جمركية أقل تمثل ذرى هائلة تلغي فعليا واردات السلع التي تنطبق عليها. ووجود هذه التعريفات الجمركية التي تمثل ذرى هائلة في البلدان الصناعية يُبرز أهمية ضمان أن يحقق تخفيض التعريفات الجمركية مستقبلا تخفيضات في ذرى هذه التعريفات.

نتوء التحديد

من العوامل المهمة الأخرى التي يجب النظر فيها تلك الفجوة القائمة بين التعريفات الجمركية المحددة والتعريفات الجمركية المطبقة، أو "نتوء التحديد" (Francois، ٢٠٠١ب؛ وFrancois، Martin، ٢٠٠٤؛ وFrancois، van Meijl، van Tongeren، ٢٠٠٥). وبالنظر إلى أن تخفيضات التعريفات الجمركية المتفاوض عليها

تتعلق عموما بالتعريفات الجمركية المحددة بدلا من أن تتعلق بالمعدلات المطبقة، فإن وجود نتوء كبير معناه أن حتى حدوث تخفيضات عميقة في المعدلات المحددة قد يؤدي إلى قدر ضئيل من التحرير الفعلي. ويعبَّر عن مقياس نتوء التحديد باستخدام بيانات المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية. والنتائج المبينة في الجدول ٥ معروضة باعتبارها نسبا مئوية من المعدل المحدد الأصلي، مما يشير إلى مدى الحاجة إلى تخفيض متوسط المعدلات المحددة لتحقيق تحسينات كبيرة في إمكانية الوصول إلى الأسواق.

وتشير هذه البيانات إلى مستويات مرتفعة للغاية من نتوء التحديد في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. وفي البلدان الصناعية يبلغ متوسط نتوء التحديد فيما يتعلق بالزراعة ٤٣ في المائة. أما النتوء في اليابان، البالغ ٦٠ في المائة، فهو يمثل تضخما لهذا الرقم. وبينما تركز عادة المناقشات المتعلقة بنتوء التحديد على البلدان النامية، توضح هذه النتيجة أن القضية، على الأقل في مجال الزراعة، ذات أهمية أيضا في البلدان الصناعية.

ومع ذلك تؤكد النتائج أن مدى نتوء التحديد أكبر في البلدان النامية مما هو في البلدان الصناعية. فالمتوسط في هذه البلدان يبلغ ٥٩ في المائة. ويوجد لدى جميع فئات الدخل نتوء في التحديد يتجاوز ٥٠ في المائة، إلا في حالة فئة الدخل المرتفع، حيث تبلغ ٢٢ في المائة. وإقليم شرق آسيا هو الوحيد بين أقاليم البلدان النامية الذي يقل فيه نتوء التحديد عن ٥٠ في المائة. أما في جنوب آسيا فإنه يبلغ معدلا غير عادي هو ٨٣ في المائة.

ومع ذلك هناك مجالات أخرى التي توجد فيها فروق حادة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، منها مجال حصة بنود التعريفات الجمركية المحددة بمعدل صفري. ففي البلدان الصناعية نجد أن ٢٩ في المائة من جميع بنود التعريفات الجمركية (على مستوى ستة أرقام) محددة بمعدل صفري، بالمقارنة بنسبة قدرها ١,٢ في المائة في حالة البلدان النامية. وفيما بين البلدان النامية لا توجد سوى لدى بلدان وسط آسيا وأوروبا نسبة كبيرة من تعريفاتها محددة بمعدل صفري.

ويبين العمودان الأخيران في الجدول ٥ المعدلات القصوى للتعريفات المطبقة والمحددة. وتشير البيانات إلى مدى ارتفاع ذرى التعريفات الجمركية في بعض البلدان، حتى عندما تكون التعريفات المحللة على مستوى ستة أرقام، كما هو الحال في هذا الجدول. وبينما نجد أن بعض هذه الذرى مفروضة على منتجات قليلة الشأن، نجد أن بعضها الآخر مفروض على منتجات يمكن أن تكون ذات أهمية وارداتها مقيدة تقييدا محكما.

النتائج الرئيسية

لقد تدخلت الحكومات منذ أمد طويل في أسواق الأغذية والأسواق الزراعية، ومع أن أهداف وأدوات سياساتها قد تغيرت بمرور الوقت فإنها ما زالت تعتبر قطاع التجارة الزراعية مجالا حيويا من مجالات السياسة. ولم تكن توجد أي قواعد متفق عليها دوليا لتوجّه السياسة الزراعية إلى أن أدرجت جولة أوروغواي الزراعة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وقد بدأ اتفاق جولة أوروغواي المتعلق بالزراعة عملية إصلاحية في مجال الزراعة بعيدة تماما عن أن تكون قد اكتملت.

- رغم أن بلدانا كثيرة أعادت تصميم برامج صادراتها الزراعية المحلية لتقدم أشكالا من الدعم تكون أقل تشويها، يظل المستوى العام للدعم مرتفعا، وبخاصة في البلدان الغنية. ودرجة انفصال الأشكال المعفاة حاليا من الدعم المحلي عن الإنتاج ما زالت مثار جدل، ولكن القرائن تشير إلى أن بعض التدابير أقل حيادا بالنسبة للإنتاج من غيرها.
- تظل المنافسة التصديرية قضية خلافية. وبينما قد يتسنى تحديد تعادل بين إعانات التصدير والتدابير الأخرى للمنافسة التصديرية على مستوى نظري، ينبغي توخي الحذر تجنبا لإيجاد ضوابط معقدة بلا داع. وينبغي أن تقيَّم أي ضوابط إضافية على المعونات الغذائية أي إزاحة للأسواق قد تترتب عليها مقابل دورها الإنساني.
- تظل مستويات التعريفة الجمركية والحواجز الأخرى للوصول إلى الأسواق مرتفعة أمام المنتجات الزراعية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتؤدي ذرى التعريفات الجمركية المرتفعة ارتفاعا باهظا إلى جانب تصعيد التعريفات الجمركية إلى تشويهات شديدة تعمل بانتظام ضد الجهود التي يبذلها المنتجون في البلدان النامية من أجل اقتحام أسواق المنتجات المصنَعة التي تنمو بسرعة.
- أخيرا، يوجد ترابط بين الركائز الثلاث للاتفاق المتعلق بالزراعة. وستقاوم بلدان نامية كثيرة خفض تعريفاتها الجمركية ما دام مزارعوها يتعين عليهم أن ينافسوا إنتاجا معانا من بلدان أخرى.

رابعا: آثار إصلاح التجارة الزراعية على الاقتصاد الكلي

إن أفق السياسات الزراعية والتجارية الموصوف في الفصل الثالث أفق معقّد. وهذا ينطبق أيضا على مقترحات إصلاح تلك السياسات. كما أن تقييم التأثيرات الاقتصادية لهذه الإصلاحات المقترحة معقّد هو الآخر[٨]. ومجرد مراقبة الحالة قبل تغيير في السياسة أو بعده لا تكفي لفهم أثره. ففي الواقع تحدث تغييرات كثيرة – منها مثلا وضع سياسات أخرى، والجو، والتقانة – في نفس الوقت بحيث يصعب تمييز تأثيرات أي تغيير محدد في السياسات.

وتُستخدم أساليب قياس اقتصادي معقّدة لعزل تأثير التغيرات التي تحدث في السياسات بعد حدوثها. ولكن غالبا ما يحتاج واضعو السياسات إلى فهم الآثار المحتملة لخيارات السياسات البديلة قبل أن تحدث. فرؤية هذه الخيارات وتقييمها قبل حدوثها يمكن أن تساعد على تحديد الفائزين والخاسرين المحتملين وأن تجعل الجدل بشأن السياسات مستنيرا. وهذا الفصل يتعلق على وجه الخصوص بتقييمات التغيرات في السياسات الزراعية قبل حدوث تلك التغيرات في ضوء خلفية مفاوضات السياسة التجارية المتعددة الأطراف الجارية في جولة الدوحة.

ويصف القسم الأول من هذا الفصل بعض نُهُج النمذجة المستخدمة في تقييمات السياسة قبل تغييرها، بحيث يشرح مكامن قوتها ونواحي القصور فيها. وتُناقش في القسم الثاني عدة من أحدث محاولات التكهن بأثر تحرير سياسة التجارة الزراعية على نطاق الاقتصاد كله. ويرد في القسم الثالث وصف لدراسات أكثر تفصيلا بشأن الأثر على أسواق السلع تستند إلى نماذج للقطاع الزراعي.

وتُسفر نهج النمذجة هذه عن بعض الإشارات العامة بشأن الفائزين والخاسرين المحتملين في عملية الإصلاح على المستوى الوطني، ولكنها أقل فائدة في وصف التأثيرات التوزيعية داخل أي بلد. ويوسِّع الفصلان الخامس والسادس نطاق التحليل بحيث يمتد إلى مستوى الأسرة، متناولين بالبحث آثار إصلاح السياسة التجارية على الفقر وعلى الأمن الغذائي.

نمذجة إصلاح السياسة التجارية

يُعنى التقييم المسبق للسياسات بتقييم حالة ما ترتبط بتغيير مقترح في السياسات مقابل حالة بدون تغيير. ولذا يستخدم خبراء الاقتصاد النماذج التي تحاكي بنية الاقتصاد والطرق التي يستجيب بها مختلف العناصر الفاعلة الاقتصادية للتغيرات في السياسات. وتبدأ النماذج الاقتصادية من صورة حالة قائمة، ثم تنتقل إلى رسم عالم مقابل لعالم الواقع يتضمن التغييرات المقترحة في السياسة.

وأكثر النماذج المستخدمة شيوعا هي نماذج توازن السوق، التي تتضمن معادلات تمثل استجابات المشترين والمورّدين للتغيرات التي تحدث في الأسعار. ويُحدد الطلب والعرض باعتبارهما دالتين للدخل والأسعار وأوجه المرونة. وتتكيف الأسعار إلى أن تصبح الأسواق صافية، بحيث يكون الطلب والعرض في حالة توازن.

واستجابة المورّدين والمشترين السلوكية تنبع عادة من الوصول بالافتراضات إلى الحد الأمثل. وفي حالة تقانة إنتاج معينة يختار المورّدون مزيجا من المدخلات تكون تكاليفها عند أدنى حد بالنسبة لمستوى معين من المخرجات. وفيما يتعلق بمجموعة معينة من أفضليات المستهلكين، يحدد المشترون مزيجا من الأصناف يؤدي إلى تعظيم فائدتها مقابل مستوى معين من الإنفاق. وهذه النماذج تفترض عادة وجود تقانة مردودات ثابتة، وأفضليات متطابقة (بمعنى أن الطلب لا يتوقف على توزيع الدخول)، وأسواق تتسم فيها المنافسة بالكمال.

وتبعا للافتراضات المتعلقة بمرونة عوامل الإنتاج (ومنها مثلا الأرض واليد العاملة ورأس المال)، من الممكن تصنيف نماذج توازن السوق في فئات ثلاث هي قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل

(٨) يستند هذا الفصل إلى ورقات معلومات أساسية أعدها van Tongeren (٢٠٠٥)؛ و Francois, van Meijl, van Tongeren (٢٠٠٥).

وطويلة الأجل. وفي النماذج قصيرة الأجل تكون بعض عوامل الإنتاج ثابتة، أي أنها غير مسموح لها بالانتقال بين استخدامات بديلة. ويكون رأس المال والأرض الزراعية عادة ثابتين في النماذج قصيرة الأجل، وتكون اليد العاملة الزراعية ثابتة في بعض الأحيان. ومع تمديد الإطار الزمني للنموذج يُسمح تدريجيا لعوامل الإنتاج بالانتقال بين الاستخدامات. أما في النماذج طويلة الأجل فإن معظم العوامل يمكن أن تتنقل بين استخدامات بديلة.

ومن الممكن زيادة تصنيف نماذج توازن السوق في فئتين هما نماذج التوازن الجزئي ونماذج التوازن العام، تبعا لما إذا كانت هذه النماذج تحاول تصوير قطاع واحد من قطاعات الاقتصاد أو تحاول تصوير الاقتصاد ككل.

وتعامل نماذج التوازن الجزئي للتجارة الأسواق الدولية كل على حدة في ما يتعلق بسلع تجارية مختارة. وهذه النماذج المتعلقة بالتجارة الزراعية تركز عادة على التجارة في السلع الأولية. وهي تعبّر عن العرض والطلب الزراعيين وتجارة المنتجات الزراعية غير المصنّعة أو المصنّعة كمرحلة أولى، وذلك بدون أن تأخذ في الاعتبار التجارة في المنتجات الغذائية المصنعة، رغم أن السلع الأخيرة تمثل حصة متزايدة في التجارة العالمية. أما النماذج التي تشمل الاقتصاد بأكمله، أو نماذج التوازن العام، فهي تحاول أن تعبّر عن الصلات مع بقية الاقتصاد.

والمجال الرئيسي لتطبيق نماذج التوازن الجزئي هو إجراء تحليل مفصّل للسياسات التجارية بشأن منتجات محددة تمثّل نسبة صغيرة من الاقتصاد المعني. ويُفترض أن التغيرات التي تحدث في قطاع صغير بفعل السياسات لا تؤثر سوى تأثير طفيف على بقية الاقتصاد. وبينما تمثل الزراعة عادة نسبة صغيرة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية، لا يصدق هذا بالتأكيد في كثير من العالم النامي، حيث غالبا ما تكون الزراعة هي المصدر المهيمن للدخل والعمالة. ومن اللازم تمثيل هذه الاقتصادات تمثيلا أوفى لفهم الآثار المحتملة لإصلاحات التجارة الزراعية.

وتوفر نماذج التوازن العام على نطاق الاقتصاد كله تصويرا أوفى للاقتصادات الوطنية. وهذا يتطلب تحديدا صريحا لأسواق عوامل الإنتاج فيما يتعلق بالأرض واليد العاملة ورأس المال. وبعبارة أخرى، يجري التعبير عن سمات التوازن العام الأساسية بتحريك العوامل بين القطاعات علاوة على السماح بحدوث تفاعلات بشأن الطلب. وتعبّر النماذج التي تشمل الاقتصاد بأكمله عن انعكاسات التجارة الدولية بالنسبة للاقتصاد ككل، بحيث تغطي التدفق الدائري للدخل والنفقات وتراعي التفاعلات فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

ونماذج التوازن العام القابل للحساب تتعلق، في جوهرها، بتخصيص الموارد (أنظر الإطار ٥). وهذا معناه تتبُّع استجابة تخصيص الأرض واليد العاملة ورأس المال للتغيرات التي تحدث على صعيد السياسات أو للتطورات الخارجية المنشأ. والتجارة الدولية مجال يمكن أن تكون فيه هذه التأثيرات محصلة هامة للاختيارات على صعيد السياسات. وفي مواجهة تغيُّر الأسعار الدولية تتنقل الموارد بين الاستخدامات البديلة في إطار الاقتصاد المحلي أو حتى بين الاقتصادات إذا كانت عوامل الإنتاج متحركة دوليا.

وتحاول نماذج التوازن القابل للحساب قياس الزيادة في الرفاه الاقتصادي نتيجة لحدوث تحسُّن في كفاءة تخصيص الموارد. وتحاول النماذج المتغيرة أن تقيس مكاسب الإنتاجية التي يمكن أن تتحقق نتيجة لزيادة التعرُّض للأسواق العالمية، مثلا عن طريق وفورات الحجم، وتحسين التقانة، واستثمار رأس المال. أما نقائص الأسواق، من قبيل انتقال الأسعار جزئيا وهياكل السوق الاحتكارية والاحتكاكات المماثلة التي تحفل بها الأسواق الزراعية للبلدان النامية، فهي، مع استثناء المنافسة المفتقرة إلى الكمال، نادرا ما تُدرج في تحليلات التوازن العام القابل للحساب.[٩]

وموطن الضعف الرئيسي في نماذج التوازن العام هو نتيجة مباشرة لتغطيتها الأوسع نطاقا. وبالنظر إلى وجود مفاضلة بين إبقاء النموذج عمليا وجعله واقعيا بدرجة تجعله مفيدا لواضعي السياسات، غالبا ما توضع نماذج توازن عام قابلة للحساب[١٠] بمستويات مرتفعة إلى حد كبير من التجميع الجغرافي والقطاعي، وبذلك قد تُفقد تفاصيل تنفرد بها بلدان – أو سلع – محددة. أما نماذج التوازن الجزئي فهي، على العكس من ذلك، غالبا ما تُستخدم لتقييم آثار الإصلاح على سلع بعينها. وكلا النهجين

(٩) للإطلاع على مثال حديث العهد، أنظر Roland-Holst (٢٠٠٤)، الذي يتناول البُعد عن السوق في فييت نام وأثره على انتقال التغيرات في الأسعار على الحدود الدولية.

(١٠) في السنوات الأخيرة أصبحت قاعدة البيانات التي أعدها مشروع تحليل التجارة العالمية، وهو اتحاد يضم منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي فضلا عن منظمات حكومية ومعاهد بحوث، هي المعيار الفعلي لهذا النوع من التحليل. والدراسات المتناولة هنا تعتمد جميعها على قاعدة البيانات هذه. ويستخدم البعض النموذج المعياري الثابت من حيث المقارنة والتنافس الذي يوفّره اتحاد مشروع تحليل التجارة العالمية؛ بينما يعدّل آخرون النموذج لكي يتضمن سمات متغيرة ومردودات متزايدة للإنتاج على نطاق كبير في القطاعات غير الزراعية. ويتوافر مزيد من المعلومات على موقع الاتحاد التالي: http://www.gtap.org.

الإطار ٥
الملامح الرئيسية لنماذج التوازن العام القابل للإحصاء

فيما يلي ملخص للملامح الرئيسية لنماذج التوازن العام القابل للإحصاء.

- داخل كل اقتصاد إقليمي تغطي نماذج التوازن العام القابل للإحصاء حلقات ربط ما بين الصناعات من خلال هيكل المدخلات والإنتاج. والطلب على عوامل الإنتاج يأتي من خفض التكلفة للحد الأدنى بشرط وجود دالة إنتاج قطاعي تسمح بالاستبدال بين المدخلات. وعادة يسمح بالاستبدال فقط بين العوامل الأولية – الأرض، الأيدي العاملة ورأس المال، بينما تستخدم المدخلات الوسيطة في تناسب ثابت مع الإنتاج. (تكنولوجيا ليونتيف).
- يتميز هيكل الإنتاج عادة بإظهاره عائد ثابت بالنسبة للحجم ويفترض وجود حالة تنافس كامل في كل الأسواق. وينتج كل قطاع سلعة واحدة متجانسة تكون قابلة للاستبدال الكامل محليا ولكنها تحل محل البضائع الأجنبية بصورة غير كاملة (افتراض أرمينجتون). وبالإضافة للتمييز بين البضائع المحلية ضد البضائع الأجنبية، فإن النموذج ذا الطبيعة المتعددة يساعد على تمييز السلع المتبادلة طبقا لإقليم المنشأ. أي بعبارة أخرى السيطرة على تدفقات التجارة الثنائية.
- أسواق عوامل الأرض والأيدي العاملة ورأس المال مدرجة في النموذج وتعطي عوائد لتلك العوامل الأولية وتستغل العوامل استغلالا كاملا. ويفترض أن العمالة ورأس المال متحركان بصورة كاملة بين القطاعات المحلية بينما تكون الأرض متحركة بصورة غير كاملة ومرتبطة بالإنتاج الزراعي.
- ينتج طلب المستهلك عن تعظيم المنفعة تحت ظروف تقييد الميزانية، ويخصص المستهلكون مصروفاتهم للسلع المحلية والأجنبية. ويفترض أن تحدث مقاصة لكل أسواق العوامل وكل أسواق السلع مما يؤدي إلى حلول متوازنة لأسعار العوامل وأسعار السلع بالإضافة لحجم التوازن المقابل.
- سياسات الحكومة ممثلة بأنواع مختلفة من الضرائب غير المباشرة والإعانات، ويتضمن ذلك تعريفة جمركية على الواردات وإعانات الصادرات. وفي نماذج التوازن العام القابل للإحصاء يتلاقى قياس السياسات ومفهوم ثوابت الأسعار حسب القيمة، ويتم عادة تحديد كل أدوات السياسات بهذه الطريقة.
- ترتبط كل الاقتصادات الإقليمية من خلال تجارة سلعية ثنائية ومن خلال تدفقات استثمارية فيما بين المناطق الإقليمية. وإذا افترضنا وجود حساب جاري ثابت في كل المناطق الإقليمية نكون قد حددنا الفارق بين المدخرات والاستثمارات

يكمّل أحدهما الآخر، بالنظر إلى أن كلا منهما له مواطن قوته ومواطن ضعفه.

نتائج نماذج التوازن العام القابل للاحصاء

عندما يتكيَّف الاقتصاد حسب التغير الحاصل في السياسة، تسود مجموعة جديدة من شروط التوازن. وهذه الشروط الجديدة يُعبّر عادة عنها من حيث التأثيرات المتعلقة بالدخل أو الرفاه، والتغيرات في التدفقات التجارية، والتغيرات في مردودات عوامل الإنتاج (ومن ذلك مثلا معدلات الأجور). ويستعرض القسم التالي نتائج دراسات عديدة لتحرير التجارة كنماذج للتوازن العام القابل للحساب.

التأثيرات المتعلقة بالرفاه

يلخّص الجدول ٦ النتائج المتعلقة بالرفاه التي أسفرت عنها تحليلات عديدة أُجريت مؤخرا لتحرير التجارة باستخدام التوازن العام القابل للاحصاء. ونتائج هذه الدراسات غير قابلة للمقارنة تماما وذلك لعدد من الأسباب. فهذه الدراسات تستخدم جميعها نماذج التوازن العام القابل للحساب، ولكن بعضها يستخدم نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية المعياري بينما تستخدم دراسات أخرى نماذج مُعدّة حسب الطلب تسمح بتغيرات دينامية في نمو الإنتاجية أو بانحرافات عن افتراض المنافسة المتسمة بالكمال المعياري.

وهذه الدراسات تعتمد جميعها على الصيغة ٥ لقاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية، باستثناء دراسة Francois، van Meijl، van

الإقليمية مسبقا؛ ويترتب على ذلك أن المستوى الكلي للمدخرات وتوازن الاستثمار يكون أيضا محددا مسبقا. ولكي يسمح بالتحديد الداخلي لميزان الحساب الجاري فلابد أن يتضمن النموذج آلية لإعادة توزيع المدخرات الكلية بين الأقاليم.

- تتضمن بعض النماذج ترتيبا متكررا للتوازنات المؤقتة. وتولّد النماذج المتكررة مسارات زمنية للمتغيرات الداخلية، ولكن لا يوجد ربط سلوكي بين الفترات. وعلى ذلك يمكن حساب الحل التوازني في كل فترة بدون الإشارة لفترات سابقة أو فترات تالية.
- يتم التغاضي عادة في نماذج التوازن العام القياسية القابلة للإحصاء عن نواحي قصور السوق. وتكثر مشكلات المعلومات ونقص البنية التحتية وهياكل السوق الاحتكارية والاحتكاكات المشابهة في الأسواق الزراعية وخصوصا في البلدان النامية. ولكن نادرا ما تشتمل نماذج التوازن العام القابل للإحصاء على تلك المشكلات في التحليل. فقط النماذج المسماة بنماذج "الجيل الثاني" هي التي تضيف العوائد المتزايدة والمنافسة غير الكاملة في بعض القطاعات مما يسمح بتقديرات القياس وتأثيرات التنوع.
- لا يُظهر التحليل الثابت المقارن الذي يتم بواسطة نماذج التوازن العام القابل للإحصاء عمليات التكيف وتكاليف التكيف المحتملة المدرجة عندما يتم تنفيذ تغييرات سياسية بعيدة المدى. ودائما ما يؤدي تحول الموارد بدافع سياسي إلى خسائر في الدخل وعمليات التكيف بالنسبة لبعض السكان. وعادة يتفادى تحليل نماذج التوازن العامة القابلة للإحصاء المقارن الثابت تلك المسائل، ويركز على ملامح التوازن الجديد التي يستقر عندها النظام بعد تنفيذ التغيير السياسي.
- أدت تطورات منهجية حديثة نسبيا إلى ما يسمى بنماذج "الجيل الثالث" التي تشمل سلوكا متسقا زمنيا يتطلع للأمام ومعدلات ادخار داخلية، ومن ثم تتيح عمل نماذج لآليات المدى القصير. بينما تركز تلك النماذج على المسائل المتعلقة بالمدخرات–الاستثمار بما يتضمن التدفقات الدولية لرأس المال، فقد يمكن تكييفها من حيث المبدأ لتشمل عمليات التكييف الحقيقية فيما بين المدى القصير والمدى المتوسط.

المصدر: Kehoe, Kehoe، ١٩٩٤.

Tongeren (٢٠٠٥)، التي تستخدم الصيغة ٦ الأحدث عهدا. وتختلف الصيغة ٦ من نواح هامة عديدة: فهي تشمل مزيدا من البلدان والأقاليم، والسنة المرجعية التي يُقاس بها هي سنة ٢٠٠١ (بدلا من سنة ١٩٩٧)، وتستخدم قياسا أكثر تطورا لمستويات الحماية. وهي تتضمن بالذات اتفاقات التجارة التفضيلية الموجودة حاليا وتحويل تعريفات جمركية محددة إلى معادلات حسب القيمة. ولذلك تعبّر قاعدة البيانات الجديدة عن مساعي التحرير التي كانت جارية في أعقاب جولة أوروغواي فضلا عن عملية التحرير الذاتية التي اضطلعت بها بلدان كثيرة، وبخاصة في آسيا بعد الأزمة المالية الآسيوية في أواخر تسعينات القرن العشرين.

والدراسات المبيّنة في الجدول ٦ تتناول سيناريوهات مختلفة لتحرير التجارة. فبعضها يركّز على تحرير التجارة الزراعية فقط بينما يُلقي بعضها الآخر نظرة أوسع نطاقا ويشمل إمكانية الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات، وتيسير التجارة. وتفترض دراسات أخرى إزالة جميع الحواجز التي تقف في طريق التجارة الزراعية. وتفترض سيناريوهات التحرير بنسبة ١٠٠ في المائة هذه إزالة جميع أشكال الحماية على الحدود، وإعانات التصدير، والدعم المحلي الذي يشوه التجارة. وتفترض دراسات أخرى حدوث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة فقط في هذه الحواجز التجارية، بينما لا يركّز بعضها إلا على التعريفات الجمركية، مستبعدا أشكالا أخرى من الدعم والحماية.

وعلاوة على ذلك، تختلف الدراسات فيما يتعلق بتحديد البلدان والأقاليم التي تحرر التجارة. وأكثر السيناريوهات شيوعا في هذا الصدد هو التحرير

الجدول ٦

مكاسب الرفاه الاجتماعي مستمدة من دراسات التوازن العام القابل للإحصاء عن تحرير التجارة

الدراسة	سيناريو تحرير التجارة	ملاحظات	مكاسب الرفاه الاجتماعي (مليارات الدولارات عام ١٩٩٧)			
			المكاسب العالمية من الإصلاحات		المكاسب من الإصلاحات الزراعية	
			جميع الإصلاحات	الإصلاحات غير الزراعية	الإصلاحات الزراعية	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
Anderson et al. (2001), GTAP	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع السياسات		٢٥٤	٩٠	١٦٤	٤٣	١٢١
	البلدان النامية فقط		...	...	٤٢	٣١	١١
	البلدان المتقدمة فقط		...	...	١٢٢	١٢	١١٠
USDA (2001), CGE	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، الزراعة فقط، جميع السياسات	ثابتة	...	...	٣١	٣	٢٨
		دينامية	...	...	٥٦	٢١	٣٥
Francois, van Meijl and van Tongeren (2003), GTAP v5	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع التعريفات الجمركية	عائدات متزايدة مقابل الحجم	٣٦٦	٢٥٧[٢،١]	١٠٩	...	...
	٥٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع التعريفات الجمركية	ثابتة	١٣٢	١٠٤[٢،١]	٢٨	١١	١٧
		دينامية	...	...	٥٧	٢٧	٣٠
	٥٠ في المائة، البلدان النامية فقط	ثابتة	...	...	١١	٦	٥
		دينامية	...	...	٣٢	٢٨	٤
	٥٠ في المائة، البلدان المتقدمة فقط	ثابتة	...	...	١٧	٥	١٢
		دينامية	...	...	٢٤	٠,٧–	٢٥
Francois, van Meijl and van Tongeren (2005), GTAP v6[٣]	٥٠ في المائة، جميع البلدان، جميع القطاعات، جميع التعريفات الجمركية	عائدات متزايدة مقابل الحجم	١٦٨	١٣٨	٣٠	٧	٢٤
	البلدان النامية فقط		...	...	١٠	١٠	٠,٥
	البلدان المتقدمة فقط		...	...	٢٠	٣–	٢٣
World Bank (2003)	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، الزراعة فقط، جميع السياسات	ثابتة	٢٩١	٩٨	١٩٣	١٠١	٩١
		دينامية	٥١٨	١٥٦	٣٥٨	٢٤٠	١١٧
	البلدان النامية فقط	ثابتة	...	...	١٠٣	٨٠	٢٣
		دينامية	...	...	١٨٥	١٦٧	١٩
	البلدان المتقدمة فقط	ثابتة	...	...	٨٤	٢٠	٦٤
		دينامية	...	...	١٧٤	٧٥	١٠٠
IMF and World Bank (2002), GTAP	١٠٠ في المائة، جميع البلدان، الزراعة فقط، جميع السياسات		...	...	١٢٨	٣٠	٩٨
	البلدان النامية فقط		...	...	٢٧	٢٢	٥
	البلدان المتقدمة فقط		...	...	١٠٢	٩	٩٣

(١) بما في ذلك الخدمات.
(٢) بما في ذلك تسهيل التجارة.
(٣) المكاسب محسوبة بالدولار عام ٢٠٠١ (مليارات).

العالمي على الاختلاف من التحرير من جانب البلدان المتقدمة أو من جانب البلدان النامية فقط.

ومع أن هذه الاختلافات تجعل المقارنات المباشرة بين نتائج النماذج المختلفة مسألة جدلية، يوفّر الجدول رغم ذلك عرضا عاما مفيدا لطائفة من مكاسب الرفاه المحتملة التي قد يتسنى تحقيقها من تحرير التجارة. ويجوز استخلاص بعض الملاحظات العامة من هذه الدراسات.

وجدير بالذكر أن النتائج المتعلقة بالدخل أو الرفاه المستمدة من نماذج التوازن العام القابل للاحصاء يعبَّر عنها عادة باستخدام مقياس للرفاه الاقتصادي يُسمى "التباين المعادل". ويقيس التباين المعادل التغيّر في الدخل الذي يكون معادلا لتغير السياسة المقترح – أي بعبارة أخرى ما هو مدى الدخل الذي ينبغي منحه للأسر المعيشية (أو انتزاعه منها) لتحقيق نفس الرفاه الذي يحققه تغيير السياسة المقترح[١١].

ويقيس التباين المعادل التغير المحتمل في الرفاه على الصعيد الوطني، ولكنه لا يراعي التأثيرات التوزيعية. وغالبا ما يكون حدوث تغيير في السياسة معناه أن بعض الناس يكسبون بينما يخسر آخرون – فنادرا ما يكسب الجميع. وفي حقيقة الأمر يعني ببساطة التباين المعادل الإيجابي أن مَن يكسبون يكون مكسبهم أكبر من خسارة مَن يخسرون. ومن الناحية الاقتصادية ستتحقق فوائد كافية بواسطة تغيير السياسة بحيث يكون باستطاعة مَن يكسبون تعويض الخاسرين.

وتحدد الأعمدة الثلاثة الأولى في الجدول ٦ النموذج، وسيناريو التحرير، وطابع المكاسب المبلغ عنها الثابت أو المتحرك. أما الأعمدة الباقية فهي تبيِّن مكاسب الرفاه المحتملة الناشئة عن سيناريوهات التحرير البديلة. ويبيِّن العمود الرابع مكاسب الرفاه العامة التي يمكن أن تكون متاحة من جراء التحرير في جميع القطاعات. ويبيّن العمودان الخامس والسادس المكاسب المحتملة من التحرير غير الزراعي ومن التحرير الزراعي، على التوالي. أما العمودان الأخيران فهما يبينان كيفية توزيع المكاسب التي يمكن أن تتحقق من التحرير الزراعي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

(١١) مع أن التباين المعادل يعتبر الوضع الجديد مرجعا، يستخدم مقياس بديل يُعرف باسم "التباين التعويضي" الوضع القديم كمرجع. وهو يطرح السؤال الافتراضي التالي: "ما هو الحد الأدنى لمبلغ التعويض بعد تغيير الأسعار ليكون وضع المرء كما كان قبل التغيير"؟

تحرير التجارة العالمية الشامل

إن أكثر دراستين لتحرير التجارة العالمية الشامل قابلتين للمقارنة هما أول سيناريوهين أفيد عنهما في حالتي "Anderson وآخرون" (٢٠٠١) والبنك الدولي (٢٠٠٣). وهاتان الدراستان تتناولان إلغاء جميع الحواجز التجارية في جميع القطاعات بنسبة ١٠٠ في المائة، باستخدام نماذج ثابتة مع افتراضات اقتصادية معيارية. وتتراوح الفوائد العالمية المحتملة التي تتحقق في هاتين الدراستين من ٢٥٤ مليار دولار إلى ٢٩١ مليار دولار[١٢].

ويرى كل من Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣) في سيناريو التحرير العالمي الشامل الذي وضعوه مكاسب محتملة أعلى من حيث الرفاه قدرها ٣٦٦ مليار دولار وذلك لأن نموذجهم يُفسح مجالا لزيادة مردودات الحجم (إذ يُفترض أن الشركات تزيد كفاءتها مع زيادة حجمها أو نطاق عملياتها). والنموذج المتغير الذي وضعه البنك الدولي (٢٠٠٣) يسفر عن أعلى مكاسب محتملة من حيث الرفاه بين جميع الدراسات التجارية الرئيسية التي أُجريت حتى الآن باستخدام التوازن العام القابل للاحصاء، بحيث تبلغ قيمة تلك المكاسب ٥١٨ مليار دولار. ويتجاوز النموذج المتغير مكاسب الكفاءة الثابتة البسيطة التي تتسنى بواسطة إعادة تخصيص الموارد وتوظيفها في أنشطة تكون قيمتها أكبر. وهو يكمّل مكاسب الكفاءة هذه بمكاسب الإنتاجية التي تتحقق عندما يحفز التحرير الاستثمار، في تقانة تعزز الإنتاجية مثلا.

وجميع الدراسات التي نوقشت حتى الآن تفترض تحريرا تجاريا شاملا، أي إزالة جميع الحواجز التجارية في جميع القطاعات من جانب جميع البلدان بنسبة ١٠٠ في المائة. ويتناول Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥) المكاسب المحتملة من حيث الرفاه التي تتحقق نتيجة إصلاحات أقل اتساما بطابعها الجذري. وفي هذه الدراسات تقل الحواجز التجارية بنسبة ٥٠ في المائة فقط. وليس مما يدعو للدهشة أن المكاسب المحتملة تكون أصغر بالمقابل (١٣٢ مليار دولار في نموذجهم الثابت المعياري و ١٦٨ مليار دولار مع زيادة مردودات الحجم).

(١٢) نقّح البنك الدولي (٢٠٠٥ب) دراسته الأصلية باستخدام الصيغة ٦ الجديدة لقاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية. وتبلغ قيمة الأثر المترتب على هذا النموذج المنقح في ما يتعلق بالرفاه العالمي (وهي قيمة غير مبيّنة في الجدول ٦) ٢٦٣ مليار دولار، أي ما يقل قليلا عن التقدير الأصلي البالغ ٢٩١ مليار دولار، مما يمثل انعكاسا لجملة أمور من بينها التحرير الذي حدث منذ صدور الصيغة ٥ لقاعدة البيانات.

مساهمة الزراعة

تتيح دراسات كثيرة تستخدم التوازن العام القابل للحساب إجراء مقارنة بين المكاسب المحتملة من حيث الرفاه التي تنجم عن تحرير قطاعات مختلفة من الاقتصاد العالمي أو من جانب مجموعات مختلفة من البلدان. وهي تتيح أيضا تفصيل المكاسب بحسب الإقليم والبلد. وتختلف تقديرات الفوائد التي يمكن أن تتحقق من التحرير الزراعي اختلافا ملحوظا، تبعا لتحديد النماذج وسيناريو التحرير، ولكن من الممكن استخلاص بعض التعميمات.

وتتراوح تقديرات المكاسب الثابتة المحتملة من حيث الرفاه التي تنجم عن التحرير الكامل لقطاع الزراعة في سياق إصلاح شامل من ١٠٩ مليارات دولار (Francois، van Meijl، van Tongeren، ٢٠٠٣) إلى ١٩٣ مليار دولار (البنك الدولي، ٢٠٠٣). ولقد انتهت دراسة وزارة الزراعة بالولايات المتحدة (٢٠٠١) إلى أن مكاسب أصغر إلى حد كبير تتحقق من جراء إصلاح قطاع الزراعة (٣١ مليار دولار في نموذجها الثابت). وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى من حيث عدد من النواحي الرئيسية: فهي تقدم نموذجا للتحرير الزراعي فقط؛ وهي لا تشمل إلا الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (بحيث كانت الصين، التي لم تكن عضوا في المنظمة آنذاك، مستبعدة منها)، وتفترض انفصال المدفوعات المباشرة للمزارعين انفصالا كاملا عن الإنتاج.

والمكاسب المقدّرة التي تتحقق من حيث الرفاه نتيجة تحرير جميع القطاعات تكون أعلى من المكاسب التي تتحقق من حيث الرفاه نتيجة التحرير الزراعي وحده بما يتراوح بين الثلث والثلثين. وفي جميع الدراسات باستثناء تلك التي أجراها Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣ و ٢٠٠٥) يحقق الإصلاح الزراعي حصة من المكاسب العامة أكبر من الحصة التي تحققها الإصلاحات غير الزراعية. ومن الممكن تفسير النتائج التي توصل إليها هؤلاء الباحثون بأنها تعزى إلى معاملتهم الأكثر شمولا للإصلاح غير الزراعي (بما في ذلك الخدمات وتيسير التجارة) وافتراضهم زيادة مردودات الحجم.

وأكبر حصة من مكاسب الدخل العالمي المقدّرة التي تنجم عن التحرير الزراعي تتحقق للبلدان الصناعية لأن هذه البلدان ترتفع فيها، في المقام الأول، نسبة وجود سياسات زراعية تفتقر إلى الكفاءة الاقتصادية، ولأنها الضحية الرئيسية، من الزاوية الاقتصادية، لسياساتها. ومن ثم فإن الحد من هذه التدخلات المشوّهة على صعيد السياسات، أو حتى إزالة هذه التدخلات، هو أمر يؤدي إلى تخصيص الموارد بكفاءة اقتصادية أكبر، وهو ما يعتبر مكسبا من حيث الرفاه.

ومع أن أكبر المكاسب المطلقة (بالدولار الأمريكي) تتحقق للبلدان الصناعية، تتحقق باستمرار للبلدان النامية أكبر المكاسب النسبية من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وتتباين الفوائد الثابتة من حيث الرفاه في حالة البلدان النامية من ٣ مليارات دولار إلى ٤٣ مليار دولار في الدراسات التي أُجريت خارج نطاق البنك الدولي. وهذا يعادل ٠,٢ في المائة و ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، للبلدان النامية. وفي دراسة البنك الدولي تتراوح التأثيرات من حيث الرفاه من ١٠١ مليار دولار (ثابتة) و ٢٤٠ مليار دولار (متغيرة). ويضيف أكثر سيناريوهات البنك الدولي تفاؤلا ١,٧ في المائة إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية[١٣].

وحتى هذه المكاسب الأكبر من حيث الناتج المحلي الإجمالي متواضعة إلى حد كبير ولا تكفي لخفض متوسط نسبة الفقر في البلدان النامية خفضا كبيرا. وهذا يشير إلى أن التحرير التجاري، مع أنه يُفيد البلدان النامية، لن يمكّن بمفرده تلك البلدان من تحقيق الغايات الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالفقر والجوع.

وفي حالة البلدان النامية تتحقق نسبة تتراوح من ٧٠ و ٨٥ في المائة من المكاسب المحتملة من جراء إصلاحاتها هي لسياساتها الزراعية. وخفض الحواجز التجارية فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يتيح مزيدا من الفرص للصادرات منها.

وأخيرا، يتضح من نتائج النموذج أن بعض البلدان تخسر في سيناريو التحرير الزراعي، حتى على المدى الطويل. ومعظم البلدان تكسب ولكن توجد استثناءات مهمة. فالبلدان المستوردة الصافية للأغذية تشهد تأثيرات سلبية على معدلات تبادلها التجاري عندما ترتفع الأسعار الغذائية العالمية في أعقاب تغير السياسات. ويخسر أيضا المستفيدون حاليا من ترتيبات التجارة التفضيلية مع تآكل قيمة الأفضليات. وفي حالة هذه البلدان لا تكون المكاسب التي تتحقق من حيث الكفاءة نتيجة إعادة تخصيص الموارد في الزراعة وحدها أكبر من الخسائر. وهذه النتائج تُبرز أهمية تحسين إمكانية وصول الصادرات غير الزراعية من هذه البلدان إلى الأسواق.

التأثيرات المتعلقة بالتجارة[١٤]

علاوة على ما أوردناه بشأن التأثيرات المتعلقة بالرفاه، هناك بُعد مهم آخر من أبعاد وضع نماذج التوازن العام القابل للحساب هو نمط التجارة الدولية. والواقع أن بعض هذه الدراسات تشدد بالذات على أهمية استغلال إمكانية زيادة التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

(١٣) تُسفر أحدث تقديرات غير منشورة للبنك الدولي، في سياق العمل الجاري بشأن التجارة والفقر، عن ذات النمط النوعي الأساسي من النتائج. انظر مثلا، Martin, Anderson (٢٠٠٥)؛ و Hertel, Winters (٢٠٠٥).

(١٤) يستند هذا القسم تماما إلى ما أورده كل من Francois, van Meijl, van Tongeren (٢٠٠٥).

الجدول ٧

التجارة الثنائية: نسبة التغير في قيمة أحجام الواردات الثنائية

من↓ إلى ←	جولة التجارة العالمية – جميع السلع				جولة التجارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – جميع السلع			
	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع
الاتحاد الأوروبي-٢٥	-٢	١٧	١٠	٤	-١	٧	١١	٣
البلدان النامية	١٦	٢٦	٢١	٢١	٧	-٢	٨	٥
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	١٢	٢٢	٦	١٢	١١	٩	٧	٨
المجموع	**٤**	**٢٢**	**١١**	**١١**	**٣**	**٥**	**٨**	**٥**

من↓ إلى ←	الزراعة والأغذية				الزراعة والأغذية			
	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع	الاتحاد الأوروبي-٢٥	البلدان النامية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	المجموع
الاتحاد الأوروبي-٢٥	-١	٣١	٢٤	٦	-١	٣	١٢	١
البلدان النامية	٢٥	٤٤	٢٤	٣٢	١٧	٥	١٦	١٢
بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأخرى	٣١	٣٦	٢٥	٢٩	٢٧	١٤	٢٢	٢١
المجموع	**٨**	**٣٩**	**٢٤**	**٢١**	**٦**	**٨**	**١٨**	**١٠**

المصدر: van Tongeren، van Meijl، Francois، ٢٠٠٥.

ومع أن أحجام التجارة فيما بين البلدان النامية قد أظهرت اتجاها تصاعديا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وبخاصة التجارة بين أفريقيا وآسيا، ما زالت صادرات البلدان النامية متحيزة نحو التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وخفض الحواجز التجارية فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يتيح مزيدا من الفرص أمام التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

وتقدّم دراسة Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٥) مثالا جيدا لهذه النتائج. ويعرض الجدول ٧ التغيرات المقدّرة في تدفقات التجارة الثنائية لثلاث مجموعات من البلدان هي: بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٥ بلدا، والبلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبلدان النامية. وهناك سيناريوهان موضع البحث هما: سيناريو جولة تجارة عالمية، تحرر فيها جميع البلدان جميع القطاعات، وسيناريو متمحور حول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تُجري فيه بلدان تلك المنظمة فقط إصلاحات. وأخيرا تبين النتائج فيما يتعلق بتجارة جميع السلع والتجارة الغذائية والزراعية.

ويبيّن الجدول ٧ التغيرات في التدفقات التجارية الكلية في إطار سيناريو جولة التجارة العالمية. وتزيد التجارة العالمية بنسبة ١١ في المائة بينما تنخفض التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢ في المائة. ونتيجة لتضاؤل أفضليات التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، يعمد الموردون من البلدان النامية إلى زيادة صادراتهم إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ١٦ في المائة، ويحققون أكبر نمو في حصة السوق في الأسواق الأوروبية.

وتحقق البلدان النامية أعلى نمو إجمالي في الصادرات (٢١ في المائة)، وهي تريد بالمثل زيادة صادراتها إلى جميع الجهات، ولكن الملاحظ أن أكبر طفرة في التجارة تقع بين البلدان النامية ذاتها.

كما يتضح من الجدول ٧ أن التجارة الزراعية على حدة منفصلة عن المجموع. وبمقارنة الأعداد الواردة في هذا البند بالأعداد المتعلقة بجميع السلع نرى أن صادرات البلدان النامية تقودها أساسا الصادرات الزراعية. وتزيد الصادرات الزراعية من البلدان النامية بنسبة ٣٢ في المائة، مع حدوث أكبر نمو في التجارة فيما بين البلدان النامية.

وتشهد أيضا بلدان أخرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموا قويا في الصادرات الزراعية، وبخاصة إلى الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية. وتضم هذه المجموعة استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة، وهي ذاتها مصدِّرة زراعية مهمة.

ويستعرض الجدول ٧ جولة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع البلدان النامية التي لا تشارك في الإصلاح، إذ يتضح أن النمو التجاري في المجموعتين من البلدان منخفض ولكنه ينخفض بالذات في حالة البلدان النامية. وتنكمش التجارة فيما بين البلدان النامية بالنسبة إلى القاعدة. وهذا يشير إلى مزيد من تأثيرات تحويل مسار التجارة في مواجهة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تخفّض

الجدول ٨

تأثير تحرير التجارة على أجور العمال غير المهرة بحسب القطاع والسيناريو (نسبة التغير)

	المجموع		جولة التجارة العالمية				جولة التجارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية			
	تحرير التجارة	التحرير في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الزراعة	التعريفات الجمركية للمصنعين	الخدمات	تسهيل التجارة	الزراعة	التعريفات الجمركية للمصنعين	الخدمات	تسهيل التجارة
أوروبا										
فرنسا	١,٣	١,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,١
ألمانيا	١,٣	١,١	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,١
هولندا	١,٣	١,١	٠,٥	٠,٥	-٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٤	-٠,١	٠,٣
بقية بلدان الاتحاد الأوروبي - ١٥	٠,٩	٠,٧	٠,٤	٠,٣	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٢	٠,٠	٠,١
الاتحاد الأوروبي- ١٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	-٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	-٠,١	٠,١	٠,١
أفريقيا والشرق الأدنى										
إقليم البحر المتوسط	١,٦	٠,٠	٠,٤	٠,٧	٠,١	٠,٤	-٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١
جنوب أفريقيا	٢,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٥	-٠,٢	٠,١	٠,٦	٠,١
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣,١	٠,٩	٠,٨	٠,٨	١,٠	٠,٥	٠,٠	-٠,١	٠,٩	٠,٢
الأمريكتين										
أمريكا الشمالية	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	-٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,١
أمريكا الجنوبية	٠,٤	-٠,١	-٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٠
آسيا والمحيط الهادي										
الصين	-٠,٣	-٠,٦	٠,١	-٠,٧	٠,٢	٠,٢	-٠,٢	-٠,٥	٠,١	٠,٠
الهند	٣,١	٠,٢	٠,٩	١,٢	٠,٨	٠,٣	-٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,١
بلدان آسيا ذات الدخل المرتفع	١,٦	١,٣	٠,٧	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٣
بلدان أخرى في آسيا والمحيط الهادي	٤,٥	٠,٥	٠,٤	٢,٤	٠,٠	١,٧	-٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٥
استراليا ونيوزيلندا	١,٣	١,١	٠,١	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٣
بقية العالم	**٠,٢**	**٠,١**	**-٠,٣**	**٠,٢**	**٠,١**	**٠,٢**	**-٠,٣**	**٠,٠**	**٠,١**	**٠,٢**

المصدر: استنادا إلى نتائج نموذج المحاكاة مستقاة من Francois, van Meijl, van Tongeren، ٢٠٠٣.

حواجزها التجارية بينما تظل الحواجز غير المتعلقة بتلك المنظمة قائمة.

وفي السيناريو المتمحور حول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تزيد صادرات البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة بمعدل سرعة أبطأ مما يحدث في سيناريو التحرير الأوسع نطاقا. وهذا يرجع إلى أن عدم إجرائها الإصلاحات الخاصة بها يمنع التخصص، ويُفرج عن موارد غير كافية لإتاحة التوسع في الصناعات الموجهة إلى التصدير. ونمو الصادرات الأبطأ معناه عدم الحصول على نقد أجنبي كاف لتمويل حركة التوسّع في الواردات.[١٥]

(١٥) من المهم هنا التذكير بمصطلح فتي في النظرية التجارية، هو "تماثلية ليرنر". فحواجز الواردات تخمد الصادرات في نهاية المطاف. وهذا يتجلى بشدة في نمط صادرات البلدان النامية.

التأثيرات المتعلقة بالأجور

يبيِّن الجدول ٨ أثر إصلاح السياسات التجارية على أجور العمال غير المهرة، وهو أحد السبُل الرئيسية التي تؤثر بها التجارة على الفقر. وتبحث دراسة التوازن العام القابل للحساب لكل من Francois، van Meijl، van Tongeren (٢٠٠٣) حدوث انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في الدعم المحلي وإعانات التصدير وحماية الواردات في مجال الزراعة وكذلك في مجال الصناعة التحويلية والخدمات. وهذا النهج يتيح قياس أثر السياسات التجارية الأوسع نطاقا على الدخل (ومن ثم على جوانب الأمن الغذائي المرتبطة بالدخل).

وبوجه عام، تعتبر الزراعة، في حالة المجموعات متوسطة ومنخفضة الدخل المبينة، أهم بكثير لتحقيق إيرادات لليد العاملة غير الماهرة في البلدان النامية مما هي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي

الجدول ٩

تأثيرات إصلاح السياسات على أسعار السلع العالمية

	إصلاحات جزئية (إلغاء تدريجي لدعم أسعار السوق)	إصلاحات كاملة (إلغاء تدريجي لكافة أنواع الدعم)
	(التغيير في الأسعار الحقيقية مقارنة مع رقم الأساس[1])	
الحبوب	١٠٣	١١١
القمح	١٠٤	١١٩
الأرزّ	١٠٤	١١١
الذرة	٩٩	١٠٦
الألبان ومنتجات الألبان	١١١	١١٧
لحوم البقر	١٠٦	١٠٨
لحوم الضأن والمعز	١٠٤	١٠٥
لحم الخنزير	١٠٢	١٠٣
لحوم الدواجن	١٠٣	١٠٤

(١) رقم الأساس = ١٠٠.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ.

والتنمية. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، نجد أن التحرير الذي يحدث خارج نطاق بلدان المنظمة – وهو أساسا إصلاح البلدان غير الأعضاء في المنظمة لسياساتها – هو الذي يؤدي إلى معظم مكاسب الأجور غير المرتبطة بالزراعة في البلدان النامية. وما يهم حقا سيتباين باختلاف البلدان والأقاليم. ومن ثم، في حالة شمال أفريقيا والشرق الأدنى سيكون العمّال غير المهرة هم الذين سيستفيدون أكبر استفادة من إصلاح السياسات الزراعية في موطنهم. ويصدق نفس الشيء في حالة جنوب أفريقيا. وفي الهند، من الناحية الأخرى، نجد أن تحرير الصناعة التحويلية (مثل التعريفات الجمركية على الملابس في البلدان متوسطة الدخل) يضاهي على الأقل تحرير الزراعة في أهميته. ويصدق نفس الشيء على مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ الأخرى.

والنتائج المتعلقة بالأجور في دراسات التوازن العام القابل للحساب يمكن أن تنقلنا إلى أثر التجارة الزراعية على معيشة الأسر، وهو موضوع الفصل التالي. وجدير بالذكر أن العمال غير المهرة ليسوا بالضرورة عمالا زراعيين؛ بل أن أجورهم غالبا ما تكون دعامة لدخل الأسر الحضرية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى. ومن ثم، قد يتواكب ارتفاع إيرادات اليد العاملة غير المهرة في الأسر الحضرية مع انخفاض إيرادات الأسر الريفية. وتقتضي إماطة اللثام عن هذا المزيج من الأسر الريفية والحضرية في إطار دراسات التوازن العام القابل للحساب انتقالا إلى نماذج تشمل بيانات هذه الأسر.

ومن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها في هذه المرحلة أن التجارة الزراعية لها أثر مهم على إيرادات أجور الأسر. إلا أن التجارة غير الزراعية قد يكون لها أثر معادل أو حتى أكبر على إيرادات الأجور. وبقدر ما يمثّل الأمن الغذائي دالة على الدخل والقدرة على الحصول على غذاء كاف عن طريق الإمكانيات المادية، يتوقف الأمن الغذائي على التجارة خارج الزراعة فضلا عن التجارة في المنتجات الزراعية.

نموذج قطاع الزراعة، الحالة والنتائج

كما ذُكر أعلاه يمكن أن تقدم نماذج قطاع الزراعة القائمة على التوازن الجزئي صورة أكثر تفصيلا لتأثيرات تحرير التجارة على أسواق سلع فردية. ولقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييما تفصيليا للآثار المحتملة على مستوى السلع للإصلاح الزراعي، متخذة كخط أساس لها مجموعة متسقة من توقعات الإنتاج والتجارة على المدى الطويل. ويراعي هذا النموذج إمكانية استجابة البلدان للتغيرات التي تحدث في مجال السياسات فيما يتعلق بأنواع مختلفة من السلع (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ).

ويبين الجدول ٩ نتائج سيناريوهين للتحرير. وفي السيناريو الأول، ينتهي على مراحل كل الدعم لأسعار الزراعة في السوق. وفي السيناريو الثاني، ينتهي على مراحل كل الدعم والحماية للزراعة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وكما هو الحال في تحليلات التوازن العام القابل للحساب التي نوقشت أعلاه. تتحقق أغلبية الفوائد في إطار هذا السيناريو لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على شكل انخفاض الأسعار للمستهلكين فيما يتعلق بمنتجات كانت محمية سابقا.

وحتى في سيناريو إصلاح السياسات الأوفى، من المرجح أن تكون آثار ذلك على الأسعار متواضعة. ومن المتوقع حدوث أهم تغيرات في أسواق السلع في حالة سلع المناطق المعتدلة، كالحبوب الغذائية واللحوم ومنتجات الألبان، المسؤولة عن أغلبية تشوهات سياسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن شأن إنتاج هذه السلع أن ينخفض في البلدان التي تقدم إعانات حاليا وأن يزيد في البلدان التي لا تقدم إعانات، وهي أساسا البلدان المنتجة الأخرى في المنظمة كاستراليا ونيوزيلندا وبعض البلدان النامية التي تُنتج فيها تنافسيا سلع المناطق المعتدلة، كالأرجنتين والبرازيل وتايلند.

ومن الممكن أن تحقق منتجات من قبيل الأرز والسكر، التي تحصل على درجة إعانة بالغة والتي تعتبر بلدان نامية كثيرة منتجة منافسة لها، مكاسب كبيرة بالذات للبلدان النامية. وبعد حساب الجانبين الإيجابي والسلبي، ستزيد الأسعار العالمية لسلع المناطق المعتدلة بنسبة تتراوح بين ٥ و٢٠ في المائة، تبعا للمستوى الأصلي لتشوه السوق وتبعا لقدرة المنتجين الآخرين على زيادة إنتاجهم. وهذه التأثيرات من حيث الأسعار صغيرة نسبيا لوجود إمكانية إنتاجية كبيرة فيما يتعلق بمعظم السلع، ولأن تحرير جميع السلع في آن واحد من شأنه أن تكون له تأثيرات مقابلة.

وسيكون المكسب الذي سيتحقق للبلدان النامية من زيادة تحرير السلع الاستوائية، كالبن والكاكاو، ضئيلا نسبيا لأن حواجز الواردات في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منخفضة بالفعل إلى حد كبير والاستهلاك فيها مشبَع. ومن المحتمل إلى حد ما تحقيق مكاسب لهذه السلع في بلدان نامية أخرى، تكون حواجز الواردات فيها مرتفعة نسبيا. وقدرة المزارعين في البلدان النامية على الاستفادة من التحرير تتوقف إلى حد كبير على السياسات الزراعية المحلية في بلدانهم التي غالبا ما تجعلهم في وضع غير موات عن طريق ارتفاع المعدلات الفعلية للضرائب، وسوء البنية التحتية، وعدم كفاءة نُظم التسويق (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ).

النتائج الرئيسية

إن الفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن إجراء إصلاح شامل للسياسات الزراعية قد تكون مهمة، وبخاصة إذا اقترنت بإصلاحات في قطاعات أخرى. ولكن عملية الإصلاح ستنطوي حتما على تكاليف للتكيف. ومن اللازم أن يفهم واضعو السياسات الآثار المحتملة لإصلاح السياسات التجارية الزراعية قبل الموافقة عليها، لكي يتسنى وضع سياسات سليمة للمساعدة في عملية التكيف.

ومع أن النماذج الاقتصادية المختلفة التي تُستخدم لتقييم الآثار المحتملة لتحرير التجارة تختلف في تفاصيلها، فإن عددا من الملاحظات العامة يفرض نفسه باستمرار إلى حد ما عبر طائفة واسعة من النماذج والممارسين.

- من المرجح أن يحقق التحرير التجاري في مجال الزراعة فوائد اقتصادية إيجابية على الصعيد العالمي ولمعظم البلدان المشاركة، ولكن ليس لجميعها. وسيناريوهات التحرير التي تشمل جميع القطاعات وجميع الأقاليم تحقق عادة فوائد أكبر من السيناريوهات التي تُستبعد فيها بعض القطاعات أو الأقاليم.
- أكبر المكاسب المطلقة تتحقق من التحرير الزراعي للبلدان المتقدمة التي تُعتبر الأسواق الزراعية فيها هي الأشد تشوّها. وهذه المكاسب ستكون أساسا من نصيب المستهلكين في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث حواجز الواردات مرتفعة حاليا، ومن نصيب المصدرين في البلدان الأخرى الأعضاء في المنظمة.
- المكسب الذي يتحقق للبلدان النامية يكون أكبر كحصة من الناتج المحلي الإجمالي الحالي لأن الزراعة أهم كثيرا في اقتصاداتها. وبعض مصدّري المنتجات الزراعية الخاصة بالمناطق المعتدلة من البلدان النامية يكسبون من تحرير التجارة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن أكبر المكاسب للبلدان النامية يتحقق من التحرير فيما بينها هي. والنمو الذي سيحدث في الأسواق الزراعية خلال السنوات الثلاثين المقبلة سيكون كله تقريبا في البلدان النامية، ومن ثم فإن المكاسب المحتملة من زيادة فتح هذه الأسواق كبيرة.
- البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان التي لديها حاليا إمكانية الوصول التفضيلية إلى أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، سيخسر بعضها في حالة إجراء تحرير في إطار المنظمة، حتى على المدى الطويل. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لهذه البلدان.
- المكاسب العالمية المحتملة المتعلقة بالرفاه التي تتحقق من جراء تحرير التجارة هي،

على وجه الإجمال، مكاسب متواضعة نسبيا بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي. فالمكاسب المتغيرة تبلغ قيمتها حوالي ضعف قيمة المكاسب الثابتة وحدها، والبلدان النامية هي التي سيكون مكسبها أكبر كنسبة من هذه المكاسب المتغيرة. وينبغي أن تتبع البلدان استراتيجيات جادة تحقق نموا مساندا للفقراء لكي تستفيد من هذه المكاسب المتغيرة المحتملة.

- من الممكن أن يُساهم تحرير التجارة في مجال الزراعة وفي القطاعات الأخرى مساهمة كبيرة في رفع أجور العمال غير المهرة والعمال ذوي المهارة المنخفضة في البلدان النامية، الذين غالبا ما يكونون من بين أشد الفئات فقرا. وكما يبيّن الفصل التالي، تعتبر أسواق اليد العاملة من أهم السُبل التي يؤثر بها تحرير التجارة على الفقر ومن ثم على مستوى معيشة الأسرة. وقدرة الفقراء في البلدان النامية على الاستفادة من الفرص التي يحققها إصلاح التجارة تتوقف بدرجة حاسمة الأهمية على بيئة السياسات التي توفرها حكوماتهم.

خامسا: آثار إصلاحات التجارة الزراعية على الفقر

يمثل أثر السياسات التجارية على الفقر والأمن الغذائي وانعدام المساواة في البلدان النامية محور جدل دولي لا ينفض بشأن دور التجارة الدولية في التنمية. وجولة الدوحة الحالية للمفاوضات التجارية تجعل من التنمية وأثرها على الفقر أولوية عليا. وعلاوة على ذلك، يشدد إعلان الألفية على أهمية التجارة الدولية في سياق التنمية والقضاء على الفقر. وقد التزمت الحكومات، في سياق إعلان الألفية، بجملة أمور من بينها إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف ويقوم على قواعد ثابتة ويمكن التكهن به وغير تمييزي.

وتشدد البلدان النامية تشديدا حازما على تقييم العواقب المتعلقة بتوزيع الأغذية والأمن الغذائي، تلك العواقب التي تترتب على تحرير التجارة ودور هذه البلدان في إصلاح السياسات المحلية. ولقد أدى هذا الاهتمام المتزايد إلى وجود قدر وفير من الدراسات القائمة على التجربة العملية التي تتناول الصلات بين السياسة التجارية والسياسات المحلية التكميلية وآثارها على انعدام المساواة والفقر.

ويستعرض هذا الفصل قدرا كبيرا من هذه القرائن المستندة إلى التجربة العملية ويبحث آثار كل من الإصلاحات المحلية للسياسة والتجارة الزراعيتين من جانب واحد وتحرير التجارة متعدد الأطراف على الفقر[١٦]. ومحاولات ربط التجارة وتحريرها ربطا إيجابيا بالنمو الاقتصادي لها تاريخ مسبب للانقسام ويتسم بالغموض (Rodrik، Rodríguez، ١٩٩٩). أما الدراسات التي تبين وجود صلات إيجابية بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر فهي أكثر إقناعا (أنظر Bardhan، ٢٠٠٤، للإطلاع على استعراض حديث العهد).

وتحظى سياسات التجارة الزراعية باهتمام خاص، إلا أن تحرير التجارة هو عموما ظاهرة تشمل الاقتصاد كله، مع حدوث تخفيضات في التعريفات الجمركية عبر طائفة واسعة من السلع، ومن ثم لا يقتصر الاستعراض على الحالات التي تتحرر فيها التجارة الزراعية فقط.

وعلاوة على ذلك، ومع صعوبة عزل تأثيرات السياسات التجارية، يبحث هذا الفصل أثر أنواع أخرى من الهزات الخارجية التي تغير الآثار النسبية للسلع، سواء السلع التجارية أو غير التجارية.

وعن طريق دراسة الوسائل التي تتأقلم بها الأسر مع هذه الهزات الخارجية، من الممكن أن نتعلم الكثير عن الكيفية التي ستستجيب بها هذه الأسر عند حدوث تخفيضات حادة في التعريفات الجمركية، أو تغييرات كبيرة في معدلات التبادل التجاري الدولية لأي بلد والتي تنجم عن تحرير التجارة.

والأسر الفقيرة وعديمة الأمن الغذائي في البلدان النامية يوجد بينها تباين شديد، وهي تتأثر بإصلاحات التجارة الزراعية تأثرا شديد الاختلاف. ومع أن هذه المناقشة تركز معظم اهتمامها على الكيفية التي تستجيب بها الأسر الريفية لمختلف الإصلاحات التجارية، لفهم أثر إصلاح تجاري ما على الأمن الغذائي والفقر على الصعيد الوطني، فإن أثر الإصلاحات على الأسر الحضرية لا يقل أهمية.

دور الزراعة في الحد من الفقر

إن الصلات الاقتصادية بين الزراعة والتجارة والفقر معقّدة. فالزراعة تلعب دورا رئيسيا في حياة الفقراء، سواء كمصدر رئيسي لمعيشتهم أو كمصدر رئيسي لنفقاتهم الاستهلاكية الرئيسية. ومن ثم، بقدر ما تتأثر الزراعة بالتجارة تكون للتجارة آثار على الفقر والأمن الغذائي.

والفقر متعدد الأبعاد ومتغير، بحيث تسقط أعداد كبيرة من الأسر الضعيفة في براثن الفقر وتخرج منه بمرور الوقت. والفقر معناه مستويات مرتفعة من الحرمان، والتعرض للمخاطر، وانعدام الحيلة. ويظل السعي إلى اكتساب فهم أفضل للصلات بين الفقر والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والتجارة قضية دائمة في المؤلفات المتعلقة بالتنمية (الإطار ٦).

أما النمو الزراعي فيكتسي أهمية خاصة كركيزة للحد من الفقر ولتحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية. وهناك عدد من العوامل التي تساعد على تفسير أسباب ذلك.

(١٦) المادة الأساسية لهذا الفصل يوفّرها الإطار المفاهيمي للصلة بين التجارة والفقر الذي يعرضه Winters (٢٠٠٢) واستعراضات أخرى يقدمها Winters, McCulloch, McKay (٢٠٠٤) و Hertel, Reimer (٢٠٠٤).

الإطار ٦
ماذا نعلم عن الحد من الفقر؟

تتضمن الدروس المهمة للحد من الفقر ما يلي:

- لا يتأتى الحد من الفقر بدون النمو الاقتصادي (أو رفع متوسط الدخل) ويكون النمو الاقتصادي محايدا بالنسبة لتوزيع الدخل أو يقلل من عدم المساواة في الدخل.
- التفاوتات الواسعة في الدخل لها تأثير سيئ على الحد من الفقر والنمو الاقتصادي.
- ينتفع الفقراء بالاستثمار العام والحوافز من أجل تغذية وصحة وتعليم أفضل من خلال زيادة الاستهلاك والدخل الأعلى مستقبلا.
- لا تكون عمليات إحلال الاستيراد ذات رأس المال الكثيف والعمليات المنحازة للنمو الحضري الناتجة عن السياسات السعرية والتجارة وسياسات الإنفاق العام جيدة بالنسبة للحد من الفقر.
- النمو الزراعي ذو الأصول منخفضة التركيز وتكنولوجيا الأيدي العاملة المكثفة شيء جديد بالنسبة للحد من الفقر.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣؛ Atkinson، Bourguignon، ٢٠٠٠؛ Ravallion، Lipton، ١٩٩٥؛ Bruno، Ravillon، Squire، ١٩٩٨؛ Datt، Ravillon، ١٩٩٩؛ Garcia-Aghion، Caroli، Penalosa، ١٩٩٩؛ Khan، ٢٠٠٣.

الفقر كظاهرة ريفية

أولا، يتركز الفقر في البلدان النامية في المناطق الريفية، وبخاصة في البلدان التي تتجاوز فيها مستويات نقص التغذية ٢٥ في المائة. ويشير معظم التقديرات إلى أن أكثر من ثلثي الفقراء يعيشون في مناطق ريفية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤ب).

ومع أن الاتجاهات الديمغرافية واتجاهات الهجرة تؤدي إلى حدوث تحوّل في ميزان الفقر نحو المناطق الحضرية، سيظل أغلب الفقراء يعيشون في الريف لبضعة عقود أخرى على الأقل. وبوجه عام كلما كان المكان بعيدا كلما زاد تفشي الفقر.

وعلاوة على ذلك، الفقر الحضري هو إلى حد كبير نتاج الحرمان الريفي، الذي يشجع على الهجرة من الريف إلى الحضر. ولا يتسنى تحقيق أي انخفاض مستدام في الفقر وفي نقص التغذية بدون تنمية المناطق الريفية.

وتسلّط الاستقصاءات التي تجري على مستوى البلد التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، تراوحت النسبة المئوية للفارق بين الفقر الريفي والفقر الحضري في سبعة بلدان (كما ترد إفادة عنها في أوراق استراتيجيات الحد من الفقر للبنك الدولي) من تسعة في المائة في موزامبيق إلى ٣٥ في المائة في بوركينا فاسو، و٣٨ في المائة في نيكاراغوا، و ٤١ في المائة في موريتانيا، و ٤٢ في المائة في بوليفيا (Nash، Ingco، ٢٠٠٤). وعلاوة على ذلك، ليست مؤشرات الفقر هي وحدها التي تسلّط الضوء على التباين بين الريف والحضر: فسكان الريف تكون درجاتهم أقل باستمرار فيما يتعلق بكل مؤشر من مؤشرات نوعية الحياة.

الأهمية الاقتصادية للزراعة

ثانيا، إن الدور المحوري للزراعة في دعم الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي تبرزها الأهمية الاقتصادية النسبية للقطاع بالنسبة للبلدان النامية. فالزراعة تمثّل، كتناقض ظاهري، حصة أكبر من الاقتصاد في البلدان التي توجد فيها أعلى نسبة مئوية من الفقراء وناقصي التغذية بين سكانها.

ويبيّن الشكل ١٥ النسبة المئوية لحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للبلدان النامية مجمّعة وفقا لانتشار نقص التغذية. وفيما يتعلق بالبلدان التي يتجاوز فيها عدد ناقصي التغذية الثلث تقرب الحصة من ٢٥ في المائة؛ وتنخفض هذه الحصة مع تناقص مستويات نقص التغذية بين السكان.

الزراعة والأيدي العاملة

ثالثا، يرتبط معظم فرص كسب الدخل في حالة فقراء الريف ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بالزراعة (الشكل ١٦). وفيما يتعلق بالبلدان النامية ككل، تمثل الزراعة حوالي ٥٥ في المائة من العمالة. ومرة أخرى، نجد أن حصة العمالة الزراعية في العمالة الكلية أعلى في البلدان التي يكون نقص التغذية أكثر شيوعا فيها وتصل إلى ٧٠ في المائة،

الشكل ١٥
الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

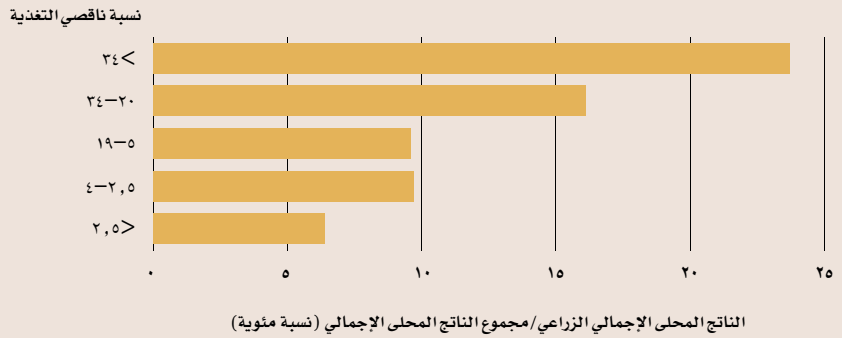

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

الشكل ١٦
فرص العمل في الزراعة ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

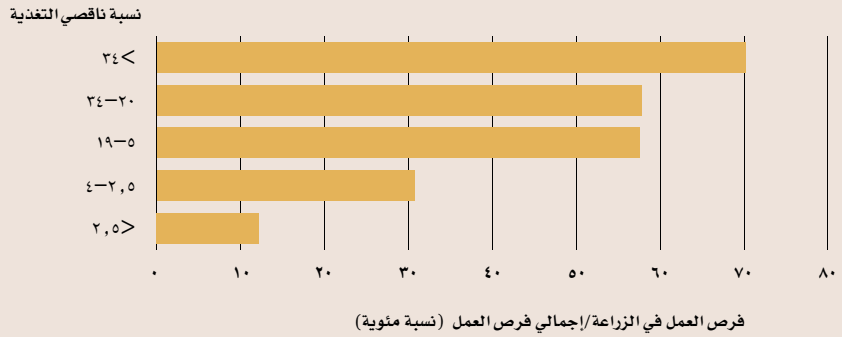

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

في المتوسط، في البلدان التي تبلغ نسبة ناقصي التغذية بين سكانها ٣٤ في المائة أو أكثر.

ويواجه فقراء الريف مجموعة متباينة من المشكلات، بمجموعة متنوعة بنفس القدر من الحلول. إلا أن كثرة من الحلول ترتبط بتوسّع قطاع الزراعة حيث يمكن أن يجد الفقراء فرصا للعمل في مجالات الإنتاج والإمداد والتخزين والنقل والتصنيع وإعادة بيع المدخلات والخدمات والمنتجات.

ويؤدي ارتفاع دخل المنتجين وتوافر مزيد من فرص العمل وأجور أعلى للعمال إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي غالبا ما يكون من الصعب الاتجار بها عبر مسافات طويلة. وتنشأ فرص عمل إضافية في الأنشطة غير المتعلقة بالمزرعة لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات والخدمات الأساسية غير المتعلقة بالمزرعة – بما فيها الأدوات والحدادة والنجارة والملابس والأغذية المصنّعة محليا، على سبيل المثال لا الحصر. وهذه وما يرتبط بها من سلع وخدمات تنتَج وتوفرً عادة محليا، بوسائل تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة، ومن ثم تنطوي على إمكانية كبيرة لفرص العمل، ومن ثم للتخفيف من وطأة الفقر. وتشير استقصاءات في أربعة بلدان أفريقية إلى أن ما يتراوح بين ثلث وثلثي نمو الدخل في المناطق الريفية يُنفق على السلع والخدمات المحلية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ).

الزراعة والنمو في جانب الفقراء

إن تركزُّ الفقر في المناطق الريفية وأهمية الزراعة في الإنتاج وفرص العمل بين الفقراء يشيران إلى الدور المحوري للقطاع الزراعي في التصدي للفقر.

وهذا النمو الذي يقوم على الزراعة غالبا ما يؤدي إلى الحد من الفقر في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية على حد سواء. وقد بحثت دراسة

رئيسية أجرتها منظمة الأغذية والزراعة أدوار الزراعة في ١١ بلدا ناميا، وخلصت إلى أن دور الزراعة المساند للفقراء يمكن أن يكون هائلا وأكثر فعالية بكثير في الحد من الفقر والجوع مقارنة بالقطاعات الأخرى في كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤ج).

وفي دراسة حالة كل بلد حلل الباحثون مدى ما حققه النمو الزراعي من تخفيض في معدل الفقر (أي أوجه مرونة مستويات الفقر الوطنية بالنسبة للنمو الزراعي). وفي بعض البلدان قيّمت الدراسات أيضا مساهمة الزراعة في الحد من الفقر بالنسبة إلى القطاعات الأخرى في المناطق الريفية.

وهذا العنصر في دراسة منظمة الأغذية والزراعة، المعروف باسم " أدوار مشروع بحوث الزراعة"، كان مصدر إلهامه هو دراسة أجراها Ravallion، Datt في عام ١٩٩٦ وقارنا فيها تأثيرات النمو الزراعي فيما يتعلق بالحد من الفقر بالمقارنة بتأثيرات الصناعة والخدمات في الهند. وقد وجد واضعو دراسة مشروع بحوث الزراعة أن أوجه مرونة الفقر على المستوى الوطني بالنسبة للنمو الزراعي تتراوح من –١,٢ إلى –١,٩. أما أوجه مرونة الفقر الحضري فقد كانت تتراوح من –٠,٤ إلى –٠,٥.

واستكشفت الدراسة أيضا كيفية تخفيض الفقر. وهي تتناول أربع قنوات لتخفيض الفقر هي: انخفاض الأسعار الحقيقية للأغذية، و إيجاد فرص العمل، وارتفاع الأجور الحقيقية، وتصاعد الدخل للأسر التي تملك مزارع صغيرة.

وتدلل النتائج على أن النمو الزراعي له أثر قوي وإيجابي على الحد من الفقر، غالبا ما يكون أكبر من الأثر الذي يترتب على القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن اللافت للنظر أن هذه المحصلة المساندة للفقراء تلاحظ ليس فحسب في حالة أشد البلدان فقرا وأكثرها اتساما بالطابع الزراعي (إثيوبيا ومالي) بل تُلاحَظ أيضا في حالة البلدان ذات الدخل المرتفع (شيلي والمكسيك).

وتشير النتائج أيضا إلى أن سياسات الحد من الفقر ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية للنمو الزراعي وحدوث تحول في مزيج الإنتاج (وبخاصة نحو الصادرات كثيفة الاستخدام لليد العاملة)، ومختلف القنوات التي قد تُسهم من خلالها الزراعة في التخفيف من وطأة الفقر (Foster، Valdés، ٢٠٠٣).

وأخيرا، يتيح تطور الصلات الاقتصادية للزراعة فرصا متعددة للمساهمة في النمو والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي (Vogel، ١٩٩٤؛ Timmer، ١٩٩٥؛ Anderson، ٢٠٠٢؛ منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ؛ Sarris، ٢٠٠٣؛ de Ferranti وآخرون، ٢٠٠٥).

أما في المجتمعات الزراعية التي لا تتاح فيها إلا قلة من الفرص التجارية فإن معظم الموارد تكرّس لتوفير الأغذية. ومع ارتفاع الدخل القومي يزيد الطلب على الأغذية ببطء أكبر كثيرا بالمقارنة بالطلب على السلع والخدمات الأخرى. وتؤدي التقانات الجديدة المستخدمة في الزراعة إلى حدوث زيادة في الإمدادات الغذائية لكل هكتار ولكل عامل وتستخدم الاقتصادات التي يتزايد تحديثها مزيدا من المدخلات الوسيطة المشتراة من قطاعات أخرى.

وتنخفض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الكلي مع النمو الاقتصادي لسيطرة المتخصصين في قطاع الخدمات على الأنشطة التي تجري بعد خروج المنتجات من بوابة المزرعة واكتساب تلك الأنشطة طابعا تجاريا أكبر. وتحدث التنمية التجارية من حيث المدخلات أيضا، مع استعاضة المنتجين عن اليد العاملة بالمواد الكيميائية وبالآلات.

ومع أن حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد تنخفض بالنسبة إلى الصناعة والخدمات، باستطاعة القطاع رغم ذلك أن ينمو بالقيمة المطلقة، بحيث يطوّر علاقات أكثر تعقيدا مع قطاعات غير زراعية. والصلات الإنتاجية والمؤسسية للزراعة مع بقية الاقتصاد تؤدي إلى حوافز للطلب (طلب استهلاكي من الأسر الريفية) وحوافز للعرض (توافر سلع زراعية بدون ارتفاع الأسعار) مما يشجّع على التحديث.

ومع أن قنوات الحد من الفقر لا تقتصر على الزراعة، يثير دور النمو الزراعي المساند للفقراء تساؤلات هامة عديدة. هل تنال الزراعة الأولوية التي تستحقها في عملية وضع السياسات القطرية؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة في تحقيق أقصى استفادة من إمكانات القطاع؟ وما هي أنواع السياسات المحلية والاستثمارات العامة اللازمة لتوظيف التجارة الزراعية لصالح الفقراء وعديمي الأمن الغذائي؟

دور التجارة في الحد من الفقر

دعت منظمة الأغذية والزراعة منذ أمد طويل لفضائل مساهمات التجارة في النمو الاقتصادي وكفاءة الموارد، وكذلك مساهماتها في تحقيق الأمن الغذائي بتوفير مصدر مستقر لأغذية أقل سعرا من الخارج. وعلاوة على ذلك، من زاوية التجارة، تتسم الزراعة بأهمية خاصة للبلدان التي يرتفع فيها معدل شيوع نقص التغذية (الشكل ١٧).

فعلى سبيل المثال، تمثل المنتجات الزراعية (بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات)، للبلدان النامية ككل، نحو ٩ في المائة من التجارة الكلية (الواردات والصادرات)، بينما تبلغ تلك الحصة نحو

الشكل ١٧
التجارة في المنتجات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

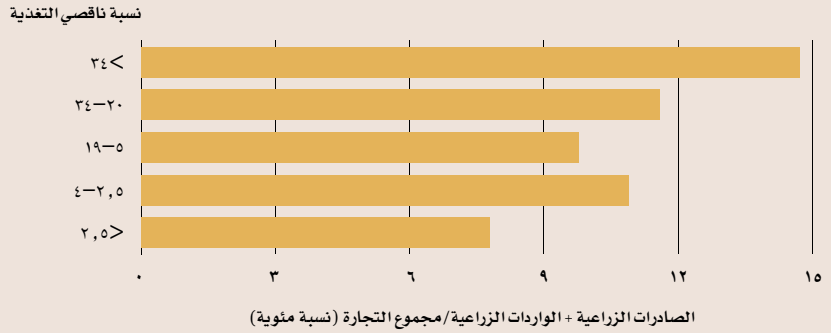

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

الشكل ١٨
الصادرات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

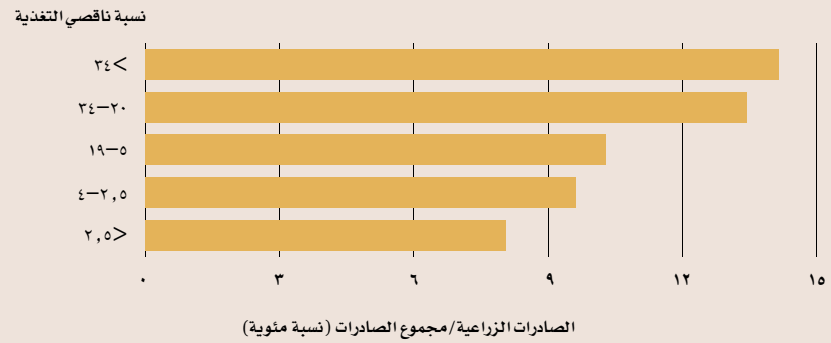

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

١٥ في المائة في حالة البلدان التي توجد فيها أعلى معدلات لشيوع نقص التغذية. وهذه الأرقام تعبر عن اقتصاد ذي مستويات أقل من حيث التصنيع وذي قدر ضئيل من التنويع في إطار القطاعات الزراعية لتلك البلدان.

وإذا نظرنا إلى الصادرات فقط لوجدنا أن مجموعة البلدان التي توجد فيها أعلى معدلات نقص التغذية هي الأشد اعتمادا على الزراعة، التي تمثل ما يتجاوز ١٤ في المائة من صادراتها الكلية (الشكل ١٨). ومع ذلك فإن هذه المجموعة من البلدان، رغم اعتمادها الشديد على الزراعة للحصول على دخل ولتوفير فرص العمل وإيرادات من الصادرات، تنفق أكثر من ١٥ في المائة من ميزانية وارداتها الكلية، وتنفق أكثر من ١٢ في المائة في المتوسط من إيرادات صادراتها الكلية، لتمويل واردات غذائية (الشكلان ١٩ و٢٠).

ومع أن حصة التجارة الزراعية في التجارة الكلية مرتفعة في حالة البلدان التي توجد فيها أسوأ مستويات نقص التغذية، فإن قطاعاتها الزراعية أقل اندماجا نسبيا في الأسواق الدولية. وهذا يصوره الشكل ٢١، الذي يبيّن نسبة التجارة الزراعية إلى الناتج المحلي الإجمالي الزراعي لمجموعات من البلدان بحسب مستوى نقص التغذية بين السكان.

الصلات بين التجارة والفقر

تشمل الصلات بين التجارة والفقر عناصر متميزة عديدة. والصلة الأولى موجودة على الحدود. فعندما يحرر بلد سياسته التجارية عن طريق القيام، مثلا، بخفض التعريفات الجمركية على وارداته يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة على الحدود. وعندما تحرر بلدان أخرى سياساتها

الشكل ١٩
الواردات الزراعية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

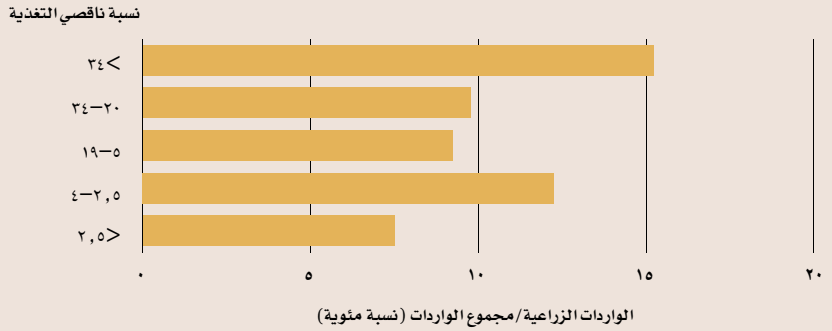

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

الشكل ٢٠
الواردات الغذائية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

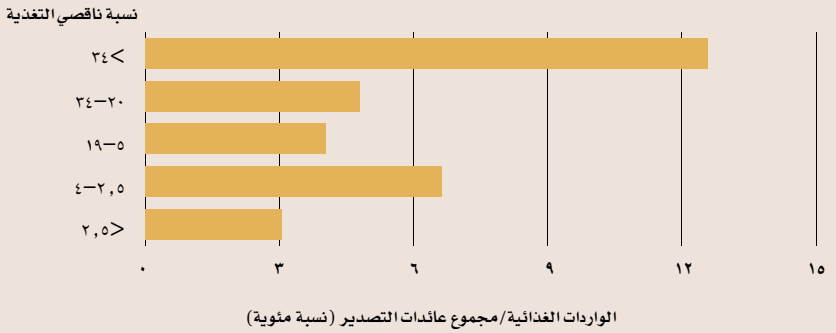

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.

الشكل ٢١
إدماج الزراعة في الأسواق العالمية ونقص التغذية، ١٩٩٨-٢٠٠٢

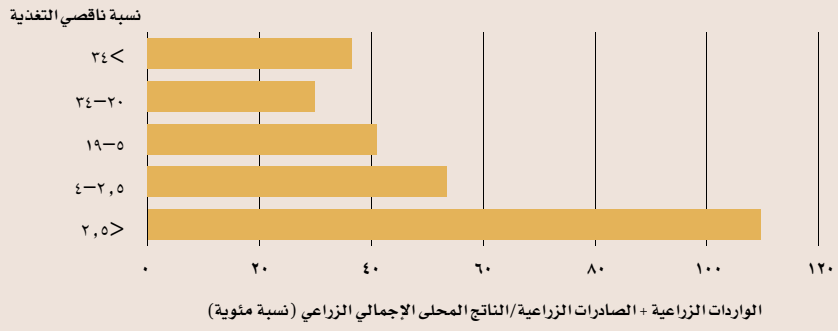

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

التجارية يؤثر ذلك في أسعار السلع المستوردة والمصدرة من جانب البلد الأول على الحدود. واتجاه وحجم التغيرات التي تحدث في الأسعار الأصلية على الحدود يتوقفان على إصلاحات السياسات المضطلع بها تحديدا. وعلى النحو الذي ترد مناقشته في الفصل الرابع، إذا ألغت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جميع أشكال الدعم والحماية للزراعة، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار المنتجات الزراعية الخاصة بالمناطق المعتدلة على الحدود بنسبة تتراوح من نحو ٥ إلى ٢٠ في المائة.

وانطلاقا من الحدود ينتقل التركيز إلى كيفية انتقال الأسعار إلى المنتجين والمستهلكين، وإلى الأسر بوجه عام. ويتباين مدى تأثر الأسر ومؤسسات قطاع الأعمال في الاقتصاد بهذه التغيرات في الأسعار، ويتوقف على نوعية البنية التحتية وسلوك هوامش التسويق المحلية فضلا عن العوامل الجغرافية. والمؤلفات المستندة إلى التجربة العملية تؤكد هذا التباين، الذي يكون واسعا أحيانا، في درجة انتقال الأسعار من الحدود إلى السوق المحلية، حتى داخل بلد واحد.

ويحدث الأثر الأوّلي لتحرير التجارة على الأسر بمجرد تغير في الأسعار في السوق المحلية. وليس مما يدعو للدهشة أن الأسر البائعة الصافية للمنتجات التي ترتفع أسعارها، بالقيمة النسبية، تستفيد في هذه الجولة الأولى. أما المشترون الصافون لهذه السلع فهم يخسرون.

ومع ذلك تدلل المؤلفات المستندة إلى التجربة العملية على أن تأثيرات الجولة الأولى تتغير تغيرا كبيرا مع تكييف الأسر لاستهلاكها وإنتاجها استجابة لتغير الأسعار النسبية. وفي هذه الجولة الثانية من التأثيرات تعدّل الأسر سلة استهلاكها، وتعدل ساعات عملها، وربما تغير مهنتها. وتشير القرائن أيضا إلى أن التغيرات في الأسعار النسبية قد تؤثر حتى على استثمار الأسر في رأس المال البشري على المدى الطويل.

ومع تغيير الأسر مستويات إنفاقها وأنماط عملها، وتعديل ملاّك الأراضي والشركات لسياستهم في التوظيف، تنساب مجموعة واسعة من التأثيرات في الاقتصاد كله. فعلى سبيل المثال، غالبا ما تؤدي الإصلاحات التجارية التي تحفز الإنتاج الزراعي إلى حدوث زيادة عامة في أجور العمال غير المهرة. وهذا، بدوره، يفيد الأسر المورّدة الصافية لليد العاملة غير الماهرة. وأخيرا، من اللازم دراسة تأثيرات النمو على المدى الطويل المرتبطة بتحرير التجارة، بما في ذلك الزيادات التي تحدث في إنتاجية الشركات نتيجة الحصول على مدخلات وتقانات جديدة فضلا عن المكاسب التي يحتمل أن تنشأ عن ضبط المنافسة الأجنبية لهوامش الأرباح المحلية.

إصلاح التجارة الزراعية وعلاقته بالفقر

إن أهمية قطاع الزراعة والتجارة للحد من الفقر لا جدال فيها. أما ما هو غير مفهوم بنفس الدرجة فهو الآليات التي يؤثر بها تحرير التجارة في مجال الزراعة على الفقراء وقدرة الفقراء على التأقلم مع بيئة السياسات الجديدة.

انتقال الأسعار إلى المستهلكين والمنتجين

من أهم القضايا التي يجب تناولها عند النظر في الأثر المحتمل لإصلاحات التجارة على الفقراء مدى وصول التغيرات في الأسعار على الحدود إلى الأسر المعنية. ويُبرز مثال من موزامبيق أهمية هوامش التسويق في بعض البلدان منخفضة الدخل: فقد كانت الهوامش بين المنتجين والمستهلكين تصل إلى ٣٠٠ في المائة في حالة الكاسافا (Arndt وآخرون، ٢٠٠٠). وبوجه عام نجد أن أكبر الهوامش المبلغ عنها في هذه الدراسة هي تلك المتعلقة بالمنتجات الغذائية، التي تسيطر عادة على كل من حزمة استهلاك الفقراء وحزمة إنتاجهم في موزامبيق. ومن ثم، فإن وجود هذه الهوامش يتسم بأهمية حاسمة لأي دراسة بشأن الفقر.

وإذا كانت تكاليف التسويق هذه دالة فحسب على الكمية المنقولة (أي أنها محددة وليست حسب القيمة)، فإنها تقلل من أثر تغييرات أسعار السلع العالمية على المستهلكين المحليين وتبالغ في الوقت ذاته في أثر تغييرات الأسعار هذه على منتجي سلع التصدير (McCulloch، Winters، McKay، ٢٠٠٤).

ففي أوغندا، مثلا، أدت هوامش النقل إلى حماية المبيعات المحلية بينما فرضت ضرائب على الصادرات خلال العقد الممتد من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩٧ (Rudaheranwa، Morrissey، Milner، ٢٠٠١). ومن بين صادرات أوغندا التقليدية البن والشاي والقطن والتبغ. وبينما أدت سلسلة من إصلاحات السياسة التجارية على امتداد هذه الفترة إلى إزالة معظم الضرائب الضمنية على الصادرات عن طريق السياسات التجارية، فإن الضرائب الضمنية الناجمة عن سوء البنية التحتية وارتفاع تكاليف النقل ظلت مرتفعة للغاية بالنسبة لمثيلتها في البلدان المنافسة مثل كينيا. وقد

الشكل ٢٢
التأثيرات الإقليمية لتحرير التجارة في المكسيك

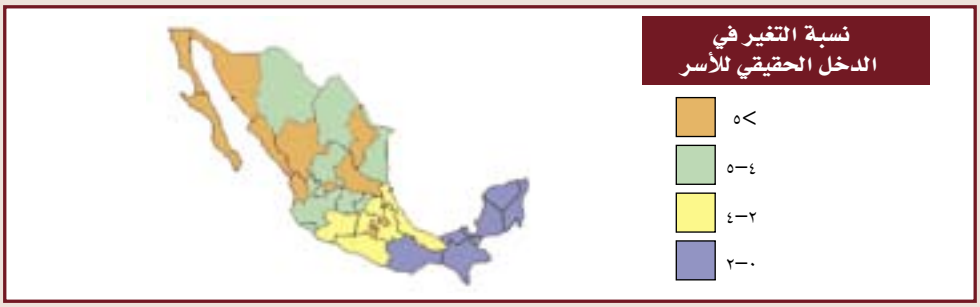

المصدر: Nicita، ٢٠٠٤

قُدِّر معدل الضرائب الفعلي الناجم عن النقل على الصادرات من أوغندا في عام ١٩٩٤ بأنه يساوي زهاء ثلثي القيمة المضافة. وظلت الحماية الفعلية للمبيعات المحلية نتيجة للحواجز التجارية بفعل النقل مرتفعة طيلة هذه الفترة من الإصلاح. وهذه الحواجز التجارية "غير المتعلقة بالسياسات" تمثّل سببا هاما لبطء استجابة الاقتصاد الأوغندي لإصلاحات السياسة التجارية المستفيضة التي جرت خلال تلك الفترة.

وفي فييت نام، يمثّل تجزؤ الأسواق الجغرافي قضية حرجة. فهناك ارتباط مباشر بين إمكانية الوصول إلى الأسواق الكبيرة وانتقال تغيرات الأسعار على الحدود إلى الأسواق الداخلية. وبالنسبة للأقاليم الاقتصادية المعزولة وهي كثيرة في البلد، تعتبر التجارة الدولية (بل وحتى النشاطات الاقتصادية في الأقاليم الأخرى) عديمة الأهمية إلى حد كبير (Roland-Holst، ٢٠٠٤).

ولقد حللت دراسة أخرى أُجريت مؤخرا أثر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على المنتجين والمستهلكين الريفيين في المكسيك، تناولت مسألة انتقال الأسعار من الحدود إلى الأسواق المحلية (Nicita، ٢٠٠٤). ويتضمن هذا التقرير الانتقال التمايزي لتغييرات التعريفة الجمركية المكسيكية بحسب الإقليم – الذي يُرجع الأسباب إلى بعد الإقليم عن الولايات المتحدة، وهي المصدر الرئيسي لمعظم الواردات المكسيكية.

واتساقا مع دراسات أخرى من هذا النوع، كشفت دراسة Nicita عن انتقال غير كامل للتغيرات في التعريفة الجمركية إلى المستهلكين في المكسيك، وأن الانتقال أقل في حالة السلع الزراعية مما هو في حالة السلع المصنّعة. وعندما اقترن ذلك بحدوث تآكل سريع في الانتقال مع تزايد البعد عن الحدود، أصبح تأثير الانخفاضات في التعريفات الجمركية الزراعية تأثيرا ضئيلا أو معدوما على أبعد أقاليم المكسيك. وارتفاع تكاليف النقل وزيادة المنافسة من المصادر المحلية التي تواجهها هذه المنتجات هما سببا بطء الانتقال في حالة المنتجات الزراعية. ولذا، تزداد ربحية الإنتاج المحلي بسرعة عندما يبتعد المرء عن الحدود.

ويقدم الشكل ٢٢ إفادة عن تقديرات Nicita لآثار الإصلاحات التجارية التي اضطلعت بها المكسيك في تسعينات القرن العشرين بالنسبة للرفاه الإقليمي. وتدلل الدراسة على وجود تباين إقليمي كبير في الأثر، بحيث يزيد الدخل الحقيقي للأسر في بعض الأقاليم بنسبة تتجاوز ٥ في المائة، بينما تسجّل أقاليم أخرى مكاسب تكاد لا تُذكر. ومن الممكن أيضا أن يكون لتحرير التجارة أثر على هوامش التسويق، وبخاصة بقدر ما يتيح فرصة للاستثمار في اللوجيستيات والنقل ونشاطات التسويق التي كانت الاحتكارات تسيطر عليها في السابق. ويستكشف أيضا Kherallah، Badiane (١٩٩٩) هذا الجانب في عدة بلدان أفريقية.

الآثار الأولية لتغيرات الأسعار على الأسر

فيما يتعلق بالمنتجين الريفيين الذين يعملون لحسابهم الخاص، يتوقف إلى حد كبير أثر مجموعة معينة من تغيرات الأسعار على الحدود، التي تنتقل إلى "باب المزرعة"، على وضعهم الصافي من حيث المبيعات. ويستكشف الإطار ٧ أثر الإصلاحات التجارية على الأسر التي تعتمد إيراداتها على الزراعة إلى أقصى حد.

الإطار ٧
الأسر الزراعية

ما هي آثار إصلاحات السياسات التجارية على تلك الأسر التي تعتمد في معيشتها بشكل مباشر على الزراعة؟ يشتمل الشكل أدناه على مجموعة من ١٤ دراسة قطرية لأسر في بلدان مختارة في افريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. ويوضح الشكل حصة الأسر المتخصصة في الدخل الزراعي بالإشارة لمستوى دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي الذي يتم قياسه من ناحية تعادل القوة الشرائية. ونحن نعرف "التخصص" هنا على أنه يشير للأسر التي تكسب ٩٥ في المائة أو أكثر من دخلها عن طريق الأرباح الزراعية. ولذا فإنها لا تعمل فقط كل الوقت في الزراعة ولكنها أيضا تعمل لحسابها الخاص. وذلك يعني أنه قد يكون من الصعب التحول لنشاطات أخرى إذا كان لعائدات الزراعة أن تنخفض. وبالمثل فلأنها تعمل بصورة كاملة في الزراعة، فهي غير قادرة على أن تزيد بسرعة كم الجهد المخصص للزراعة إذا كان للعائدات أن تزيد بدون تقليل وقت الترفيه.

ويبين الشكل العلاقة السلبية بين مستوى دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي وحصة الأسر المتخصصة في الزراعة. وفي ملاوي وهي أفقر دولة في العينة، يتخصص نحو ٤٠ في المائة من أسرها في الزراعة بينما في شيلي والمكسيك، وهي أغنى الدول في العينة، مجرد جزء ضئيل من هذه النسبة من المتخصصين في الزراعة. بالطبع توجد بعض الحالات في العينة التي تختلف اختلافا كبيرا عن بقيتها. فمثلا فييت نام، وهي دولة منخفضة الدخل، بها أيضا نسبة منخفضة من التخصص الزراعي. ولكن من الواضح أنه في كثير من البلدان النامية يكون ذلك القطاع من السكان المتخصصين في الزراعة مهما ويكون متناسبا تناسبا عكسيا مع مستوى دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

انخفاض حصة الأسر الزراعية مع متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي

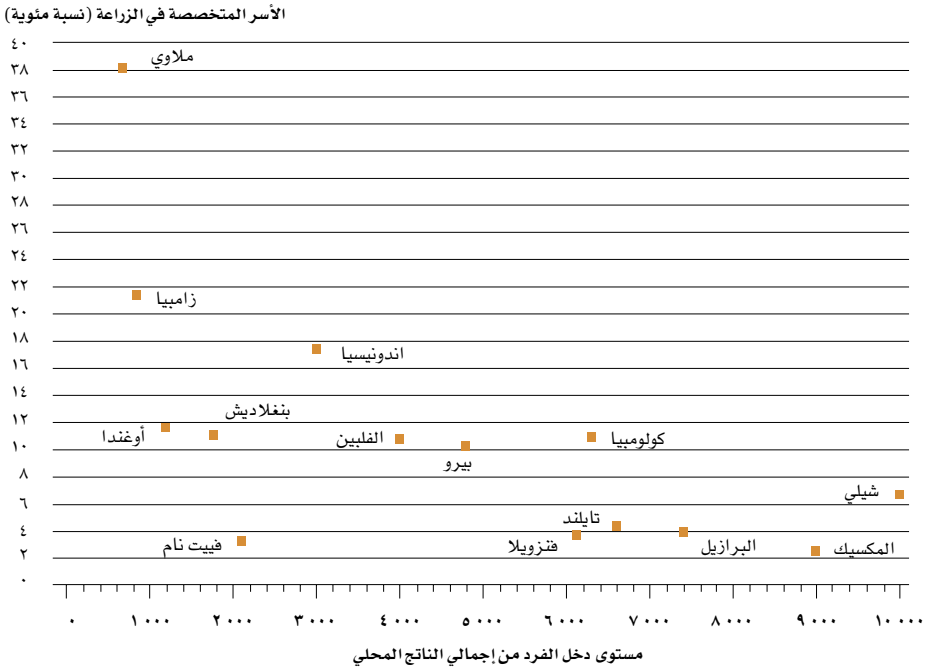

المصدر: Hertel et al.، ٢٠٠٤

الشكل ٢٣
انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وآثاره الأولية على الدخل الحقيقي للأسر الريفية والحضرية

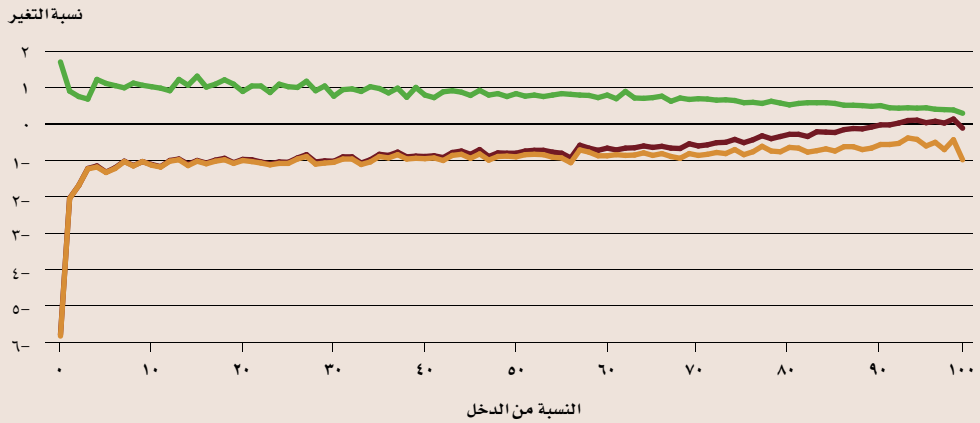

المصدر: Chen, Ravallion، ٢٠٠٣

فإذا كانت الأسرة مصدِّرة صافية لمنتَج قد ارتفع سعره، فإنها تستفيد؛ أما إذا كانت مستوردة صافية فإنها تخسر. ويقدّر تلخيص صافي تغيرات الأسعار المرجحة بالمبيعات التغير الحاصل بوجه عام في رفاه الأسرة. وقد استُخدم هذا النهج لتقييم آثار تحرير التجارة على رفاه الأسر قبل حدوث ذلك التغيير في حالة انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (Chen، Ravallion، ٢٠٠٣) وفي حالة تحرير التجارة من جانب واحد في المغرب (Ravallion، Lokshin، ٢٠٠٤)[١٧].

وقد انتهت الدراسة المتعلقة بالصين إلى أن الأثر الأوّلي لإصلاح التجارة يلحق ضررا بالأسر الريفية، بينما يعود بالفائدة على الأسر الحضرية. وذلك لأن الصين مطلوب منها أن تقلل الحماية لعدد من الواردات الزراعية المهمة، في حين أن متوسط معدل حماية الصناعة التحويلية منخفض إلى حد كبير فيما يتعلق بمعظم القطاعات نتيجة للاستخدام واسع النطاق لنظام رد الرسوم الجمركية لدافعيها في حالة السلع المصنّعة بعد إعادة تصديرها، ونتيجة لانخفاض متوسط التعريفات الجمركية بوجه عام.

وأكبر نسبة مئوية للتغيُّر في الرفاه هي تلك التي تحدث لأشد الأسر فقرا (الشكل ٢٣)، بحيث تخسر أشد الأسر الريفية فقرا أكثر من ٢ في المائة من دخلها وتكسب أشد الأسر الحضرية فقرا زهاء ٢ في المائة من الدخل الأوّلي. ولكن تأثيرات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الصين تبدو متواضعة إلى حد ما، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن أشد التخفيضات الجمركية عمقا كانت قد أجريت قبل هذا الاتفاق تحسبا له، كما يرجع إلى صعوبة التحديد الكمي للتأثيرات المحتملة لاتفاق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الأسعار لأنه يتعلق بالوجود التجاري الأجنبي في قطاع الخدمات في الصين (Walmsley، Hertel، Ianchovichina، ٢٠٠٥).

وتخفيضات التعريفة الجمركية على واردات الحبوب الغذائية في المغرب لها تأثيرات سلبية على الفقر في الريف، بينما تُسهم في تخفيض معدل الفقر في الحضر. ومن أشد النتائج إثارة للاهتمام في الدراسة المتعلقة بالمغرب طبيعة التغير الشامل وأثره في انعدام المساواة (الذي يزيد) بعنصريه الرأسي والأفقي. فالعنصر الرأسي يقيس التغير في انعدام المساواة الذي ينجم عن الآثار المتمايزة على الأسر عند مستويات مختلفة من الرفاه قبل الإصلاح. وبهذا المقياس ينخفض انعدام المساواة انخفاضا طفيفا في أعقاب الإصلاحات لأن الفقراء ينفقون عادة حصة غير متناسبة من دخلهم على الحبوب، وأسعار تلك الحبوب تنخفض في ظل الإصلاحات.

ومع ذلك، فإن أثر الإصلاحات المهيمن هو ارتفاع المؤشر الأفقي لانعدام المساواة الذي يقيس أثر التغير على أسر مختلفة على نفس المستوى من الرفاه قبل الإصلاح. وهذا يفسره كون كثيرين

(١٧) ومع ذلك لا تأخذ هاتان الدراستان في الاعتبار، مثل معظم الدراسات من هذا النوع، انتقال الأسعار غير الكامل من الحدود إلى المستوى المحلي.

الإطار ٨
آثار التحرير الزراعي على الفقر في البرازيل

نظرا لتباين أشكال الدخل بين الأسر، فإن تغير السياسات ينعكس عليها بصور مختلفة. ولتوضيح تلك النقطة يستخدم Hertel، Ivanic (٢٠٠٥) نموذج توازن عالمي عام لتتبع تأثير الدورة العالمية لتحرير التجارة الزراعية على شرائح الدخل المختلفة في المجتمع البرازيلي. وتبرز النتائج الآثار المتفاوتة التي يمكن للتغيرات في أسعار المستهلك والأجور الحضرية والريفية أن تحدثها في الأسر المختلفة.

ويوضح الجدول التالي آثار الفقر على شرائح الدخل في البرازيل. وبشكل أساسي لا يتضح مسبقا، مع زيادة الفقر في بعض الفئات وانخفاضها في فئات أخرى، ما إذا كان الفقر العام في البرازيل سيزيد أو ينخفض بعد تحرير التجارة الزراعية متعدد الأطراف. لكن التركيز النسبي للفقر في تلك الشرائح يلقي بالفعل بعض الضوء على المسألة. إن معدل الفقر في الأسر المتخصصة في الزراعة أعلى بكثير منه في البلاد ككل. ونتيجة لذلك تمثل تلك المجموعة ٢٧,٥ في المائة من إجمالي الفقر – وهو ما يساوي تقريبا الحصة التي تساهم بها شريحة كسب الأجور في الحضر. وبسبب الأهمية العامة للأسر الزراعية التي تعمل لحسابها الخاص في الصورة القطرية للفقر والانخفاض الحاد في معدل فقرها بعد التحرير الزراعي، فإن معدل الفقر يهبط أيضا على كل من المديين القصير (– ٢,٩ في المائة) والبعيد (– ١,٦ في المائة) بالرغم من زيادة الفقر في شرائح أخرى.

آثار تحرير التجارة الزراعية والفقر على البرازيل

الشريحة	الحصة الأولية للفقر	النسبة المئوية للتغير في الفقر	
		المدى القصير	المدى الطويل
الزراعية	٠,٢٧٥	–١١,٥	–١,٩
غير الزراعية	٠,١١١	١,٣	–١
الأيدي العاملة الحضرية	٠,٢٧٦	٠,٨	–٢,٢
الأيدي العاملة الريفية	٠,١٥٤	٠,٥	–١,٣
حضرية متنوعة	٠,٠٣٩	–٠,٨	–٢,١
ريفية متنوعة	٠,٠٣٩	–٤,٥	–١,٧
المجموع		–٢,٩	–١,٦

المصدر: Hertel and Ivanic، ٢٠٠٥.

من فقراء الريف في المغرب عادة بائعين صافين للحبوب، ولذا فهم يخسرون من ضوابط الأسعار؛ أما الفقراء في المناطق الحضرية فهم مشترون صافون ولذلك فهم يكسبون. وبالنظر إلى أن العنصر الأفقي هو المهيمن، فإن مؤشر انعدام المساواة يرتفع بوجه عام في أعقاب إصلاحات استيراد الحبوب في المغرب.

ويبين الإطار ٨ أثر التحرير الزراعي بالنسبة للأسر ذات الدخول المختلفة في البرازيل، حيث تمثّل الأسر المتخصصة في الزراعة أكثر من ربع حالات الفقر الكلي.

وتشدد دراسة للعواقب التوزيعية لخفض العملة في رواندا على أهمية الإنتاج المنزلي (Minot، ١٩٩٨). وتخلص هذه الدراسة إلى أن خفض العملة الذي يؤدي إلى رفع سعر السلع القابلة للاتجار بالنسبة إلى السلع غير القابلة للاتجار بنحو ٤٠ في المائة له أثر سلبي متواضع على أشد الأسر الريفية فقرا، والتي لا تمثّل مشترياتها النقدية إلا حوالي ثلث نفقاتها الكلية.

أما أكبر نسبة من الخسائر فهي تلك التي تلحق بأغنى الأسر الحضرية، التي تكرّس ٩٦ في المائة من دخلها للمشتريات النقدية. ونظرا لأن حدوث تغيير في سعر الصرف الحقيقي غالبا ما يكون أهم سمة من سمات تحرير التجارة، تستحق هذه المسألة أن تؤخذ في الاعتبار. ومن المرجح أن تكون الأسر الريفية منخفضة الدخل أقل تأثرا بشدة، سواء إيجابا أو سلبا، لأن الإنتاج المنزلي أكثر شيوعا في نمط استهلاكها بوجه عام.

كيف تتأقلم الأسر مع صدمات التبادل التجاري

إن التحليلات المشار إليها في الأقسام السابقة، باستثناء دراسة رواندا، استخدمت ببساطة الأوزان الترجيحية الأولية لمبيعات ونفقات الأسر في تحليل الرفاه، بحيث تجاهلت أي إمكانية للتأقلم استجابة لتغيرات الأسعار. والأسر تميل بالطبع إلى الحد من استهلاك السلع ذات السعر الأعلى، مع زيادة عرضها في الوقت ذاته، مما يعزز إمكانية تحقيق مكاسب من مجموعة معينة من تغيرات الأسعار خارجية المنشأ. وقد حاولت بعض الدراسات قياس إمكانية إجراء هذه التكيفات وكيف يمكن أن تؤثر في وَقع الصدمات الخارجية على فقراء الريف.

وثمة دراسة أجريت مؤخرا بشأن إمكانية الاستعاضة في الاستهلاك من جانب المستهلكين في مواجهة ارتفاع الأسعار على الحدود، تقدّر تأثير الأزمة المالية الإندونيسية على رفاه المستهلكين بافتراض: (١) عدم حدوث استعاضة (كما هو الحال في دراسات Ravallion وآخرين)؛ (٢) الاستعاضة فيما بين السلع والخدمات استنادا إلى أوجه مرونة مقدّرة للطلب من حيث السعر الواحد أو فيما بين الأسعار (Friedman، Levinsohn، ٢٠٠٢). وفي هذا الحالة الخاصة وجدت الدراسة أن الاستعاضة في الاستهلاك تقلل من خسائر الرفاه الناجمة عن الأزمة الآسيوية بنحو ٥٠ في المائة.

وفضلا عن ذلك، كانت الأزمة الإندونيسية مختبرا لفهم استجابات الأسر بالنسبة للدخل في هذا الإطار العام. ويقدم Smith وآخرون (٢٠٠٢) تحليلا شاملا للتغيرات في الأيدي العاملة والأجور ودخل الأسرة أثناء الفترة ١٩٨٦–١٩٩٨، مع التركيز بوجه خاص على استجابات الأسر لأزمة عام ١٩٩٨/١٩٩٧. وقد وجدوا أن الأجور الحقيقية انخفضت انخفاضا شديدا أثناء الأزمة – بما يصل إلى ٦٠ في المائة في وظائف القطاع الرسمي في المناطق الريفية – بينما انخفض دخل الأسرة مجتمعة في هذه المناطق الريفية بنسبة لا تتجاوز ٣٧ في المائة أثناء الأزمة.

ويُعزى هذا الأثر المخفف إلى العائدات المستقرة نسبيا للنشاطات الذاتية (وهي أساسا في مجال الزراعة) وزيادة تخصيص اليد العاملة في الأسرة لهذا النمط الذاتي. وعند إدراج قيمة الإنتاج المخصص للاستخدام المنزلي في الحسابات، وجدت الدراسة أن دخل الأسرة "الكامل" (الأجور زائدا الدخل من النشاط الذاتي في الزراعة إلى جانب الإنتاج لأغراض الاستهلاك المنزلي) في المناطق الريفية انخفض بنسبة ٢١ في المائة، أي نحو ثلث الانخفاض في الأجور.

ولكن الأسر الحضرية في إندونيسيا لم يكن الحظ حليفها هكذا. فبينما انخفضت الأجور الحضرية بنسبة أقل نوعا ما من انخفاض الأجور الريفية (٥٥ في المائة)، كان انخفاض دخل الأسرة الكامل في المناطق الحضرية ضعف مثيله في المناطق الريفية (٤٣ في المائة مقابل ٢١ في المائة في المناطق الريفية) أثناء السنة الأولى من الأزمة. وقد كانت الزيادة النسبية في سعر الأغذية وقدرة المزارعين على زيادة الإنتاج نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية عاملين مهمين في قدرة الأسر الريفية على الصمود في مواجهة الأزمة الإندونيسية.

بل إن قطاع الزراعة أظهر، في حقيقة الأمر، أثناء هذه الأزمة قدرة باهرة على استيعاب العمال، بحيث زادت القوة العاملة في المزارع بنسبة ٢٠ في المائة (٧,٢ نقاط مئوية عندما تقاس بالنسبة إلى القوى العاملة بأكملها) أثناء فترة عام واحد فقط. وهذه المرونة في مواجهة الهزات الخارجية تشير إلى وجود إمكانية كبيرة لتكيُّف الاقتصادات الريفية مع الأسعار العالمية الأعلى للمنتجات الزراعية التي من المتوقع أن تنجم عن تحرير التجارة متعدد الأطراف، وإلى إمكانية استفادة تلك الاقتصادات من هذه الأسعار.

ومن السبل الأخرى لتقييم إمكانية استفادة البلدان النامية من ارتفاع الأسعار الزراعية في أعقاب تحرير التجارة تقدير مرونة عرض السلع الزراعية. فالأسر تكسب من حدوث زيادة في السعر إذا كانت موردِة صافية، ولكن حتى إذا كانت أسرة غير موردة صافية قبل الإصلاحات فإنها قد تصبح، بالنظر إلى حدوث استجابة كافية على مستوى الإنتاج لارتفاع الأسعار، موردِة صافية بعد زيادة الأسعار. ومن ثم فإن فرصها في تحقيق مكسب من حيث الرفاه تزيد زيادة كبيرة في حالة وجود أوجه مرونة كبيرة من حيث عرض السلع.

وتشير القرائن بشأن استجابة عرض السلع الزراعية في البلدان النامية إلى أن أوجه مرونة العرض كبيرة بالنسبة لكل محصول على حدة، في حين أن أوجه العرض فيما يتعلق بالقطاع ككل ضئيلة إلى حد ما (Sadoulet، de Janvry، ١٩٩٥). وللبنية التحتية أثر مهم على استجابة العرض (Binswanger، ١٩٨٩). وقد يؤدي الافتقار إلى الأصول الإنتاجية الرئيسية إلى عجز أشد الأسر فقرا عن زيادة الإنتاج (Deininger، Olinto، ٢٠٠٠). وإيجازا، قد تعوق استجابة العرض المحدودة قدرة هذه الزيادات في أسعار السلع على انتشال الأسر من براثن الفقر في غياب سياسات تكميلية ترمي إلى تحسين إمكانية الحصول على الائتمان والتقانة.

وثمة دراسة (Minot، Goletti، ٢٠٠٠) تناولت تأثيرات إصلاح التجارة الزراعية على الفقر وانعدام المساواة وأخذت في الاعتبار كلا من استجابة الطلب من المستهلكين والعرض من المنتجين للتغيرات في أسعار السلع. وفي هذه الدراسة أُخضع إنتاج الأرز واستهلاكه لسلسلة من التجارب المتعلقة بالسياسات، من بينها (١) إلغاء حصص تصدير الأرز، و(٢) تغيير مستوى الحصص، و(٣) الاستعاضة عن الحصة بضريبة، و (٤) إلغاء القيود على تنقُّل الأغذية داخليا. وكان الهدف من ذلك هو فهم كيف يؤثر تحرير سوق الأرز في فييت نام على الدخل والفقر في ذلك البلد.

وكان العامل الذي حدد آثار هذه السياسات هو وضع مختلف طبقات الأسر من حيث مبيعات الأرز الصافية، ولكن هذا الوضع يمكن أن يتغير استجابة للطريقة التي يتغير بها سعر الأرز. فعلى سبيل المثال، يؤدي تحرير الصادرات إلى رفع الأسعار داخل البلد، وبخاصة في المناطق المصدّرة للأرز. والأسعار الأعلى لها أثر إيجابي على الدخول الريفية، وتكون مواتية عموما فيما يتعلق بعدد الفقراء. ويؤدي تخفيف القيود على تنقّل الأرز داخليا من الجنوب إلى الشمال إلى تحقيق فوائد صافية للبلد، بدون زيادة معظم مقاييس الفقر.

ونظرا لأن إنتاج الأرز كثيف الاستخدام نسبيا لليد العاملة في فييت نام، فإن حدوث ارتفاع في الأسعار يميل إلى زيادة الطلب على اليد العاملة الزراعية، وإلى زيادة معدل الأجور الزراعية بالتالي. ثم يؤدي ارتفاع أسعار الأرز إلى خفض أكبر في معدلات الفقر، وبخاصة في الأسر التي تستمد حصة من دخلها من اليد العاملة الزراعية. ويفترض التحليل المقابل للواقع في هذا العمل أن الطلب على اليد العاملة ومعدلات الأجور يظلان ثابتين لأن ظاهرة انعدام ملكية الأراضي وظاهرة استخدام اليد العاملة المأجورة لا تعتبران واسعتي الانتشار في فييت نام. ومع ذلك، كما نرى في القسم التالي، لا تكون هذه هي الحالة بالضرورة في بلدان أخرى.

أثر إصلاحات التجارة على عوامل السوق

يؤدي ارتفاع الأسعار الزراعية عادة وعلى المدى الطويل إلى ارتفاع الأجور الريفية، بحفزه الطلب على اليد العاملة غير الماهرة في المناطق الريفية، مما يعود بالفائدة على الأسر التي تعمل بأجر، ذلك بالإضافة إلى المزارعين الذين يعملون لحسابهم الخاص. وقد تناول Ravallion (١٩٩٠) هذه المسألة في دراسة لأسواق اليد العاملة الريفية في بنغلاديش رصدت كلا من الآثار القصيرة والطويلة الأجل لحدوث زيادة في سعر الأرز على الأجور والفقر في الريف. ويُستخدم شرط بسيط لتحديد ما إذا كانت الأسر هذه تستفيد من حدوث زيادة في سعر الأرز. ويتطلب الشرط أن تتجاوز مرونة الأجور فيما يتعلق بسعر الأرز نسبة صافي نفقات الأغذية (الأرز) مقسومة على صافي الدخل من الأجور.

وعلى هذا الأساس خلص Ravallion إلى أن الأسر الفقيرة المعدمة تخسر في المتوسط من جراء حدوث زيادة في سعر الأرز على المدى القصير، ولكنها تكسب على المدى الطويل (خمس سنوات أو أكثر). وهذا يرجع إلى أن الزيادة التي تحدث في دخل الأسرة (والتي تهيمن عليها أجور اليد العاملة غير الماهرة) تكون كبيرة بدرجة تكفي لتجاوز الزيادة التي تحدث في نفقات هذه الأسرة، التي يتكون أقل من نصفها من الأرز في حالة أشد الأسر فقرا.

ويقدم Porto (٢٠٠٣أ، و ٢٠٠٣ب) تعميما طبيعيا لعمل Ravallion فيما يتعلق بحالة الأرجنتين. فبإتباع نهج التوازن العام، تقدَّر مجموعة من معادلات الأجور لليد العاملة غير الماهرة وشبه الماهرة والماهرة، بحيث تكون المتغيرات التفسيرية هي الأسعار الدولية لجميع السلع (لا السلع الزراعية فقط)، والتحصيل التعليمي، والخصائص الفردية للأسرة. وتُستخدم أوجه المرونة بين الأجور والأسعار الناجمة عن ذلك لتقدير أثر التغيرات المحتملة في أسعار السلع المحلية، التي تنشأ عن إصلاحات التجارة، على الأجور.

وتُستخدم هذه العلاقات لتقديم تحليل لاحق للعواقب التوزيعية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بالنسبة للأسر المعيشية في الأرجنتين (Porto، ٢٠٠٣ب). وتبين النتائج، التي يرد تلخيص لها في الشكل ٢٤، أن تلك السوق المشتركة أفادت أشد الأسر فقرا في الأرجنتين فائدة كبيرة (٦ في المائة من الدخل) بينما قد تكون أغنى الأسر قد خسرت (تبيِّن الأسطر المنقوطة أن نسبة الثقة في هذه النتائج تبلغ ٩٥ في المائة). وبإلغاء السياسات التي كانت تحابي الأغنياء محاباة أكبر نسبيا، يقدّر أن السوق المشتركة كان لها أثر إيجابي على توزيع الدخل في الأرجنتين.

واستخدم Porto (٢٠٠٣أ)، في بحث مستقل، نفس الإطار لإجراء تقييم للإصلاحات المرتقبة في السياسة التجارية المحلية والخارجية قبل حدوث تلك الإصلاحات. وفي هذه الحالة استخلص

تقديرات خارجية لأثر إصلاحات التجارة الخارجية على الأسعار العالمية. واختتم بحثه بملاحظة أن الإصلاحات الخارجية أهم من الإصلاحات المحلية عندما يتعلق الأمر بالتخفيف المحتمل من وطأة الفقر في الأرجنتين.

واستخدمت دراسة Nicita (٢٠٠٤) لإصلاحات التجارة المكسيكية نفس النهج الذي استخدمه Porto لتقييم تأثير تحرير التجارة المكسيكية في تسعينات القرن العشرين على الأجور. وقد استفادت الأسر منخفضة الدخل من انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية، ولكن هذه المكاسب قابلتها إلى حد كبير تخفيضات في أجور اليد العاملة غير الماهرة وفي الأرباح الزراعية. ونتيجة لذلك، كان مكسب أشد الأسر فقرا أقل بكثير من مكسب الأسر الغنية. بل إن أغنى الأسر كان مكسبها ثلاثة أمثال مكسب أشد الأسر فقرا، وإن كان يبدو أن جميع الأسر قد كسبت من الإصلاحات. ويرد تلخيص لهذه النتائج في الشكل ٢٥.

وتستند التحليلات السابقة إلى افتراض أن تغيرات أسعار السلع تتحول في نهاية المطاف إلى تغيرات في أسواق عوامل الإنتاج وأن التغيرات اللاحقة في الأجور تؤثر في رفاه الأسر. ولكن في بعض الحالات قد تكون تكاليف المعاملات مرتفعة بدرجة تكفي لمنع مشاركة الأسر في هذه الأسواق

الشكل ٢٤
تأثير السوق المشتركة الجنوبية على الدخل الحقيقى للأسر في الأرجنتين

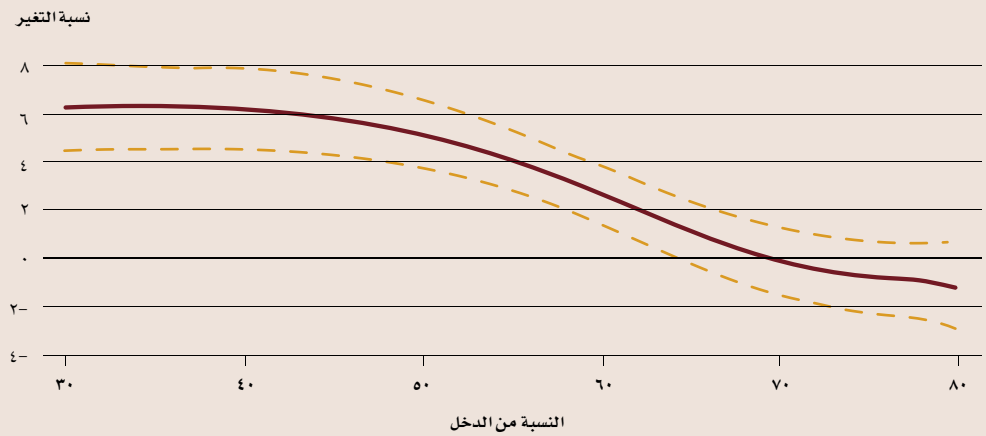

المصدر: Porto، ٢٠٠٣ب

الشكل ٢٥
تأثيرات تحرير التجارة على الدخل الحقيقي للأسر في المكسيك

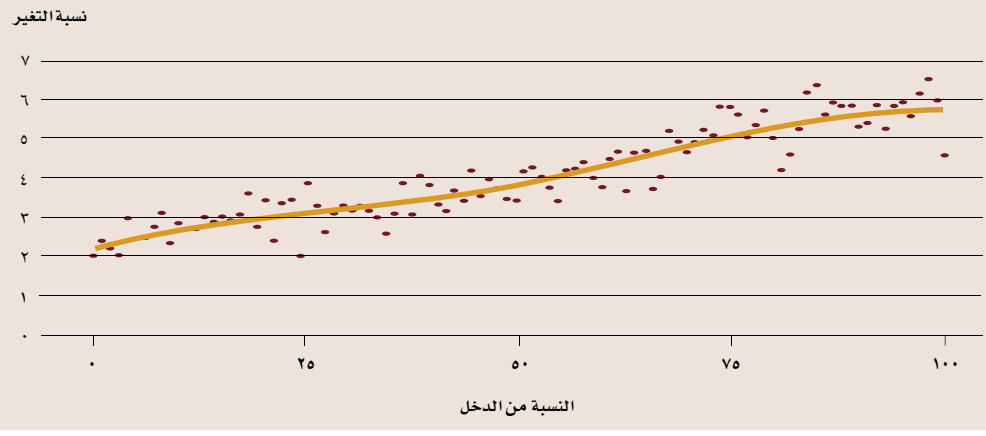

المصدر: Nicita، ٢٠٠٤

(ومن ذلك مثلا أن تكلفة الانتقال إلى أقرب مكان عمل قد تكون باهظة للغاية). وهذا العامل قد تكون له تأثيرات تتجاوز بكثير "السوق المفقودة" ذاتها.

وفي دراسة لأسباب فشل الأسواق في المجال الزراعي تبيّن أن الأسواق المفقودة لليد العاملة و/أو الأغذية الأساسية تعمل على التقليل كثيرا من استجابة الأسر الفلاحية للتغيرات التي تحدث في أسعار المحاصيل النقدية (de Janvry، Fafchamps، Sadoulet، ١٩٩١). وهذا الاتجاه في التفكير، المقرون بشيوع منتجي الكفاف في المكسيك في أوائل تسعينات القرن العشرين دفع Janvry، Sadoulet، de Anda (١٩٩٥) إلى استنتاج أن أغلب منتجي الذرة في القطاع الكميوني (ejido) سيكون تأثرهم ضئيلا بالانخفاضات المتوقعة في أسعار الحبوب في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ونتيجة لذلك، فإن تقديرات أولئك المؤلفين للانخفاض بوجه عام في إنتاج الذرة كانت أقل كثيرا من تقديرات النماذج التي تفترض أداء سوق اليد العاملة لعملها أداء كاملا.

وفي الواقع، لم ينخفض إنتاج الذرة في المكسيك في أعقاب هذه الانخفاضات في الأسعار. وتشدد محاولات تفسير هذه الظاهرة باستخدام تحليل التوازن العام القابل للحساب على مستوى القرية على دور أسواق اليد العاملة والأراضي المحلية في إعادة توزيع الأراضي بحيث تخرج من أيدي كبار المنتجين التجاريين وتتجه إلى صغار المزارعين مع انخفاض الإيجارات التي يدفعها هؤلاء المزارعون، ومع انخفاض الأجور التي يتقاضونها مقابل العمل في المزارع التجارية (Taylor، Yunez-Naude، Dyer، ٢٠٠٣). ولقد عزّز منتجو الكفاف، الذين توسعوا في المساحة المزروعة، إنتاج الأرز في أعقاب انخفاضات الأسعار.

ونظرا لأن الهبة الرئيسية لدى الفقراء هي عملهم، فإن سوق اليد العاملة تظل السوق التي تستحق أقصى قدر من اهتمام الذين يدرسون التجارة والفقر. ويُصبح تقييم مدى فعالية عمل أسواق اليد العاملة في الاقتصاد مسألة أساسية تستند إلى التجربة العملية. ومن حُسن الحظ أن هناك مجموعة جديدة من المؤلفات التي تهدف إلى اختبار فشل الأسواق – أو اختبار الانفصال بين قرارات الأسرة وقرارات الشركات كما تُصاغ هذه المسألة في الغالب. فإذا كانت سوق اليد العاملة فعالة حقا، فإن مقدار اليد العاملة التي تُستخدم في مزرعة ما ينبغي ألا يتوقف إلا على معدل الأجور لا على عدد الأفراد الذين هم في سن العمل في الأسر الزراعية.

ويقدّم Benjamin (١٩٩٢) مثالا ممتازا لكيفية اختبار فرضية الانفصال. وذلك في سياق إنتاج الأرز في إندونيسيا، بدمج المتغيرات الديمغرافية في معادلة الطلب على اليد العاملة للشركة من المزرعة واختبار أهمية المعامل المرتبط بذلك. ومن المثير للاهتمام أنه لا يرفض فرضية الانفصال، مما يعني أن السوقين تعملان معا.

إلا أن انعدام وجود دخل من العمل بأجر لدى كثرة من أشد الأسر الريفية فقرا في بعض أشد البلدان فقرا يُشير إلى أن هذه الفرضية قد تكون مرفوضة إلى حد كبير في حالات أخرى. ويشير Hertel، Zhai، Wang (٢٠٠٤أ) إلى أن زهاء ٤٠ في المائة من الأسر في أشد البلدان النامية فقرا متخصصة بالكامل في دخل المزرعة. وهذه الأسر فقيرة أيضا بدرجات غير متناسبة. ولذا، فإن إجراء مزيد من الدراسة لفرضية الفصل يبدو أمرا له ما يسوغه.

ومسألة تنقُّل اليد العاملة، الأعم، عبر القطاعات وبين قطاعي الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي (العمالة الذاتية) على حد سواء أمر جوهري لفهم آثار تحرير التجارة على الفقر. فإذا كان العمال ورأس المال المادي غير قابلين للتنقل عبر القطاعات، فإن نمط آثار الفقر التي تنشأ نتيجة لتحرير التجارة تكون متغايرة الخواص نسبيا، لأن إصلاحات التجارة تساعد دوما بعض القطاعات والأقاليم على حساب قطاعات وأقاليم أخرى.

ومع ذلك، مع زيادة تنقُّل اليد العاملة ورأس المال بين قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية، يظهر نمط للحد من الفقر يكون موحدا بدرجة أكبر كثيرا، وتكون الأجور الحقيقية لليد العاملة غير الماهرة هي القوة المحركة وراء هذه التغييرات (Hertel وآخرون، ٢٠٠٣).

وتشير قرائن قياس اقتصادي حديثة العهد من ريف الصين إلى أن درجة تنقُّل اليد العاملة خارج المزرعة منخفضة إلى حد كبير، وبخاصة في حالة الأسر التي يكون تحصيلها التعليمي منخفضا (Zhao، Sicular، ٢٠٠٢). وقد وجد Hertel، Zhai، Wang (٢٠٠٤أ) أن التنقّل خارج المزرعة هو المحدد الرئيسي لانخفاض الفقر فيما بين الأسر والزراعية في أعقاب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. وعلى المستويات الأعلى للتنقل خارج المزرعة، يعود الانتعاش الذي يحدث في أجور الصناعة التحويلية غير الماهرة إلى المزرعة، ويؤدي إلى ارتفاع نسبة رفاه الأسر منخفضة الدخل، رغم انخفاض أسعار المزرعة.

إصلاحات التجارة والإنتاجية والنمو الاقتصادي

إن إحداث تخفيضات دائمة وكبيرة في الفقر تقتضي حتما نموا اقتصاديا (انظر الإطار ٩). ومن ثم من الطبيعي أن يثور السؤال التالي: إلى أي مدى ستحفز

إصلاحات التجارة هذا النمو؟ وهناك آليات عديدة يمكن أن يتحقق بها ذلك. وثمة ثلاث إمكانيات معروضة هنا هي: زيادة الاستثمار في رأس المال المادي أو البشري، وإمكانية الحصول على تقانة محسّنة، وزيادة المنافسة.

وتدلل دراسة أُجريت مؤخرا بشأن إصلاحات سوق الأرز في فييت نام في تسعينات القرن العشرين على أن الانتعاش الذي نجم عن ذلك في الأسعار الزراعية ومن ثم في الدخول الريفية قد مكّن فقراء الريف من الاستثمار في رأس المال البشري (Edmonds، Pavcnik ٢٠٠٢). ولقد أدت الإصلاحات التجارية التي رفعت سعر الأرز، ورفعت بالتالي الدخول الريفية، إلى حدوث انخفاض كبير في وجود ظاهرة عمل الأطفال، بينما أدت في الوقت ذاته إلى زيادة معدل الانتظام في المدرسة. بل إن الارتفاع في أسعار الأرز أثناء فترة الإصلاح وهي تسعينات القرن العشرين يفسّر بالكامل نصف الانخفاض الذي حدث في عمل الأطفال في ذلك الحين. وهذا هو بالضبط نوع التأثير الذي سيسفر عن تخفيضات في الفقر على المدى الطويل.

وهذه العملية يمكن أيضا، بطبيعة الأمر، أن يكون اتجاهها عكسيا. فآثار الأزمة المالية الإندونيسية على إنفاق الأسر أدت إلى تخفيضات كبيرة في المبلغ المخصص للتعليم والرعاية الصحية في أعقاب هذه الهزة الخارجية (Thomas وآخرون، ١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، كانت التخفيضات أشد وضوحا بين الفقراء. وكما لاحظ Thomas وآخرون، فإن هذا الانخفاض في الاستثمار في رأس المال البشري "يشير إلى أن من المرجح أن يدوم الإحساس بأثر الأزمة بالنسبة لهذه الأسر سنوات كثيرة مقبلة".

ومن الممكن أيضا أن تجلب زيادة التجارة معها إمكانية الحصول على تقانات جديدة قد تؤدي، بدورها، إلى تأثير كبير على الإنتاجية. فغالبا ما تحول الحواجز التجارية الشديدة، سواء كانت جمركية أو غير جمركية، دون إمكانية الحصول على بعض التقانات أو السلع تماما، مما يعوق نمو الإنتاجية (Romer، ١٩٩٤). ومن الأمثلة البارزة لأهمية التقانة المستوردة حالة إنتاج الذرة في تركيا (Gisselquist، Pray، ١٩٩٧). فقبل عام ١٩٨٢ كانت تركيا تقيد استيراد أنواع جديدة من السلع الزراعية عن طريق نظام أُحادي القناة، يمنح وزارة الزراعة سلطة على إنتاج البذور وتجارتها. وخلال الفترة ما بين ١٩٨٢ وعام ١٩٨٤ جرت عملية تخفيف لهذه التقييدات، مما سمح بالاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، واستيراد أنواع جديدة، وإلغاء الضوابط السعرية على البذور.

وقد كان أثر ذلك على الغلات هائلا. فمقارنة الغلات الفعلية بالغلات المتوقعة في إطار استخدام التقانات السابقة تبيّن أن هذه الإصلاحات ساهمت في حدوث زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في غلات الذرة في تركيا. وقد قُدّرت الزيادة في متوسط عائدات إنتاج الذرة بنسبة قدرها ٢٥ في المائة من القيمة الاقتصادية الإجمالية.

وتوجد أيضا قرائن على أن التصدير يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وأن الواردات يمكن أن تفرض ضوابط فعالة على عمليات رفع الأسعار محليا في الصناعات التي تتنافس تنافسا يفتقر إلى الكمال، مما يشجع الشركات على خفض منحنى متوسط تكلفتها الكلية. وعلاوة على ذلك، تتضمن اتفاقات تجارية كثيرة عناصر صريحة ترمي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن أن يحفز النمو بزيادته رصيد البلد المضيف من رأس المال فضلا عما يجلبه من تقانات جديدة وقدرة إدارية.

فعلى سبيل المثال، في دراسة للاستثمار الأجنبي المباشر وأعمال البحث والتطوير والكفاءة المكتسبة بفعل ذلك الاستثمار في مقاطعة تايوان في للصين، استخدم Chuang، Lin (١٩٩٩) بيانات على مستوى الشركات للتأكد من وجود تأثيرات مفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تبين أن حدوث زيادة بنسبة ١ في المائة في نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة يؤدي إلى حدوث زيادة بنسبة تتراوح بين ١,٤ في المائة و١,٨٨ في المائة في إنتاجية الشركات المحلية.

القرائن المستندة إلى النماذج

لقد وضع Cline (٢٠٠٣) نماذج للصلات بين تحرير التجارة ونمو الإنتاجية والفقر. وجمع، تحديدا، بين أوجه مرونة النمو المقدّرة بواسطة القياس الاقتصادي بالنسبة للتجارة، وكذلك مرونة النمو بالنسبة للفقر، وتحليل توازن عام قابل للحساب لتحرير التجارة العالمية. وقد أتاح له ذلك أن يقوم بتوليف تقدير للانخفاض التراكمي على المدى الطويل في الفقر الذي قد ينشأ مثلا نتيجة لتغيير في السياسات. وبدأ Cline بنموذج التوازن العام العالمي القابل للحساب الذي أعده Harrison، Rutherford، Tarr (١٩٩٧)، معززا المكاسب الثابتة التي تتحقق من التجارة (وهي محور تركيز الدراسات المستشهد بها أعلاه) بالمكاسب "شبه المتغيرة" "التي تمثل حالة مطردة" وتنجم في المدى الطويل نتيجة لزيادة الاستثمار.

وأضاف لذلك تأثيرا صافيا آخر فيما يتعلق بالإنتاجية استخلصه بضرب الزيادة في التجارة في كل إقليم – حسب تقديرها بواسطة نموذج التوازن العام القابل للحساب – في "تقدير مركزي" لمرونة الناتج بالنسبة للتجارة، مستخلصا من المؤلفات التي تبحث نماذج انحدار منحنى النمو ومقارنتها بين البلدان التي أصبحت كثيرة الآن. وباستخدام تقدير

الإطار ٩
لماذا تعتبر التجارة مهمة للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي؟[١]

سوباتشاي بانيتشاباكدي، المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية

لقد غيرت التكنولوجيا والزراعة الحديثة من طبيعة العمل لتحقيق الأمن الغذائي، لكن هناك ناحية واحدة لم يحدث فيها أي تغير ملحوظ. وبرغم التقدم المادي الباهر الذي حققته حضارتنا، فمع الأسف لم يتم استئصال الجوع والمجاعات في جميع أنحاء العالم.

واليوم هناك إدراك بأن الإمداد الغذائي المحلي المستدام لا يمكن أن تؤمنه كل حكومة من خلال عملها الفردي. وقد أثبت التاريخ مرارا أن الحماية الجمركية والانعزال عن الأسواق العالمية ليسا الحل السليم. فالاكتفاء الذاتي الغذائي لا يساوي الأمن الغذائي. والاكتفاء الذاتي الغذائي هدف خادع في العالم اليوم، حيث تشكل مجموعة واسعة من المدخلات معادلة الإنتاج الكامل. كما أنه لا توجد دولة بمنأى عن الآثار المناخية المناوئة المفاجئة التي يمكنها خفض الإنتاج الزراعي المحلي إلى حد بعيد.

إن إسهام منظمة التجارة العالمية في كفاءة الإنتاج واضح وبالفعل لا يحتاج إلى إسهاب. وربما يكون الأقل وضوحا هو إسهام منظمة التجارة العالمية في حفظ السلام الذي يعتبر حيويا لضمان بقاء قنوات الإمداد مفتوحة. ودعونا لا ننسى أن نزاعات التجارة الدولية دائما ما كانت سببا متكررا للحرب، مما يعرض إمكانية حصول السكان مباشرة على الأغذية للخطر. ومنذ عام ١٩٤٨، قدم نظام الجات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) ومنظمة التجارة العالمية إطارا لسيادة القانون والمفاوضات السلمية وتسوية النزاعات في العلاقات التجارية الدولية. وعلاوة على ذلك، يقدم التكامل الاقتصادي من خلال التجارة حافزا قويا للتعاون السياسي بين الدول. ولتسمحوا لي باستعارة مقولة مونتسكيو" السلام هو الأثر الطبيعي للتجارة".

ولذلك فإنها ليست مصادفة أن يكون نظام التجارة متعددة الأطراف أحد القواعد الرئيسية للنظام السياسي العالمي. فالعلاقات التجارية المستقرة ليست مهمة فقط من أجل الأمن الغذائي ولكن أيضا من أجل الأمن العالمي. وهي ليست بمصادفة أخرى أن يكون ثلثا أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان النامية. ففي النهاية تعتبر القوانين الواضحة والقوية ذات قيمة خاصة للدول الصغيرة والأقل قوة.

كما تسهم منظمة التجارة العالمية بشكل أكثر تحديدا في الأمن الغذائي. فضمان كفاءة الإنتاج وتوزيع الإمدادات الغذائية، مع ذلك، هو مجرد جزء من معادلة الأمن الغذائي. ويكاد الجوع وسوء التغذية أن يكونا دائما نتيجة للفقر. وبينما تلعب عدة عوامل أخرى دورها تعاني أغلبية الجياع وسيئي التغذية من عدم كفاية الدخل وليس من عدم كفاية الإمدادات الغذائية. وكثيرا ما يفتقر الفقراء إلى القوة الشرائية حتى عندما تكون الإمدادات الغذائية المحلية متوافرة نسبيا أو متاحة عند الطلب من خلال الأسواق العالمية. أما نقص الإمدادات الغذائية الحقيقي بسبب الحروب أو النزاعات الأهلية أو الكوارث الطبيعية فهو ضئيل بالمقارنة.

وفي ضوء ذلك، فأحد الطرق الملموسة التي يمكن لمنظمة التجارة العالمية من خلالها الإسهام في تحسين الأمن الغذائي هو تقديم الفرصة لزيادة مستويات الدخل من خلال النمو الاقتصادي. وكما أقر إعلان وخطة عمل روما – فالتجارة هي عنصر رئيسي من أجل الأمن الغذائي– لأنها تنشط النمو الاقتصادي. وهي تتيح نقل الإمدادات الغذائية بكفاءة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. وتتيح للبلدان الاعتماد على نفسها بدلا من محاولة الاكتفاء الذاتي، بغض النظر عن التكلفة.

ومنذ عام ١٩٤٨، تم خفض التعريفة الجمركية في العالم الصناعي إلى أكثر من ٨٠٪ على مدى ثماني دورات من المفاوضات، كما ألغيت مجموعة واسعة من القيود الكمية والتحكمات البيروقراطية. ومنذ عام ١٩٤٨، نمت التجارة بمعدلات أسرع من الإنتاج العالمي فيما عدا ثماني سنوات فقط. وكان تحرير التجارة أيضا عاملا مهما لنشر المعرفة والتكنولوجيا ورأس المال.

أما الإسهام الرئيسي الآخر الذي تستطيع منظمة التجارة العالمية تقديمه فهو بالطبع متعلق بتأثير السياسات التجارية على الإنتاج الزراعي. والغرض من السياسات المشتركة للحكومات التي تسعى لتحسين الأمن الغذائي، من

خلال الاكتفاء الذاتي، هو الحفاظ على مستوى عال من الحماية للحدود والأسعار الداخلية العالية لتشجيع الإنتاج المحلي. ومع ذلك، فهذا له آثار سيئة على الأمن الغذائي. فالأسعار الداخلية العالية تستطيع أن تكون بمقام ضريبة تناقصية. والمستهلكون الفقراء معرضون للتضرر أكثر من غيرهم من جراء أسعار الأغذية العالية. فتخفيض قوتهم الشرائية يقلل من أمنهم الغذائي. كما أن الإعانات والتدابير الأخرى التي تتخذ لتحفيز الإنتاج قد تفيد أعضاء المجتمع الزراعي أيضا بغير قصد، لاسيما المزارعين وملاك الأراضي الأغنياء على سبيل المثال، وهم أبعد ما يكون عن الحاجة لذلك. ومن الواضح أنه بالنسبة لتلك البلدان سيكون السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي مكلفا وأقل من المثالي جدليا للأمن الغذائي.

كما أن التشويه الذي قد تحدثه مثل هذه السياسات يؤثر على البلدان الأخرى. وأثرها الأكثر مباشرة هو تحجيم الصادرات الزراعية للبلاد حيث يمكن إنتاج الأغذية بتكلفة قليلة. وهذا الشق في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. فبالنسبة لكثير من هذه البلدان لاسيما أفقرها، يعتمد نجاح أدائها الاقتصادي على نجاح أدائها الزراعي. وبالطبع يعتمد تحسين الإنتاج الزراعي وأداء الصادرات على مجموعة واسعة من العوامل خارج مجال السياسة التجارية. ولكنه من المقبول والمفهوم على نطاق واسع أن المزيد من خفض الحواجز التجارية والإعانات المشوهة للتجارة سيساعد على إنعاش الأداء الاقتصادي للمنتجين الزراعيين في البلدان النامية.

وقد يكون لإلغاء الإعانات على المدى القصير عواقب تتعلق بشروط التجارة بالنسبة للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، نظرا لبقاء الأسعار العالمية منخفضة بشكل اصطناعي لسنوات طويلة. وهذه نقطة لا ينبغي إغفالها كما ينبغي الأخذ في الاعتبار المشكلات الخاصة بالبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وتقدم منظمة التجارة العالمية بعض الآليات للمساعدة. ومع ذلك نحتاج إلى استجابة عريضة النطاق تشرك الوكالات الإنمائية والتمويلية الدولية كي نعالج هذه المشكلة بطريقة قاطعة.

ومن منظور إنمائي، يجب أن تكون نتائج دورة الدوحة أكثر طموحا مما تحقق في دورة أوروغواي، ونحن على المسار الصحيح من أجل نتيجة طموحة. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أشدد على أنه للوصول إلى هذه النتيجة فنحن نحتاج إلى نتائج ذات مغزى في جميع المجالات ولكن بشكل خاص في الزراعة. وسيكون على جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إظهار قدر عال من المرونة للوصول إلى نتيجة طموحة وفي نفس الوقت تحقيق توازن بين حساسيات الاستيراد ومنافع التصدير.

ودعونا لا ننسى أن الأغذية دائما ما كانت عنصرا مهما في التجارة وأن أسواقها متكاملة إلى حد أكبر أو أقل منذ آلاف السنين. ولكن خلال القرن العشرين، تعرضت تجارة المواد الغذائية إلى عوائق ضخمة على نحو متزايد. ودورة الدوحة تمنحنا الفرصة لعكس هذه الاتجاهات. ولدينا، ضمن جدول أعمال الدوحة للتنمية، التزام يجب أن نحققه، ليس فقط كمفاوضين تجاريين ولكن أيضا كممثلين للحكومات ألزموا أنفسهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من مبادرات التنمية الدولية المهمة. وكلما تأخرت الإصلاحات تعطلت مكاسب التنمية.

إن الأمن الغذائي أمر معقد. فتعزيز الأمن الغذائي يتطلب مبادرات واتخاذ خطوات سياسية على أكثر من جبهة، وتمثل التجارة هنا عنصرا واحدا فقط بين عناصر أخرى عديدة. وهكذا، فإن انتهاء دورة الدوحة الناجحة لا يمكن رؤيته من منظور الأمن الغذائي إلا إيجابيا. إن طريق تحقيق الأمن الغذائي يتأتى من خلال التكامل والاعتماد المتبادل وليس الحماية والحكم المطلق.

---

(١) هذا الإطار مأخوذ من كلمة المدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية أمام مؤتمر المائدة المستديرة رفيع المستوى حول إصلاح التجارة الزراعية والأمن الغذائي الذي انعقد في روما ١٣ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥. النص الكامل لهذه الكلمة متوافر على الموقع التالي:
http://www.wto.org/english/news_e/spsp_e/spsp37_e.htm.

النمو على المدى الطويل في نصيب الفرد من الدخل الناجم عن إصلاح التجارة، طبّق Cline "مرونة للفقر" خاصة بكل بلد على حدة بالنسبة للنمو، استنادا إلى توزيع منطقي طبيعي مفترض لدخل كل إقليم، للحصول على تقديره النهائي لمدى الحد من الفقر بتخفيض عدد الفقراء.

وتبدو التقديرات كبيرة، إذ يبلغ مجموعها نحو ٦٥٠ مليون شخص – معظمهم في آسيا – حيث العدد المطلق للفقراء (استنادا إلى مقياس دخل قدره دولاران يوميا) كبير وحيث النمو التجاري مرتفع نسبيا في أعقاب تحرير التجارة متعدد الأطراف.

وتقديرات Cline المستندة إلى النمو والخاصة بانخفاضات الفقر النابعة من تحرير التجارة أكبر كثيرا من التقديرات التي حصل عليها فريق آفاق التنمية التابع للبنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠٠٣) . فقد استخدم أفراد هذا الفريق نموذجا للتوازن العام القابل للحساب متغيرا بطريقة استشرافية لتقدير الانخفاض في الفقر الذي يحدث في عام ٢٠١٥ نتيجة التحرير التدريجي للتجارة العالمية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وقد استخدموا مثل Cline مرونة فقر بالنسبة للدخل (من المفترض في هذه الحالة أن نسبتها هي ٢,٠، وهو رقم مرتفع استنادا إلى القرائن الموجودة) لتحويل النمو الاقتصادي إلى انخفاضات في الفقر. ولكنهم، على الاختلاف من Cline، تتبعوا تراكم رأس المال استجابة لزيادة الاستثمار، ويشكل أيضا مضاعف الانفتاح/الإنتاجية جزءا صريحا من هذا النموذج. وقد خلصوا إلى أن الإصلاحات التجارية هذه تقلل عدد من يعيشون في حالة فقر (على دخل يقل عن دولارين يوميا) بمقدار ٣٢٠ مليونا – أي ما يمثّل نصف تقدير Cline تقريبا.

وتُبرز تقديرات Cline، وكذلك تقديرات فريق آفاق التنمية، إمكانية أن يكون لتحرير التجارة أثر كبير في المدى الطويل على الفقر. ولكن، للتوصل إلى هذا التقدير، كان عليه أن يتبع مسارا طويلا وشاقا، بحيث اجتاز عدة "حقول ألغام" بحثية في أثناء العملية هي: "تحليل التوازن العام القابل للحساب" الذي يمثل "حالة مطردة"، ونظرية النمو، وتحليل نماذج الانحدار المقارنة بين البلدان، علاوة على المؤلفات التي تتناول توزيع الدخل والفقر.

وسيستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تصبح هذه المؤلفات الفردية قوية بدرجة كافية لدعم أي شيء يتجاوز ما هو أكثر من مجرد تقديرات عشوائية للآثار المحتملة للإصلاح التجاري على الفقر في المدى الطويل. وفي الوقت ذاته ستواصل هذه المؤلفات في معظمها التشديد على الإصلاح التجاري بالنسبة لتوزيع الدخل في المديين القصير والمتوسط وأثره على الفقر، وما يترتب عليه من تغيرات في أسعار السلع وعوامل الإنتاج. وبقدر تركيز معظم واضعي السياسات على هذا الإطار الزمني الأقصر، وبالنظر إلى أن الآثار على المدى القصير مهمة على وجه الخصوص للأسر التي تواجه الفقر المدقع، فالمنظمة تعتقد أن هذا التشديد له ما يبرره.

مدلولات البحوث المتعلقة بالسياسات

إن تحرير التجارة الزراعية ينطوي على آثار مهمة بالنسبة للفقر وانعدام المساواة. ونظرا لأن معظم فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية تمثل فيها الزراعة مصدر عيشهم الأساسي، فإن أي إصلاحات تجارية تؤدي إلى انتعاش الأسعار الزراعية وانتعاش النشاط الزراعي تنحو عادة إلى خفض الفقر. إلا أن الآثار المحددة تتوقف على عدد من العوامل .

فمدى انتقال الأسعار من الحدود إلى الأسواق المحلية يمكن أن يتباين تباينا واسعا – حتى داخل بلد بعينه – كما ورد في حالة المكسيك. ويعمل سوء البنية التحتية وارتفاع تكاليف المعاملات على تحصين المستهلكين الريفيين إزاء ارتفاعات الأسعار العالمية، بينما يضران بالمصدرين. وأي سياسات ترمي إلى الحد من تكاليف التسويق المحلي ستعزز الرفاه الريفي وتحسّن فرص المنتجين الريفيين في الاستفادة من الإصلاح التجاري.

وقدرة الأسر على التأقلم مع تغيرات الأسعار التي تنبُع من الإصلاح التجاري تتباين أيضا تباينا كبيرا عبر البلدان والمحليات وأنواع هذه الأسر. وكلما كانت الأسر متجاوبة مع تغيرات الأسعار كلما زاد احتمال مكسبها من الإصلاح التجاري. فإذا استطاعت أن تُزيد الإمدادات من المنتجات التي ارتفع سعرها، مع خفض استهلاكها من هذه السلع، فإن أي خسائر أولية ستقل، وستزيد المكاسب. ومن المرجح، بطبيعة الحال، أن تكون قدرتها على زيادة الإمدادات أكبر إذا كانت لديها إمكانية وصول يسيرة إلى الأصول الرأسمالية والائتمانات – وهذا أمر صعب بالنسبة لأشد المزارعين فقرا.

وعلى المدى المتوسط تلعب أسواق اليد العاملة دورا قويا في تحديد آثار الإصلاح التجاري على الفقر. فالمشترون الصافون للسلع الزراعية يمكن أن يكسبوا من ارتفاع الأسعار – بشرط أن تتحول هذه الأسعار إلى أجور أعلى وبشرط أن تكون لديهم إمكانية الحصول على عمال بهذه الأجور الأعلى. وأثر الإصلاحات التجارية على أجور اليد العاملة غير الماهرة هو، في حقيقة الأمر، أمر محوري في قضية الفقر. ومن هنا تنبع أهمية إجراء إصلاحات

في السياسات المحلية ترمي إلى تحسين أداء أسواق اليد العاملة.

والانخفاض في معدلات الفقر على المدى الطويل نتيجة للإصلاح التجاري يتوقف بدرجة حاسمة على النمو الاقتصادي. وأثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي يحتل الآن مجالا لبحوث مكثّفة. وتشير النتائج الأولية، المستندة إلى القرائن المتاحة حاليا والمستمدة من التجربة العملية بشأن الصلة بين التجارة والنمو، إلى أن هذا يمكن أن يكون أداة مهمة للحد من الفقر.

النتائج الرئيسية

- تلعب أسواق اليد العاملة دورا رئيسيا في تحديد آثار تحرير التجارة على الفقر. فالمشترون الصافون للسلع الزراعية، الذين يخسرون في البداية نتيجة لارتفاع الأسعار، يمكن أن يكسبوا في نهاية الأمر إذا تحولت هذه الأسعار إلى أجور أعلى وإلى مزيد من فرص العمل.
- الهبة الأساسية لدى الفقراء هي عملهم، وأثر الإصلاحات التجارية على أجور اليد العاملة غير الماهرة محوري في قضية الفقر، مما يُبرز أهمية إجراء إصلاحات تكميلية على صعيد السياسات المحلية ترمي إلى تحسين أداء أسواق اليد العاملة.
- تشير النتائج الأولية، المستندة إلى القرائن المتاحة حاليا والمستمدة من التجربة العملية، إلى أن الصلة بين التجارة والنمو يمكن أن تكون أداة مهمة للحد من الفقر. ومع تحسّن معرفتنا بشأن هذه الصلة في المستقبل، ستزيد كثيرا قدرتنا على تقييم أثر الإصلاحات التجارية على الفقر في المدى الطويل.
- تتوقف إمكانية مساهمة التجارة في الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي على توظيف استثمارات فعالة في البنية التحتية والمؤسسات والتعليم والصحة.
- إلغاء الضرائب على الصادرات الزراعية وإلغاء التعريفات الجمركية على المدخلات الزراعية (الآلات والأسمدة ومبيدات الآفات) في البلدان النامية من شأنه أن يؤدي إلى تحسين معدلات التبادل التجاري الزراعية وأن يساعد المنتجين على التنافس في الأسواق الدولية وفي أسواقهم المحلية.
- شبكات الأمان ونُظُم توزيع الأغذية ضرورية لضمان عدم معاقبة المستهلكين ذوي الدخل المنخفض بارتفاعات في أسعار الواردات من الأغذية.
- تمثّل الآثار الإيجابية للتجارة على الدخول غير الزراعية وخاصة فرص العمل والأجور، ومن ثم الأمن الغذائي، أكبر الوعود التي تبشّر بها التجارة للعديد من البلدان النامية.

سادسا: التجارة والأمن الغذائي

تفيد منظمة الأغذية والزراعة بأن عدد ناقصي التغذية في البلدان النامية يبلغ ٨١٥ مليونا (الجدول ١٠). وبينما تبين أن ثلثي الأعداد الكلية لناقصي التغذية يوجدون في آسيا، إلا أن نسبة الانتشار الأعلى وجدت في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تصل هذه النسبة إلى ٣٣ في المائة من السكان.

وتعتبر هذه الأرقام مثيرة للقلق نظرا لالتزام المجتمع الدولي بالقضايا المتعلقة بالأمن الغذائي، وقدرته على إنتاج قدر من الغذاء يفوق ما يكفي كل إنسان على وجه الأرض، واستخدام نظم المعلومات الجديدة لتحديد الأمكنة المحتاجة للغذاء تحديدا دقيقا وكذلك لحشد نظم مواصلات سريعة لنقل الغذاء بسرعة في أرجاء العالم المختلفة.

وكما ورد في الفصول السابقة، فمن غير المرجح أن يؤدي الانفتاح على التجارة العالمية، بمفرده، إلى تحسينات كبيرة في النمو الاقتصادي أو الحد من الفقر، كما أن الأمر يصح بالمثل على انعدام الأمن الغذائي. والسياسات التكميلية، ومنها الاستثمارات العامة في استراتيجيات النمو التي تصب في صالح الفقراء وشبكات الأمان الاجتماعي، تعتبر ضرورية إذا ما أريد لتحرير التجارة دعم استراتيجيات الأمن الغذائي. كما أن توسيع الأسواق من خلال التجارة يوفر فرصا للنمو ويزيل قيود الحجم والنطاق في حالة الاقتصاديات منخفضة الدخل ذات الأسواق المحلية المحدودة. ويدرس هذا الفصل قضية الأمن الغذائي ويناقش كيف يمكن للتجارة وتحريرها أن يساعدا في تعزيزه.

والمشاركة في التجارة الدولية تسمح للبلدان بالوصول إلى أسواق أوسع لمنتجاتها. كما توفر، في الوقت ذاته، سبيلا للوصول إلى امدادات غذائية أكثر حجما وأقل تكلفة مقارنة بالوضع الذي تعتمد فيه على إنتاجها المحلي فقط. وربما تصبح التجارة الدولية أيضا أداة قوية لنقل التكنولوجيا، والتي تبقى آفاق زيادات الإنتاجية بدونها محدودة لدرجة كبيرة.

ومنظمة الأغذية والزراعة تود بالأخص تشجيع هذه الإمكانية بالذات للتجارة الدولية على تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليص عدم المساواة وتحسين الأمن الغذائي. وتقر منظمة الأغذية والزراعة بأن المشاركة الأوسع في التجارة الدولية هي عنصر أساسي لمزيج شامل من السياسات التي تشجع النمو الاقتصادي وتحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

الجدول ١٠

مؤشرات الأغذية والجوع بحسب الإقليم

	شرق آسيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	جنوب آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	البلدان النامية
استهلاك الفرد من الأغذية (سعر حراري / للفرد /في اليوم)						
٦٦–١٩٦٤	١٩٥٧	٢٣٩٣	٢٢٩٠	٢٠١٧	٢٠٥٨	٢٠٥٤
٠٢–٢٠٠٠	٢٨٧٤	٢٨٤٨	٢٩٧٥	٢٣٩٧	٢٢٤٧	٢٦٥٩
ملايين السكان الذين يعانون نقص التغذية						
٩٢–١٩٩٠	٢٧٥	٥٩	٢٥	٢٩١	١٦٦	٨١٧
٠٢–٢٠٠٠	١٥٢	٥٣	٣٩	٣٠١	٢٠٤	٨١٥
ملايين السكان الذين يعانون الفقر (دولار واحد في اليوم)						
١٩٩٠	٤٧٢	٤٩	٦	٤٦٢	٢٢٧	١٢١٨
٢٠٠١	٢٧١	٥٠	٧	٤٣١	٣١٣	١٠٨٩

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٣أ، ٢٠٠٤ب؛ والبنك الدولي، ٢٠٠٥ب.

ما هو الأمن الغذائي؟

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس، في كل الأوقات، بإمكانية الحصول، ماديا واجتماعيا واقتصاديا، على غذاء كاف وسليم ومغذ لتلبية حاجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية.

وتركز منظمة الأغذية والزراعة على أربعة أبعاد للأمن الغذائي:

- التوافر، ويحدده الإنتاج المحلي، والقدرة على الاستيراد، ووجود المخزونات والمعونة الغذائية.
- إمكانية الوصول، وتعتمد على مستويات الفقر، والقوة الشرائية للأسر ووجود بنية تحتية للمواصلات والأسواق ونظم توزيع الأغذية.
- استقرار الإمدادات، والحصول عليها قد يتأثران بالطقس، وتقلبات الأسعار، والكوارث الناجمة عن النشاط الإنساني، إضافة لعدد من العوامل السياسية والاقتصادية.
- الاستعمال الآمن والصحي للأغذية يعتمد على الرعاية والتغذية، وجودة الغذاء وسلامته، والحصول على مياه نظيفة ومرافق صحية.

وحالة التعرض لانعدام الأمن الغذائي تشير إلى نطاق كامل من العوامل التي تضع الناس عرضة

الشكل ٢٦
الإطار المفاهيمي لانعدام الأمن الغذائي

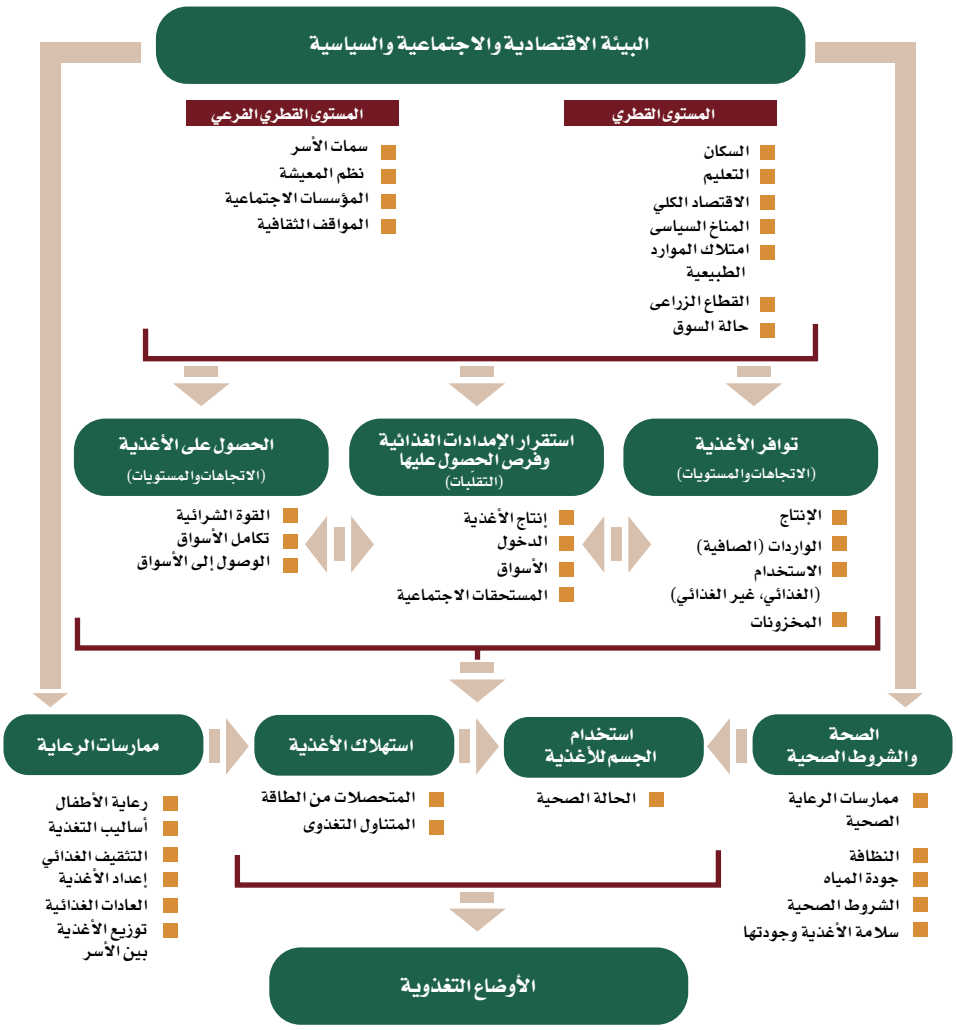

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٠

لخطر الإصابة به. وتتحدد درجة تعرض الأفراد، أو الأسر، أو جماعات من الناس بمدى تعرضهم لعوامل الخطر وبقدرتهم على مواجهة الأوضاع المتوترة أو الصمود أمامها. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي ظاهرة معقدة، تعزى إلى العديد من العوامل التي تتفاوت في أهميتها عبر المناطق والبلدان والمجموعات الاجتماعية، وكذلك على مدى الوقت (الشكل ٢٦). ويمكن تجميع هذه العوامل في سياق المجالات الأربعة التالية لإمكانية التعرض:

- البيئة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية؛
- أداء الاقتصاد الغذائي؛
- ممارسات الرعاية والتغذية؛
- الصحة والمرافق الصحية.

ولإحراز نجاح في هذا المسار، فإن الاستراتيجيات المعنية باستئصال انعدام الأمن الغذائي تعالج هذه الأسباب الكامنة من خلال توحيد جهود أولئك الذين يعملون في قطاعات مختلفة، كالزراعة والتغذية والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وعلم الاقتصاد والأشغال العامة والبيئة. وذلك يعني، على المستوى القطري، ضرورة قيام مختلف الوزارات أو الدوائر الحكومية بتوحيد مهاراتها وجهودها التكميلية من أجل تصميم وتنفيذ مبادرات متكاملة مشتركة بين القطاعات، على أن تتفاعل هذه المبادرات فيما بينها وأن يتم تنسيقها على مستوى السياسات. أما على المستوى الدولي، فيجب أن تعمل الوكالات المتخصصة المعنية ومنظمات التنمية سويا في هذا المجال المشترك.

وتؤثر التجارة على عوامل الأمن الغذائي المذكورة بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال التجارة العامة، والتجارة الزراعية بشكل خاص. فالتجارة الدولية تعزز إمكانية الحصول على الغذاء بمقدار المشاركة والاندماج فيها، كما تعزز النمو الاقتصادي، وتزيد من فرص العمل وتحسن القدرة على توليد الدخل للفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي. إضافة لذلك، يمكن للانفتاح على التجارة الزراعية أن يوطد الأمن الغذائي عبر زيادة الإمدادات الغذائية لتلبية حاجات الاستهلاك وأن يقلل من قابلية التغير للإمدادات الكلية للأغذية.

الشكل ٢٧

نسبة ناقصي التغذية إلى معدل التجارة في المنتجات الزراعية قياسا إلى الناتج المحلى الإجمالي الزراعي

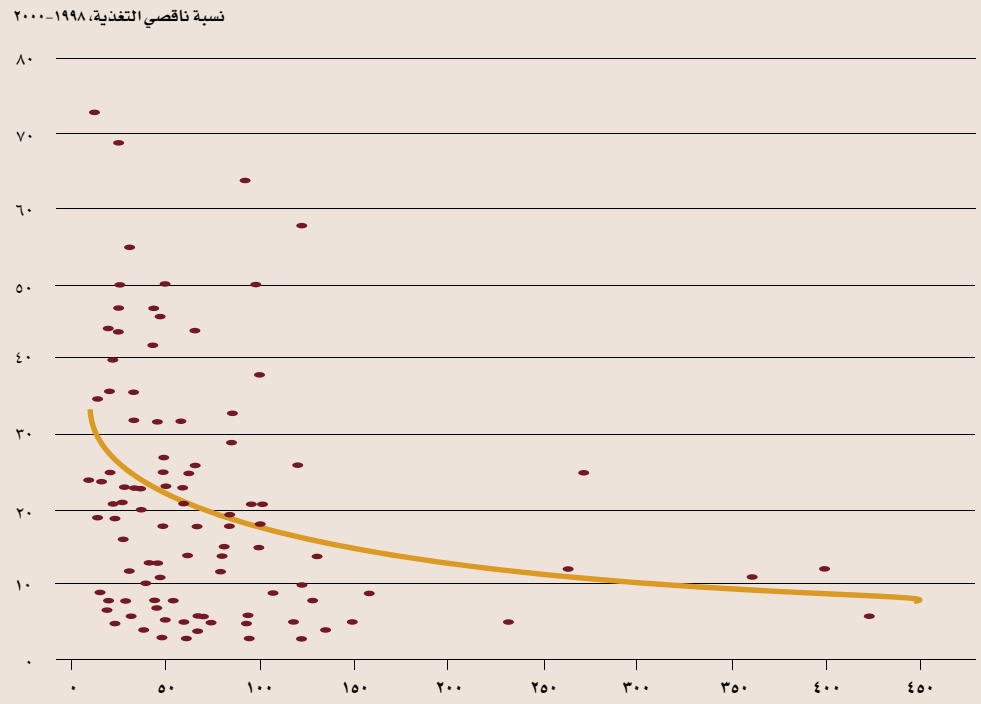

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٢ والبنك الدولي، ٢٠٠٥ج

الشكل ٢٨
نسبة نقص الوزن مقابل معدل التجارة في المنتجات الزراعية قياسا إلى الناتج المحلى الإجمالي الزراعي

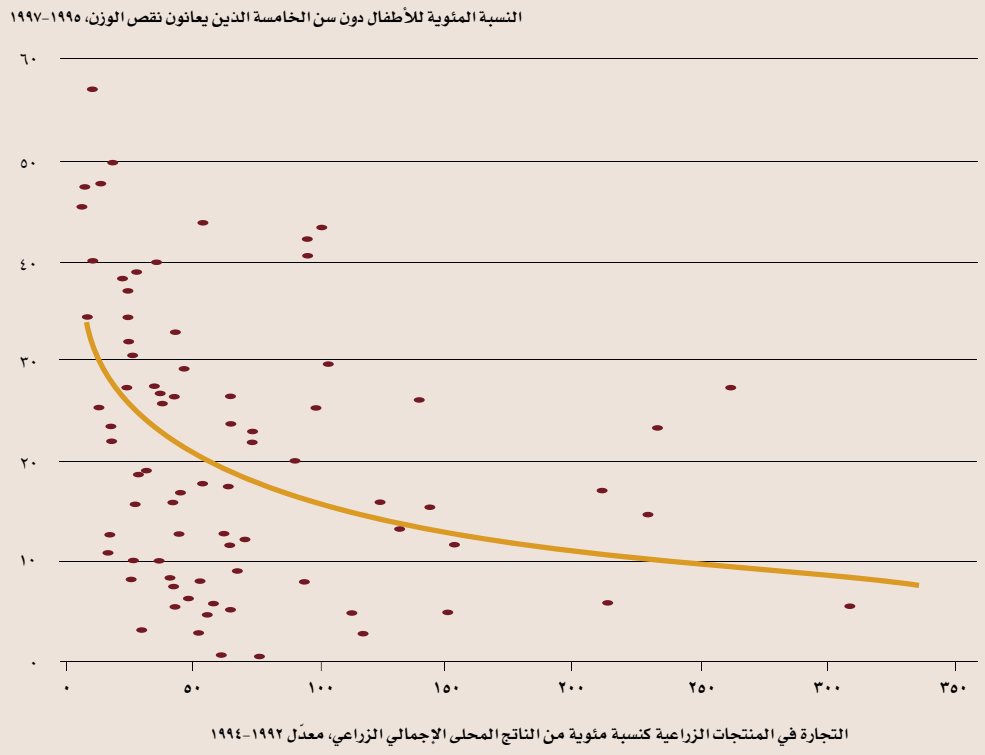

المصدر: استندت حسابات المنظمة على قاعدة البيانات الإحصائية والبنك الدولى، ٢٠٠٥ج

العلاقات المتبادلة بين التجارة والجوع

لقد أثار التكامل المتزايد بين الأسواق الدولية قلقا واسعا بأن الانفتاح على التجارة الزراعية قد يعرض الأمن الغذائي في البلدان النامية للخطر. ومصدر القلق هو أن التعرض للأسواق العالمية قد يزيد من عدم الاستقرار في إمدادات الأغذية وأسعارها، مما يؤدي لاضطراب الأسواق وإضعاف حوافز الإنتاج المحلي. فهل هذا القلق مدعوم بالدليل؟

وفي الشكلين ٢٧ و٢٨، تتمحور التجارة الزراعية (الواردات زائدا الصادرات) كحصة من إجمالي الناتج المحلي الزراعي حول مقياسين للجوع: (١) نسبة السكان الذين يعانون نقص الأغذية؛ (٢) مدى انتشار نقص الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة. وبما أن التغيرات في حجم التبادل التجاري ستستغرق وقتا كي يكون لها أثر على الأمن الغذائي، فإن مقياس انفتاح التجارة ربما يتأخر لفترة ثلاث سنوات. وإن كانت تجارة المنتجات الزراعية، بالفعل، مضرة بالأمن الغذائي، فإن وجود درجة عالية من الانفتاح على التجارة الزراعية سيميل للارتباط بنسب عالية من ناقصي التغذية ضمن السكان. وهذا التوقع ليس مدعوما بالدلائل في أي من الشكلين. ودون أن تتضمن الدلائل أية علاقة سببية، فهي لا تشير إلى أن الالتزام بالتجارة الزراعية مرتبط بمستويات عالية من نقص الأغذية، بل هي بالأحرى تشير إلى العكس.

وعلى أية حال، فإن نقطة أخرى جديرة بالملاحظة ويمكن مشاهدتها في الشكلين تتجسد في الدرجة الواسعة لتشتت البيانات. فكل مستوى من مستويات انفتاح التجارة يرتبط بنطاق واسع من مؤشرات الجوع. ويشير ذلك إلى أن أثر كل من التجارة الزراعية وتحرير التجارة على الأمن الغذائي يتم بواسطة العديد من العوامل الأخرى، كالأسواق، والبنية التحتية، والمؤسسات، وبيئة السياسات التكميلية التي يجري فيها تحرير التجارة. ولا يمكن التأكيد بشكل مبالغ فيه على أهمية الأسواق التي تسير بشكل جيد تحديدا.

ولا يشير الدليل إلى وجود علاقة سلبية بين تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي؛ بل على العكس، فإن درجة أعلى من الانفتاح على التجارة ترتبط بمستويات أقل من نقص التغذية. ورغم أن هذا القول قد يصح بوجه عام، إلا أنه من الصحيح أيضا أن بعض الأسر تخسر في عملية تحرير التجارة، ويصبح أمنها الغذائي عرضة للخطر. ولذا، فلا بد من أن تترافق الإصلاحات التجارية مع إصلاح السياسات المحلية لتعزيز الآثار الإيجابية للتجارة وللحد من أي آثار سلبية على الجياع.

وكما تم بحثه في الفصل الخامس، يمكن للنمو الاقتصادي الناشئ عن الزراعة والمترافق مع نمو في الأنشطة الريفية غير الزراعية أن يكون له أثر قوي إيجابي على الحد من الفقر والجوع، شريطة وجود إمكانية وصول متكافئة إلى الأصول – الأصول الخاصة والعامة كليهما. ومن شأن تعزيز الدخول الزراعية أن يزيد الطلب على السلع غير الزراعية، وهو ما يعطي دفعة للدخول الريفية غير الزراعية ويوسع فرص نمو الدخل في المناطق الريفية.

ويمكن أن تساهم تجارة المنتجات الزراعية في استراتيجية إنمائية قائمة على الزراعة، كما يمكن أن ينطوي تحرير التجارة في المنتجات الزراعية على آثار نافعة. فمن جهة، يمكن للبلدان المتقدمة أن تساهم أيضا من خلال الانفتاح على التجارة في السلع الزراعية والمنتجات الزراعية المصّنعة وكذلك من خلال منع برامجها لدعم الزراعة المحلية من طرح سلع مدعومة في الأسواق العالمية تضر بالمنتجين من البلدان النامية. ومن جهة أخرى، فبإمكان البلدان النامية أن تتأكد من أن نظمها التجارية ستؤدي إلى تحفيز النمو في القطاع الزراعي بأكبر قدر ممكن.

ويشير استعراض الدلائل التجريبية بشأن تحرير التجارة في الفصل الرابع إلى أن المكاسب الكبرى للبلدان النامية تأتي في الغالب من تدابير تحرير التجارة والإصلاحات المحلية الخاصة بها. وفي هذا المجال، من المهم أيضا ملاحظة أن القطاع الزراعي يمكن أن يتأثر بشدة من سياسات الحماية الموجهة صوب قطاعات أخرى من الاقتصاد، كما تم بحثه في الفصل الثالث.

تحرير التجارة والأمن الغذائي

تساهم تجارة المنتجات الزراعية بدور مهم في تقليص الفقر وانعدام الأمن الغذائي، لكن تحرير التجارة وآثارها على الأمن الغذائي تبقى رغم ذلك غير واضحة ومعقدة. وعلى المستوى النظري، يمكن رؤية العلاقة بين الإصلاحات التجارية والأمن الغذائي ضمن إطار "الإصلاح – الاستجابة – النتيجة" (الشكل ٢٩) (المنظمة، ٢٠٠٣ب؛ Morrison، ٢٠٠٢؛ Cirera، Winters، McCulloch، ٢٠٠١).

وبالنسبة لمجموعة معينة من الظروف الأساسية، من شأن إصلاح ما، وفي هذه الحالة تحرير التجارة، أن يغير الأسعار النسبية. وإلى المدى الذي تتغير فيه الأسعار، وبالتالي الحوافز، فإن ذلك سيظهر استجابة على صعيد الإنتاج والاستهلاك من قبل الأسر. وهذه الاستجابة تحدد نتيجة الأمن الغذائي للأسرة. والسؤال فيما إذا كانت هذه النتيجة تمثل تحسنا صافيا أو تدهورا صافيا يبقى سؤالا تجريبيا ترتهن الإجابة عليه بالظروف الأساسية. ويمكن تجميع الظروف الأساسية ضمن ثلاث فئات: القدرات الوظيفية للسوق، وخصائص العمل، والهبات.

الشكل ٢٩
إطار الإصلاح – الاستجابة والنتائج

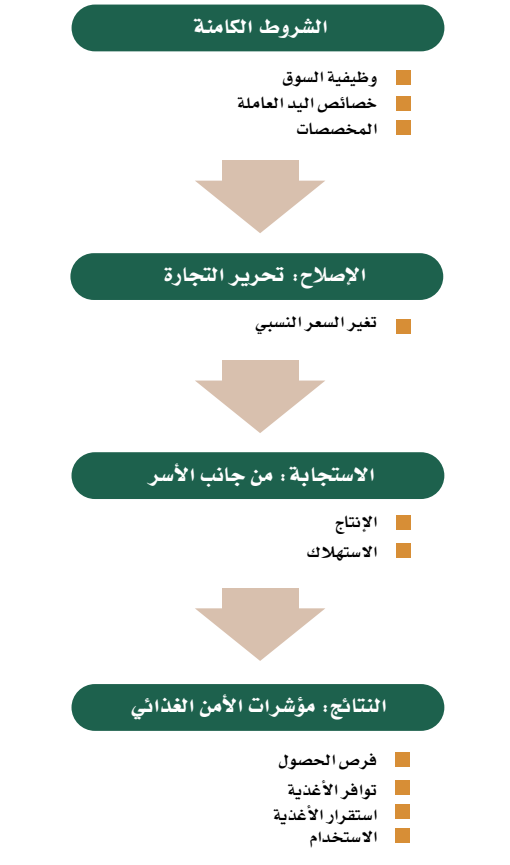

الإطار ١٠
تحرير سوق "الكاشو" في موزامبيق

قامت موزامبيق بتحرير قطاع الكاشو في بداية التسعينات كاستجابة لتوصيات البنك الدولي. وجادل المعادون للإصلاح بقولهم أن تلك السياسة لم تقدم إلا القليل لمنفعة زارعي الكاشو الفقراء بينما أدت إلى إفلاس المصانع في المناطق الحضرية. وباستخدام إطار رفاه نظري، قام McMillan، Rodrik، Welch (٢٠٠٢) بتحليل الأدلة المتوافرة وتقديم بيان عن عواقب الإصلاح التوزيعية والعواقب المتعلقة بالكفاءة. وهم يقدرون أن المنافع المباشرة من تقليص القيود على صادرات الكاشو الخام كانت نحو ٦,٦ مليون دولار سنويا أو نحو ٠,١٤ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لموزامبيق. ولكن تم إبطال مفعول تلك المنافع إلى حد كبير نتيجة لتكاليف البطالة في المناطق الحضرية. ولم يتجاوز صافي المكسب بالنسبة للمنتجين غالبا ٥,٣ مليون دولار أو ٥,٣٠ مليون دولار بالنسبة لمعدل الأسر المنتجة للكاشو سنويا. وقد قدرت الخسارة في الدخل الحقيقي للعمال الحضريين بنحو ٦,١ مليون دولار مما يعادل تقريبا المكسب من الكفاءة المباشرة التي أحدثها التحرير. والسبب الواضح لفشل إصلاح الكاشو هو أن الإصلاح لم يهتم بالحقائق الرئيسية إلا بدرجة ضئيلة. أولا، حصل التجار والوسطاء وليس المزارعون الفقراء على معظم المنافع. ثانيا، نظرا لكون السوق الدولية للكاشو الخام أقل تنافسية من سوق الكاشو المصنع، فقد عانت موزامبيق من خسارة في الشروط المتعلقة بتجارتها الخارجية. ثالثا قللت الإدارة السياسية السيئة للإصلاح من المنافع الحيوية التي كان من الممكن حدوثها.

وقد يكون مفتاح الحصول على المنافع الحيوية التزاما ذا مصداقية بنظام تسعير جديد، على أن يستكمل ببرامج تعويضية، وذلك قد يجعل الاستثمارات الباهظة الضرورية ذات قيمة للفلاحين ورجال الأعمال والعمال. وكان بإمكان التحرير أن ينشّط القطاع الريفي بتحويل الانهيار في زراعة شجر الكاشو إلى النقيض. وقد يكون في القطاع الحضري بشيرا بإعادة هيكلة الإنتاج من خلال تشجيع برامج أكثر عقلانية للاستثمار. ولكن المزارعين رفضوا زراعة الأشجار ورفض مصنعو الكاشو نقل مواردهم لمكان آخر، كما رفض العمال الحضريون البحث عن وظائف أخرى.

المصدر: McMillan,Rodrik, Welch، ٢٠٠٢.

وتشير القدرات الوظيفية للسوق إلى البيئة السائدة للمؤسسات والسياسات، مع الأخذ بعين الاعتبار إصلاحات في مجال السياسات غير الإصلاح التجاري الجاري حاليا. كما تضم البنية التحتية المادية والتقنية مثل شبكات النقل والاتصالات. أما خصائص العمل، فتحيط بالصفات البشرية، بما يشمل التعليم والمعايير الصحية وملكية الأصول ومستوى الأمن الغذائي القائم مسبقا. أما الهبات، فهي الصفات المادية للأسر، مثل الموارد الطبيعية والمناخ والبعد ونوعية الأرض والقرب الجغرافي من الحدود، وغير ذلك. وتبرهن حالة تحرير سوق الكاشيو في موزامبيق (الإطار ١٠) على أهمية الظروف الأساسية لنجاح أو فشل تحرير التجارة.

وتبعا للمدى الذي تتغير فيه الأسعار بالفعل إثر إصلاح تجاري معين، (أنظر موضوع "انتقال الأسعار" في الفصل الخامس)، فقد تختلف الاستجابات المحتملة لأسرة زراعية بخصوص الإمدادات (الإنتاج): تكثيف أو توسيع الإنتاج القائم؛ تنويع أو تغيير مزيج المدخلات (كاستخدام العمل غير الزراعي مثلا) أو مواصلة الإنتاج دونما أي تغيير. ويتم إقصاء العديد من الفقراء ومن يعانون انعدام الأمن الغذائي عن آليات السوق الرسمية؛ لذا، وفي ظل غياب سياسات موجهة مباشرة نحو ربطهم بالأسواق، فإنهم سيواصلون في أغلب الأحيان إنتاجهم دون إحداث أي تغيير عليه. وبالنسبة لمثل هذه الأسر، لن يوفر الإصلاح التجاري بمفرده أية آثار مفيدة.

وتحدد استجابة الاستهلاك (الطلب) نتيجة الأمن الغذائي من خلال قنوات الوصول والتوافر والاستقرار. وأحد الأسئلة الرئيسية بخصوص قناة الوصول هو: ماذا يحدث لقدرة الأسرة على شراء الأغذية؟ ويتأثر ذلك بمؤشرين هما: الدخل وسعر الغذاء. وذلك يعني، هل بمقدور الأسر إنتاج أو كسب دخل كاف لشراء تلك الأغذية التي لا يستطيعون زراعتها لأنفسهم؟

أما التوافر، فهو ضروري للأسر كي تستطيع تحويل الطلب إلى استهلاك. والمزيد من الانفتاح على التجارة سيحسن عموما الروابط مع أسواق التصدير، التي يمكن استخدامها بالمقابل لربط فقراء الريف المعزولين بالمنتجات الغذائية المستوردة.

كذلك، يمكن للاستقرار أن يتأثر بالتجارة. فقد وجدت عدة دراسات تجريبية (مثلا، Anderson، ٢٠٠٠) بأن وجود تجارة أكثر انفتاحا في الزراعة تعمل على تحسين استقرار الأسعار، بدل مفاقمتها: فإن أرادت البلدان ضمان إمدادات غذائية مستقرة يمكن التنبؤ بها، فعليها أن تسعى لإيجاد تجارة أكثر انفتاحا، لا إلى المزيد من الاكتفاء الذاتي. فالتجارة الأكثر انفتاحا تسمح للأغذية بالانتقال من المناطق التي تشكل فيها فائضا إلى مناطق العجز، كما أنها تعزز قدرة المناطق التي تعاني عجزا في تغذية نفسها بنفسها، سواء داخل البلدان أو فيما بينها (Runge وآخرون، ٢٠٠٣).

كما أن حجم واتجاه العلاقة بين تحرير التجارة والأوضاع الخاصة لحالات انعدام الأمن الغذائي هي أسئلة ذات طابع تجريبي. فبينما يمكن لانفتاح التجارة أن يسهم في تحسين الأمن الغذائي، إلا أن تحرير التجارة له تكاليفه أيضا. فقد يكون للتغيرات الناتجة في الأسعار النسبية وإعادة توزيع الموارد الإنتاجية أثر سلبي على الأمن الغذائي لبعض الأسر.

وليس من السهل في الواقع العملي تتبع أثر سياسات الإصلاح الخاصة بتجارة المنتجات الزراعية على الأمن الغذائي الأسري. فالعديد من العوامل يؤثر في الطريقة التي تنفذ منها الإصلاحات إلى المستوى الأسري، ومن المرجح أن يكون هناك رابحون وخاسرون. ولهذا الأمر بعدان. فمن جانب، ستتأثر أنماط السلوك الأسرية المختلفة التي تفرضها ظروف متباينة بطرق ليست متشابهة على الأرجح. فقد يكون الأثر المباشر لإصلاح السياسات التجارية مفيدا لبعض الأسر، إلا أنه قد يكون سلبيا للبعض الآخر.

أما الجانب الآخر فيتمثل في البعد الزمني. فرغم أنه من المتوقع أن يؤدي انفتاح التجارة إلى فوائد طويلة الأجل، إلا أن العديد من الأسر تواجه تكاليف باهظة لاسيما على المدى القصير. وبالطبع، سيفرض إصلاح السياسات تكيفات داخل البلدان حيث ستتغير بنية الحوافز في الاقتصاد كما سيتم إزاحة عوامل الإنتاج نحو تلك القطاعات التي يتمتع البلد بميزة نسبية فيها.

وتسهيل التكيف، مع الحد في الوقت ذاته من أية آثار ضارة على الأسرة الفقيرة والتي تعاني انعدام الأمن الغذائي، يمثل تحديا كبيرا للسياسات. فالسياسات التي يجب تنفيذها هي تلك التي تعزز قدرة الأسر على الاستجابة للحوافز المتغيرة. وعلى هذا الصعيد، يعتبر الوصول إلى الأسواق التي تسير بشكل جيد ضروريا، كما أن أسواق العمل التي تسير على نحو جيد ليست بأقل منه أهمية. وفي الوقت ذاته، فإن آليات التعويض وشبكات الأمان الاجتماعية ضرورية لمساعدة الأسر الضعيفة التي تتأثر سلبيا بالأمر.

ويقدم إصلاح السياسات التجارية فرصا للفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، غير أن عملية التكيف يجب أن تدار بعناية مع توفير حماية كافية للضعفاء ولمن يعانون انعدام الأمن الغذائي. وتبرهن دراسات الحالة التالية على هذه النقطة.

دراسات الحالة عن الاقتصاد الكلي والإصلاحات التجارية

البلدان التي قامت بتحرير تجارة المنتجات الزراعية إبان العقدين المنصرمين تحت إطار برامج التكيف الهيكلي والاتفاق بشأن الزراعة شهدت عددا من نتائج الأمن الغذائي. وقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة في الآونة الأخيرة ١٥ دراسة حالة قطرية[١٨] بهدف دراسة آثار الاقتصاد الكلي وإصلاحات السياسات التجارية على الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥أ). وسيتم في القسم التالي عرض تحليل موجز للدراسات والخلاصات الرئيسية التي خرجت بها وكذلك رسم لانعكاسات السياسات من منظور الأمن الغذائي.

الخصائص الهيكلية لبلدان العينّة

إن لكل من الخصائص الهيكلية لاقتصاد ما، ووجود مؤسسات السوق وأداؤها، والسياق السابق للسياسات تأثير مهم على نتيجة الإصلاحات وعلى ملاءمة عمليات الإصلاح البديلة في سياقات قطرية محددة.

والبلدان في عينة الدراسة التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة هي في مراحل مختلفة من التنمية للانتقال من اقتصاديات زراعية إلى اقتصاديات صناعية. وهي تتفاوت ما بين اقتصاديات زراعية

(١٨) دراسات الحالة غطت البلدان التالية: في آسيا: الصين والهند؛ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: شيلي، غواتيمالا، غيانا وبيرو؛ في شمال إفريقيا والشرق الأدنى: المغرب؛ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: الكاميرون، غانا، كينيا، ملاوى، نيجيريا، السنغال، جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. وللمزيد حول المنهجية المستخدمة، أنظر أيضاً : منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٣ب، الفصل ١١).

منخفضة الدخل (ملاوى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، مثلا) مع انخراط غالبية السكان فيها في الأنشطة الزراعية، وبين بلدان يسود فيها الدخل المتوسط مع كثافة منخفضة نسبيا لسكان الريف (مثلا، شيلي، بيرو). وفي البلدان متوسطة الدخل، قامت التحولات الهيكلية فعلا بتقليص الأهمية النسبية للزراعة لاقتصادياتها القطرية، وللمستهلكين والدخول الريفية. وتعتبر الهند، وكذلك الصين بوجه خاص، حالتين خاصتين في هذا السياق بسبب أعداد السكان الضخمة فيهما، ولتوزعهم بين المناطق الريفية والحضرية والحجم الكلي المطلق للقطاع الصناعي فيهما.

وتعتبر الزراعة مصدرا لأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي في تسعة من البلدان موضع الدراسة من بين خمسة عشر بلدا، بحيث تتجاوز نسبة ٣٥ في المائة في خمسة منها. ويستثنى من ذلك شيلي وبيرو لأن الزراعة تساهم بأقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كليهما.

وبوجه عام، تتضمن هذه الخصائص الهيكلية انعكاسات متباينة لتحرير التجارة على كل من الآثار على نطاق الاقتصاد وعلى رفاهية المستهلكين، وكذلك لتغيرات السياسات التجارية على الزراعة وسكان الريف. وبالنسبة للبلدان الزراعية منخفضة الدخل، من المرجح أن يكون تأثير النمو الزراعي، بفضل الأهمية الأكبر لهذا القطاع في هذه المرحلة الإنمائية، أكثر أهمية بكثير، في سبيل الحد من الفقر، مقارنة بتأثيره في البلدان متوسطة الدخل. فبالنسبة لهذه الفئة الأخيرة من البلدان، ورغم أن الفقر أكثر انتشارا في مناطقها الريفية، يظل العدد المطلق لفقراء الريف فيها قليلا إذا ما قورن بعددهم في المناطق الحضرية.

خلفية الإصلاحات وطبيعتها

خلال عقدي الخمسينات والستينات، قامت معظم حكومات البلدان في العينة بالتدخل في اقتصاداتها مع هدف تسريع عملية التنمية من خلال التصنيع السريع. وتمثلت الاستراتيجية النموذجية المتبعة باستبدال الواردات، والتي يعتبر المقابل لها في القطاع الزراعي هو الاكتفاء الذاتي الغذائي. وفي هذا المضمار، اتبعت بلدان العينة سياسات من تلك الأنواع التي جرى بحثها في الفصل الثالث.

والتحديات (والمعضلات) الأساسية التي تم مواجهتها هي: (١) كيفية تزويد المزارعين بحوافز كي ينتجوا (أي أسعار مربحة ومستقرة) وفي الوقت نفسه الإبقاء على أسعار متدنية للأغذية الأساسية والإمدادات الزراعية للسكان غير الزراعيين (وهم بشكل أساسي سكان المناطق الحضرية/المستهلكون)؛ (٢) كيفية التعويض عن إخفاق الأسواق (بما يشمل فقدان الأسواق) في توفير الخدمات الأساسية لقطاع الزراعة (مثلا فيما يخص القروض، والمدخلات الضرورية، والمعلومات الفنية ومعلومات السوق، والبنية التحتية للتسويق والتوزيع). وقد تدخلت معظم البلدان بغية التأثير على كل من أسعار المخرجات والمدخلات ولتقديم الخدمات الأساسية للقطاع الزراعي. وقد غطى التدخل، في بعض الحالات، جميع المنتجات الزراعية؛ بينما اقتصر في حالات أخرى على المنتجات الاستراتيجية فقط، سواء كانت للاستهلاك المحلي أم للتصدير.

ومن منظور كلي، فقد مر معظم البلدان في العينة بفترات نمو اقتصادي سريع نسبيا في الستينات والسبعينات قبل التدهور الاقتصادي الذي أدى إلى الحاجة لإصلاحات في مجال السياسات. والإصلاحات التي جرى تنفيذها كان قد تم استعجالها فجأة بفعل أزمة ما في الاقتصاد تميزت بنمو منخفض واختلالات خطيرة في الاقتصاد الكلي، كنسب التضخم المرتفع والعجوزات المالية والعجوزات في الحساب الجاري، إضافة إلى القطاعات المالية التي تقاسي مشكلة خطيرة ارتبطت جزئيا بأزمة الدين الخارجي في أوائل الثمانينات. وقد حثت مثل هذه القيود على إجراء تخفيضات كبيرة في الميزانية بشكل عام، وبنحو أخص فيما يتعلق بالزراعة، وشمل ذلك تخفيضات معينة في الائتمان المدعوم، وبرامج التسويق والبنية التحتية.

وبعبارة أشمل، فقد كان الهدف الأولي لبرامج التكيف الهيكلي والخصخصة هو توجيه الزراعة المحلية أكثر نحو السوق. والاستراتيجية الرئيسية للسياسات التي تم تبنيها لبلوغ هذا الهدف تمثلت في إجراء إصلاح على عدة جبهات: تخفيض في معدل الحماية وتحرير الأسعار والخصخصة واستقرار الاقتصاد الكلي. وكانت أهم العناصر في إصلاح السياسات ذات الارتباط بتجارة المنتجات الزراعية هي ما يلي:

- استبدال معظم القيود الكمية على الواردات بالتعريفات الجمركية؛
- تخفيضات في كل من مستوى التعريفات وتشتتها؛
- إزالة الضرائب والحصص والتصاريح الخاصة بالتصدير؛
- تقليص أهمية الاكتفاء الذاتي الغذائي كهدف من أهداف السياسات؛
- تقليص في التجارة الحكومية أو إزالتها؛
- إزالة الرقابة المحلية على الأسعار والإزالة التدريجية لبرامج التوريد الحكومية.

الجدول ١١

متوسط التعريفات الجمركية المطبّقة والمقيدة للدولة الأولى بالرعاية (النسبة المئوية)

	التعريفات الجمركية المطبّقة للدول الأولى بالرعاية			التعريفات الجمركية المقيدة للدول الأولى بالرعاية		
	السنة	المنتجات الزراعية	جميع المنتجات	السنة	المنتجات الزراعية	جميع المنتجات
أفريقيا						
الكاميرون	١٩٩٤	٢٤	١٩			
	٢٠٠٢	٢٤	١٨	١٩٩٨	٨٠	–
غانا	١٩٩٣	٢٠	١٥	١٩٩٥	٩٧	٩٢
	٢٠٠٠	٢٠	١٥			
كينيا	١٩٩٤	٤٣	٣٥	١٩٩٦	٩٧	٩٦
	٢٠٠١	٢٣	١٩			
ملاوي	١٩٩٤	٣١	٣١	١٩٩٦	١١١	٧٦
	٢٠٠١	١٦	١٣			
المغرب	١٩٩٣	٢٩	٢٥	١٩٩٧	٦٦	٤٣
	٢٠٠٣	٥٢	٣٣			
نيجيريا	١٩٨٨	٣٧	٣٤	١٩٩٥	١٥٠	١١٩
	٢٠٠٢	٥٣	٣٠			
السنغال	٢٠٠١	١٥	١٢	١٩٩٦	٣٠	٣٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٩٣	٢٨	٢٠	١٩٩٥	١٢٠	١٢٠
	٢٠٠٣	٢٠	١٤			
أوغندا	١٩٩٤	٢٥	١٧	١٩٩٦	٧٧	٧٣
	٢٠٠٣	١٣	٩			
آسيا						
الصين	١٩٩٢	٤٦	٤٣			
	٢٠٠١	١٩	١٦	٢٠٠١	١٤	١٠
الهند	١٩٩٠	٦٦	٦٦			
	٢٠٠١	٤٢	٣٢	١٩٩٦	١١٥	٤٩
أمريكا اللاتينية						
شيلي	١٩٩٢	١١	١١			
	٢٠٠٢	٧	٧	١٩٩٩	٢٦	٢٥
غواتيمالا	١٩٩٥	١٤	١٠			
	٢٠٠٢	١١	٧	١٩٩٩	٥١	٣٨
غيانا	١٩٩٦	٢٣	١٢	١٩٩٨	٩٣	٥٨
	٢٠٠٣	٢٣	١٢			
بيرو	١٩٩٣	١٨	١٨			
	٢٠٠٠	١٧	١٤	١٩٩٨	٣١	٣٠

المصدر: قاعدة بيانات "كومتريد" في الأمم المتحدة؛ والبنك الدولي/مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ولقد تفاوت تسلسل وعمق الإصلاحات المنفذة من بلد لآخر، وكان هناك في بعض الحالات انعكاس للسياسات. وعلى أية حال، مع مطلع التسعينات، تم تخفيض التعريفات الجمركية بشكل جوهري في معظم بلدان العينة، بل وطرأ عليها المزيد من التخفيض مع حلول عام ٢٠٠١ (أنظر الجدول ١١). وفي الحالة الخاصة للزراعة، كان معدل الرسوم المطبقة في ٢٠٠١ أقل من نسبة ٢٥ في المائة في كل بلدان العينة ما عدا ثلاثة، هي الهند والمغرب ونيجيريا. كما تم استبدال الحواجز غير الجمركية وإلى حد كبير بالتعريفات الجمركية. غير أن إحدى القضايا التي بقيت هي رغبة الحكومات في حماية قطاعاتها الزراعية من تقلبات الأسعار العالمية وكذلك إبطال إعانات التصدير.

عواقب الإصلاحات على الزراعة

اتجاهات الأسعار المحلية

شملت البيئة الاقتصادية الخارجية للعشرين عاما الماضية اتجاها هابطا في الأسعار الفعلية للسوق الدولية بالنسبة للعديد من السلع الزراعية، لاسيما الذرة والأرز والبن والكاكاو والفول السوداني والقطن. غير أن اتجاه هذه الانخفاضات كان ينعكس بشكل دوري. وقد شهد بعض المنتجات تقلبات في الأسعار أكثر من غيره.

والتحركات في الأسعار الدولية هي نتيجة للعديد من العوامل. وبالنسبة لمعظم السلع الاستوائية، كالبن والكاكاو والشاي، كانت زيادات العرض على المستوى العالمي (نتيجة زيادة الإنتاجية وظهور منتجين رئيسيين جدد) هي السبب الرئيسي في الاتجاه الهابط للأسعار الدولية. أما بالنسبة للأغذية الأساسية، كالحبوب واللحوم ومنتجات الألبان وزيوت الطعام، والتي تعتبر منافسة للاستيراد بشكل نموذجي في دول العينة، فإن كساد الأسعار الدولية، على أية حال، كان مرده أساسا هو المستويات المرتفعة للإعانات المحلية وإعانات التصدير التي طبقتها البلدان المتقدمة. والأسواق الزراعية الدولية التي اضطربت وتضررت أكثر من غيرها نتيجة مستويات الدعم والحماية المرتفعة شملت الحبوب (القمح والذرة والأرز)، والسكر ومنتجات الألبان واللحوم والبذور الزيتية.

وفي ظل غياب تدابير سياسات محلية تستهدف الحفاظ على الأسعار الزراعية، فإن الاتجاه الهابط في الأسعار الدولية سينعكس كاتجاه هابط في أسعار الإنتاج الفعلية [أسعار تسليم المزرعة]. ويمكن أن ينطبق ذلك أيضا على المنتجات شبه التجارية مثل الذرة الرفيعة والدخن والكاسافا وأنواع اليام، والتي تنحى أسعارها إلى اللحاق بأسعار الحبوب الرئيسية على المدى الأطول.

وفي بعض الحالات، ارتبطت الإصلاحات بزيادات في معظم الأسعار الفعلية للمنتجين المحليين (مثلا في غيانا، نيجيريا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوغندا) في كل فترة من فترات الإصلاح. وفي حالات أخرى، كان هناك فترات ارتفاع لأسعار المنتجين الفعلية وفترات شهدت هبوطا لهذه الأسعار (الكاميرون وكينيا مثلا). وأحيانا، اتسمت فترات الإصلاح بانخفاض في الأسعار الفعلية (غواتيمالا وملاوى).

وتعتبر أسباب هذا التغاير في استجابات الأسعار المحلية معقدة، غير أن الدراسات تشير إلى عدد من الأسباب الرئيسية. ويمكن تصنيف هذه الأسباب عموما بوصفها تلك التي تؤثر في الأسعار على الحدود وتلك التي تعدل الأسعار ضمن نطاق الاقتصاد المحلي، سواء نتيجة تدخلات مباشرة في الأسعار أم بفعل عوامل مؤسسية. ولقد ارتبطت فترات ارتفاع الأسعار المحلية الفعلية بشكل عام بالتخفيضات الفعلية لسعر الصرف. كما أن رفع ضوابط الرقابة الحكومية عن الأسعار ونظم التسويق قد تمخض أيضا عن مكاسب في أسعار المنتج (لاسيما في المحاصيل التصديرية) في بعض الحالات. ومن ناحية أخرى، يبدو أن تحرير الاستيراد قد ساهم في انخفاض في الأسعار المحلية الفعلية لبعض السلع.

والمثالان التاليان جديران بتوضيح هذه النقطة. ففي شيلي، تم إزالة نظام رقابة حكومي على الأسعار والتسويق حيث كان مصمما للإبقاء على أسعار الأغذية منخفضة للمستهلكين، كما تم خفض أسعار الصرف الفعلية. وبالمقارنة مع الفترة السابقة للإصلاح (١٩٦٤ – ١٩٧٣)، فقد جلبت هذه التغيرات زيادات كبيرة في الأسعار المحلية الفعلية لجميع المنتجات الزراعية الرئيسية، بما يشمل القمح والذرة ولحم البقر والسكر، رغم أن جميع هذه الأسعار أظهرت اتجاها هابطا تدريجيا خلال التسعينات. وعموما، نجحت الإصلاحات في تحسين حركات نقل الأسعار الدولية إلى أسعار محلية، باستثناء أسعار القمح والذرة التي تعزى إلى تطبيق تكيفات تلقائية في الحماية الحدودية والتي أحدثتها آليات الضمان (نطاق الأسعار) القطرية (أنظر الشكل ٣٠).

وفي غانا، ارتبطت الإصلاحات بحالات انخفاض في أسعار الإنتاج المحلية الفعلية للمحاصيل البديلة للواردات، بما يشمل الذرة والأرز وأنواع اليام والكاسافا (أنظر الشكل ٣١). وقد ارتفع سعر الإنتاج المحلي للكاكاو، الذي يعد أحد المحاصيل التصديرية الرئيسية. ويبدو أن تحرير أسعار الصرف قد أفاد الكاكاو، ولكن كنتيجة لاتجاهات الأسعار العالمية إضافة إلى تحرير الاستيراد، فإن العكس هو الذي حدث لبدائل الواردات.

اتجاهات الإنتاج

ثمة دليل ما بأن الإنتاج استجاب إيجابيا لزيادات الأسعار الفعلية وسلبيا لحالات الانخفاض؛ بيد أن ذلك لم يكن واقع الحال على الدوام. وقد وجد أن استجابة نمط الإنتاج كان متشابها تقريبا بالنسبة للمحاصيل التصديرية والمحاصيل الغذائية. من بين الفترات المائة والخمسين التي قدمت بيانات بصددها فيما يخص تغييرات الأسعار والإنتاج، فإن ٦٦ في المائة فقط من الحالات كانت فيها الاستجابة في الاتجاه المتوقع، مع ٣٤ في المائة من الحالات

الشكل ٣٠
تطوّر الأسعار المحلية الحقيقية ومعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي في شيلي

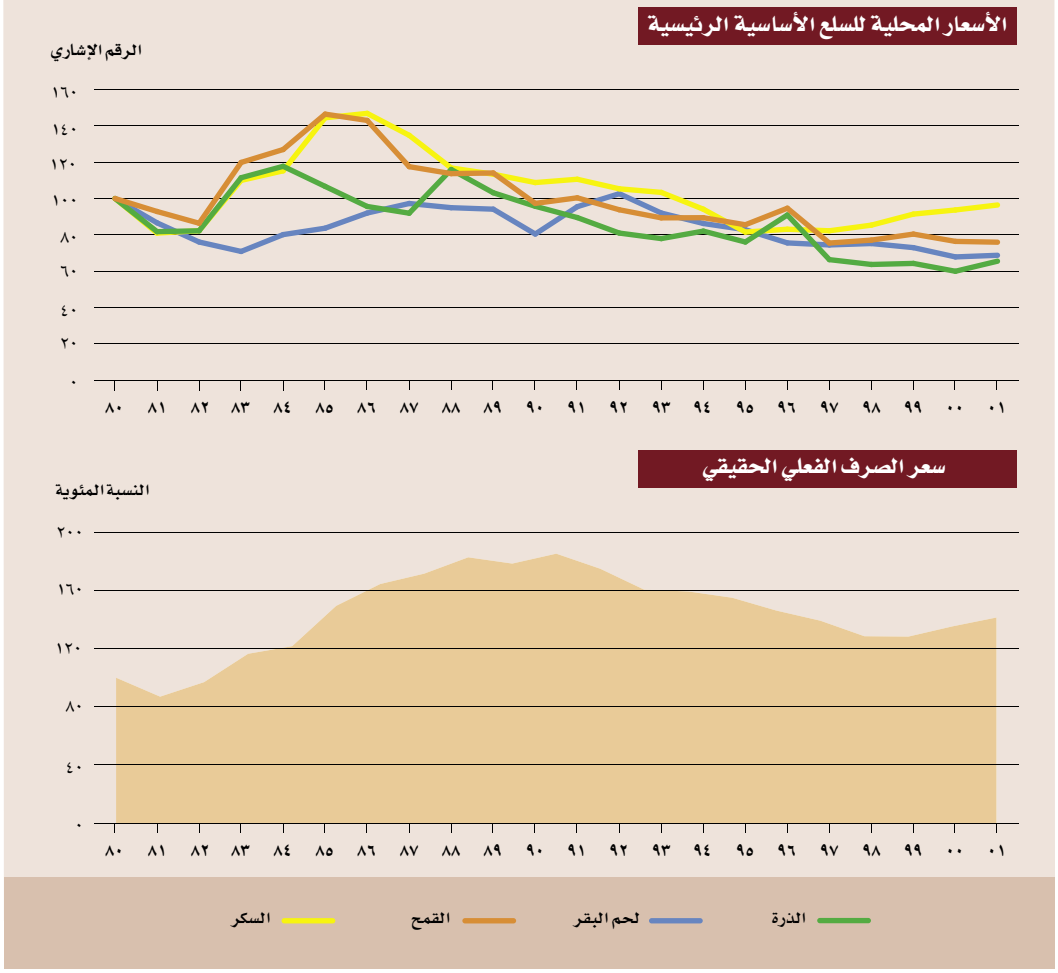

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥

التي سجلت إما زيادة في الإنتاج لدى انخفاض الأسعار، أو تراجعا في الإنتاج في مواجهة أسعار متصاعدة. وفي كينيا وجمهورية تنزانيا الاتحادية، انخفض الإنتاج رغم الزيادات الفعلية للأسعار. بينما أظهرت ملاوى وبيرو الأثر المعاكس بزيادة عدد من المنتجات، وذلك رغم انخفاض الأسعار.

وهكذا، وفوق كل شيء، فإن الصورة غير واضحة فيما يخص استجابة الانتاج الظاهرة للتغيرات التي تطرأ على الأسعار. ويشير ذلك إلى أنه رغم أن المنتجين يستجيبون إلى تشكيلة من الحوافز السعرية (التي تحدد دوليا ومحليا)، فإن القيود غير السعرية ذات الصلة، أو التخفيف من هذه القيود، تبدو خطيرة الشأن في تحديد ما إذا كانت الاستجابة ستحدث ضمن فترة الإصلاح (مع الإقرار بأن التأخيرات في الاستجابة قد تفسر جزئيا هذه الاستجابات غير المتوقعة) وكذلك في تحديد مدى الاستجابة.

وكما هو الحال بالنسبة لتغيرات الأسعار، فهناك العديد من الأسباب للتغاير في استجابات الإنتاج، بعضها ذو علاقة مع ظروف السوق العالمية المتغيرة، كما أشير إليه سابقا. فحيثما تزداد فرص التصدير كنتيجة لفتح سوق كانت محمية فيما سبق، يمكن لتوسع الصادرات أن يحدث رغم تراجع الأسعار الدولية التي يتم نقلها بشكل أكبر للمنتجين المحليين، كنتيجة لتقليصات متزامنة في القيود المحلية على التصدير.

وبالمثل، قد لا تعكس الزيادات في الأسعار المحلية الأسعار عند باب المزرعة التي شهدت ارتفاعا، لأن ثمة عوامل أقوى في سلسلة

الشكل ٣١
تطوّر الأسعار المحلية الحقيقية ومعدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي في غانا

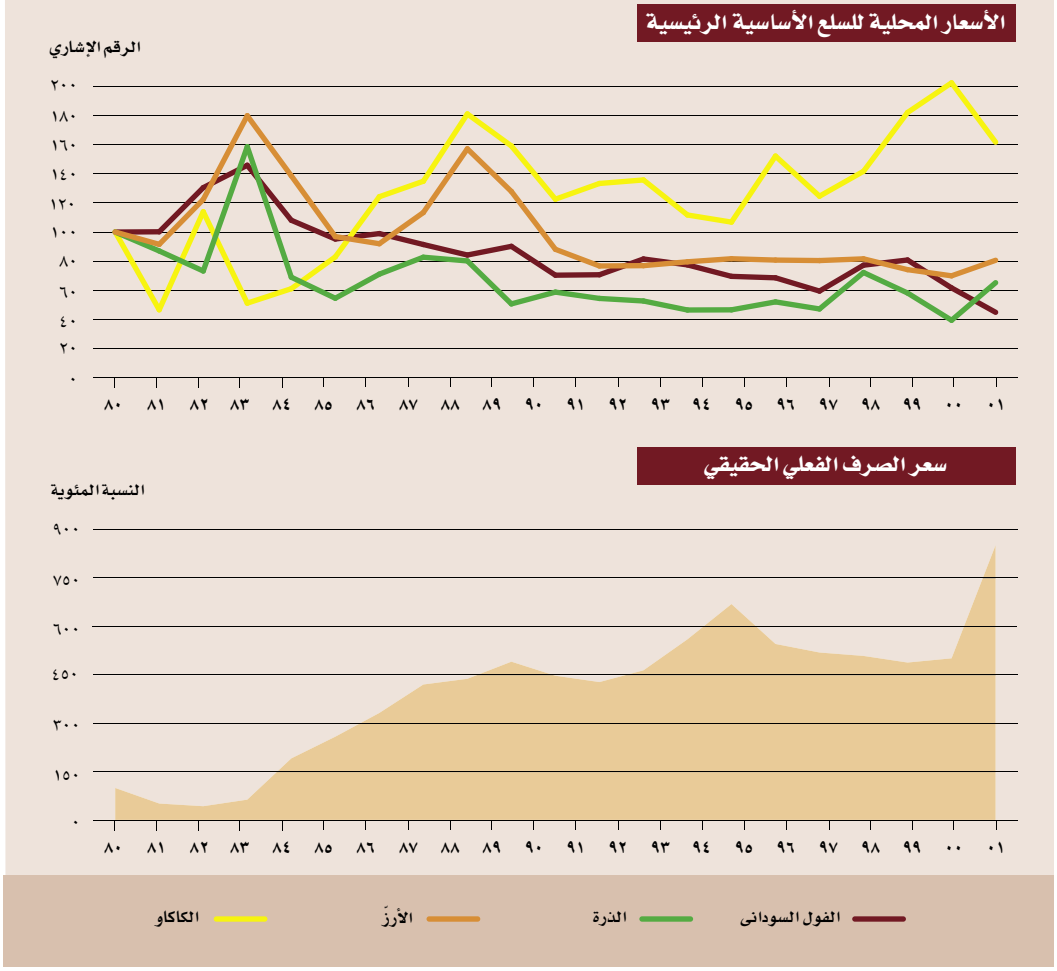

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥أ

الإمدادات تستخرج الريع الزائد المرتبط بزيادة ما وفي الأسعار العالمية. في حالات أخرى، قد يساعد التغير المحلي في السياسات والمؤسسات في تفسير استجابة الإنتاج. فعلى سبيل المثال، قد تعمل الارتفاعات الجوهرية في أسعار الإنتاج على كبح الحافز المحتمل للزيادات في أسعار المخرجات؛ وفي حالات أخرى قد يؤثر سحب الدعم المقدم للائتمان الريفي تأثيرا سلبيا على الإنتاج.

الاتجاهات التجارية

كان هناك تباين واضح في النمو النسبي للواردات والصادرات الزراعية، وبالتالي، في اتجاه تغيير معدل الواردات الغذائية إلى صادرات زراعية ضمن بلدان العينة (الجدول ١٢). وبعد فترة نمو قوي في النصف الأول و/أو الثاني من الثمانينات، انخفض معدل النمو للصادرات في التسعينات، ليتقهقر بحده في فترة ١٩٩٢–١٩٩٧ لجميع البلدان ما عدا شيلي والسنغال. وفي معظم الحالات، ارتبط هذا النمط بأسعار التصدير الآخذة في الانخفاض أكثر من ارتباطه بالتخفيضات الخاصة على صعيد الحجم.

وفي بعض الحالات، لم تشهد القيمة الكلية للصادرات توسعا فحسب، بل يبدو أن تحرير التجارة قد عمل على تشجيع تنويع المنتجات التصديرية. وبينما استمرت الأهمية الاقتصادية للصادرات التقليدية والاستوائية، فقد طرأ نمو جدير بالملاحظة في المحاصيل غير التقليدية (كالفواكه من شيلي وغواتيمالا، والأزهار المقطوعة والفاصوليا الخضراء من كينيا

الجدول ١٢

نسبة القيمة الإجمالية للواردات الغذائية الى القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية

البلد	المعدل المتوسط		
	١٩٧٠–٨٤	١٩٨٥–٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٢
أفريقيا			
الكاميرون	٠,٢	٠,٣	٠,٣
غانا	٠,٢	٠,٤	٠,٦
كينيا	٠,٢	٠,٢	٠,٤
ملاوي	٠,١	٠,٢	٠,٢
المغرب	١,٣	١,١	١,٦
نيجيريا	٢,٢	٢,٥	٣,٠
السنغال	١,٢	٢,١	٣,٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	٠,٢	٠,٣	٠,٥
أوغندا	٠,١	٠,٢	٠,٤
آسيا			
الصين	٠,٨	٠,٥	٠,٧
الهند	٠,٦	٠,٤	٠,٥
أمريكا اللاتينية			
شيلي	٢,٨	٠,٢	٠,٣
غواتيمالا	٠,١	٠,٢	٠,٣
غيانا	٠,٣	٠,٢	٠,٣
بيرو	١,٢	١,٩	١,٤

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والهليون من بيرو). وبالمقابل، شهدت الواردات الغذائية ارتفاعا بشكل عام – كان في المعدل أسرع من الصادرات الزراعية في معظم الحالات. ولقد تباين الأثر الصافي لميزان التجارة الزراعية عبر البلدان.

وفي العديد من البلدان الأفريقية، ازدادت الواردات الغذائية ليس فقط بسبب التقليصات في الإجراءات الحدودية وحركات أسعار الصرف، بل ولأن نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي في التسعينات قد تراجع في عدد من البلدان (مثل كينيا، المغرب، السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة) (الجدول ١٣).

آثار الإصلاحات على الأمن الغذائي

من الصعوبة بمكان قياس تأثير الإصلاحات على الأمن الغذائي مباشرة، ويتسنى قياسها بالشكل الأفضل من خلال سلسلة من المؤشرات التي تشمل كلا من الخصائص الكلية (الإجمالي القطري) والجزئية (الأسرية). ويمكن تصنيف مثل هذه المؤشرات وفقا للأوجه الثلاثة الرئيسية للأمن الغذائي: التوافر والاستقرار والوصول.

إجمالي الإمدادات الغذائية في بلدان العينة

يبدو أن ثمة ترابطا قويا بين نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي وبين نصيبه من توافر المغذيات في التسعينات. ولقد ازداد رقم قياس الإنتاج الغذائي للفرد فيما يخص ١١ من بلدان العينة، بما يشمل العديد من التحسينات المهمة؛ غير أن هذا المؤشر قد ازداد سوءا في كل من كينيا والمغرب والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة، وكان خطيرا بالأخص في حالة المغرب وجمهورية تنزانيا المتحدة (الجدول ١٣).

وكانت كينيا فقط من بين البلدان التي انخفض فيها رقم قياس الإنتاج الغذائي،حيث تفادت انخفاضات متزامنة في توافر المغذيات. وبعبارة أخرى، حتى ولو لم تكن العملات الأجنبية في حد ذاتها عاملا محددا، فمن الواضح أن عوامل أخرى كانت تفعل فعلها بحيث منعت الواردات الغذائية من أن تعوض النقص في الإنتاج. وتتضح الصلة المحتملة في هذا السياق من قياس أثر الإنتاج على الدخول الريفية، ومدى اعتماد التغذية على مستويات الدخل. ذلك أن الافتقار إلى دخل كاف يتحول إلى نقص في القوة الشرائية الكافية لحث نظام التسويق على جلب الكميات اللازمة من الواردات.

الجدول ١٣

تغير نسبة السكان ناقصي التغذية وإنتاج الأغذية والفقر في الريف والنمو الاقتصادي

	نسبة السكان ناقصي التغذية			تغيّر نسبة ناقصي الأغذية	النمو الحقيقي في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية [١]	انتشار الفقر في الريف [٢]		النمو الحقيقي للفرد الواحد [٣]	
	١٩٧٩–٨١	١٩٩٠–٩٢	٢٠٠٠–٠٢	١٩٩٠/٩٢–٢٠٠٠/٠٢	١٩٨٩/٩١–٢٠٠١	أوائل التسعينات	نهاية التسعينات	الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٠–٢٠٠٢	القيمة الزراعية المضافة ١٩٩٠–٢٠٠٢
أفريقيا									
الكاميرون	٢٢	٣٣	٢٥	–٨	٦	٥٩,٦	٤٩,٩	–١,٢	٢,٠
غانا	٦٤	٣٥	١٣	–٢٢	٤٨	٦٣,٠	٤٩,٠	١,٩	٠,٧
كينيا	٢٤	٤٤	٣٣	–١١	–٦	٤٦,٣	٥٩,٦	–٠,٧	–١,٥
ملاوي	٢٦	٤٩	٣٣	–١٦	٦٧	–	٦٦,٥	١,١	٥,١
المغرب	١٠	٦	٧	١	–١٧	١٨,٠	٢٧,٠	١,١	٣,٨
نيجيريا	٣٩	١٣	٩	–٤	١٨	٤٨,٠	٧٦,٠	٠,٣	٠,٩
السنغال	٢٣	٢٣	٢٤	١	–٣	–	–	١,٠	–١,١
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٨	٣٥	٤٤	٩	–٢٢	٤١,٠	٣٩,٠	١,١	٠,٨
أوغندا	٣٣	٢٣	١٩	–٤	١	٥٩,٤	٣٩,٠	٣,٦	١,٠
آسيا									
الصين	٣٠	١٧	١١	–٦	٧٤	٣٢,٩	٣,٢	٨,٢	٢,٩
الهند	٣٨	٢٥	٢١	–٤	١٣	٣٠,١	٢١,٠	٣,٧	٠,٦
أمريكا اللاتينية									
شيلي	٧	٨	٤	–٤	٢٥	٣٩,٥	٢٣,٨	٤,٢	١,٦
غواتيمالا	١٨	١٦	٢٤	٨	٣	–	–	١,٢	٠,١
غيانا	١٣	٢١	٩	–١٢	٨٤	٤٥,٠	٤٠,٠	٣,٥	٣,٨
بيرو	٢٨	٤٠	١٣	–٢٧	٥١	٧٠,٨	٦٤,٨	١,٣	٢,٠

(١) النمو الإجمالي في نصيب الفرد من إنتاج الأغذية بين ١٩٨٩/١٩٩١ و٢٠٠١ بحسب الأسعار الثابتة في الفترة ١٩٨٩/١٩٩١.
(٢) النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني، تختلف سنوات البداية والختام لكل بلد من البلدان في الجدول لكنها تمتد من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠١ بالإجمال، ما عدا في الصين التي يبدأ فيها انتشار الفقر عام ١٩٧٨.
(٣) النسبة المئوية سنويا.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة،٢٠٠٣ب، ٢٠٠٥أ؛ والبنك الدولي ٢٠٠٥ج.

وارتفعت حصة الواردات الغذائية في مجموع الواردات الكلية في الفترة التي تلت عام ١٩٩٥ وذلك في جميع بلدان العينة ما عدا الصين والهند وبيرو. ويعكس الاتجاه الصاعد في هذه الحصة العديد من العوامل التي تشمل النمو السكاني والاقتصادي، وتحرير العملات الأجنبية، وتخفيف الحواجز التجارية. وعلى أية حال، فإن ارتفاع نسبة الواردات الغذائية إلى مجموع عوائد الصادرات (سلع وخدمات) ناقصا خدمة الدين، يشير إلى أن الأمن الغذائي على المستوى القطري (كما ينعكس في القدرة على الاستيراد) قد أصبح عرضة للخطر بنحو متزايد. وفي الفترة التي أعقبت عام ١٩٩٥، ازدادت هذه النسبة في حالة ثمانية من بلدان العينة، بيد أنها انخفضت لدى ستة بلدان أخرى؛ وقد كانت هذه النسبة مرتفعة على نحو خاص (بفائض قدره ٢٠ في المائة) في حالة السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

الأمن الغذائي الأسري

إن أي تأثير للسياسات على توافر الإمدادات الغذائية، وإمكانية الوصول إليها واستقرارها على المستوى القطري يتحكم فيه عدد من المعايير المؤسسية والإقليمية التي تؤثر فيما سيحدث لكل أسرة. ويمكن قياس التوجهات في الأمن الغذائي الأسري من خلال البيانات حول الفقر والتقديرات بشأن نسبة ناقصي الأغذية.

وتميل البلدان التي شهدت معدلات نمو قوية نسبيا في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي الفعلي و/أو حصة الفرد من القيمة المضافة الزراعية الفعلية على مدى العقد المنصرم، إلى إحراز نتائج إيجابية فيما يخص عدد الناس تحت خط الفقر (أنظر الجدول ١٣). ومهما يكن من أمر، يتعين ملاحظة أن التقليصات في الفقر قد تباينت في أغلب الأحيان عبر المناطق، وفئات المزارعين، في هذه البلدان.

الشكل ٣٢
تغيّر متوسط الأغذية المتوافرة مقابل تغيّر انتشار نقص التغذية في حقبة التسعينات

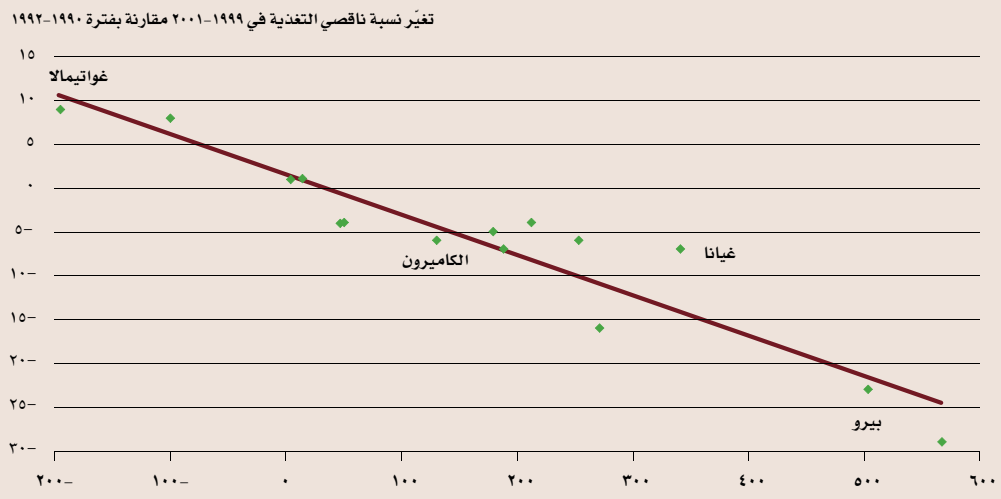

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٥أ

وبالنسبة لتلك البلدان التي شهدت زيادات طفيفة نسبيا في إجمالي ناتجها المحلي الفعلي خلال العقد المنصرم، فإن المؤشرات بالنسبة للفقراء فيها هي أقل تشجيعا بشكل عام. لذلك، تشير دراسات الحالة إلى أن آثار إصلاح السياسات على الدخول الأسرية تنزع لأن تكون تابعة لحد كبير إلى أداء القطاع الزراعي، ويشمل ذلك ما يخص الإنتاج الغذائي، والاستجابة الشاملة للاقتصاد. ويعكس هذا الترابط الأهمية النسبية للمزرعة، وخارج المزرعة والحوالات النقدية في الدخل الأسري الريفي. ففي البلدان التي كانت فيها مؤشرات النمو، فيما بعد الإصلاح، غير كافية، كانت هناك إمكانية أكبر لاستفحال الفقر.

وإضافة إلى ارتباط الأمن الغذائي الوثيق بمستويات الفقر، فهو ينعكس أيضا في البيانات بخصوص نقص التغذية. ويوجز الجدول ١٣ التقديرات الخاصة بنقص التغذية واتجاهاتها. ولمعظم بلدان العينة، بدأت آثار الإصلاحات في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠١. وفي الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢، كان لدى جمهورية تنزانيا المتحدة النسبة الأعلى لانتشار نقص التغذية، الذي طال ٤٤ في المائة من سكانها؛ غير أن أقل من ١٠ في المائة من السكان كانوا يعانون نقص التغذية في غيانا ونيجيريا والمغرب، وأقل من ٥ في المائة في حالة شيلي.

وعلى مدى الفترة من ١٩٩٠–١٩٩٢ إلى ٢٠٠٠–٢٠٠٢، انخفضت تقديرات منظمة الأغذية والزراعة حول نسبة السكان ناقصي التغذية في ١١ من بين ١٥ بلدا. والبلدان الوحيدان اللذان زاد فيهما نقص التغذية بشكل كبير كانا غواتيمالا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وثمة علاقة متبادلة قوية بين مدى انتشار نقص التغذية خلال التسعينات وبين التغيرات في معدل توافر الأغذية، لاسيما نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (الشكل ٣٢ والجدول ١٤).

آثار متفاوتة داخل البلدان

ضمن نطاق القطاع الزراعي لكل بلد، أثرت الإصلاحات على المنتجين بطرق مختلفة، وذلك اعتمادا على أنماط الزراعة. وعموما، ربح منتجو الصادرات، كما ربح أيضا الأجراء العاملون في الإنتاج والتصنيع في قطاع التصدير. وبالمقابل، فإن منتجي السلع المنافسة للواردات الذين فقدوا بعضا من الحماية، قد تأثروا عموما بشكل سلبي على المدى القصير، بيد أن رفاهيتهم طويلة المدى اعتمدت على قدرتهم على زيادة الإنتاجية و/أو تغيير أنماط الإنتاج. وفي العديد من الحالات، لم يتمتع المزارعون إلا بمرونة قليلة لتكييف إنتاجهم ومزيجه المتنوع، وكنتيجة لذلك، فإن خسائر هذه الفئة الفرعية من المزارعين كانت بعيدة المدى على وجه الترجيح.

الجدول ١٤

توافر السعرات الحرارية والبروتينات للفرد الواحد في الفترة ١٩٨٠ /١٩٨٢ – ١٩٩٩ /٢٠٠١

	السعرات الحرارية (سعر/يوم)			البروتينات (غرام/يوم)		
	١٩٨٠–٨٢	١٩٩٠–٩٢	١٩٩٩–٢٠٠١	١٩٨٠–٨٢	١٩٩٠–٩٢	١٩٩٩–٢٠٠١
أفريقيا						
الكاميرون	٢٢٦٠	٢١٢٣	٢٢٤٠	٥٧	٥١	٥٦
غانا	١٦٦١	٢٠٩٤	٢٦٢١	٣٨	٤٦	٥٤
كينيا	٢١٦٤	١٩٢٤	٢٠٤٤	٥٦	٥١	٥٣
ملاوي	٢٢٦٩	١٨٨٦	٢١٦٤	٦٦	٥١	٥٤
المغرب	٢٧٧٢	٣٠١٧	٣٠٠٢	٧٣	٨٤	٨١
نيجيريا	٢٠٦٥	٢٥٥٩	٢٧٦٨	٤٩	٥٧	٦٣
السنغال	٢٣٤٣	٢٢٨٣	٢٢٧٥	٦٧	٦٧	٦٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢١٨٦	٢٠٧٨	١٩٧٠	٥٤	٥١	٤٨
أوغندا	٢١٣٩	٢٢٩١	٢٣٧١	٤٩	٥٥	٥٧
آسيا						
الصين	٢٤٠٠	٢٧٠٨	٢٩٧٤	٥٦	٦٦	٨٥
الهند	٢٠٦٧	٢٣٦٨	٢٤٩٢	٥١	٥٧	٥٩
أمريكا اللاتينية						
شيلي	٢٦٤٦	٢٦١٢	٢٨٥١	٧١	٧٣	٧٨
غواتيمالا	٢٣٣٢	٢٣٥٢	٢١٦٠	٥٩	٦٠	٥٥
غيانا	٢٥١٧	٢٣٥٠	٢٥٣٦	٦١	٦١	٧٣
بيرو	٢١٤٣	١٩٧٩	٢٦٠٢	٥٥	٤٩	٦٤

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أما منتجو السلع غير التجارية فقد كان تأثرهم المباشر من إصلاح التجارة أقل بوجه عام، وربما تضرروا بشكل غير مباشر من خلال تحول المستهلكين نحو السلع المستوردة الأقل سعرا، أو لربما قد استفادوا بشكل غير مباشر من الأسعار الأعلى للسلع القابلة للتصدير حينما كانت تحدث مثل هذه الزيادات في الأسعار. وينزع صغار المزارعين لأن يكونوا منتجين للسلع غير التجارية، كما يميل أفراد أسرهم نسبيا لأن يكونوا أكثر انخراطا في العمل الريفي غير الزراعي. وتبعا للمدى الذي توافرت فيه زيادة في فرص العمل في الاقتصاد الريفي غير الزراعي، استفادت أسر صغار المزارعين من عملية الإصلاح. غير أن مسألة ما إذا كان تحرير التجارة قد تمخض مباشرة عن زيادة في فرص العمل أم لا، تبقى مسألة غامضة.

وكانت هناك أيضا اختلافات بين آثار الدخل الفعلي على المستهلكين الحضريين والريفيين. فمن المعروف جيدا بأن الأسر ذات الدخل المنخفض، سواء الحضرية أو الريفية، تنفق نسبة كبيرة من دخولها على الأغذية. وإلى المدى الذي يقوم فيه تحرير التجارة بتخفيض أسعار الأغذية، فإن الدخل الأسري للفقراء ذوي الاستهلاك الصافي قد يزداد بالقيمة الحقيقية. وبالتأكيد، استفاد المستهلكون من ذوي الدخل المنخفض (صغار المزارعين هم غالبا مستهلكون صافون أيضا) من تحرير التجارة، حيث أن درجة أقل من الحماية قد قللت أسعار الأغذية المرتبطة بمعدلات الأجور. وهذه بوضوح هي حالة تلك البلدان في العينة والتي يشكل المزارعون فيها نسبة صغيرة من السكان (مثل شيلي) و/أو التي معظم مزارعيها من الأجراء. وعلى أية حال، وحيثما تساهم الزراعة في حصة واسعة من العمل الذي يقوم به المزارعون لحسابهم، فقد يفوق حجم الخسائر في دخول المزارعين ذوي الدخل المنخفض أصلا أية نتائج فعلية تؤثر على سلة استهلاكهم.

موجز لعواقب الإصلاحات

تشمل العوامل المهمة التي تؤثر على نتائج الأمن الغذائي السياق الخاص بالمؤسسات والبنية التحتية الذي تعمل الزراعة من خلاله، وتسلسل الإصلاحات ومدى التناسق في تنفيذها.

ومع تخفيف ضوابط الرقابة الحكومية على الأسعار ونظم التسويق، وكذلك مع إصلاحات الاقتصاد الكلي وتخفيف الحواجز التجارية، خاصة على الصادرات، تحسنت حوافز الأسعار الزراعية في معظم، وليس جميع، الحالات في البلدان قيد الدراسة. وقد أثرت التغيرات في أسعار الصرف الفعلية، سواء كنتيجة لسياسات أسعار الصرف أو للتضخم، تأثيرا شديدا بشكل خاص على هذه الحوافز. فعندما بقي سعر الصرف في مستوى مفرط في قيمته، أو تم تقديره تبعا للإصلاحات، كانت حوافز الأسعار الزراعية تميل للتدهور؛ غير أن العكس هو الصحيح حينما كانت أسعار الصرف تنخفض.

وعموما، كان تحسن حوافز الأسعار الزراعية يقود إلى زيادات في الإنتاج (في ثلثي الحالات)، غير أن عوامل أخرى طغت على أثر الحوافز في بقية البلدان. فسحب الائتمان الريفي المتاح والارتفاع في أسعار المدخلات كانا من بين الأسباب التي بدت كاستجابة ضعيفة أو سلبية للإمدادات. وفي العديد من الحالات أيضا، عندما أجريت إصلاحات مؤسسية بغية تقليص التدخلات الحكومية في الأسواق الزراعية، فإن القطاع الخاص لم يكن دائما مؤهلا تماما لاستبدال الأنشطة الحكومية، الأمر الذي نجم عنه امتداد الفترة التي شهدت تقديم خدمات منقوصة أو غير كافية للمنتجين.

ولقد نزعت الزراعة التصديرية للاستفادة من برامج الإصلاح أكثر من استفادة قطاعات المحاصيل المنافسة للاستيراد. فرغم أن وجود قطاع تصدير حيوي يساعد في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، إلا أن المنتجين في القطاعات المنافسة للاستيراد، وخاصة المنتجين على نطاق صغير ذوي الأصول غير الكافية، قد يتكبدون خسائر، لاسيما عندما يكونوا غير قادرين على التحول إلى فرص إنتاج أو أعمال بديلة.

ويعتمد معدل الحد من الفقر على الأداء الإجمالي للاقتصاد (أي خلق فرص عمل، في المزرعة وخارج المزرعة، بمعدل أسرع من معدل نمو السكان). بالنسبة للاقتصاديات القائمة على الزراعة لحد واسع، وحيثما يكون الفقر في الأغلب ظاهرة ريفية، فإن الأداء الاقتصادي أيضا يعتمد ولحد كبير على أداء القطاع الزراعي. ومن خلال هذا الترابط، تمارس التحسينات في الأسعار الزراعية أثرا إيجابيا في مجال الحد من الفقر.

والأمن الغذائي قد يتأثر سلبيا، على أية حال، بزيادات الأسعار ما لم تتخذ تدابير تضمن استفادة صغار الملاك وغيرهم من الأسر الريفية الفقيرة من عملية الإصلاح لاسيما بالنسبة لتحسن دخلهم.

النتائج الرئيسية

المقدمة المنطقية الأساسية لإصلاح السياسات المحلية والتجارية التي قامت بها البلدان تحت الدراسة كانت تفيد بأن المزيد من التوجه نحو السوق سيعمل على تحسين أداء القطاع وسيعزز في نهاية المطاف الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي. ولقد جاءت النتائج المستقاة من تجارب الإصلاح للبلدان خليطا متنوعا. ورغم ذلك، برز عدد من المواضيع المتناسقة من دراسات الحالة:

- تؤدي الإصلاحات إلى الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي إن تم تصميمها وتنفيذها بعناية فائقة ضمن استراتيجية واضحة لصالح الفقراء.
- يتطلب تسلسل الإصلاحات اهتماما خاصا ومتواصلا، ويجب ضمان حوافز إنتاج ملائمة قبل (أو في ذات الوقت) الذي ترتفع فيه أسعار المدخلات، حتى ولو جاء ذلك على حساب الحفاظ على بعض إعانات المدخلات المستهدفة بشكل جيد خلال فترة التكيف الانتقالية.
- إيجاد آليات لتشجيع ومساعدة القطاع الخاص لسد الفجوات التي تركها تفكيك مؤسسات الدولة للتسويق الزراعي يعتبر أمرا حيويا.
- تحسين البنية التحتية الريفية هو عامل مهم من أجل إصلاح ناجح للسياسات في معظم البلدان، لكن الحاجة إليه ماسة بشكل خاص في المناطق ذات الدخل المنخفض، ويترافق ذلك مع دعم الاستثمارات الإنتاجية لصغار المزارعين. فمن الصعب، بدون هذه الاستثمارات، أن يستجيب مثل هؤلاء المزارعين لحوافز الأسعار.
- السياسات الهادفة لتشجيع تنمية الأيدي العاملة الريفية غير الزراعية مهمة أيضا للفقراء الريفيين. وهذه السياسات يمكن أن تشمل تنمية الائتمانات الصغيرة، وتبسيط القواعد التنظيمية، وتحسين البنية التحتية، إضافة إلى حوافز خاصة من أجل التصنيع الريفي في المناطق الفقيرة.
- بما أن السياسات التكميلية لتسهيل التكيف من النوع المذكور أعلاه قد تستغرق وقتا كي يُؤتى أُكُلها، فلا بد من تدابير تعويضية انتقالية، تستهدف المجموعات منخفضة الدخل. ولقد لوحظ في العديد من دراسات الحالة غياب تدابير لحماية الفقراء، ومشاكل في استهداف الفئات الأضعف.

- تركز نقاشات السياسات التجارية المحلية الأكثر حساسية على صكوك السياسات للتعامل مع القطاعات المنافسة للاستيراد، وذلك في ضوء مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. وهذا ملائم بشكل خاص لتلك الحالات التي تشوهت فيها الأسواق الدولية بسبب المستويات المرتفعة للدعم ولإعانات التصدير التي تقدمها الدول الغنية التي تستطيع تحمل تكاليفها.
- بالنسبة للبلدان ذات النسبة الكبيرة من السكان ذوي الدخل المنخفض والمفتقرين للموارد والذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة، تعتبر الإصلاحات الهادفة إلى زيادة الإنتاجية وتسهيل الانتقال من الزراعة وخلق فرص العمل غير الزراعية ضرورية لتعزيز الأمن الغذائي في الأجل المتوسط والطويل. وعلى كل حال، ولأن مثل هذه الإصلاحات قد تستغرق بعضا من الوقت كي تتمخض عن نتائج، فمن المفضل البدء فيها قبل (أو على الأقل في ذات الوقت) تنفيذ تدابير مثل إزالة الإعانات عن المدخلات الزراعية وتخفيض التعريفات على المحاصيل الرئيسية التي تزرعها الأسر منخفضة الدخل.

سابعا: توظيف التجارة لصالح الفقراء: المنهج مزدوج المسار للحد من الجوع والفقر

من المتوقع أن يؤدي تفكيك القيود التجارية إلى فوائد طويلة الأجل لمعظم البلدان على المستوى القطري. ومع مرور الوقت، يستطيع معظم الناس الاستفادة من الفرص المتاحة. غير أن عملية التكيف والتحول تستغرق وقتا، وقد تكون التكاليف المترتبة عليها باهظة للعديد من الأسر، لاسيما على المدى القصير. وعلاوة على ذلك، فإن انعكاس إصلاح سياسات التجارة الزراعية يؤثر على الأسر بشكل متفاوت جدا، تبعا لموقعهم، ولملكيتهم للأصول، ولكيفية كسبهم لأسباب رزقهم.

ويجب أن تترافق الإصلاحات التجارية مع سياسات حكومية تهدف إلى تعزيز قدرة الفقراء على تقاسم المكتسبات من التجارة وتعويض أولئك الذين يخسرون من جرائها، وربما يتأتى ذلك من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي. وتحظى بيئة السياسات المحلية الشاملة بنفس القدر من الأهمية التي تحظى بها السياسات التجارية، ويجب أن تؤدي إلى الاستثمار الخاص والأنشطة الخاصة.

وتعتبر أهمية الأسواق العاملة بشكل جيد ضرورية لجني الفوائد المتأتية من تحرير التجارة ولتيسير عملية التكيف. أما إشارات الأسعار التي ترسم إعادة توزيع الموارد فيتم نقلها عبر الأسواق. فإذا كانت الأسواق الرئيسية غير عاملة أو لا تعمل كما ينبغي، فلا يمكن نقل مثل هذه الإشارات. كما أن الافتقار إلى بنية تحتية جيدة، وخاصة الطرق والموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للتسويق، يمكن أن يقيد قدرة البلد على المشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

ولقد استعرضت الفصول السابقة الدلائل حول القنوات والسبل التي يتسلل تحرير التجارة من خلالها إلى الأسر، ليؤثر في نهاية المطاف على الأمن الغذائي الأسري. وبإيجاز، فإن الوصول الفعلي للفرص المرتبطة بالتجارة يتأثر وبشكل كبير بدرجة نقل الأسعار الذي يعتمد، بدوره، على موقع الفقراء وخدمات البنية التحتية المتاحة لهم ومصاريف النقل. كما أن مرونة الأسر والمؤسسات في التكيف مع الفرص المرتبطة بالتجارة تعتمد اعتمادا كبيرا على عدة عوامل مثل إمكانية حصولهم على الأصول الرأسمالية وعلى الائتمان بسهولة.

ويتضح هنا أن أسواق العمل الفعلية ضرورية من أجل تحديد كيفية نقل المنافع الناجمة عن تحرير التجارة لتطال آخرين غير المستفيدين المباشرين. ومن خلال أثره على النمو الاقتصادي العام، يمكن أن يكون لتحرير التجارة آثار مهمة ومستدامة وطويلة الأجل بالنسبة للفقر والأمن الغذائي.

والتحديات الرئيسية للسياسات في مجال تحرير التجارة لصالح الفقراء تشمل ما يلي:

- ضمان مشاركة الجميع في فوائد انفتاح التجارة؛
- تسهيل التكيف مع مجموعة جديدة من الأسعار النسبية؛
- مساعدة الناس المتأثرين سلبيا.

ويتطلب بحث تحديات السياسات هذه منهجا مزدوج المسار. خط العمل الأول يهدف إلى ضمان مشاركة أوسع في الفوائد وتسهيل عملية التكيف. أما خط العمل الثاني فيتطلب مساعدة مباشرة لتوفير الأمن الغذائي للمجموعات التي تتأثر سلبيا بالأثر المباشر للإصلاحات. ويقدم منهج منظمة الأغذية والزراعة مزدوج المسار الساعي إلى الحد من الفقر والجوع إطارا ملائما. وإثر اقتراح أولي تقدم به بشكل مشترك كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إبان المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري في مارس/آذار ٢٠٠٢، قامت منظمة الأغذية والزراعة أولا بتقديم المنهج مزدوج المسار بتفصيل أكثر ضمن برنامجها لمكافحة الفقر (الإطار ١١). وفي هذا الإطار، لا ينظر إلى الزيادة الأوسع في مساهمة التجارة، لاسيما التجارة الزراعية، في التنمية الاقتصادية إلا باعتبارها عنصرا واحدا فحسب، حتى ولو كان أساسيا لا غنى عنه، من استراتيجية إنمائية شاملة للقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وكل الإجراءات المقترحة في هذه الاستراتيجية تتلائم بالكامل مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

الإطار ١١

كسر دائرة الجوع والفقر: استراتيجية مزدوجة المسار للحد من الجوع والفقر

تعتمد درجة استطاعة الفقراء استغلال الفرص التي تقدمها التنمية إلى حد كبير على مدى حصولهم على التغذية المناسبة وعلى تمتعهم بصحة جيدة وإلمامهم بالقراءة والكتابة. وبصفة خاصة تعتبر التحسينات في التغذية بالذات شرطا مسبقا لاستفادة الفقراء بصورة كاملة من فرص التنمية. فالبالغون الجوعى لا يستطيعون أداء الأعمال الجسمانية والذهنية بكفاءة. فهم كثيرا ما يقعون فريسة للمرض وعلى الأغلب يموتون في سن مبكرة. ويزيد الجوع من استمراريته عندما تلد الأمهات ناقصات التغذية أطفالا أقل حجما يبدأون حياتهم بإعاقة. عندئذ تتكون دائرة مفرغة من الجوع والفقر.

وهناك حاجة لمنهج مزدوج المسار لإحراز نجاح سريع في الحد من الجوع والفقر:

(أ) يخلق فرصا للجوعى لتحسين سبل معيشتهم عن طريق تشجيع التنمية ولاسيما التنمية الزراعية والريفية من خلال إصلاح السياسات والاستثمارات؛

(ب) ضمان العمل المباشر والفوري ضد الجوع من خلال برامج لتعزيز إمكانية حصول الجوعى الفوري على الطعام وبالتالي زيادة طاقتهم الإنتاجية.

ويطرح "برنامج مكافحة الجوع" في منظمة الأغذية والزراعة الذي صدرت مسودته أولا خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد في روما في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ وصدرت نسخته النهائية خلال المؤتمر العام للمنظمة عام ٢٠٠٣[١] متطلبات للاستثمار وتدابير سياسية عريضة ضرورية لتنفيذ منهج مزدوج المسار على المستوى العالمي. ويقترح البرنامج أيضا كيفية تمويل استثمار عام إضافي يقدر بتسعة عشر مليون دولار في السنة لتعزيز النمو الزراعي والإنتاجية بصورة مشتركة بين الجهات المتبرعة والبلدان المتلقية له. وتقسم التكاليف بالتساوي بين حكومات البلدان التي تعاني مشكلة الجوع والجهات المتبرعة الدولية. وذلك قد يمثل مضاعفة للتمويل الامتيازي للزراعة من الدول المتقدمة كما يمثل متوسط زيادة تبلغ نحو ٢٠ في المائة في إجمالي الإنفاق على الزراعة من البلدان المتقدمة.

(١) المنظمة، ٢٠٠٣ج. برنامج مكافحة الجوع: نهج مزدوج المسار للحد من الجوع: أولويات العمل القطري والدولي، روما. (متوافر أيضاً على الموقع ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/006/j0563e/j0563e00.pdf)

المسار الأول: خلق الفرص

بيئة سياسات محلية للحد من الفقر والجوع

من المهم وجود سياسات اقتصاد كلي مستقرة يمكن التنبؤ بها لتشجيع المدخرات والاستثمار، وإعاقة هروب رأس المال وتعزيز الفعالية. ورغم أن العديد من البلدان النامية قد انتقل نحو اقتصاد كلي مستقر، إلا أن اعتمادات الميزانية المخصصة للزراعة تبقى غالبا منخفضة بشكل يبعث على الأسى. ووجود زيادات جوهرية في اعتمادات الميزانية ضروري بنحو خاص حيثما ينتشر الجوع والفقر وحيثما يكون أداء الزراعة، باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد، أقل بكثير من الإمكانات.

لذلك، يجب أن تصاغ السياسات وتنفذ على نحو يشجع مشاركة الفقراء وانخراط منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن شأن تطبيق اللامركزية الإدارية والمالية أن يزيد من إمكانية مشاركة الفقراء بالرأي في القرارات التي تؤثر عليهم. ومن المهم العمل على تعزيز أداء الأسواق من خلال سن قوانين وتشريعات ملائمة تضمن التنافس العادل وتحفظ قدرة الفقراء على الوصول إلى الأسواق.

وبما أن الزراعة عرضة لدرجة عالية من المخاطر، فمن الضروري أيضا العمل على تعزيز وتحسين الصكوك التي تعالج مشكلات إدارة المخاطر، لاسيما تلك المتعلقة بالفئات الأضعف. ويشمل ذلك الإجراءات التي تفتح أسواق الخدمات المالية للسكان الريفيين وتسمح لهم بالادخار والاقتراض بشكل أكثر فعالية.

إضافة لذلك، يجب أن تأخذ السياسات الموجهة نحو الاقتصاد الريفي بعين الاعتبار الأهمية المتزايدة للأنشطة الريفية غير الزراعية، والتي توفر مهربا للفقراء من الفقر وتشكل جزءا متكاملا من استراتيجيات إدارة المخاطر والمواجهة المحسوبة. كما أن هناك حاجة لسياسات ومؤسسات لتطوير البنية التحتية الريفية، وبناء القدرات لمباشرة الأعمال الحرة، وضمان أسواق تنافسية وعادلة للمؤسسات الريفية على نطاق صغير.

تحسين الإنتاجية الزراعية في المجتمعات الريفية الفقيرة

يوفر تحسين أداء المزارع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة في الريف وضواحي المدن واحدا من أفضل السبل وأكثرها استدامة لتقليص الفقر والجوع وتقديم أساس لنمو اقتصادي عادل. فإلى جانب زيادة وتنويع الإمدادات الغذائية في الأسواق المحلية، فإن ذلك يساعد أيضا على خلق قاعدة لتوسيع وتنويع إنتاج المزرعة وتحويله إلى منتجات يمكن الاتجار فيها وفتح فرص جديدة للعمل.

ويعتمد النجاح في تنمية المزارع على خلق بيئة للسياسات تفضي إلى النمو الزراعي، بدعم من مؤسسات الأبحاث والإرشاد ذات القدرة على الاستجابة للحاجات المحلية. كما يعتمد النجاح في العديد من الحالات أيضا على التطورات خارج حدود المزرعة، مثل التحسينات التي تطرأ على الطرق أو على إمدادات مياه الري.

وتستلزم هذه العملية بروز مؤسسات في المجتمع تعتمد على الذات وتستطيع أن تأخذ زمام القيادة في ضمان الأمن الغذائي لجميع أعضائه، واستخدام الأرباح في استثمارات جديدة، وتطوير روابط مع المجتمعات الأخرى من خلال تبادل المعرفة والخبرات. وتستطيع جمعيات صغار المالكين ومنظمات المجتمع الريفي، بالتحالف مع المجتمع المدني، أن تضطلع بدور مهم في تصحيح بعض المثالب التي يواجهها الأعضاء وغير الأعضاء، ومنها عدم كفاية رأس المال الطبيعي والمالي والبشري؛ الافتقار للتكنولوجيات الملائمة والفرص المدرة للدخل؛ التكاليف الباهظة للمعاملات وعوائق الوصول إلى الأسواق؛ وكذلك الافتقار للمعلومات ولخدمات الاتصالات وغيرها من المنافع العامة كخدمات الصحة والمرافق الصحية.

والعمل الجماعي والمنسق كفيل بضمان استجابة العملية السياسية بشكل أكبر للحاجات الخاصة للمجتمعات، كما أنه يمنع إساءة استعمال سلطة تسعير المنتجات والمدخلات الزراعية من قبل كبار المشترين والباعة، ويسمح للمنتجين باغتنام وفورات الحجم الضخمة الموجودة في توريد المدخلات وتسويق الإنتاج. ويُسهل العمل الجماعي تبادل المعلومات والحصول على الائتمان. ويعد دور مثل هذه الشراكات والتحالفات ضروريا، خصوصا في مواجهة انسحاب الحكومة من تقديم خدمات التسويق والائتمان.

توسيع البنية التحتية الريفية والوصول إلى الأسواق

ما زالت المناطق الريفية في معظم البلدان النامية تواجه مستوى خدمات غير كاف وغالبا رصيدا متدهورا من البنية التحتية الريفية. ولقد تمخض هذا العجز في البنية التحتية، من جملة أمور أخرى، عن تقليل قدرة الزراعة على المنافسة في البلدان النامية في الأسواق المحلية والدولية، كما زاد تكاليف تزويد الأسواق الحضرية، الآخذة في النمو، بالإنتاج الزراعي القطري. ويتطلب عكس انخفاض حصة البلدان النامية من الصادرات الزراعية العالمية قيام العديد من البلدان النامية ببذل المزيد من الجهود للتخفيف من القيود المحلية الثانوية على الإمدادات. ويتعين أن تولى الأولوية القصوى لتحسين وتطوير الطرق الريفية وضمان صيانتها، وإلى البنية التحتية الأساسية لحث القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات تسويق الأغذية وتخزينها وتصنيعها.

ويعتبر ضمان سلامة الأغذية وجودتها عاملا مهما في الأمن الغذائي، حيث أن الأغذية الملوثة تعد سببا رئيسيا للأمراض والوفيات. كما أن سلامة الأغذية مهمة لتوسيع الوصول إلى أسواق التصدير. وتواجه جميع البلدان النامية حاجة ماسة للاستثمار في بناء قدرة مؤسسية أقوى بهدف ترسيخ معايير أعلى لسلامة الأغذية وجودتها والتقيد بالمعايير الدولية على طول السلسلة الغذائية. وفي إطار سوق تهيمن عليها العولمة، فلا بد أيضا من اتخاذ تدابير لمنع انتشار آفات وأمراض الماشية والمحاصيل عبر الحدود.

إن عمليات ما بعد الإنتاج تتسبب في أكثر من ٥٥ في المائة من القيمة الاقتصادية للقطاع الزراعي في البلدان النامية، وإلى ما يصل إلى ٨٠ في المائة في البلدان المتقدمة. إلا أن القليل نسبيا من دعم القطاع العام والدعم الإنمائي موجه نحو هذا القطاع في البلدان النامية. وثمة

حاجة ماسة للعمل من أجل تطوير مشاريع مناولة الأغذية وتصنيعها وتوزيعها وتسويقها عبر إنشاء تعاونيات وجمعيات لصغار المزارعين في مجال الإمداد بالمدخلات والتصنيع والتسويق.

وإحدى المشاكل الحساسة لسياسات توفير البنية التحتية تتمثل في كيفية معالجة التجاهل النسبي للمجتمعات الريفية الفقيرة. فبينما قد تعمل مشاركة القطاع الخاص في إنشاء البنية التحتية وتقديم الخدمات على زيادة الفعالية وتستجيب بشكل أفضل للحاجات الكلية، إلا أنها قد تعني أيضا بأن تستمر المناطق الزراعية الفقيرة في تلقي خدمات غير كافية. ويجب أن يحتفظ القطاع العام بدور نشط في توفير البنية التحتية المفيدة للفقراء، وتشجيع تطبيق اللامركزية ومشاركة المجتمع في التخطيط لاستثمارات البنية التحتية وتنفيذها وصيانتها وتمويلها لضمان تقديم خدمات مستدامة تستجيب للطلب ودراسة أشكال متعددة للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تعزيز القدرة على توليد المعارف ونشرها

ان إدخال أية تحسينات سريعة على سبل العيش والأمن الغذائي من خلال الاستثمارات في المزرعة يعتمد على تمتع صغار المزارعين بإمكانية جيدة للوصول إلى المعارف ذات الصلة. ويتطلب ذلك توفير نظم فعالة لتوليد المعارف ونشرها، تؤدي إلى تقوية الروابط بين كل من المزارعين والمعلمين في مجال الزراعة والباحثين وموظفي الإرشاد والاتصالات. ويبدو على الأرجح أن القطاع الخاص يهيمن على الأبحاث وتطوير التكنولوجيا في المجال الزراعي. لكن، ما زال هناك العديد من مجالات الأبحاث الأساسية، وخاصة الإرشاد، التي لا يمكن منع أولئك الذين لم يدفعوا ثمن البحث من الاستفادة من فوائده. ولن تكون الشركات الخاصة راغبة في إجراء الأبحاث في مثل هذه المجالات، رغم أن هذه الأبحاث تعد حيوية للتنمية الزراعية وللإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وهذه المجالات تشمل معظم أشكال تطوير التكنولوجيا التي تصب في صالح الفقراء ومعظم مناهج تنمية المزرعة التي لا تعتمد على الاستعمال المتزايد للمدخلات المشتراة – مثل الإدارة المتكاملة للآفات، وإجراءات زيادة محتوى التربة من المواد العضوية أو تحسين فعالية استخدام الأسمدة (من خلال التثبيت الحيوي للنيتروجين مثلا) أو حفظ الموارد الوراثية. لذا، فإن المسؤولية عن إجراء أبحاث في هذه المجالات يجب أن تبقى على عاتق القطاع العام.

كما تحتاج الأبحاث الزراعية ونظم الإرشاد على المستوى القطري، والتي شهد الكثير منها تراجعا في الفعالية، إلى زيادة قدرتها على الاستجابة للحاجات التكنولوجية لصغار المزارعين، وخصوصا، في حالة النقص الحاد في اليد العاملة الناجم عن وباء الإيدز في العديد من المجتمعات الريفية الأفريقية.

ويجب أن تستهدف الإجراءات المتعلقة بالسياسات ضمان حصول الفقراء على نصيبهم من المنافع الناجمة عن التقدم التكنولوجي (في الزراعة والمعلومات والطاقة والاتصالات)، خاصة بالنسبة للمناطق التي تعاني فقرا في القدرة الزراعية الإيكولوجية، والتي عادة ما تتجاهلها البحوث التجارية الخاصة. والتمويل العام مطلوب هنا من أجل تطوير و/أو تكييف الخيارات التكنولوجية لهذه المناطق.

وأي توافق منظور في الآراء يصب في صالح منهج تشاركي لتصميم التكنولوجيا وتوليدها. وبمقدور منظمات المزارعين، والجمعيات والجماعات النسائية وغيرها من منظمات المجتمع المدني أن تقوم بتوطيد الشراكات الضرورية بين المزارعين والعلماء لكي تكون الخيارات التكنولوجية صائبة ومدفوعة لتلبية الطلب. وينبغي للسياسات القطرية أن تسهل إقامة روابط عملية فيما بين البحث والإرشاد والتعليم والاتصالات.

تنمية الموارد الطبيعية وحفظها

مع استثناءات قليلة، فإن نطاق جلب موارد طبيعية إضافية إلى الإنتاج الزراعي (وخاصة موارد الأراضي والمياه) يبقى محدودا. والخيار الوحيد القابل للبقاء يتمثل في التكثيف المستدام، أي زيادة إنتاجية الأرض والمياه والموارد الوراثية بطرق لا تهدد جودة هذه الموارد وقدرتها الإنتاجية المستقبلية. ويجب أن تضمن بيئة السياسات بأن التكثيف مستدام ومفيد حقا للسكان المعنيين بالأمر.

وفيما يخص المياه فالمسألة الرئيسية للسياسات هي فض الاشتباك بين متطلبات المياه من أجل الزراعة وغيرها من الاستعمالات الأخرى (استعمال منزلي، صناعي، أو خاص بالنظام البيئي). وبما أن الزراعة هي المستهلك الأكبر للمياه، فيجب أن يكون الاستخدام الفعال للمياه من أجل الزراعة نقطة البداية لتوفير المياه للاستعمالات الأخرى. ويجب أن تقدم

السياسات التي تؤثر في الاستخدام الزراعي للمياه حوافز للمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة، وأن تضمن أن يتم وبالطريقة المناسبة إخطار مستهلكي المياه عن شحها. ووجود حقوق خاضعة للشفافية ومستقرة وقابلة للنقل في استخدام المياه من قبل الأفراد أو المجموعات هي أدوات قوية لتعزيز الفعالية والعدالة في التوزيع.

أما فيما يخص الأراضي للاستخدام الزراعي، فإن أهم المسائل في مجال السياسات تتلخص في حق الوصول إلى الأراضي وحيازتها (الملكية الفردية أو المشاع، حقوق الإيجار أو الاستخدام طويل الأجل)، والممارسات المحسنة لإدارة الأراضي والاستثمارات في خصوبة التربة ضمن أفق طويل زمنيا. وضمان الوصول للأراضي يساهم بشكل جوهري في استخدامها استخداما مستداما. وفي هذا السياق، تتسم قضية تقوية حقوق النساء في تملك الأراضي وميراثها بأهمية خاصة. ويتعين على السياسات الإقرار بتعقيد النظم القائمة لحيازة الأراضي وكذلك تعقيد الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بخصوص حقوق استخدام الأراضي. ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أثر المعدل المتزايد للوفيات من الجيل المنتج في المناطق الريفية كنتيجة لوباء الإيدز وأثره المحتمل على أنماط استخدام الأراضي وترتيبات الميراث.

وضمان الوصول الحالي والمستقبلي إلى تنوع كاف من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة يستلزم، بدوره، إجراءات في مجال السياسات على المستويين الدولي والقطري.

أما مصايد الأسماك، فإن مسألة السياسات الحساسة بشأنها تتعلق بالحد من الوصول إلى الأرصدة السمكية الطبيعية، حيث أن صيدها الطبيعي، والبحري خصوصا، قد بلغ الحدود المستدامة أو تجاوزها. ومراعاة الحدود في مجال الوصول للأرصدة السمكية يتطلب أن تتقاسم الحكومات ومجتمعات الصيادين السلطة والمسؤولية عن صنع القرارات حول استخدام موارد مصايد الأسماك.

وبالنسبة للغابات، ثمة حاجة لسياسات ومؤسسات لضمان إيلاء الاعتبار الكامل لقيمة هذا المورد وللمنافع الناشئة عنه لمختلف أفراد المجتمع. ويجب أن تدمج هذه السياسات والمؤسسات في عملية اتخاذ القرار بصدد استخدام هذا المورد وحفظه. ويجب أن تشجع السياسات وتعزز مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين في تخطيط الغابات وإدارتها.

المسار الثاني: ضمان الحصول على الغذاء

يتوقف تحرير التجارة المفيد على جلب الغذاء ودعم الدخل لمن هم في أمس الحاجة إليه. والهدف الرئيسي للسياسات في مجال شبكات الأمان الغذائية هو تقديم المساعدة فعليا لمن هم في حاجة إليها.

لقد طرحت على بساط الجدل مسألة وجوب أن تبقى الحواجز التجارية والرقابة على أسعار الأغذية الأساسية التي سوف ترتفع أسعارها عقب تحرير التجارة. لكن ذلك يفترض بأنه لن يكون هناك أغذية أخرى ستكون أرخص ثمنا عند الانفتاح على التجارة. وفوق ذلك، من يضمن أن أكثر الناس احتياجا للدعم في مجال الأمن الغذائي سيستفيدون حقا من حماية الاستيراد والرقابة على الأسعار. وبما أن التكاليف والمكاسب تبقى أمرا مبهما، فمن المرجح أن تتحكم المصالح الحمائية في مثل هذه السياسات. فالرقابة على الأسعار والحواجز تعتبر أدوات صماء– وكابحة للإنتاج غالبا – في أي محاولة لتوفير شبكة أمان غذائية للفقراء.

وإحدى السياسات المفضلة لتوفير شبكات أمان غذائية للذين قد يخسرون من عملية الإصلاح التجاري (إضافة لأولئك الذين يعانون فعلا وطأة الجوع) تتمثل في تقديم المساعدة الغذائية المباشرة. وميزة المساعدة المباشرة هي إمكانية تقدير التكاليف (والمنافع) المترتبة على تحديد المحتاجين وتوزيع الأغذية تقديرا يمتاز بالشفافية. ولا تنبع الحاجة إلى ضمان حصول الفقراء مباشرة على الأغذية من الاعتبارات الإنسانية ومن الحق في الغذاء فحسب، بل وأيضا من حقيقة كونها استثمارا منتجا يساهم بشكل كبير في محاربة الفقر.

والخيارات الممكنة لإنشاء شبكات الأمان الغذائية تشمل ما يلي:

- برامج التغذية المباشرة المستهدفة: وهي تشمل الوجبات المدرسية وتغذية الأمهات الحوامل والمرضعات وكذلك الأطفال دون سن الخامسة من خلال مراكز الرعاية الصحية الأولية ومطاعم الفقراء والمطاعم الخاصة. وتسهم مثل هذه الخطط في تنمية الموارد البشرية عبر تشجيع الأطفال على الالتزام بمقاعد المدرسة وكذلك تحسين المكانة الصحية والتغذوية للأمهات والرضع. كما أنها تحد من الأمراض والوفيات المرتبطة

بسوء التغذية بين الأطفال، وترفع العمر المتوقع عند الولادة وتسهم في انخفاض معدلات المواليد. وتظهر تقديرات حديثة العهد لمنظمة الصحة العالمية بأن نحو ٣٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (نحو ٢٠٠ مليون طفل) أكثر من غيرهم عرضة للإصابة بالمرض واحتمال الموت المبكر بسبب نقص التغذية.

- برامج الغذاء مقابل العمل: في العديد من البلدان النامية، هناك عدد كبير من الريفيين الذين يعملون كمزارعي كفاف وما تحت الكفاف، ولا ينتجون إلا ما يكفي من الغذاء لإطعام عائلاتهم خلال جزء من السنة. وتوفر برامج الغذاء مقابل العمل الدعم لمثل هذه الأسر، في ذات الوقت الذي تعمل فيه على تطوير البنية التحتية المفيدة مثل الري على نطاق صغير، والطرق الريفية، والمباني لمراكز الصحة والمدارس الريفية.
- برامج تحويل الدخل: وقد تكون برامج نقدية أو عينية، بما يشمل بطاقات المعونة، وحصص الإعاشة المدعومة وغيرها من الإجراءات الموجهة صوب الأسر الفقيرة، وهي تمثل كذلك وسائل جيدة لزيادة القوة الشرائية للأغذية وتحسين المتناول الغذائي.

ويتوجب أن تكون السياسات في هذا المجال، من بين أشياء أخرى، مستمدة من منهج قائم على حقوق الإنسان. وأحد الشروط المسبقة الرئيسية للسياسات هو وجود معلومات تحدد بشكل دقيق من هم الجياع وأين مواقع تواجدهم.

ولا يمكن لبرامج تقديم المساعدة المباشرة للجياع أن تتكلل بالنجاح ما لم تقم الحكومات القطرية بإنشاء قنوات فعلية لإيصال مثل هذه المساعدة. ويتطلب ذلك بيئة سياسات محلية داعمة لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة خصيصا للحد من الفقر بوسعها الاعتراف بتعرض النساء والأطفال على نحو خاص لسوء التغذية في الأوقات الحرجة من حياتهم، كما عليها أن تدعم إنشاء وتنفيذ برامج مثل تغذية الأم والطفل، والتعليم المرتبط بالصحة والتغذية، والتغذية المدرسية. ويعتبر الالتزام على المستوى القطري والسياسات ذات الصلة الموجهة نحو المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة أمورا ضرورية لتعزيز إمكانية الحصول على الأغذية. وعلى المستوى الأسري، فقد تبين أن تحسن مكانة المرأة هو المتغير الفردي الأهم في مجال الحد من سوء التغذية.

هل نحن على المسار الصحيح ؟

يناقش هذا التقرير قضية التجارة والمزيد من الإصلاح التجاري ودورهما في حث النمو والحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، غير أن وجود بيئة سياسات محلية قوية ضروري لضمان نتائج إيجابية على هذا الصعيد. وقد عرض هذا الفصل وبالتفصيل استراتيجية للاستثمار تهدف إلى تأمين مكاسب طويلة الأجل للإصلاح التجاري في الزراعة وحماية الأعضاء الأضعف في المجتمع من الأذى. لذا، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو :هل تسلك البلدان النامية والمجتمع الدولي لوكالات المعونة والجهات المانحة المسار الصحيح؟

إن الالتزام حديث العهد لعدد متزايد من الوكالات والمانحين بمساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لهو أمر مشجع. فعلى سبيل المثال، وافقت الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية مبدئيا في يونيو/حزيران ٢٠٠٥ على شطب ٤٠ مليار دولار أمريكي من الديون المستحقة على ١٨ بلدا من البلدان الأفقر في العالم – ١٤ بلدا منها في أفريقيا. وقد تعهد العديد من المانحين برفع قيمة المساعدات الإنمائية إلى ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وفي مايو/أيار ٢٠٠٥، قدم الاتحاد الأوروبي تفصيلا لكيفية عزمه على الوصول إلى هذا الهدف، معلنا عن غايات محددة للأعضاء الخمسة عشر الأقدم في الاتحاد وكذلك غايات ذات سقف أقل للأعضاء العشرة الجدد. وهذه الأهداف لا بد وأن تترجم إلى أفعال ملموسة تستهدف الفقراء والجياع.

ويقدم الجزء التالي وباختصار مخططا عاما حول أين نحن الآن من كل ما يتعلق بالاستثمار في التنمية طويلة الأجل للقطاع الزراعي في البلدان النامية وتعزيز قدرة هذا القطاع على التخفيف من وطأة الفقر والجوع.

الاستثمار في الزراعة يتباطأ حيثما يكون الجوع أكثر انتشارا

إن إلقاء نظرة عامة على البيانات الخاصة بالاستثمار الخاص، والنفقات العامة والمساعدات الخارجية للزراعة في البلدان النامية يظهر بأن هذا القطاع يتلقى قدرا أقل من الاستثمار والدعم في البلدان ذاتها التي ينتشر الجوع والفقر فيها على نطاق واسع.

ومعظم الاستثمار المطلوب لحث النمو في القطاع الزراعي يأتي من موارد خاصة، ومن المزارعين أنفسهم بشكل أساسي. وإلقاء نظرة على الرصيد الرأسمالي الزراعي لكل عامل يقوم بالزراعة الأولية

الشكل ٣٣
الرصيد الرأسمالي الزراعي للعامل الزراعي الواحد في البلدان النامية بحسب انتشار نقص التغذية في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢
(بأسعار ١٩٩٥ الثابتة)

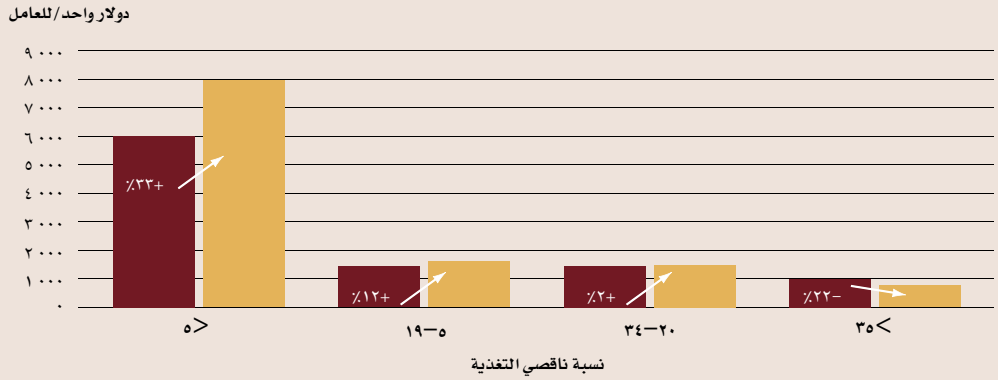

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

في البلدان النامية كفيل بإظهار مدى انخفاضه وركوده بشكل بالغ في البلدان التي تعاني نسبة عالية من انتشار نقص التغذية، مقارنة مع تلك البلدان التي تمكنت من تقليص الجوع[١٩].

وإضافة إلى ما تقدم، فلا تنفك فجوة الاستثمار في الازدياد. إذ شهدت البلدان ذات المستويات الحالية الأقل لنقص التغذية (أقل من ٥ في المائة من السكان) نموا قويا في الرصيد الرأسمالي الزراعي منذ عام ١٩٧٥. وبالنسبة لجميع الفئات الأخرى، لم يشهد الاستثمار إلا نموا طفيفا، إن كان قد شهد أصلا. وفي مجموعة البلدان التي يعاني ثلث عدد سكانها نقص التغذية، انخفض الرصيد الرأسمالي في الزراعة الأولية بالأرقام الحقيقية على مدى ربع القرن المنصرم (الشكل ٣٣).

الاستثمار العام يخفق في إظهار أهمية الزراعة

يعتبر الاستثمار العام في البنية التحتية، وفي الأبحاث والتعليم والإرشاد في المجال الزراعي ضروريا لتحفيز الاستثمار الخاص والإنتاج الزراعي وحفظ الموارد. ويمكن إيضاح الأهمية التي توليها حكومة ما للزراعة مقارنة بأهمية هذا القطاع في الاقتصاد وذلك عن طريق خلق "رقم قياس التوجه الزراعي". ويتسنى الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة حصة الزراعة من الإنفاق العام على حصتها من إجمالي الناتج المحلي. ويظهر الشكل ٣٤ أن البلدان ذات المستويات الأقل لنقص التغذية تقدم التوجه الزراعي الأقوى في نفقاتها العامة. وبالمقابل، فإن هذا الرقم متدن جدا في البلدان ذات المستويات المرتفعة لنقص التغذية. ويدل ذلك بوضوح على الحاجة إلى تقوية الإنفاق العام على القطاع الزراعي بهدف الاستغلال الكامل لقدرته على المساهمة في خلق فرص العمل، والتخفيف من وطأة الفقر والحد من انعدام الأمن الغذائي.

المساعدات الخارجية للزراعة لا تستهدف البلدان الأكثر احتياجا

المساعدات الخارجية ضرورية للبلدان شديدة الفقر ذات القدرة المحدودة على حشد المدخرات الخاصة والعامة المحلية من أجل الاستثمار. وهي ضرورية بشكل خاص للزراعة التي يغفلها إلى حد بعيد مستثمرو القطاع الخاص الأجانب. إلا أن المساعدات الخارجية للزراعة قد انخفضت بالأرقام الحقيقية إلى معدلات تنذر بالخطر على مدى الثمانينات وشهدت ركودا في التسعينات. وعلى الرغم من التعهدات بزيادة هذه المساعدات، لا تظهر أحدث البيانات المتاحة أي اتجاه صاعد لها (الشكل ٣٥).

(١٩) الرصيد الرأسمالي الزراعي يشير إلى قيمة الاستبدال بالمفهوم النقدي (في نهاية السنة) للأصول الثابتة الملموسة التي تمّ إنتاجها أو حيازتها (مثل الآلات والمرافق وتحسينات الماشية والأرض) من أجل الاستعمال المتكرّر في عمليات الإنتاج الزراعية.

الشكل ٣٤
التوجهات الزراعية في استثمارات القطاع العام

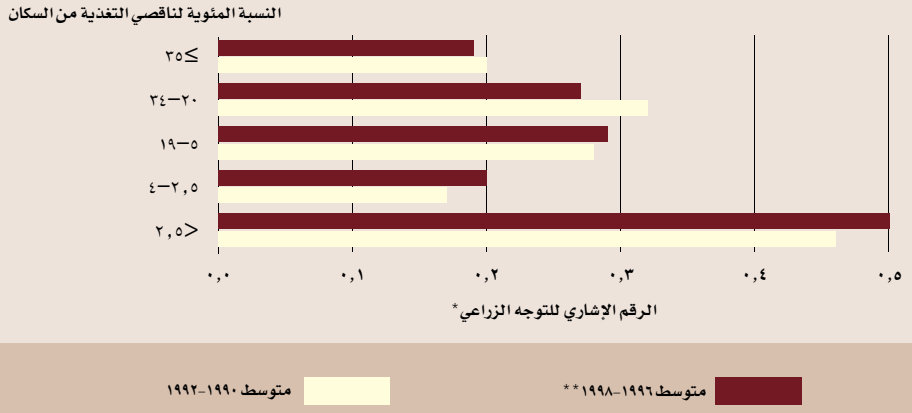

* نصيب الزراعة من المصروفات العامة الإجمالية/نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي.
** أو أحدث فترة أتيحت بشأنها البيانات.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٥
الاتجاهات طويلة الأجل للمساعدات الخارجية للزراعة، في الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٢
(بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة)

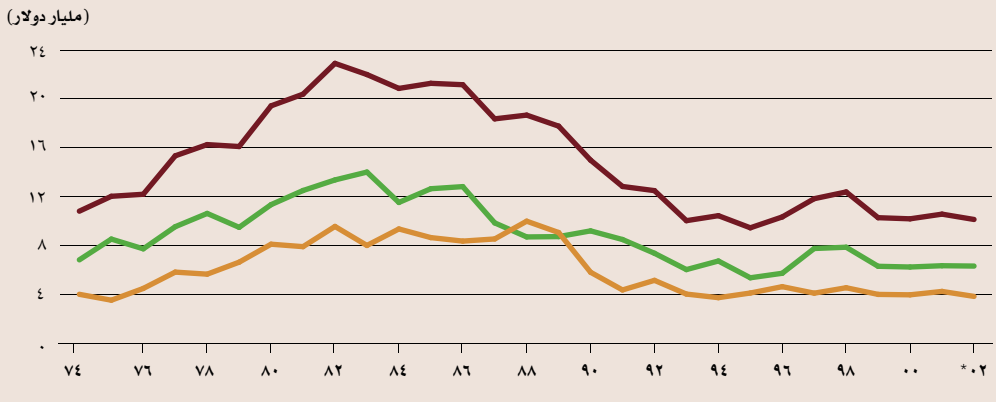

* بيانات مؤقتة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ويبدو أيضا أن المساعدات الخارجية للزراعة لا ترتبط بالحاجة. فالبيانات الخاصة بالفترة ١٩٩٨–٢٠٠٠ تشير إلى أن البلدان التي يعاني فيها أقل من ٥ في المائة من السكان نقصا في التغذية تلقت مساعدات أقل بثلاث مرات لكل عامل زراعي مقارنة بالبلدان التي فاقت نسبة ناقصي التغذية فيها ٣٥ في المائة من مجموع السكان الشكل ٣٦).

الموجز

تكشف الدروس والاستنتاجات والرؤى المشتركة، إضافة إلى قضايا السياسات، سواء تلك التي وجدت حلا أم التي ما زالت عالقة، والمقدمة في هذا العدد من حالة الأغذية والزراعة كيف يمكن استخدام العلاقة بين التجارة والفقر بالطريقة

الشكل ٣٦
المساعدات الخارجية للزراعة للعامل الزراعي الواحد بحسب انتشار نقص التغذية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠
(بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة)

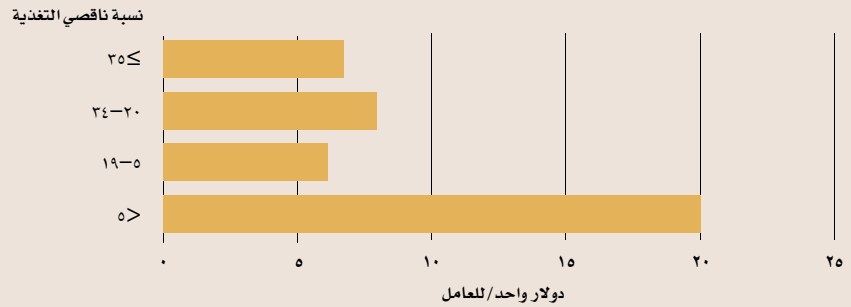

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الأفضل من أجل تعزيز الأمن الغذائي، ومعالجة اللامساواة وتحسين النمو الاقتصادي الكلي. غير أن علاقات التجارة والفقر شديدة التعقيد كما أن التجارب القطرية مع الإصلاح شديدة التباين بحيث يصبح الخروج باستنتاج يحمل مجموعة الرسائل التي لا يشوبها غموض وبتوجيه يتسم بطابع متدرج للسياسات مهمة مستحيلة.

وتأثير التجارة على الفقر والأمن الغذائي مسألة تتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان، بما في ذلك وضع الفقراء ومن يعانون انعدام الأمن الغذائي وموقعهم، وتعتمد كذلك على الإصلاحات المحددة التي تم إجراؤها. ويتطلب فهم هذه العلاقات وإدارتها أبحاثا وسياسات خاصة بكل قطر من الأقطار. فالثوب ذو المقاس الواحد لا يناسب الجميع.

وتقدم الدراسات والتحليلات التي تجريها منظمة الأغذية والزراعة حتى وقتنا الراهن دروسا مشجعة وتوجيها شاملا للتنمية الاستراتيجية. فمن بين الدروس العديدة، على سبيل المثال، ضرورة أن ينظر صانعو السياسات بعناية أكثر مما كانوا يفعلون سابقا إلى كيفية استخدام السياسات التجارية إيجابيا لتعزيز النمو الذي يصب في صالح الفقراء. وذلك يقتضي تنفيذ سياسات واستثمارات تستكمل الإصلاحات التجارية لتمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص ذات الصلة بالتجارة، وذلك في ذات الوقت الذي يتم فيه إنشاء شبكات أمان لحماية أعضاء المجتمع الضعفاء.

ويخرج التحليل المقدم هنا بخلاصة مفادها أن التحرير متعدد الأطراف للتجارة يتيح فرصا للفقراء ولمن يعانون انعدام الأمن الغذائي، بوصفه محفزا للتغيير وباعثا للظروف التي تمكّن من يعانون انعدام الأمن الغذائي من زيادة دخولهم ليعيشوا حياة صحية أطول وأكثر إنتاجية. ولتحرير التجارة آثاره الضارة على بعض البلدان والأسر أيضا، لاسيما على المدى القصير، وذلك أثناء تكيف القطاعات الإنتاجية وأسواق العمل. ذلك أن فتح الأسواق الزراعية القطرية أمام المنافسة الدولية قبل أن تكون مؤسسات البنية التحتية الأساسية للسوق في مكانها الصحيح قد يقوض قطاع الزراعة وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية طويلة الأجل تجاه الفقر والأمن الغذائي.

وللمساعدة في الحد من الآثار الضارة والاستفادة الأفضل من الفرص الناشئة، يجب على الحكومات ما يلي:

- توضح كيف تنسجم السياسات التجارية مع الاستراتيجية القطرية لتشجيع الأمن الغذائي والحد من الفقر؛
- فهم كيف تؤثر عملية الإصلاح التجاري والمجموعة الأوسع من السياسات سواء على نطاق الاقتصاد أو الخاصة بقطاعات معينة على الأسعار النسبية على الحدود؛
- تطوير أدوات تحليلية واستعمالها في التوقعات المتعلقة بتأثير السياسات التجارية على الأيدي العاملة والأسواق المحلية وشبكات التوزيع، وعلى القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية، أو المناطق المتأثرة من البلد دون غيرها، وكذلك أنواع الحرف والمهارات.

وللاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة كنتائج لصالح الفقراء، فلا بد من وجود تدخلات

متناسقة ومستدامة في مجال السياسات. كما أن هناك حاجة للاستثمارات في البنية التحتية الريفية، ورأس المال البشري وغيرها من المنافع العامة، مع إيلاء الأولوية للنفقات والاستثمارات الأكثر ضرورية للفقراء ولسبل معيشتهم القابلة للبقاء على المدى الطويل.

وتعد شبكات الأمان أمرا ضروريا لحماية الفئات الضعيفة من الصدمات المتعلقة بالتجارة، وكذلك للسماح للفقراء بالاستفادة من الفرص الاقتصادية النابعة من التجارة. وبالطبع، لا تشكل التجارة والإصلاحات التجارية المصدر الوحيد للصدمات التي يواجهها الفقراء ومن يعانون انعدام الأمن الغذائي. بل إن هناك عددا كثيرا من الصدمات الأخرى، الطبيعة، والناتجة عن فعل الإنسان، والمرتبطة بالسوق، والتي يمكن أن تعني وقوع كارثة ما في غياب شبكات أمان فعلية.

وشبكات الأمان لا تشكل بديلا عن القيام بمعالجة المؤسسات الضعيفة، والبنية التحتية غير الكافية وأسواق عناصر الإنتاج المشوهة، ولا عن القيام باستثمارات ضرورية في ميادين الصحة، والمرافق الصحية والتعليم لصالح السكان الريفيين. وكما عبر عنها منهج منظمة الأغذية والزراعة مزدوج المسار للحد من الفقر، فإن شبكات الأمان هي مكمل أساسي لهذه الأنشطة الأساسية للإعداد لأسواق أكثر انفتاحا.

مساهمة خاصة

هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟ وجهة نظر المجتمع المدني

فيما يلي بعض المساهمات من المنظمات والحركات الاجتماعية في "حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٥"، أخذت من إعلاناتهم وتقييماتهم ومقترحاتهم الأخيرة عن تحرير التجارة الزراعية والعواقب المترتبة عليه. وقد قامت لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية المشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني[١] بتسهيل هذه المشاركة الجماعية الموجهة نحو التركيز على من يعانون انعدام الأمن الغذائي، وغالبيتهم العظمى من منتجي الأغذية الضعفاء.

وهذه المشاركة عبارة عن تفكير ذاتي ومستقل حول التجارة الزراعية والفقر، ولا تتضمن بأي حال من الأحوال موافقة على التحليل المنشور في "حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٥".

السيادة الغذائية: حق للجميع...

في الثالث عشر من يونيو/حزيران ٢٠٠٢، وخلال اليوم الأخير لمؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، وفي موجز للتحليل السياسي لمنتدى السيادة الغذائية[٢]، بحضور رؤساء الدول والوفود الحكومية، صرحنا بما يلي:

> ... لقد أشرفت الحكومات والمؤسسات الدولية على العولمة وتحرير التجارة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أسباب الجوع وسوء التغذية. فأصبحت الأسواق مفتوحة لعمليات الإغراق بالمنتجات الزراعية وخصخصة مؤسسات الدعم الاجتماعي والاقتصادي الأساسية، وخصخصة الأراضي المشاع والمحلية والمياه ومناطق الصيد والغابات وتحويلها إلى بضاعة ...
>
> ... إننا ندعو إلى وضع حد للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي يفرضها البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وبلدان الشمال وغيرها من اتفاقات التجارة الحرة متعددة الأطراف والإقليمية ...
>
> ... وإننا نطالب بإزالة الزراعة من منظمة التجارة العالمية ...

وقام منتدى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعني بالسيادة الغذائية لعام ٢٠٠٢، في قراره النهائي، بوضع الخطوط العامة لأربعة مجالات عمل ذات أولوية، وكان أحدها يختص بالعلاقة بين التجارة والسيادة الغذائية. وكما ورد في خطة العمل للمنتدى، فإن "السيادة الغذائية هي حق البلدان والشعوب في تحديد سياسات الزراعة والرعي ومصايد الأسماك والأغذية الخاصة بهم والملائمة بيئياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. وتعزّز السيادة الغذائية الحقَ في الغذاء لجميع السكان من خلال الإنتاج على نطاق صغير ومتوسط، مع مراعاة: الثقافات، وتنوّعَ الفلاحين، ورعاة الماشية، والصيادين الحرفيين، والسكان الأصليين ونظم الابتكار الخاصة بهم،

---

(١) لجنة التخطيط الدولية للسيادة الغذائية هي نتيجة لعملية مشتركة بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التي طورت "المنتدى من أجل السيادة الغذائية" (٨ إلى ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٢). واللجنة عبارة عن هيئة تيسيرية تعمل على تشجيع ودعم النقاش مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التي تتخذ من روما مقراً لها حول السياسات المتعلقة بالأغذية الزراعية. وتعمل اللجنة على إثارة النقاش بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، لكنها لا تشكل بديلا عن علاقاتها ومفاوضاتها المباشرة. وكما صرح المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة جاك ضيوف في تبادل المراسلات بقصد تحديد الخطوط الرئيسية للعلاقات المستقبلية بين المنظمة ولجنة التخطيط الدولية: "تعترف منظمة الأغذية والزراعة بلجنة التخطيط الدولية باعتبارها مُحاورها العالمي الرئيسي عن المجتمع المدني بصدد المبادرات والمواضيع الناشئة سواء عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد أو عن منتدى السيادة الغذائية المشترك بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في يونيو/حزيران ٢٠٠٢.

(٢) لقد جمع المنتدى المعني بالسيادة الغذائية، الذي عقد في قصر المؤتمرات في روما، خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٢، أكثرَ من ٧٠٠ من المنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومندوبين عن الحركات الاجتماعية، ومنهم مزارعون، وصيادون حرفيون، ورعاة ماشية، وسكان أصليون، وأخصائيون في شؤون البيئة، ومنظمات نسائية، ونقابات عمالية، وذلك كنتيجة لعملية تشاور وتفاعل دولية دامت أكثر من سنتين.

وطرق ووسائل إنتاجهم، وتوزيع وتسويق وإدارة مناطقهم ومناظرهم الريفية. وتضطلع النساء بدور أساسي في ضمان السيادة الغذائية". ونلاحظ الآن بأن تقرير "حالة انعدام الأمن الغذائي ٢٠٠٤" الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة، قد حدد نسبة ٨٠ في المائة من الناس الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم وهم مزارعون من صغار المالكين ورعاة وسكان من الرجال والنساء يعتمدون في حياتهم على موارد الصيد والغابات، وبهذا تكون السياسات الحالية قد فشلت في معالجة الأسباب الحقيقية للجوع.

وقد ورد في المنهج الاستراتيجي بصدد التجارة والذي تمت صياغته في خطة عمل منتدى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لعام ٢٠٠٢ ما يلي:

> ... لقد أزالت العولمة وتحرير التجارة أدنى قدر من الدعم المحدود والحماية الموجودة لدى غالبية مزارعي العالم. وهي تقوض الأسعار المحلية، وتضعف فرص وصول المنتجين المحليين لأسواقهم المحلية. وهي تجبر المنتجين على الإنتاج لأسواق بعيدة وبأسعار كاسدة وغير مستقرة. وتنطوي جميع الإعانات للزراعة الموجهة نحو التصدير على أثر إغراقي للأسواق [...]. يجب أن تكون التجارة قوة إيجابية من أجل التنمية، ويجب أن لا تتناقض مع أي حق من حقوق الإنسان. وتتطلب السيادة الغذائية وجود تجارة زراعية عادلة، مع إعطاء المنتجين المحليين أولوية الوصول إلى الأسواق. ومنظمة التجارة العالمية، منذ تأسيسها، لم تقم بتطبيق مبادئ السيادة الغذائية. ومن ثم فهي منظمة تفتقد للشفافية والديمقراطية والمسؤولية. ولذا، فهي لا تحظى بالوضع القانوني للتعامل مع الأغذية والزراعة.

تلخيص لموقف حركة المزارعين الدولية "Via Campesina" من التجارة

لا بد من إعادة توجيه النقاش حول الزراعة بسرعة
والبدء في سياسة للسيادة الغذائية[٣]

الأغذية والزراعة أساسيان لجميع الشعوب. فإنتاج وتوفير كميات كافية من الأغذية السليمة والصحية عاملان حيويان لتكوين مجتمعات وثقافات وبيئات صحية. وجميع هذه الأمور يتم تقويضها من خلال التشديد المتزايد على سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة تروج لها القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ويتم تنفيذها من خلال مؤسسات عالمية، كمنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبدل أن تقوم هذه المؤسسات بتأمين الغذاء لشعوب العالم، فقد أشرفت على نظام عمل منح الأولوية للإنتاج الموجه نحو التصدير، مما أدى الى تفاقم الجوع وسوء التغذية في العالم، وحرمان الملايين من أصول وموارد الإنتاج مثل الأرض المياه والأسماك والبذور والتكنولوجيا ومهارات العمل. ومن اللازم إجراء تغيير جوهري على هذا النظام العالمي وبشكل عاجل.

السيادة الغذائية للشعوب حق طبيعي

لضمان الاستقلال والسيادة الغذائية لجميع شعوب العالم، فلا بد من إنتاج الغذاء من خلال نظم إنتاجية متنوعة يمارسها المجتمع. والسيادة الغذائية هي حق الشعوب في تحديد غذائهم وزراعتهم؛ وحماية وتنظيم إنتاجهم الزراعي المحلي والمتاجرة فيه، لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛ وتحديد مدى الاعتماد على الذات الذي يصبون اليه؛ ووضع قيود على إغراق أسواقهم بالمنتجات، وكذلك إعطاء الأولوية للمجتمعات المعتمدة على مصايد الأسماك في إدارة استخدام الموارد المائية وامتلاكها. إن السيادة الغذائية لا تنكر التجارة، بل تشجع، بالأحرى، على صياغة سياسات وممارسات تجارية تخدم حقوق الشعب في إنتاج آمن وصحي ومستدام بيئيا.

(٣) "Via Campesina" هي الحركة الدولية للمزارعين"،
البريد الإلكتروني: viacampesina@viacampesina.org

وعلى هذا الصعيد، ينبغي تصميم سياسات السوق بهدف:

- ضمان أسعار مربحة بشكل كاف لجميع المزارعين وصائدي الأسماك؛
- ممارسة الحقوق في حماية الأسواق المحلية من الواردات بأسعار منخفضة؛
- تنظيم الإنتاج في السوق المحلية من أجل تجنب خلق فوائض؛
- إلغاء جميع أشكال الدعم المباشر وغير المباشر للصادرات؛
- الإلغاء التدريجي للإعانات المحلية للإنتاج والتي تعزز الزراعة غير المستدامة، وأنماط الحيازة غير العادلة للأراضي وممارسات صيد الأسماك المدمرة؛ وكذلك دعم برامج الإصلاح الزراعي المتكاملة، بما يشمل ممارسات الزراعة وصيد الأسماك المستدامة.

قواعد التجارة يجب أن تضمن السيادة الغذائية

يجب عدم إعطاء الأولوية للتجارة العالمية على الأهداف الإنمائية والاجتماعية والبيئية والثقافية على المستوى المحلي أو القطري. بل يجب إعطاء الأولوية للغذاء الآمن والصحي وذي الجودة العالية وبأسعار معقولة، وكذلك للإنتاج المعيشي الملائم ثقافيا للأسواق المحلية وشبه الإقليمية والإقليمية. والأشكال الحالية لتحرير التجارة، والتي تسمح لقوى السوق وللشركات عبر الوطنية القوية بتحديد ماذا ينتج من الغذاء وكيف ينتج، وكيف يتاجر ويسوق، لا يمكن من خلالها بلوغ هذه الأهداف الحيوية. والتجارة في الغذاء يمكن أن تضطلع بدور إيجابي، مثلا، في أوقات انعدام الأمن الغذائي إقليميا، أو في حالة المنتجات التي لا يمكن زراعتها إلا في أنحاء معينة من العالم، أو من أجل تبادل المنتجات ذات الجودة. ومهما كان الأمر، يجب أن تحترم قواعد التجارة المبدأ الوقائي للسياسات على جميع المستويات، وتقر عملية ديمقراطية وتشاركية لاتخاذ القرار، وأن تضع السيادة الغذائية للشعوب قبل ضرورات التجارة الدولية.

العلاقة بين التجارة والفقر

لقد تمخضت السياسات الموجهة نحو التصدير عن أسعار للسلع هي أقل بكثير من تكاليف إنتاجها الفعلية، متسببة في استدامة الإغراق. وباتت الآثار الضارة المترتبة على هذه السياسات والممارسات تتضح أكثر فأكثر يوما بعد يوم. وهي تقود إلى اختفاء المزارع الصغيرة ومجتمعات صيد الأسماك صغيرة النطاق والعائلية في كل من الشمال والجنوب. وقد تفاقم الفقر، لاسيما في المناطق الريفية؛ كما تدهورت وتلوثت التربة والمياه؛ وفقد التنوع البيولوجي؛ ودمرت الموائل الطبيعية.

أين "السوق العالمية" للمنتجات الزراعية؟

ما يسمى بالسوق العالمية للمنتجات الزراعية ليس موجودا في الواقع. فالحال هو، قبل كل شيء، تجارة دولية لفوائض مغرقة من اللبن والحبوب واللحوم. وفي الوقت الراهن، لا تتعلق التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية إلا بنحو عشرة في المائة من مجموع الإنتاج الزراعي في كافة أرجاء العالم، في حين أن ما يسمى "سعر السوق العالمي" يتسم بعدم استقرار حاد ولا يمت بصلة إلى تكاليف الإنتاج.

الحماية الزراعية: لمن؟ وكيف؟

الجزء الأكبر من الإعانات المهمة للزراعة ومصايد الأسماك في البلدان الغنية يعد إعانات للشركات الصناعية والتجار وتجار التجزئة ولعدد محدود من كبار المنتجين. وهذا الوضع ينزع الثقة عن الإعانات الزراعية عموما، التي تؤثر سلبيا، بالمقابل، على استمرار الدعم المالي العام والضروري للزراعة الفلاحية. ويعتبر إلغاء الإعانات التصديرية المباشرة وغير المباشرة خطوة مهمة، لكن الأهم هو وجود سياسة لمراقبة الإمدادات. إن إدارة الإمدادات تزيل الفوائض بشكل فعلي. كما تسمح الإدارة الفعالة للإمدادات بوجود أسعار تغطي تكاليف الإنتاج وكذلك بوجود الدعم المالي العام للزراعة الفلاحية دون توليد فوائض يتم إغراق الأسواق الأخرى بها. ويجب على البلدان المنتجة للفائض أن تحد من إنتاجها وتدير إمداداتها بهدف تفادي الإنتاج المفرط وما يتبعه من إغراق للأسواق. كذلك ينبغي أن توجه هذه البلدان مساعدتها العامة نحو

تنمية الإنتاج الزراعي المستدام الموجه للسوق الداخلية. أما البلدان المستوردة، فيجب أن تتمتع بالحق في وقف الواردات لحماية الإنتاج المحلي والمستهلكين؛ وينبغي أن ينطبق ذلك أيضا على المنتجات المشكوك في جودتها كالكائنات الحية المعدلة وراثيا.

إن تجارة "حرة" مع تنافس "عادل" ليست إلا وهما. فالأسواق الزراعية بحاجة إلى تدخل قوي من طرف الدولة.

وبسبب الطبيعة الخاصة للأسواق الزراعية، فلا يمكنها أن تعمل بطريقة منصفة اجتماعيا دون تدخل من الدولة. وإنهاء تدخل الدولة من خلال إزالة صكوك السياسات الزراعية واحدة تلو الأخرى سيعمل على تحجيم إعادة البناء للزراعة. وسيقود ذلك إلى نزوح الملايين والملايين من الفلاحين والفلاحات، ويتركهم بدون أي سبيل لكسب قوتهم. وستصبح مناطق وبلدان بأكملها بدون قدرة على إنتاج الغذاء. وأخيرا، فإن أولئك الذين يملكون المال لشراء الغذاء هم فقط القادرون على سد رمقهم. وهذا السيناريو كارثي ويشمل خسارة فادحة للأصناف المحلية والمنتجات الغذائية، والمعارف الزراعية والتنوع البيولوجي الزراعي.

منظور إفريقي

لقد نشأت منظمات جيدة البناء للمزارعين وصيادي الأسماك في إفريقيا. وتقوم هذه المنظمات بصياغة رؤى وإعلانات تعارض تحرير التجارة الزراعية العالمية وتشدد على قدرة الزراعة الأفريقية على إطعام السكان، كما عبرت عنها حملة "إفريقيا المغذية" (Afrique nourricière) لشبكة مزارعي غرب إفريقيا[٤].

والمساهمة التالية تعكس الاعتبارات التي برزت من النقاشات في ٢ و٣ فبراير/شباط ٢٠٠٥، عندما التقى ممثلو منظمات الفلاحين والمنتجين الزراعيين من أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين بدعوة من شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب أفريقيا والمجلس الوطني للشعوب الريفية للحوار والتعاون في السنغال[٥] وذلك بهدف التحضير لمساهمتهم في منتدى داكار الدولي المعني بالفجوة الزراعية العالمية.

> ... من المفهوم عموما أن السياسات الليبرالية الجديدة والرؤية المؤكدة التي ميزت نماذج التنمية في العشرين عاما الماضية قد تجاهلت المهمات الأساسية للزراعة والمركزة على الأمن الغذائي، والتوازن الاجتماعي (خلق فرص عمل، الحد من هجرة الريف، حيازة الأراضي، الزراعة المعتمدة على العائلة، تنمية المناطق الريفية، وغير ذلك) والبيئة (نوعية التربة والانجراف والمياه). وإضافة إلى ذلك، فقد غضت الطرف عن عيوب الأسواق العالمية. كما تسببت في عدد من الأزمات وفي تعميق الفجوة. والأولوية التي أعطتها للصادرات قادت إلى انهيار الأسعار العالمية، وتدهور شروط التبادل التجاري، دون أي منافع تذكر للمستهلكين. وقد أسهمت أيضا في خراب وفقد عدد من المزارع الأسرية في الجنوب وفي الشمال أيضا، ناهيك عن أن عددا متزايدا باضطراد من الفلاحين أصبحوا بدون أرض، أو يفتقدون الوصول إلى وسائل الإنتاج أو التمويل. ويمكن ايجاز الحلول التي اقترحها المشاركون في المنتدى على النحو التالي:
>
> ١- **إعادة تحديد الأولوية للمهمات الأساسية للزراعة**. وهذا يتضمن بشكل خاص مراعاة الحقوق التالية:
>
> - السيادة الغذائية

(٤) أنظر: Réseau des Organisations Paysannes et de Producteurs de L'Afrique de l'Ouest (ROPPA)،
البريد الإلكتروني: roppa@roppa-ao.org

(٥) أنظر: National Rural Peoples' Council for Dialogue and Cooperation of Senegal،
البريد الإلكتروني: cncr@cncr.org

- حماية فعلية ضد الواردات
- الوصول إلى وسائل الإنتاج: الماء، الأراضي، البذور، التمويل...

٢- **العمل على استقرار الأسعار العالمية عند مستوى مربح** لجميع المزارعين من خلال آليات التنظيم وإدارة الإمدادات، على أن تعطى الأولوية لأسواق المنتجات الاستوائية.

٣- **تعليق المفاوضات الزراعية متعددة الأطراف والثنائية (منظمة التجارة العالمية ووكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة)** ما دامتا لا تحترمان المبادئ المذكورة أعلاه ...

موقف قطاع صيد الأسماك الحرفي من التجارة

تعرض الصيد الحرفي للأسماك كغيره من الأنشطة المنتجة للغذاء، لضربة قاسية من خلال سياسات التكيف، وخصخصة الموارد البحرية وتحريرها. وفيما يلي إسهام المنتدى العالمي للأسماك[٦] في حالة الأغذية والزراعة ٢٠٠٥.

التجارة في حد ذاتها لا تساهم في تنمية الشعوب

... غالبا ما أغفلت مصايد الأسماك صغيرة النطاق عند مناقشة القضايا الدولية الخاصة بالأمن الغذائي والسيادة الغذائية، والتجارة المحلية والدولية. كما أن دورها كمورد من موارد الدخل الاقتصادي للدول الساحلية على النطاقين القطري والدولي قد تم تجاهله أيضا. وقد أدى ذلك، أكثر مما شهده أي قطاع آخر، إلى افساح المجال للمدافعين عن التجارة الحرة بالضغط على الحكومات للبدء في خصخصة الموارد السمكية القطرية، وتحويلها في بعض الأحيان إلى الشركات عبر الوطنية لصيد الأسماك. إن ما يقارب ٩٩ في المائة من كميات الصيد من المصايد صغيرة النطاق لها قيمة كسلعة تجارية أو للاستهلاك البشري المباشر.

دور المصايد صغيرة النطاق في التجارة الدولية

ضمان السيادة الغذائية

تمثل الأسماك مصدرا رئيسيا للغذاء بالنسبة لسكان العالم، حيث توفر نسبة مهمة من استهلاك البروتين لمئات الملايين من البشر. إذ يبلغ معدل استهلاك العالم من بروتين الأسماك نحو ١٦ في المائة من اجمالي البروتين الحيواني.

منع تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية على مصايد الأسماك

منظمة التجارة العالمية قوة عظمى تقوم بتنفيذ قواعد التجارة الدولية التي تفقد الدول والأمم سيادتها. ونتيجة لذلك، تغدو مصايد الأسماك عملة للتبادل مقارنة بقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.وهناك حاجة لقواعد تنظيمية دولية حول تجارة الأسماك تنبثق عن وكالات منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبشكل أكثر تحديدا، عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما يجب التوصل لاتفاقية بشأن الإعانات والتعريفات الجمركية المتفاوتة ضمن هيئات متعددة الأطراف لا داخل منظمة التجارة العالمية.

تحسين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

الموارد السمكية هي تراث للأمم، وعلى الدول أن تضمن إدارتها بشكل مستدام. ولذا، لا يسمح لأي دولة بنقل ملكية هذه الموارد إلى دول أخرى، أو بالأحرى لأي شركات دولية.

(٦) أنظر: World Forum of Fish Harvesters and Fishworkers، البريد الالكتروني: forum@ccpfh-ccpp.org

منظور جغرافي: منطقة غرب ووسط آسيا وشمال إفريقيا

تجمع لجنة التخطيط الدولية وجهات نظر عبرت عنها فئات ومناطق مختلفة. والمساهمة التالية تمثل وجه نظر ممثلي منطقة غرب ووسط آسيا وشمال إفريقيا في لجنة التخطيط الدولية.

... ضمن منطقة غرب ووسط آسيا وشمال إفريقيا، وافقت الحكومات القطرية على المشاركة في جميع الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية، والعديد من البلدان وصل إلى مراحل مختلفة من التفاوض أو التوقيع أو المصادقة عليها. ولا تمارس غالبية البلدان عملية التفاوض تماما بل إنها تقبل عمليا شروط تحرير التجارة دون إبداء أية تحفظات كبيرة، هذا إن أبدت تحفظات أصلا. ورغم الادعاء بوجود أشكال من فترات التأجيل للانضمام إلى مناطق التجارة الحرة، إلا أنه لم يجر اتخاذ أية تدابير جدية لضمان قدرة الأسواق المحلية على المنافسة في وجه الآثار الناجمة عن الحواجز الجديدة ومقاومتها، مثل قضايا الجودة والإعانات المجحفة غير المباشرة.

ومن جهة أخرى، ليست هناك قنوات للتشاور مع المجموعات المتأثرة تترافق مع مخطط للتوعية يؤهلهم لمرحلة ما بعد الوصول إلى الأسواق. وهناك معرفة ضئيلة جدا بفحوى مختلف الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية وآثارها على سبل المعيشة والسيادة الغذائية.

كما أن من المعروف جيدا أن بلدان هذه المنطقة لا تمتلك الوسائل لتنافس الدول الأكثر منها تقدما ولتزويد مزارعيها بدعم مماثل.

الجزء الثاني

الاستعراض العالمي والاقليمي

حقائق وأرقام

الجزء الثاني

١ - اتجاهات نقص الأغذية

- طبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في العالم، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، ٨٥٢ مليون شخص، وهم موزعون على النحو التالي: ٨١٥ مليون شخص في البلدان النامية، و٢٨ مليون شخص في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، و٩ ملايين شخص في بلدان اقتصاديات السوق المتقدمة (الشكل ٣٧). ويوجد أكثر من نصف مجموع عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية، أي ما نسبته ٦١ في المائة، في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تليها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تبلغ نسبة من يعانون نقص الأغذية فيها ٢٤ في المائة من الرقم الإجمالي.
- وتتباين نسبة الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في ما بين مختلف أقاليم البلدان النامية. وتوجد أعلى نسبة لانتشار نقص الأغذية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تقدر المنظمة أن نسبة الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في تلك البلدان تصل إلى ٣٣ في المائة من عدد السكان. وهذه النسبة تزيد بشكل ملحوظ عن نسبة تبلغ ١٦ في المائة من الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية في إقليم آسيا والمحيط الهادي، ونسبة ١٠ في المائة في إقليمي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا كلاهما.
- أما على المستوى العالمي، فقد اتسمت الاتجاهات طويلة الأمد للعديد من مؤشرات الأمن الغذائي بالايجابية. وقد ازدادت نسبة الإمداد العالمية بالسعرات الحرارية للشخص الواحد بمعدل ١٩ في المائة منذ منتصف الستينات من القرن الماضي لتبلغ ٢٨٠٤ سعرات للفرد في اليوم الواحد عام ٢٠٠٢، وبلغ متوسط الزيادة للبلدان النامية معدلا يربو على ٣٠ في المائة. وبزيادة معدلات الاستهلاك، طرأ تحول في الوجبات الغذائية نحو اللحوم والألبان والبيض والخضروات والزيوت، مع الابتعاد عن الحبوب الأساسية.
- وقد تدنى عدد الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية على المدى الطويل، بيد أن التقدم الذي أحرز في هذا المجال قد تباطأ في السنوات الأخيرة (الشكل ٣٨). وانخفض معدل انتشار نقص الأغذية في البلدان النامية من ٣٧ في المائة من إجمالي عدد السكان خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١، ليبلغ ١٧ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢ (الشكل ٣٩). غير أنه لأسباب تعود إلى النمو السكاني، فإن التدني في الأرقام المطلقة للأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية كان أقل من معدلات انتشار نقص الأغذية. وقد كان تأثير المكاسب المهمة التي تحققت في معظم البلدان الأكثر كثافة سكانية، بما في ذلك البرازيل والصين والهند واندونيسيا ونيجيريا وباكستان، حاسما بالنسبة للتقدم الذي أحرزته البلدان النامية ككل في مؤشرات نقص الأغذية والعدد الإجمالي لمستهلكيها.

الشكل ٣٧
السكان ناقصو الأغذية بحسب الإقليم، ٢٠٠٠-٢٠٠٢ (بالملايين)

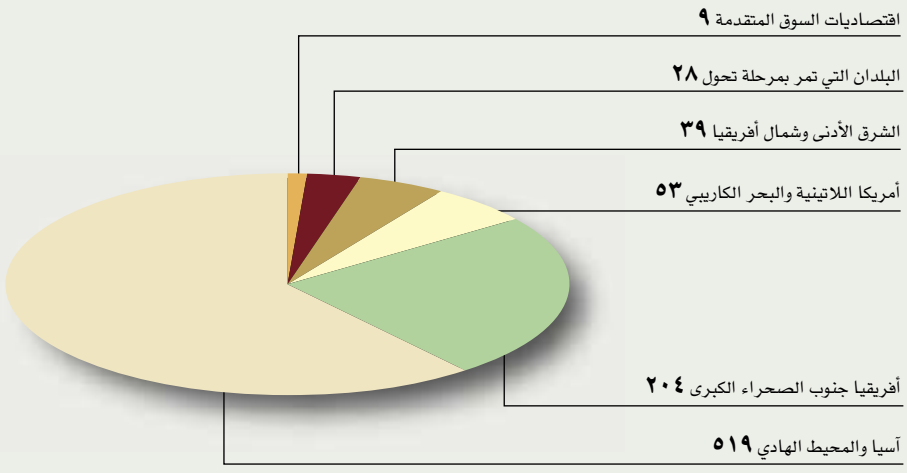

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٨
الاتجاهات في عدد ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

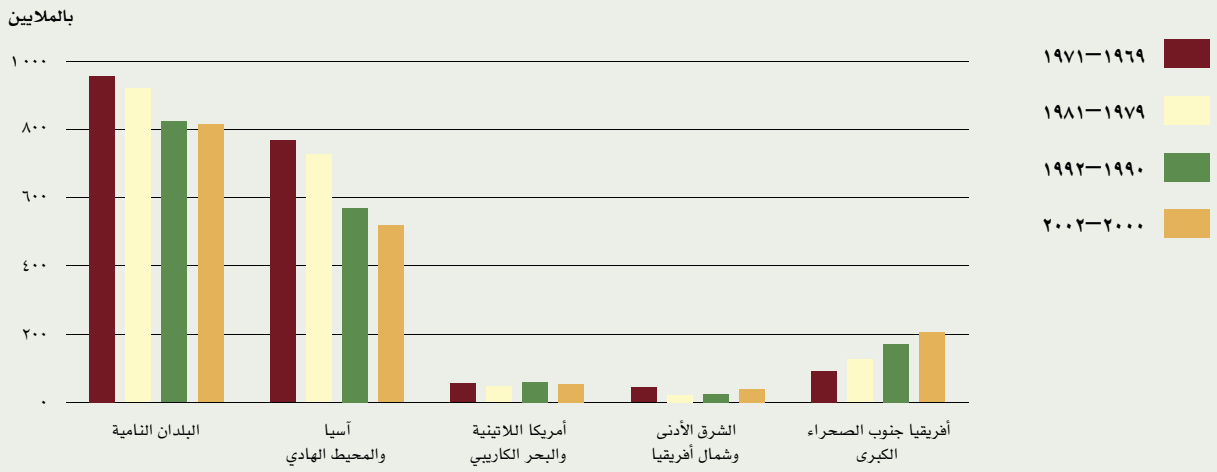

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٣٩
الاتجاهات في نسبة ناقصي الأغذية في البلدان النامية، بحسب الإقليم

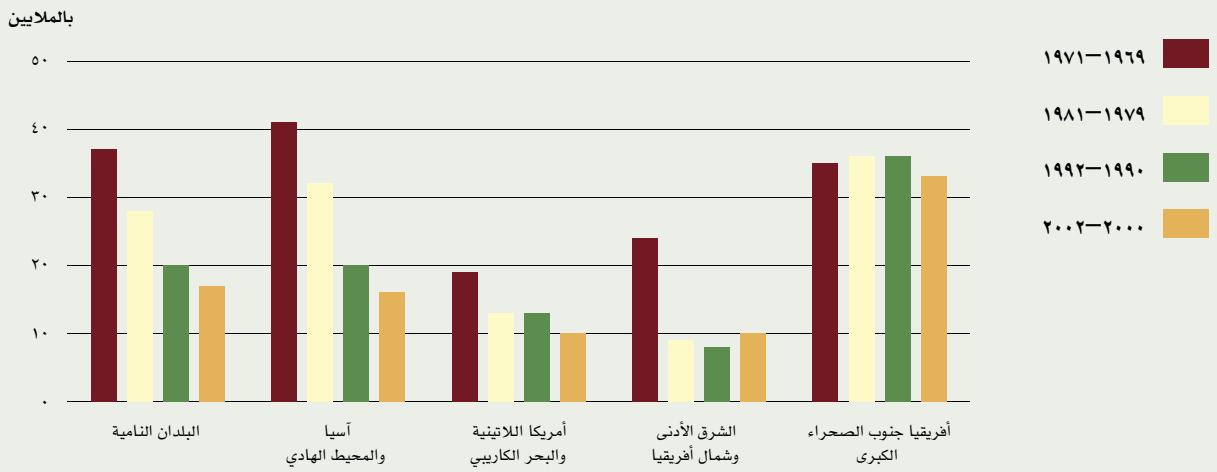

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وقد تركز معظم التحسن في الأرقام المتعلقة بنقص الأغذية، على امتداد العقود الثلاثة الماضية، في آسيا والمحيط الهادي، حيث انخفض معدل انتشار نقص الأغذية بنحو الثلثين. أما في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن الانخفاض الطفيف في معدل انتشار نقص الأغذية قد قابله بشكل واف نمو في أعداد السكان، الأمر الذي أفضى إلى زيادة كبيرة في الأعداد المطلقة من الأشخاص الذين يعانون نقص الأغذية. وقد شهدت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي انخفاضا مهما في كل من معدل الانتشار والأرقام المطلقة في سبعينات القرن الماضي، بيد أنها لم تحرز تقدما كبيرا منذ ذلك الحين. وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، انخفض معدل انتشار نقص الأغذية بشكل ملحوظ في سبعينات القرن الماضي، بيد أن هذا المعدل قد ارتفع قليلا خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠٠٢ عن مستوى العقدين الماضيين، وكان قد شهد زيادة فعلية على امتداد عقد التسعينات.

٢- الطوارئ الغذائية والمعونة الغذائية

- كان عدد البلدان التي تواجه نقصا حادا في الأغذية، في فبراير/شباط ٢٠٠٥، في سائر أنحاء العالم، ٣٦ بلدا، يقع ٢٣ منها في أفريقيا، و٧ بلدان في آسيا والشرق الأدنى، و٥ بلدان في أمريكا اللاتينية، وبلد واحد في أوروبا. وإن كانت الأسباب الكامنة وراء ذلك متباينة في طبيعتها، فإن الصراعات المدنية والظروف الجوية غير الملائمة هي الأسباب السائدة. وقد تأثرت حالة الأمن الغذائي على نحو خطير بسبب موجة الجراد الصحراوى التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا في الآونة الأخيرة، وكارثة التسونامي في جنوب آسيا، ولو أنها محصورة النطاق. وفي بعض من هذه البلدان، يشكل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المستوطن عاملا مساهما في هذا الصدد.
- وتعود أسباب ما يزيد على نصف حالات الطوارئ الغذائية المبلغ عنها في أفريقيا في فبراير/شباط ٢٠٠٥، إلى الصراعات المدنية وأعداد المشردين داخليا أو اللاجئين. وقد ازدادت بمرور الوقت نسبة الطوارئ الغذائية التي ترجع إلى أسباب من صنع الإنسان. وأشير أيضا إلى الصراعات وحالات الفشل الاقتصادي باعتبارها السبب الرئيسي لما يزيد على ٣٥ في المائة من حالات الطوارئ الغذائية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٠٤، مقارنة بنحو ١٥ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩١. وفي حالات عديدة، تفضي الكوارث البشرية إلى تفاقم آثار الكوارث الطبيعية، مما يؤدى إلى حالات طوارئ تمتد إلى فترات طويلة وتتسم بالتعقيد.
- وغالبا ما يؤدى تكرر وقوع حالات الطوارئ واستمرارها إلى تكثيف شدة حدتها. وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٨٦ و٢٠٠٤، شهد ما يربو على ثلاثة وثلاثين بلدا حالات طوارئ غذائية خلال فترة تزيد على نصف عدد هذه السنوات. وعلى وجه الخصوص، يستمر العديد من حالات الطوارئ المعقدة التي تعود إلى الصراعات إلى الحد الذي تتطور فيه لتصبح أزمات طويلة الأمد. ولا يقل عدد البلدان التي عانت من حالات طوارئ خلال خمس عشرة سنة، أو أكثر، في نطاق هذه الفترة، عن ثمانية بلدان؛ وفي جميع هذه الحالات، كانت الحرب أو الصراعات المدنية تشكل عاملا رئيسيا مساهما.

الشكل ٤٠
المستفيدون من المعونة الغذائية من الحبوب
(بما يعادلها من الحبوب)

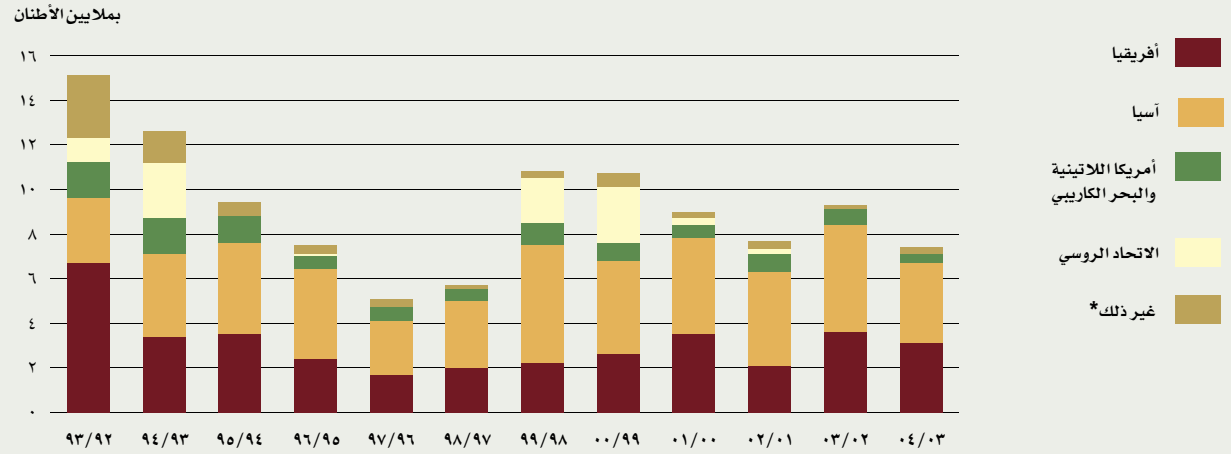

* بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة تحول.
ملاحظة: تشير السنوات إلى فترة ١٢ شهرا من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران. وقد صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي

الجدول ١٥

نصيب الفرد من شحنات المعونة الغذائية من الحبوب

(بما يعادلها من الحبوب)

	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٠٠/٩٩	٠١/٠٠	٠٢/٠١	٠٣/٠٢	٠٤/٠٣
	(كيلوغرام/فرد)											
أفريقيا	١٠,١	٥,٠	٥,٠	٣,٤	٢,٣	٢,٧	٣,٠	٣,٤	٤,٤	٢,٦	٤,٣	٣,٧
آسيا	٠,٩	١,١	١,٢	١,٢	٠,٧	٠,٩	١,٥	١,٢	١,٢	١,١	١,٣	٠,٩
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٣,٤	٣,٤	٢,٤	١,٢	١,٢	١,٠	١,٩	١,٥	١,١	١,٤	١,٤	٠,٧
الاتحاد الروسي	٧,٦	١٦,٧	٠,١	٠,٥	٠,١	٠,٣	١٣,٦	١٦,٨	٢,١	١,١	٠,٠	٠,٢
مناطق أخرى	٣,١	١,٥	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣

ملاحظة: تشير السنوات إلى فترة ١٢ شهرا من يوليو/تموز إلى يونيو/حزيران. وقد صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي

- وفي المقابل، فإن العديد من البلدان التي تتمتع باقتصادات وحكومات مستقرة نسبيا، ولكنها تتأثر بصفة متسقة بظروف جوية غير ملائمة، قد قامت بتنفيذ برامج لدرء الأزمات والتخفيف من آثارها، وأنشأت قنوات فعالة تتم من خلالها جهود الإغاثة وإعادة التأهيل. وبالنسبة لهذه البلدان، لا يفضي وقوع كارثة طبيعية بالضرورة إلى أزمة إنسانية يطول أمدها.

- وقد انخفض حجم المعونة الغذائية من الحبوب إلى ٧,٤ مليون طن في الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ (من يونيو/حزيران إلى يوليو/تموز)، أي ١,٨ مليون طن (أو ما نسبته ٢٠ في المائة) دون المستوى المسجل للفترة ٢٠٠٢/٢٠٠٣. ووقعت أشد معدلات هذا الانخفاض في آسيا، حيث انخفضت الشحنات من ٤,٨ إلى ٣,٦ مليون طن، أي ما يشكل انخفاضا نسبته ٢٥ في المائة. وقد زادت أنماط أخرى من المعونة الغذائية زيادة طفيفة في عام ٢٠٠٤، لكنها ظلت أقل بكثير من المعونة الغذائية من الحبوب (الشكلان ٤٠ و٤١). وكانت البلدان الخمس المتصدرة لقائمة البلدان المتلقية للمعونة الغذائية من الحبوب، خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، مرتبة بحسب حجم الشحنات المرسلة إليها، وهي العراق، إثيوبيا، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، زمبابوى وبنغلاديش. وجميع هذه البلدان، باستثناء زمبابوى، كانت أيضا من بين أعلى البلدان الخمس المتصدرة لقائمة البلدان المتلقية للمعونة الغذائية خلال السنوات السابقة.

- وقد اتسمت المعونة الغذائية من الحبوب بتقلبات سنوية كبيرة نسبيا. واتجهت هذه المعونة نحو الانخفاض، مقارنة بمعدلات أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، ولكنها تظل أكثر ارتفاعا بشكل ملحوظ عما كانت عليه في منتصف التسعينات.

وانخفضت الشحنات أيضا بشكل كبير، بالنسبة للفرد الواحد، مقارنة بما كان عليه الحال في أوائل التسعينات (الجدول ١٥). وباستثناء ما أرسل من شحنات كبيرة بشكل استثنائي إلى الاتحاد الروسي في سنوات معينة، تظل أفريقيا أكبر جهة متلقية بالنسبة للفرد الواحد، ولو أن ذلك يتم على مستويات أقل بصفة ملحوظة مما كانت عليه منذ عقد مضى.

- ومبادئ منظمة الأغذية والزراعة بشأن تصريف الفوائض والواجبات الاستشارية، التي اتفق عليها أصلا في عام ١٩٥٧ وأدرجت في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن نظم الزراعة المتعلقة بإعانات التصدير في ١٩٩٥، قصد منها الحد من احتمالات أن تخل المعونة الغذائية بالتدفقات التجارية العادية. فضلا عن ذلك، يمكن تنظيم المعونة الغذائية على نحو أفضل في جولة الدوحة الحالية بشأن المفاوضات التجارية. ولقد اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على أن يتم في موعد محدد إلغاء المعونة الغذائية التي لا تمتثل للنظم التشغيلية السارية. وتعالج المفاوضات دور المنظمات الدولية في ما يتعلق بتقديم المعونة الغذائية من قبل الأعضاء، بما في ذلك القضايا الإنسانية والإنمائية ذات الصلة، إضافة إلى مسألة تقديم المعونة الغذائية بصورة خالصة وكاملة في شكل منح (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٤: الفقرة ١٨).

الشكل ٤١
المستفيدون من المعونة الغذائية من غير الحبوب
(بما يعادلها من الحبوب)

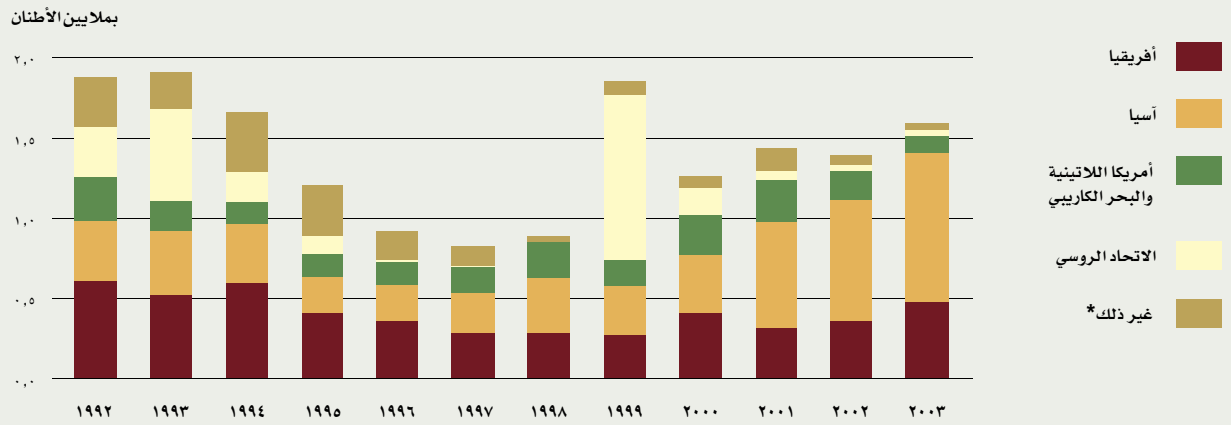

* بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة تحول.
ملاحظة: صنفت بلدان الشرق الأدنى الواقعة في آسيا مع آسيا، وبلدان الشرق الأدنى الواقعة في شمال أفريقيا مع أفريقيا.

المصدر: برنامج الأغذية العالمي

٣- المساعدات الخارجية للزراعة

- تبين البيانات الأولية لعام ٢٠٠٢، مقيسة بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، أن إجمالي حجم المساعدات الخارجية للزراعة لم يتغير تقريبا عما كان عليه في السنتين الماضيتين (الشكل ٤٢). بيد أن هذه الصورة العالمية تخفي ما وقع من تحولات في ما بين الأقاليم. وقد شهدت المساعدات المقدمة إلى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى والبلدان التي تمر بمرحلة تحول أنماطا متغيرة في السنوات الماضية، في حين تواصل تدني المساعدات المقدمة إلى آسيا. ويتوقع للمساعدات الخارجية المقدمة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن يزداد حجمها للسنة الثالثة على التوالي، لترتفع من ٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٣,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢.

- ومتى تم قياس المساعدات الخارجية من حيث حجمها للعامل الزراعي الواحد، فإن هذه المساعدات قد انخفضت بأكثر من النصف منذ الذروة التي بلغتها في عام ١٩٨٢ (الشكل ٤٣). وداخل نطاق أقاليم البلدان النامية، يبدو أن حجم المساعدات المقدمة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انتعش بعد التوجه المتدني الذي شهده العقدان الماضيان، إذ بلغ حجم المساعدات الخارجية للعامل الزراعي الواحد في عام ٢٠٠٢، ١٧ دولارا. ولا يمكن تأكيد حدوث زيادة طفيفة ممكنة في قيم المساعدات لعام ٢٠٠٢ للشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، حتى تتوافر البيانات النهائية. ويظل حجم المساعدات المقدمة للعامل الزراعي في آسيا والمحيط الهادي أقل من حجم تلك المقدمة للأقاليم الأخرى.

الشكل ٤٢
الالتزامات بالمساعدات الخارجية للزراعة، بحسب أهم الأقاليم المستفيدة
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

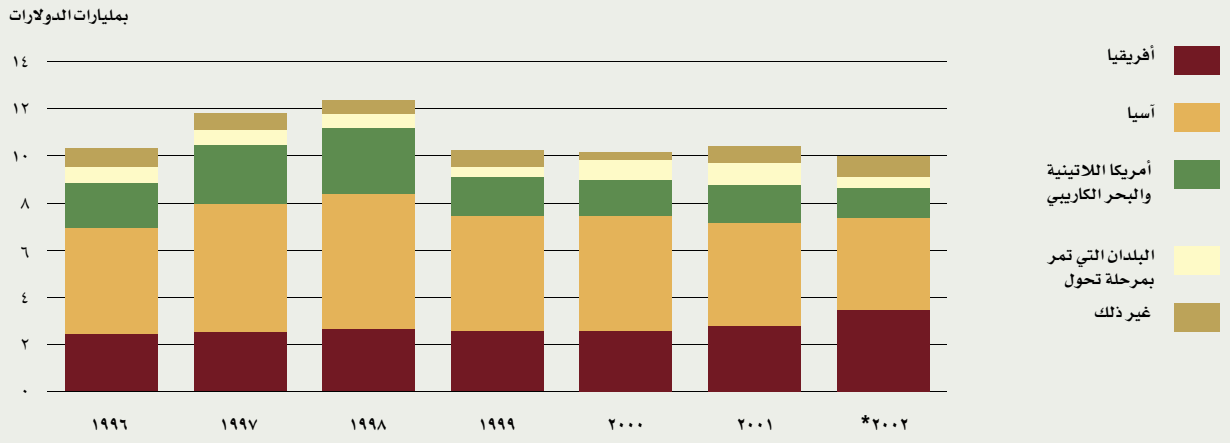

* تقديرات أولية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٤٣
نصيب العامل الزراعي من المساعدات الخارجية للزراعة
(بأسعار عام ٢٠٠٠ الثابتة)

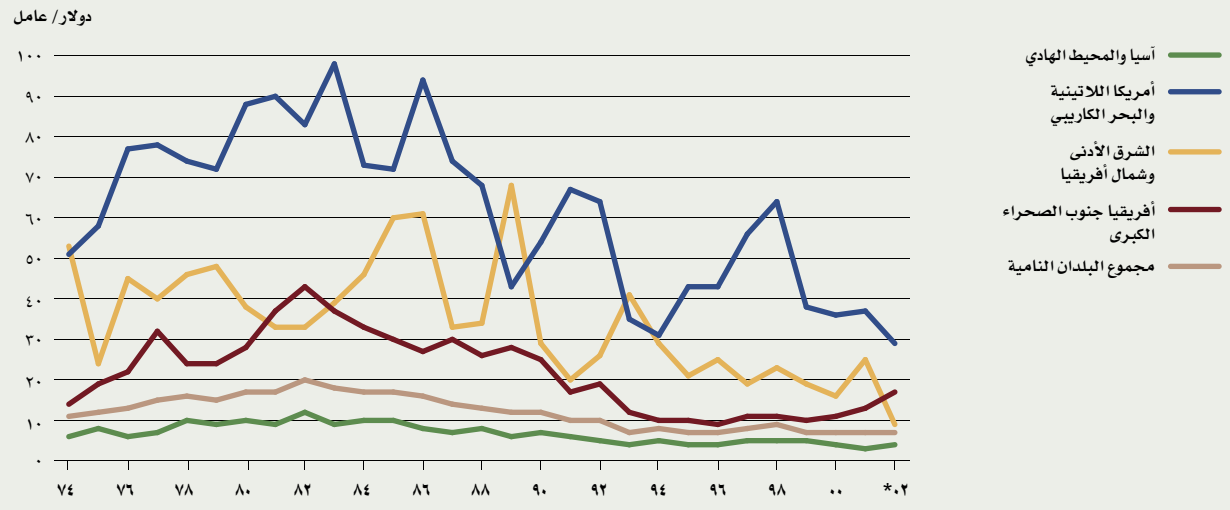

* تقديرات أولية

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٤- إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

- ازداد حجم الإنتاج العالمي من المحاصيل والثروة الحيوانية على امتداد العامين الماضيين بمعدلات أعلى من المتوسطات المسجلة للعقود الأربعة الماضية. ويُعزى ارتفاع نمو الإنتاج الزراعي العالمي، في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، إلى الزيادة التي شهدها الإنتاج في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على التوالي. وبالنسبة للبلدان النامية، كمجموعة، بلغ نمو الإنتاج ذروته في عام ٢٠٠٣، ولكنه تدنى في السنة التالية إلى قيم دون متوسطات العقود الماضية. وسجلت مجموعة البلدان المتقدمة زيادة ملحوظة في نمو الإنتاج، بلغت نسبتها حوالي ٥ في المائة في عام ٢٠٠٤، بعد سنوات عدة من انكماش الإنتاج الزراعي. ويعود هذا الارتفاع إلى حدوث انتعاش قوى في البلدان التي تمر بمرحلة تحول، وزيادة معدلات نمو الإنتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة (الشكل ٤٤).

- وبالنسبة لجميع بلدان الأقاليم النامية، كان نمو الإنتاج في عام ٢٠٠٤ أقل مما كان عليه في عام ٢٠٠٣. وفي آسيا والمحيط الهادي، تحسن الأداء الزراعي في عام ٢٠٠٣، إذ ازداد بنسبة ٤,٥ في المائة، بعد المعدل المنخفض الذي سُجل في عام ٢٠٠٢ بنسبة ٢ في المائة. غير أن معدل نمو الإنتاج الزراعي في الإقليم قد تدنى في عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٥ في المائة. وشهدت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى زيادات منتظمة في معدلات نمو الإنتاج على امتداد الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، بيد أن هذه المعدلات قد تباطأت إلى ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وفي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ظل الأداء الزراعي متأرجحا نتيجة للظروف المناخية المتقلبة في العديد من بلدان الإقليم. وبعد أن شهد الإنتاج زيادة بلغت نحو ٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، فإنه بقي في حالة ركود تقريبا في عام ٢٠٠٤. وبالمثل سجلت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء نموا متغايرا في الإنتاج الزراعي على امتداد السنوات الأخيرة الماضية، مقارنة بالمعدلات المرضية نسبيا خلال معظم فترة التسعينات. وتوضح بيانات عام ٢٠٠٤ زيادة مقدارها ٠,٥ في المائة فقط في إجمالي الإنتاج الزراعي للإقليم.

- وتعطى الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي مؤشرا على مساهمة هذا القطاع في الإمدادات الغذائية (الشكل ٤٥). وقد ازداد نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي العالمي بصفة مضطردة على امتداد السنوات الثلاثين الماضية، وذلك بمعدل نمو سنوي وصل إلى ١,٢ في المائة خلال العقد الماضي. وقد تقاسمت مجموعتا البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء هذه الزيادة، بل أن نصيب الفرد من الإنتاج بلغ معدلات نمو أعلى في البلدان النامية مقابل البلدان المتقدمة.

الشكل ٤٤
التغيرات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية

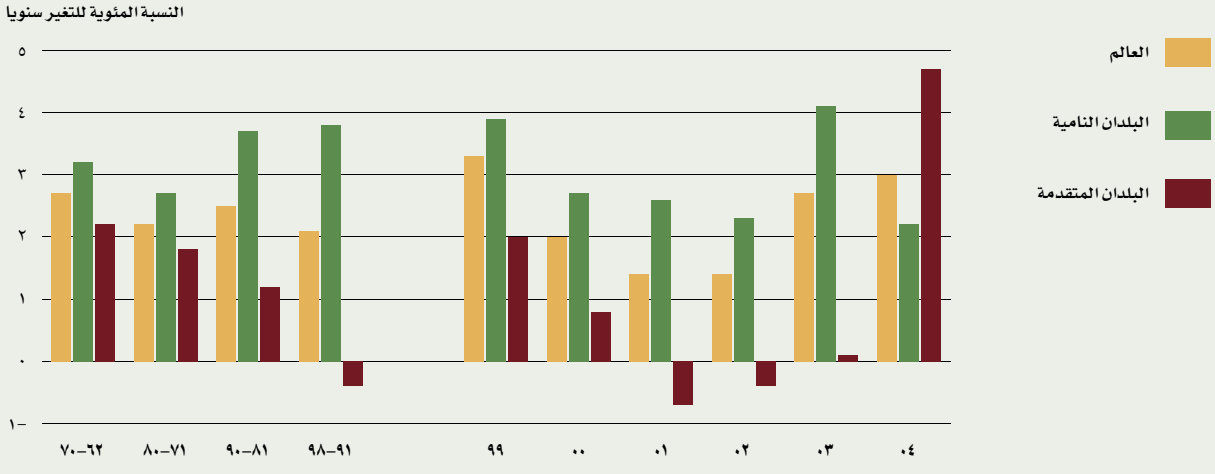

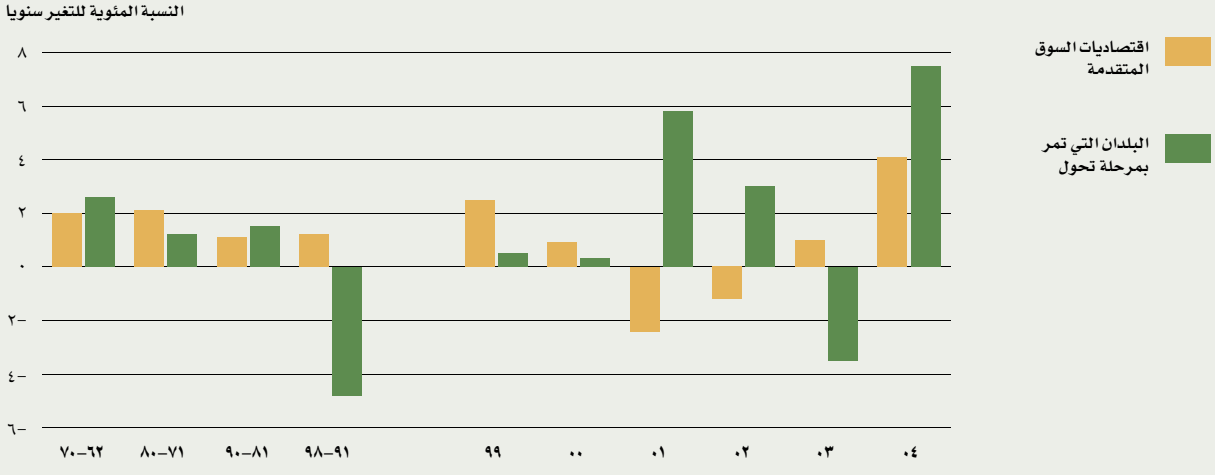

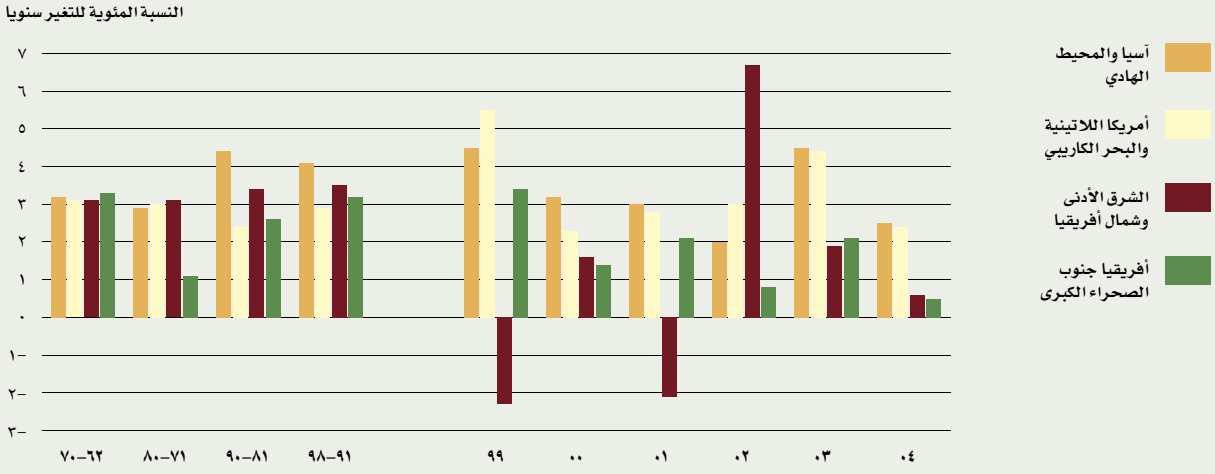

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٤٥

الاتجاهات طويلة الأجل في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي، بحسب الإقليم ومجموعة البلدان

الرقم الدليلي (١٩٩٩-٢٠٠١ = ١٠٠)

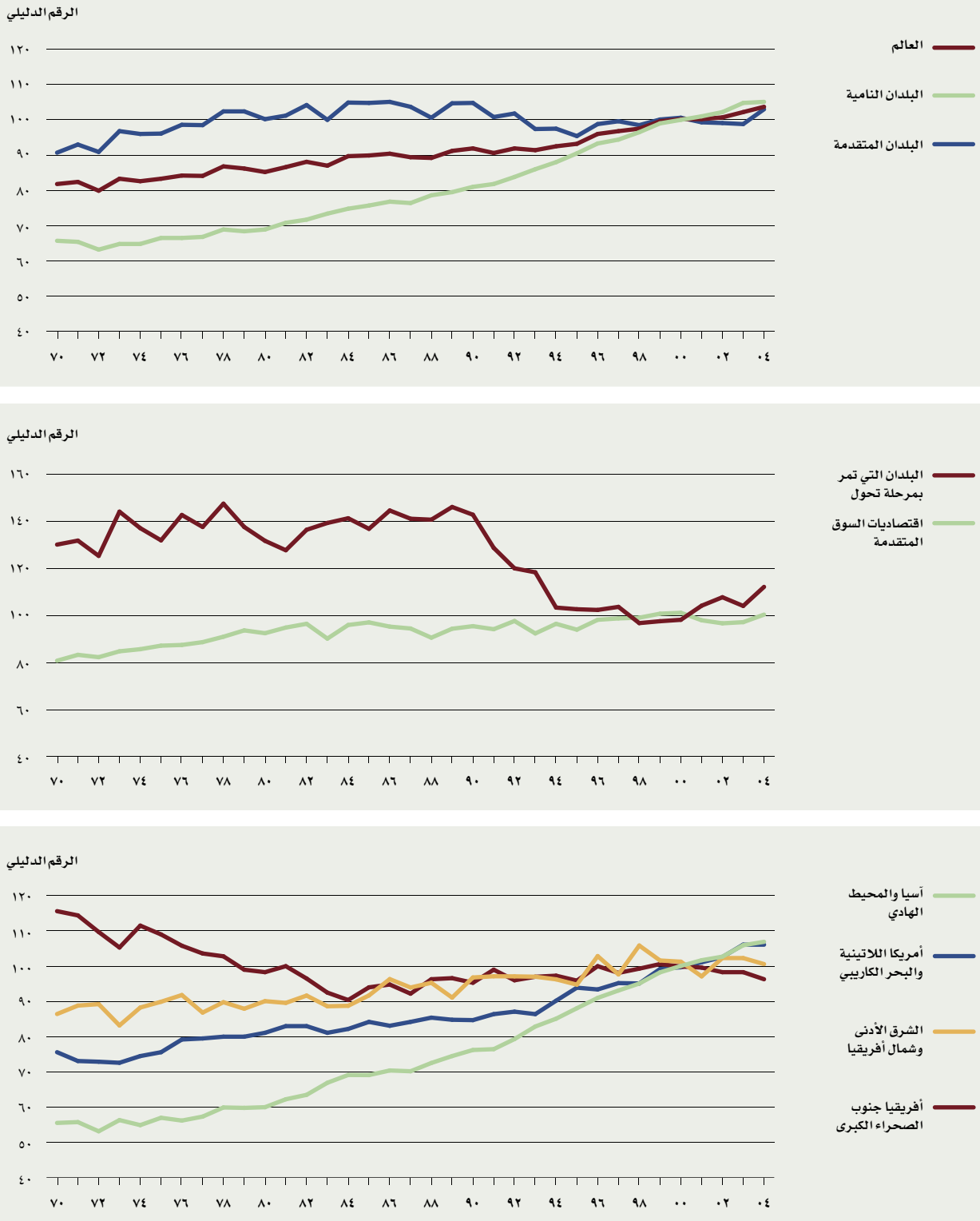

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٥- حالة الإمدادات العالمية من الحبوب

- بعد سنوات عدة من الركود، شهد الإنتاج العالمي من الحبوب زيادة حادة في ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ويتوقع أن يحقق رقما قياسيا يبلغ ٢ ٠٥٧ مليون طن في موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥، أي بزيادة قدرها ٩,٢ في المائة عن الموسم الماضي. وبتحقيق هذا المعدل في الزيادة، فإنه بعد أن نأخذ في الاعتبار الزيادة المنتظرة في الاستخدام العالمي من الحبوب خلال ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، يتوقع أن يحقق زيادة ملحوظة للمرة الأولى منذ ١٩٩٩/٢٠٠٠ (الشكل ٤٦). ويعنى ذلك أن حجم الاحتياطي العالمي من الحبوب سيزداد بنهاية موسم ٢٠٠٤/٢٠٠٥ – وهو ما يمثل تطورا ايجابيا للأمن الغذائي العالمي، بعد الانخفاضات الحادة التي شهدتها السنوات الأربع الماضية.
- ويتوقع للمخزونات العالمية من الحبوب أن تزداد لتصل إلى ٤٥٠ مليون طن، في ختام مواسم إنتاج المحاصيل المنتهية في عام ٢٠٠٥ (الشكل ٤٧). وهذه الزيادة المتوقعة في الاحتياطي العالمي من الحبوب جديرة بالملاحظة، إذ أنها تمثل الزيادة الأولى من نوعها في سنوات عدة. ويُرجح أن يقع الحجم الأكبر من هذه الزيادة في المناطق ذات التوقعات الأفضل للإنتاج، لاسيما في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وحتى بالنسبة للصين، وهى البلد المسؤول عن معظم حجم استنزاف المخزونات العالمية على امتداد السنوات القليلة الماضية، لا يتوقع أن يشهد هذا العام، سوى تدن هامشي نسبيا، إثر موسم الحصاد الجيد عام ٢٠٠٤. ويتوقع لنسبة المخزونات العالمية إلى حجم الاستخدام أن تصل إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٥.

الشكل ٤٦
إنتاج الحبوب واستخدامها في العالم

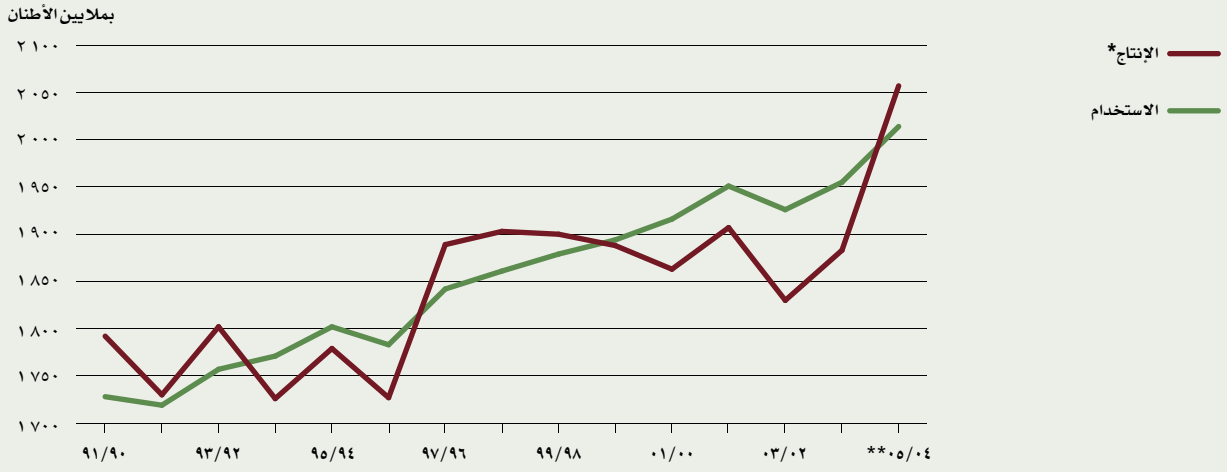

* بيانات الإنتاج تشير إلى السنة التقويمية من سنة الإنتاج الأولى المبينة
** توقعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٤٧
مخزونات العالم من الحبوب ونسبة الاستخدام إلى المخزونات*

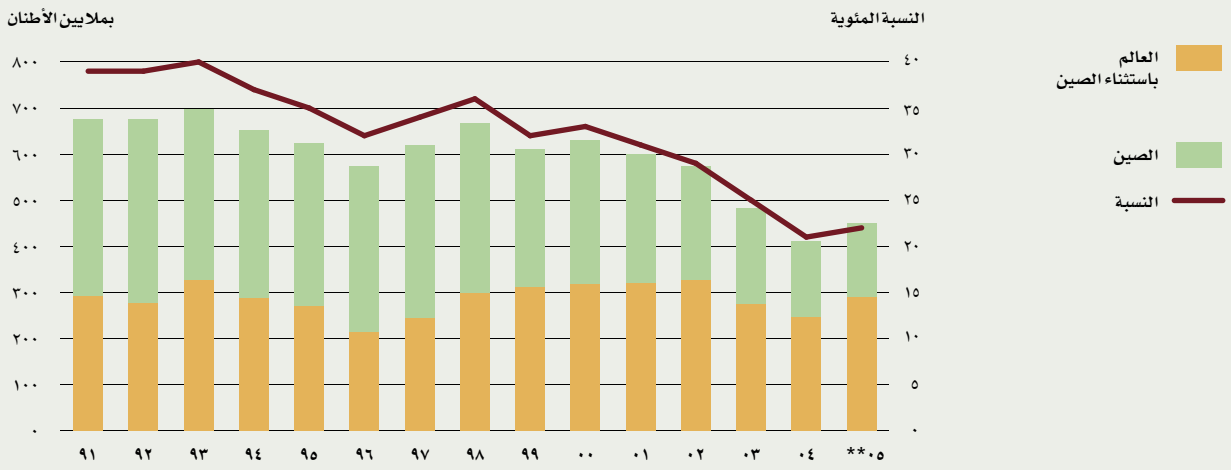

* بيانات المخزونات حسبت على أساس مجموع المخزونات المرحلة في نهاية السنوات المحصولية القطرية، ولا تمثل مستوى المخزونات العالمية في أي نقطة زمنية.
** توقعات

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٦- اتجاهات الأسعار الدولية للسلع

- وصلت أسعار السلع الغذائية الأساسية في عام ٢٠٠٤، أعلى مستوياتها، منذ منتصف التسعينات (الشكل ٤٨). وتصدرت أسعار الزيوت والدهون هذا التوجه، إذ ارتفعت بنسبة ٦٣ في المائة من المستويات المنخفضة لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١. وارتفعت أيضا أسعار السلع الغذائية الأخرى، بما في ذلك أسعار الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، ولو أن ذلك تم بهوامش أصغر.

- وتعكس الزيادات في أسعار قطاع البذور الزيتية تواصلا في زيادة نمو الطلب على الزيوت لاستخدامها في الأغذية وعلف الحيوان. ويشكل المستوى العالي الحالي لأسعار الزيوت النباتية حافزا يدفع المزارعين إلى زيادة إنتاجهم. ومتى ظلت الظروف الجوية مواتية ومستوى انتشار الآفات منخفضا، فإن الزيادة المنتظرة في إنتاج البذور الزيتية في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥، يمكن أن تحد من توجه الأسعار نحو الارتفاع.

- وارتفعت أسعار الحبوب بمعدل ٢٩ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن مستوى المخزون أقل بكثير مما هو معهود له تاريخيا، فإن أسعار الحبوب قد اعتدلت نوعا ما في منتصف الفترة بفضل مواسم الحصاد الجيدة.

- وارتفعت الأسعار الدولية للحوم في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، إذ أن تفشي الأمراض الحيوانية في البلدان الرئيسية المصدرة للحوم، وما ترتب على ذلك من فرض حظر على الاستيراد من هذه البلدان، أدى إلى انخفاض حجم الإمدادات من الصادرات. وقد اعتدلت أسعار لحوم الدجاج والخنازير نوعا ما في ٢٠٠٤، بيد أن أسعار لحوم الأبقار تواصل ارتفاعها، إذ أن المشكلات المتعلقة بالأمراض وارتفاع أسعار العلف تفضي إلى الحد من حجم الإنتاج وفرص التجارة.

- وخلافا لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، كان وضع الأسعار بالنسبة للمنتجات الاستوائية والمواد الخام ذا طبيعة مختلطة. وتبين التوقعات الأولية لمنظمة الأغذية والزراعة، في ما يخص أسعار السكر العالمية في عام ٢٠٠٥، أن الاستهلاك العالمي من السكر قد يتجاوز قليلا حجم الإنتاج العالمي للسنة الثانية على التوالي. وهذا الانخفاض المتوقع في الناتج العالمي قد يؤدى إلى انخفاض المخزون في البلدان المستوردة الرئيسية، الأمر الذي يدعم تواصل تعزيز أسعار السوق.

- وأدى وجود فائض في الإمدادات وضعف النمو في الطلب في السوق العالمية إلى تدنى أسعار

الشكل ٤٨
اتجاهات أسعار السلع

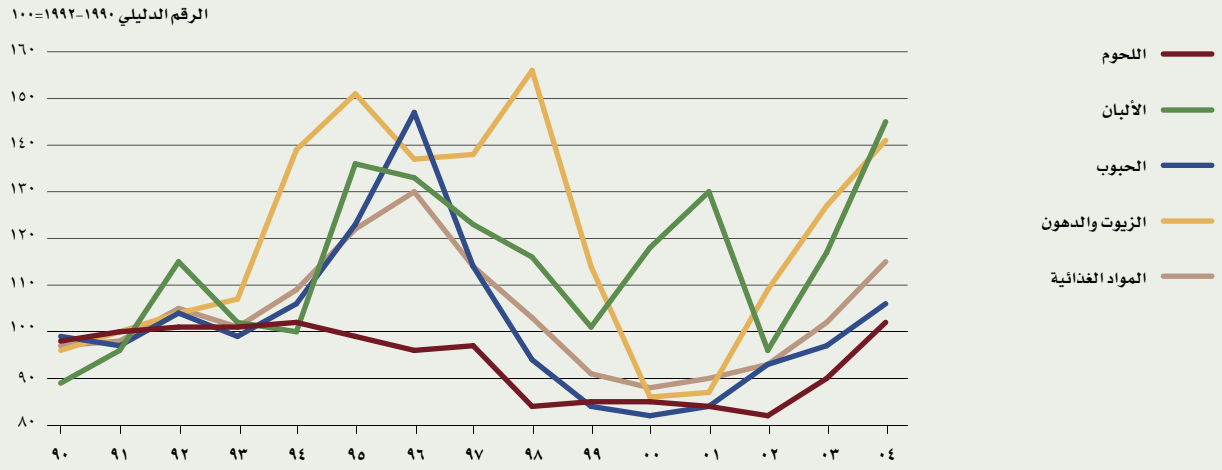

البن بنسبة ٥٨ في المائة خلال الفترة ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠١. وظلت الأسعار تشهد ضعفا منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من حدوث بعض الزيادات خلال هذه المدة، فإن الأسعار لم تبلغ فعليا نفس المعدل الذي حققه متوسط أسعار عام ١٩٩٩ إلا في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وتبين الإيرادات الأولية أن حجم المحصول في الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مشابه لحجم حصاد موسم الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وأن الأسعار تواصل اتجاهها نحو الارتفاع.

- وانتعشت أسعار الكاكاو انتعاشا قويا في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، بعد انخفاضها بنحو ٥٠ في المائة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠، ويعود ذلك بشكل كبير إلى مواسم حصاد ذات معدلات أمراض منخفضة. وانخفضت أسعار الكاكاو قليلا في ٢٠٠٤، ولكن الصعوبات المتعلقة بالشحنات من غرب أفريقيا، التي شهدتها الآونة الأخيرة، أفضت إلى تعزيز طفيف في الأسعار في فبراير/شباط ٢٠٠٥.

- وتدنت أسعار القطن في أواخر عام ٢٠٠٤، بسبب تحقيق إنتاج قياسي في البلدان الرئيسية المنتجة للقطن (البرازيل والصين والهند وباكستان والولايات المتحدة – التي تستأثر مجتمعة بما يزيد على ٧٠ في المائة من الإنتاج العالمي). وقد انتعشت أسعار القطن العالمية في الأشهر الثلاثة الأولى لعام ٢٠٠٥، ويعود ذلك في معظمه إلى توقعات حدوث انخفاض في الإنتاج في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، إثر تدني معدلات الزراعة بسبب الأسعار المنخفضة وقت غرس البذور.

- وشهدت أسعار المطاط انتعاشا أيضا في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، بعد المستويات شديدة الانخفاض التي انتشرت أثناء السنوات السابقة بسبب النمو الاقتصادي القوى وارتفاع أسعار المطاط الصناعي المشتق من النفط.

- وتنجم عن الأسعار الضعيفة والمتقلبة، لاسيما بالنسبة للمشروبات الاستوائية وغيرها من المنتجات الاستوائية، آثار سلبية على العديد من البلدان النامية لاسيما قدرتها على تحقيق مكاسب من الصادرات. ويمكن أن تكون هذه الآثار شديدة على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي تعتمد صادراتها على عدد قليل من السلع الزراعية لتحقيق حصة كبيرة من الإيرادات، كما هو عليه الحال بالنسبة للعديد من البلدان النامية. ويعتمد ٤٣ بلدا ناميا على سلعة زراعية واحدة لما يزيد على ٢٠ في المائة من إجمالي إيراداته من الصادرات، وأكثر من ٥٠ في المائة من إيرادات صادراته الزراعية. ويقع معظم هذه البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى أو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأهم السلع التي تصدرها هذه البلدان هي البن والموز والقطن الخام وحبوب الكاكاو. وتتأثر الأوضاع الاقتصادية العامة لهذه البلدان تأثرا شديدا بأوضاع السوق المتقلبة نتيجة اعتمادها على سلع تصديرية محدودة. كما أن التذبذب الكبير في إيرادات الصادرات يؤدي بدوره إلى آثار سلبية على مستويات الدخل والاستثمار والتوظيف والنمو.

الشكل ٤٨ (تتمة)
اتجاهات أسعار السلع

السكر

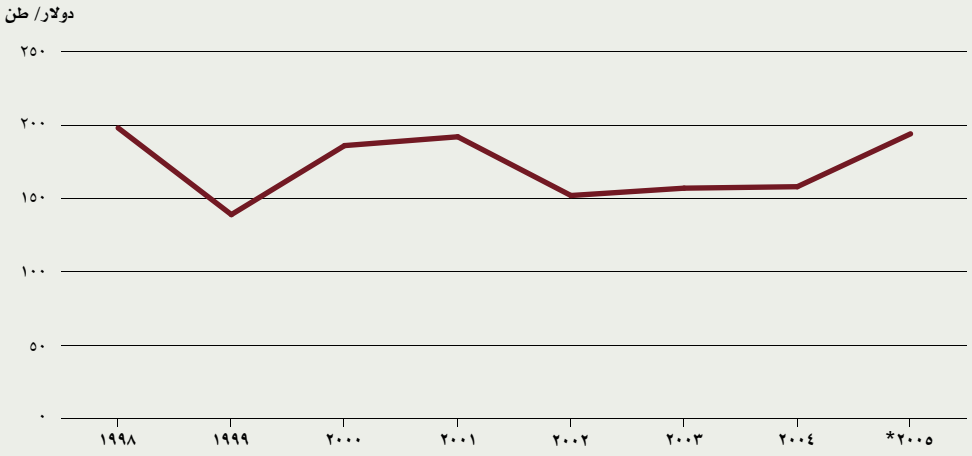

المشروبات الاستوائية

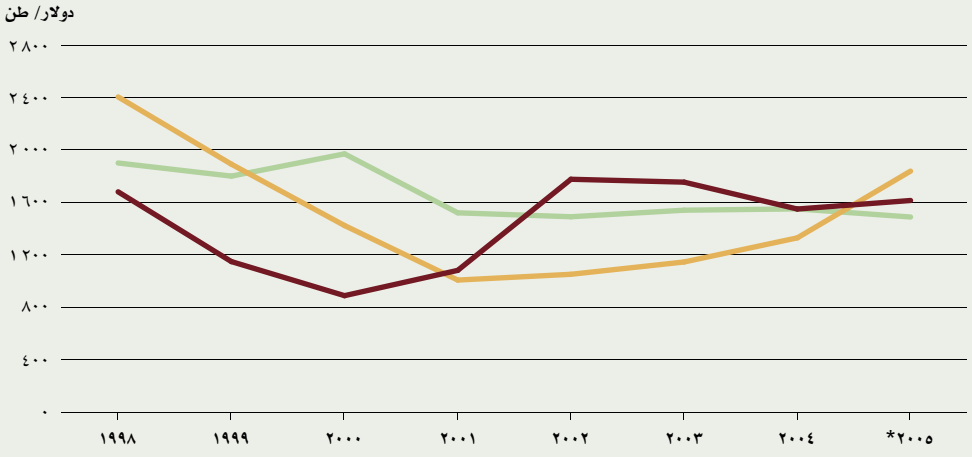

المواد الخام

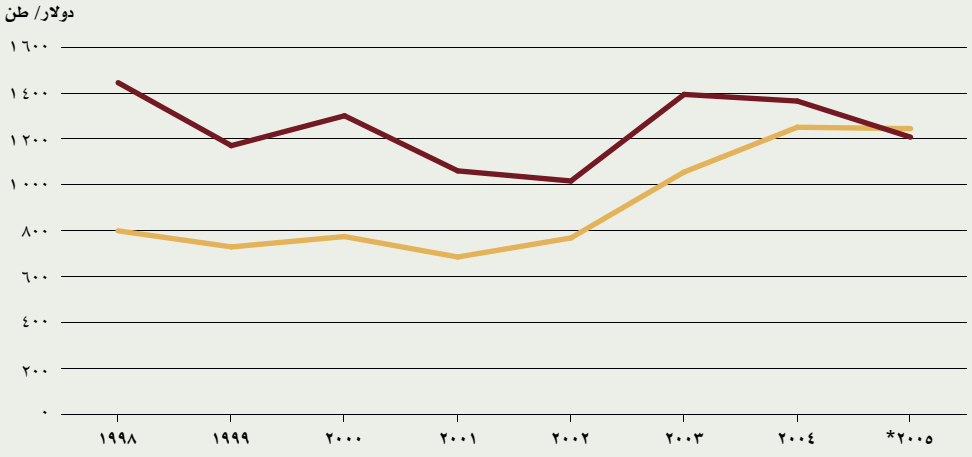

* حسبت بيانات عام ٢٠٠٥ على أساس متوسط شهرين بالنسبة للبن، ومتوسط أربعة أشهر بالنسبة للشاي، ومتوسط خمسة أشهر بالنسبة للكاكاو والمطاط والقطن

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٧- التجارة الزراعية

- اتجهت التجارة الزراعية العالمية نحو الارتفاع، منذ عام ٢٠٠١ وما بعده، بعد تدنيها لعدة سنوات، وقد حققت قيمة قياسية في عام ٢٠٠٣ (الشكل ٤٩). وطوال التسعينات، مالت حصة التجارة الزراعية في الحجم الإجمالي لتجارة البضائع نحو انخفاض طويل الأمد، إذ ازدادت التجارة الزراعية بشكل أكثر تواضعا مما زادت به تجارة السلع المصنعة. وقد أفضى الارتفاع الذي شهدته الصادرات الزراعية في الآونة الأخيرة إلى استقرار حصة الزراعة من إجمالي حجم تجارة البضائع عند نسبة ٧ في المائة، مقارنة بزهاء ٢٥ في المائة في أوائل الستينات من القرن الماضي (الشكل ٥٠). وبالنسبة للبلدان النامية، انخفضت حصة الصادرات الزراعية في إجمالي حجم صادرات البضائع من نحو ٥٠ في المائة في أوائل الستينات إلى ٧ في المائة في عام ٢٠٠٣. ويعكس هذا التدني أمرين يتمثلان في قيام هذه البلدان بتنويع تجارتها نحو السلع المصنعة، والنمو البطئ نسبيا للتجارة الزراعية.
- وحتى أوائل التسعينات، سجلت البلدان النامية فائضا في التجارة الزراعية في معظم السنوات. وهذا الفائض التقليدي لهذه البلدان أخذ في التناقص عبر الزمن، وقد شهدت الصادرات والواردات الزراعية في البلدان النامية، طوال معظم فترة التسعينات، وضعا متوازنا تقريبا. بيد أنه تحول إلى عجز تجارى في عام ١٩٩٩ (الشكل ٥١). وتشير الدراسة الاستشرافية لمنظمة الأغذية والزراعة فيما يخص التوجهات حتى عام ٢٠٣٠، إلى أن البلدان النامية، مجتمعة، سوف تصبح بلدانا مستوردة زراعية صافية، وتتوقع الدراسة عجزا تجاريا زراعيا للبلدان النامية يبلغ ١٨ مليار دولار (بقيمة الدولار الأمريكي خلال الفترة ١٩٩٩/١٩٩٧) في عام ٢٠١٥ ليرتفع إلى ٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٣٠ (المنظمة، ٢٠٠٢).
- وثمة أوضاع متباينة للتجارة الزراعية في مختلف أقاليم البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، شهدت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى زيادة في فائض تجارتها الزراعية بدءا من منتصف التسعينات. وفي الوقت ذاته، أصبحت آسيا والمحيط الهادي مستوردا زراعيا صافيا، في حين لم يبد العجز الهيكلي المهم للشرق الأدنى وشمال أفريقيا أية علامات تدل على تناقصه.

الشكل ٤٩
التغيرات السنوية في قيمة الصادرات الزراعية العالمية
(بالدولار الأمريكي)

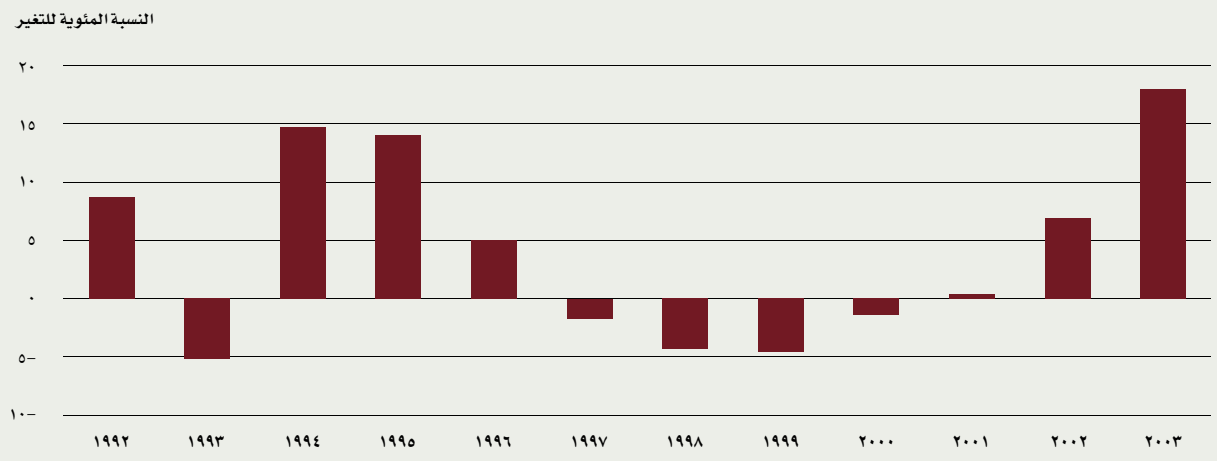

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٠
الصادرات الزراعية العالمية

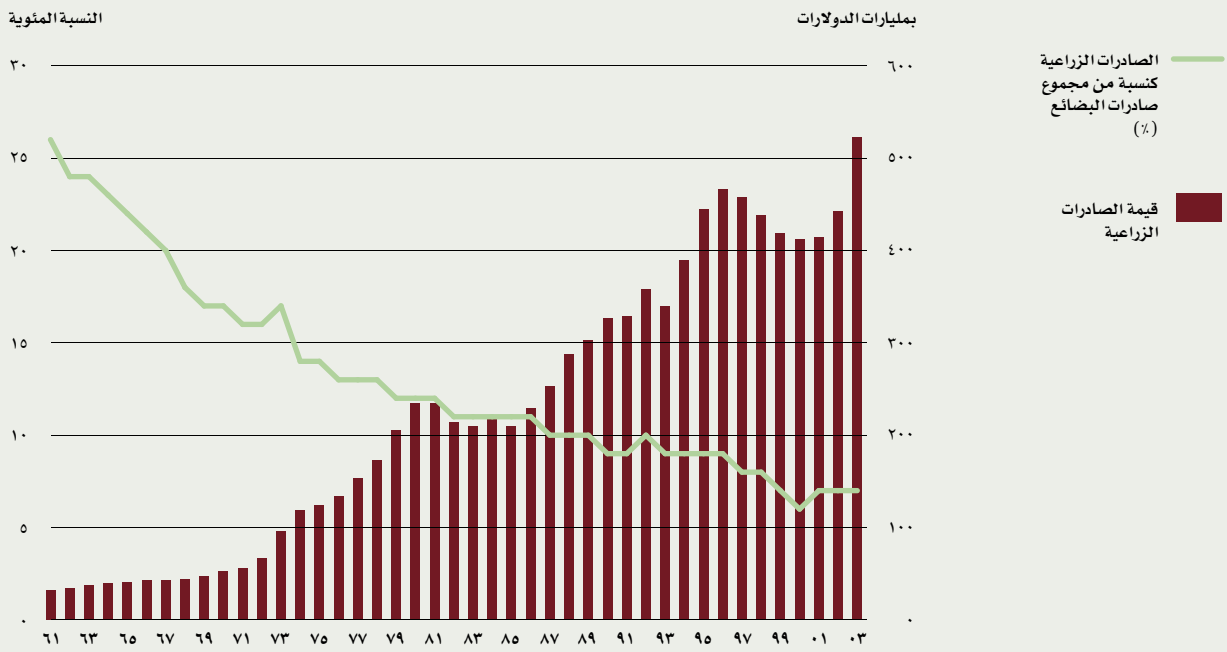

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥١
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم

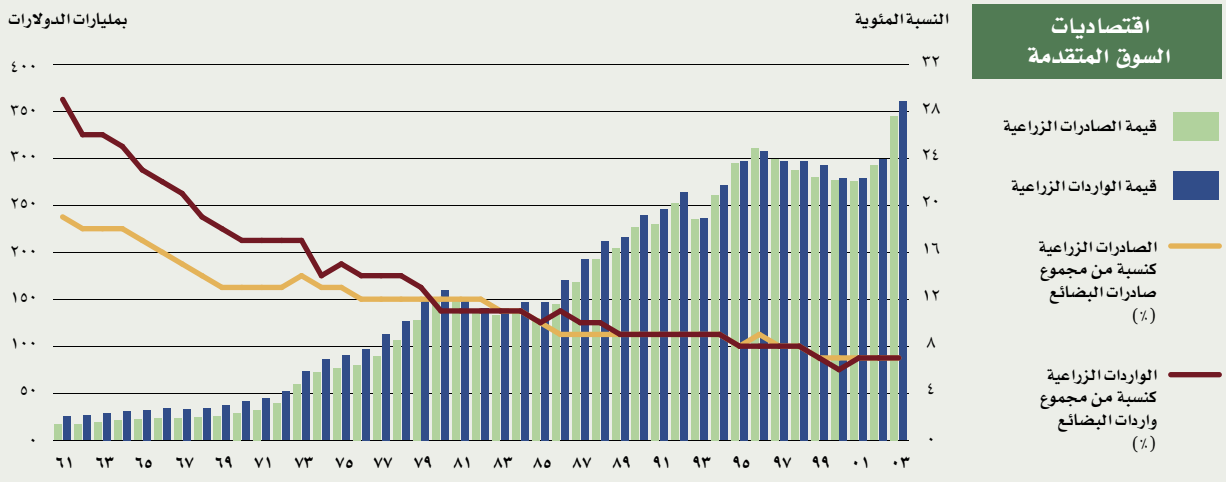

الشكل ٥١ (تابع)
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم

البلدان التي تمر بمرحلة تحول

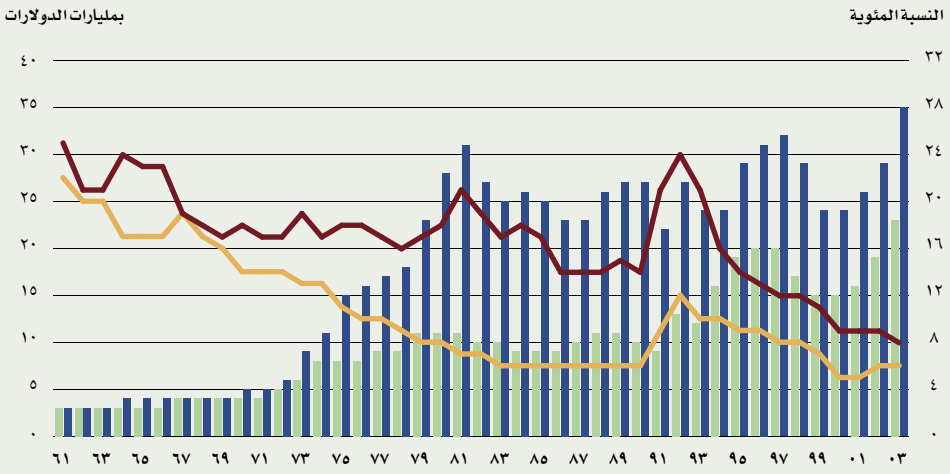

قيمة الصادرات الزراعية

قيمة الواردات الزراعية

الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع صادرات البضائع (٪)

الواردات الزراعية كنسبة من مجموع واردات البضائع (٪)

البلدان النامية

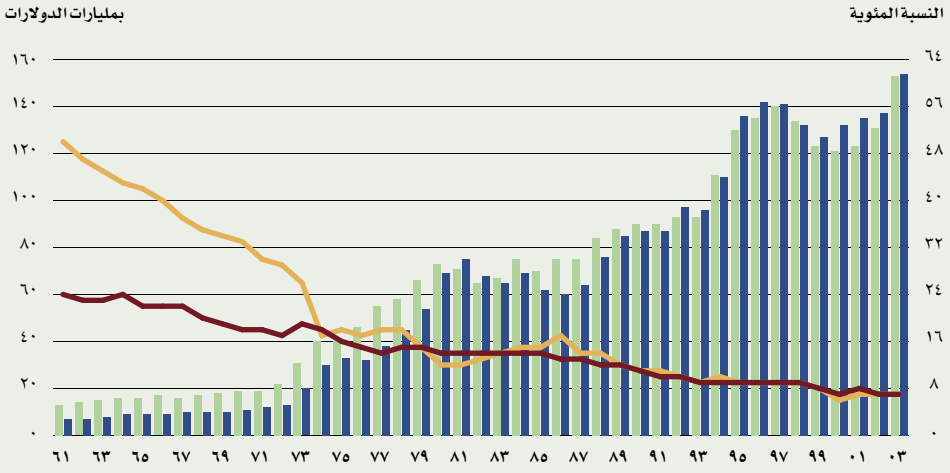

قيمة الصادرات الزراعية

قيمة الواردات الزراعية

الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع صادرات البضائع (٪)

الواردات الزراعية كنسبة من مجموع واردات البضائع (٪)

آسيا والمحيط الهادي

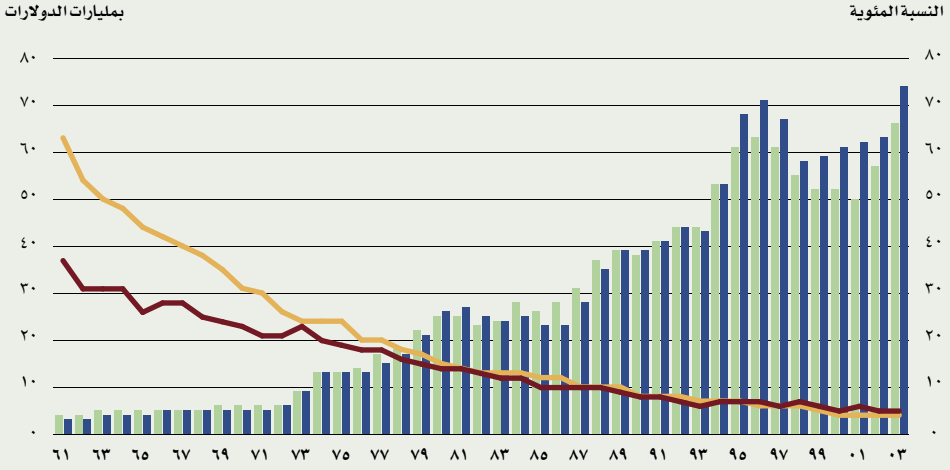

قيمة الصادرات الزراعية

قيمة الواردات الزراعية

الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع صادرات البضائع (٪)

الواردات الزراعية كنسبة من مجموع واردات البضائع (٪)

الشكل ٥١ (تتمة)
الصادرات والواردات الزراعية، بحسب الإقليم

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

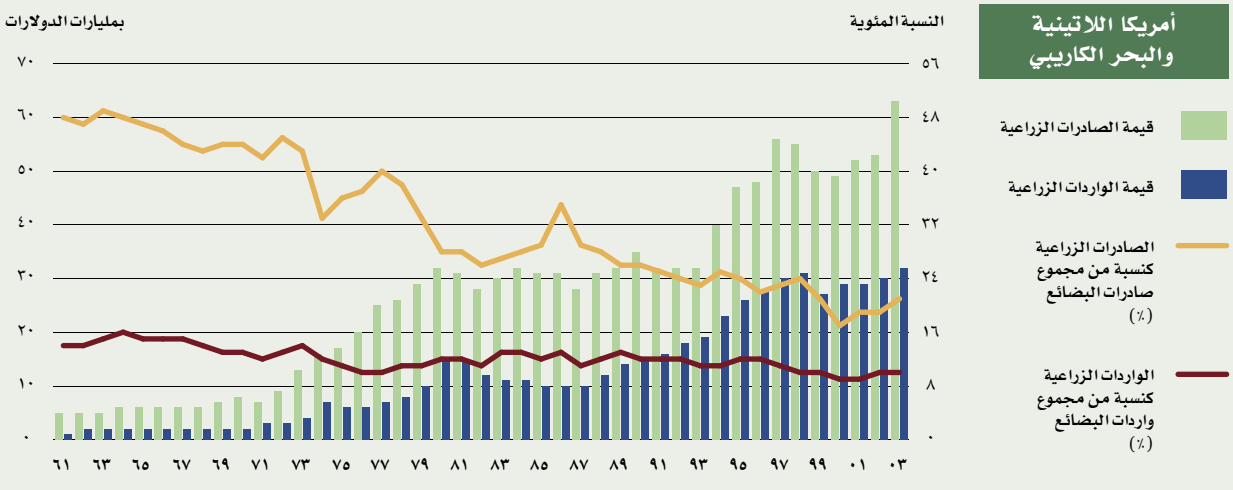

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

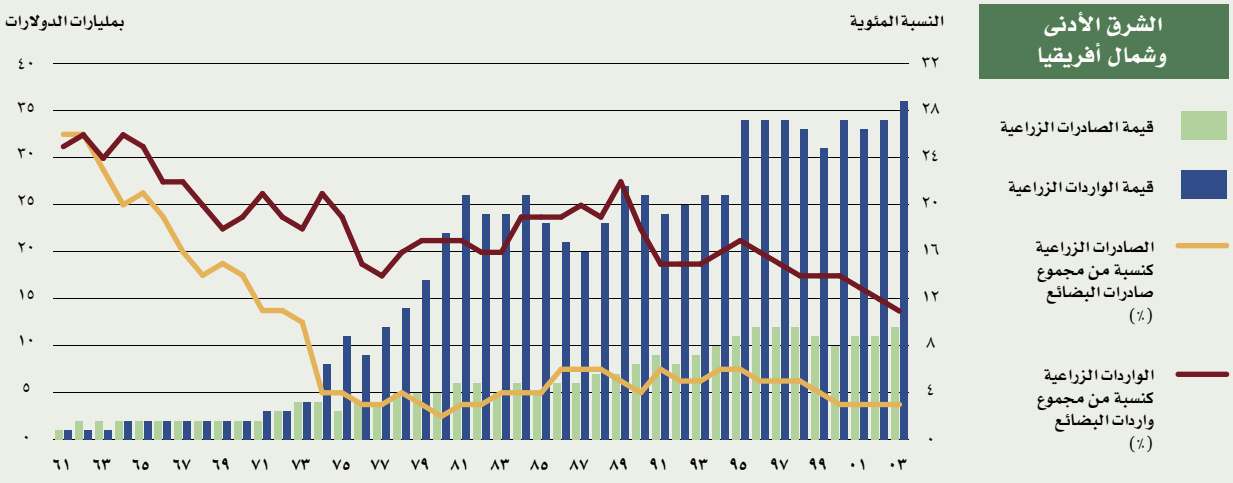

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

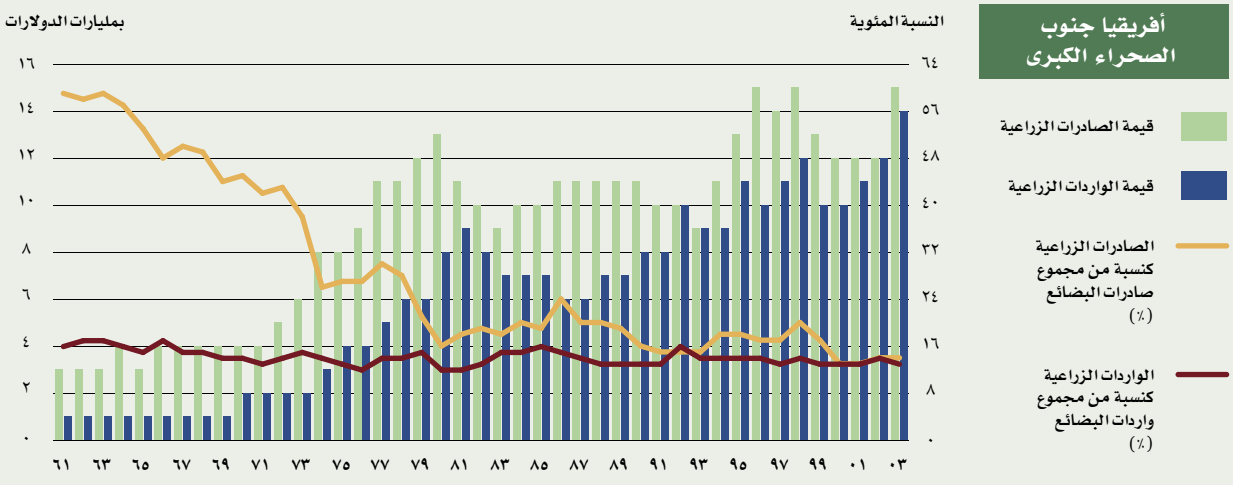

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٨- مصايد الأسماك: الإنتاج والاستخدام والتجارة

- لمصايد الأسماك دور مهم في الاقتصاد الغذائي العالمي. وتشكل المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية سبل العيش لما يزيد على ٣٨ مليونا من الصيادين ومستزرعي الأسماك. وعلى الصعيد العالمي، توفر الأسماك نحو ١٥ في المائة من البروتينات الحيوانية المستهلكة، مع مستويات تتباين من متوسط نسبته ٢٣ في المائة في آسيا إلى ١٨ في المائة تقريبا في أفريقيا، ونحو ٧ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وقد هيمنت التوجهات السائدة في الصين على التطورات في الإمدادات العالمية من الأسماك طوال العقد الماضي، إذ سجلت الصين نموا بالغ القوة في إنتاج الأسماك، لاسيما من الاستزراع السمكي في المياه الداخلية، وأصبحت الصين أكبر منتج للأسماك عالميا.

- وفي عام ٢٠٠٣، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من مصايد الأسماك ١٣٢,٥ مليون طن، منها ٤٢,٣ مليون طن من تربية الأحياء المائية (الشكل ٥٢). وبلغ حجم الإنتاج العالمي من المصايد الطبيعية ٩٠,٢ مليون طن، أي بنسبة تقل ٣ في المائة عن الإنتاج في عام ٢٠٠٢. ويعود معظم التقلبات في الإنتاج من المصايد الطبيعية، في السنوات الأخيرة، إلى تذبذب في كميات الصيد من سمك الأنشوجة في بيرو، تسببت فيها الظروف المناخية (أي آثار ظاهرة النينيو). وفي عام ٢٠٠٣، أبلغت الصين عن إنتاج بلغ ١٦,٨ مليون طن. ويمثل هذا الرقم زيادة طفيفة مقارنة بالرقم المسجل في عام ٢٠٠٢. ومن بين البلدان المنتجة الكبيرة الأخرى بيرو (٦,١ مليون طن)، الولايات المتحدة (٤,٩ مليون طن)، اندونيسيا (٤,٧ مليون طن) واليابان (٤,٦ مليون طن).

- وقد تزايد بشكل سريع الإنتاج العالمي من تربية الأحياء المائية في السنوات القليلة الماضية، ويشكل حاليا ٣٢ في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك (الشكل ٥٢). ويعزى معظم هذه الزيادة إلى الصين التي تنتج حاليا ما يزيد على ثلثي إجمالي الإنتاج من تربية الأحياء المائية من حيث الحجم (٢٨,٩ مليون طن في عام ٢٠٠٣).

- ويدخل نحو ٤٠ في المائة (بمعادل الوزن الحي) من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك في التجارة الدولية، بقيمة قاربت ٦٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وساهمت البلدان النامية بنسبة تنخفض قليلا عن ٥٠ في المائة من هذه الصادرات، وقد مثل نصيب المصدرين العشرة الأوائل ثلثي إجمالي كمية البلدان النامية. واستوعبت البلدان المتقدمة ما يزيد على ٨٠ في المائة من إجمالي واردات مصايد الأسماك العالمية من حيث القيمة (الشكل ٥٣)، وبلغ نصيب اليابان والولايات المتحدة معا ٣٦ في المائة من هذا الإجمالي. وازدادت بشكل ملحوظ أهمية صادرات مصايد الأسماك، باعتبارها مصدرا يدر العملة الأجنبية للبلدان النامية. والآن يتجاوز صافي الصادرات من الأسماك والمنتجات السمكية من البلدان النامية، دخولها المتأتية من سلع رئيسية مثل البن والموز والمطاط (الشكل ٥٤).

الشكل ٥٢
إنتاج الأسماك في العالم، الصين وباقي العالم

مجموع إنتاج الأسماك

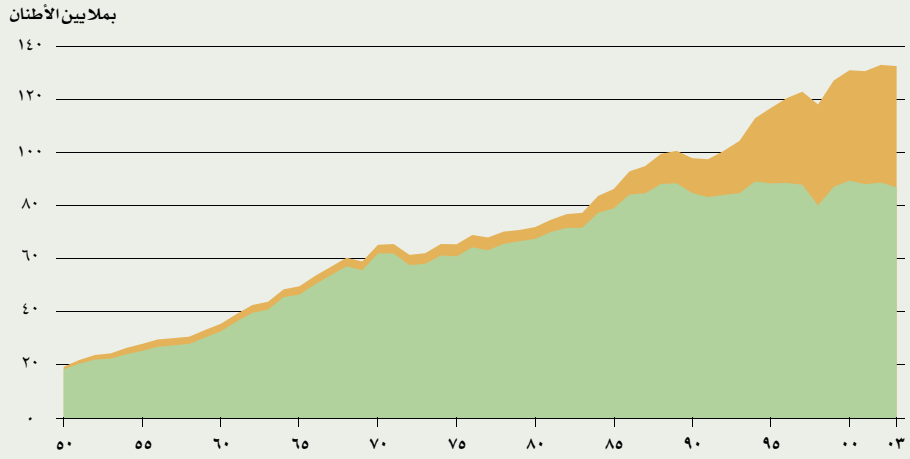

الإنتاج من المصايد الطبيعية

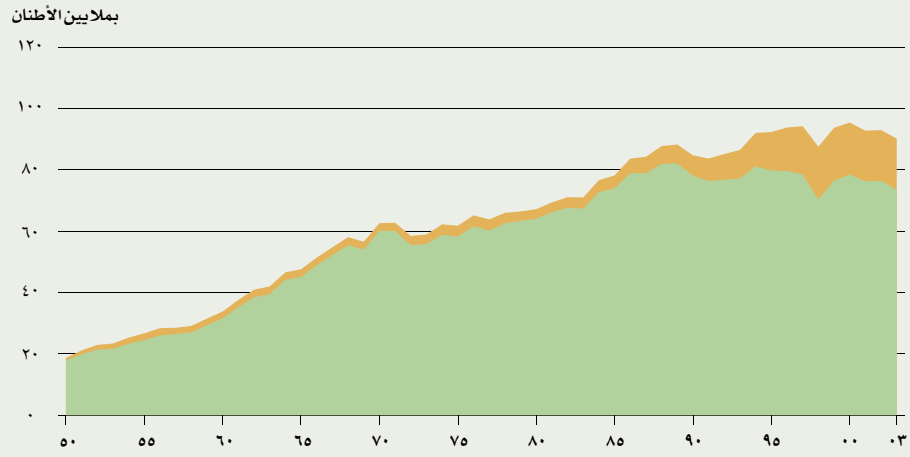

الإنتاج من تربية الأحياء المائية

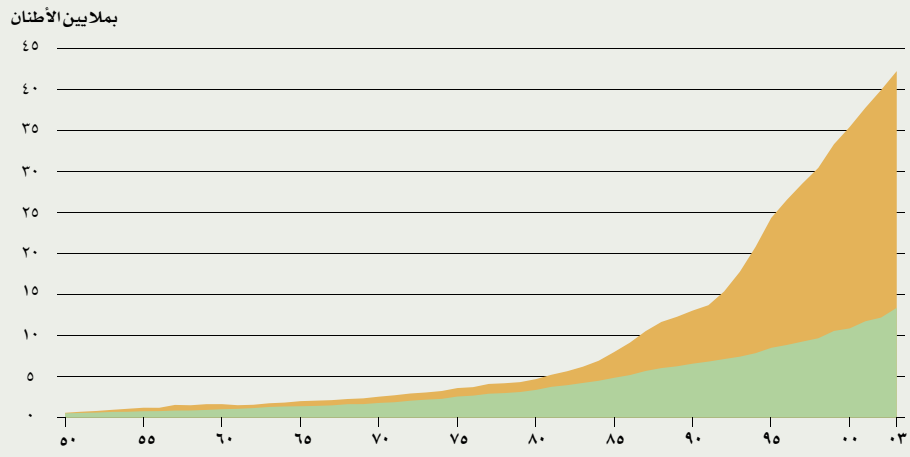

ملاحظة: تستبعد البيانات الإنتاج من الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٣
التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية في البلدان المتقدمة والنامية

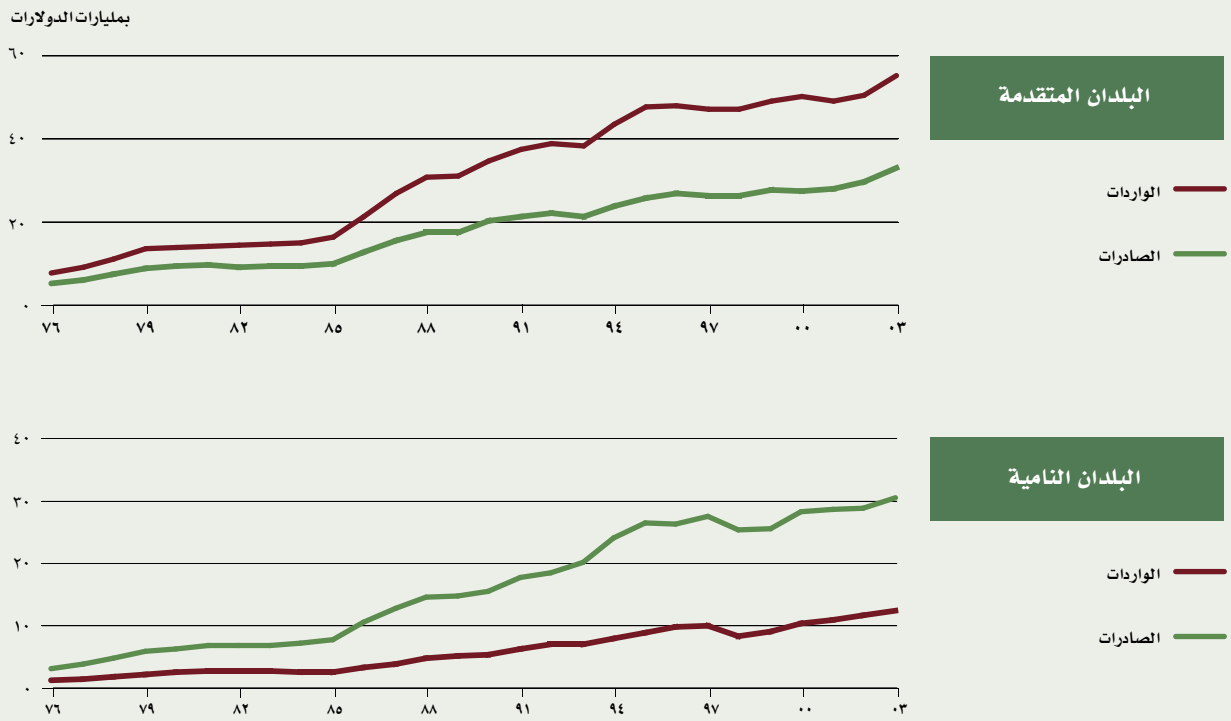

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٤
الصادرات الصافية من الأسماك والمنتجات السمكية وسلع زراعية مختارة في البلدان النامية

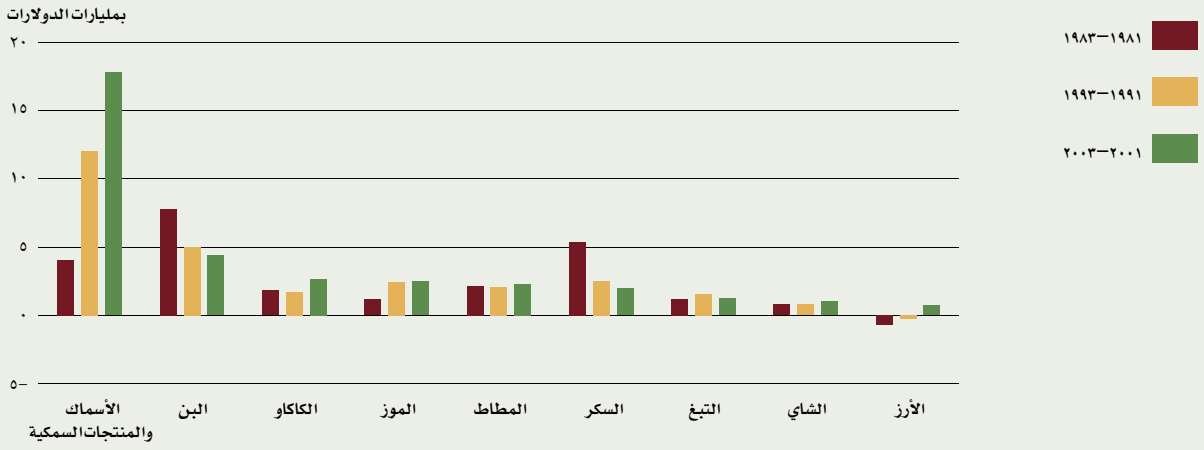

ملاحظة: تستبعد البيانات التجارة في الثدييات البحرية والتماسيح والمرجان والإسفنج والصدفيات والنباتات المائية.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٩- الغابات

- وصل حجم الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٣ إلى ٣٤٢ ٣ مليون متر مكعب، بنسبة تزيد بنحو ١,٢ في المائة عن مستوى العام السابق (الشكل ٥٥). ويستخدم معظم الإنتاج العالمي من الأخشاب كوقود. ومن إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٣، استخدم ٥٣ في المائة منها حطبا للوقود، واستخدمت نسبة ٤٧ في المائة الباقية كأخشاب مستديرة صناعية. ومعظم حالات استخدام الأخشاب كوقود يتم في البلدان النامية، حيث يمثل الخشب غالبا أهم مصادر الطاقة. ومن ناحية أخرى يعود إنتاج الجزء الأكبر من الأخشاب المستديرة الصناعية إلى البلدان المتقدمة التي تنتج ما يربو على ٧٠ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي. وحيث أن معظم كمية الأخشاب المستديرة الصناعية تستهلك وتصنع محليا، فإن نسبة هذا النوع من الأخشاب التي تصل إلى الأسواق الدولية صغيرة الحجم (الشكل ٥٦).

- وأنتجت البلدان النامية ٢ ٠٠٠ مليون متر مكعب، أو نحو ٦٠ في المائة من إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة في عام ٢٠٠٢ (الشكل ٥٧). وتبلغ نسبة الأخشاب المستديرة المستخدمة كوقود ٨٠ في المائة. وقد اتسم إنتاجها بالاستقرار في الفترات الأخيرة. وأخذ إنتاج البلدان النامية من الأخشاب المستديرة الصناعية في الارتفاع البطئ بعد بضعة سنوات من التدني. ولا يزال إجمالي الإنتاج من الأخشاب المستديرة في البلدان المتقدمة، إثر التدني الملحوظ الذي حدث في أوائل التسعينات، أقل بكثير من مستويات الذروة التي بلغها خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠. وتمثل الأخشاب المستديرة الصناعية ٨٧ في المائة من الإنتاج، في حين أن الوقود الخشبي يعد ذا أهمية هامشية نسبيا.

الشكل ٥٥
الإنتاج العالمي من الأخشاب المستديرة

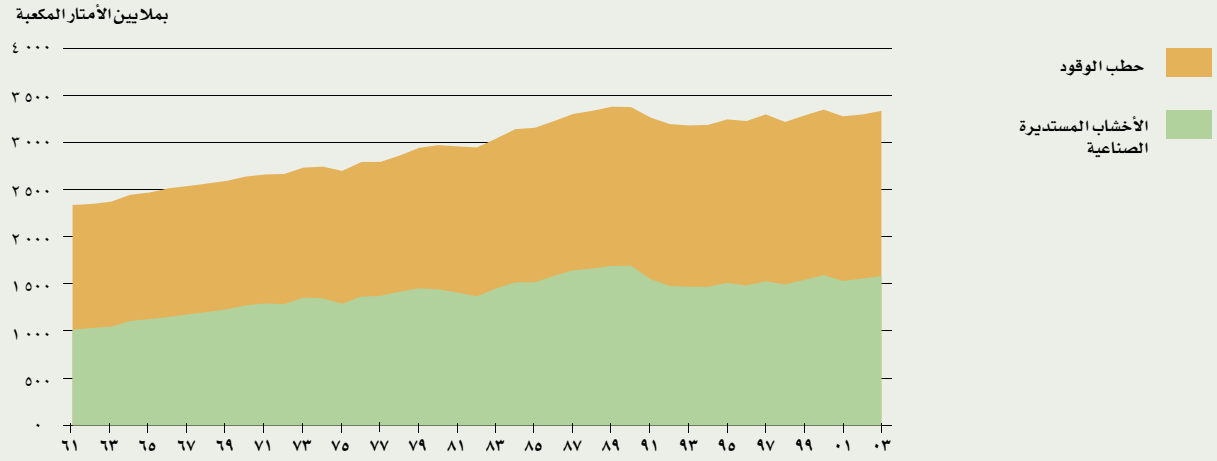

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٦
الإنتاج والاستهلاك من الأخشاب المستديرة الصناعية وواردتها وصادراتها في عام ٢٠٠٢

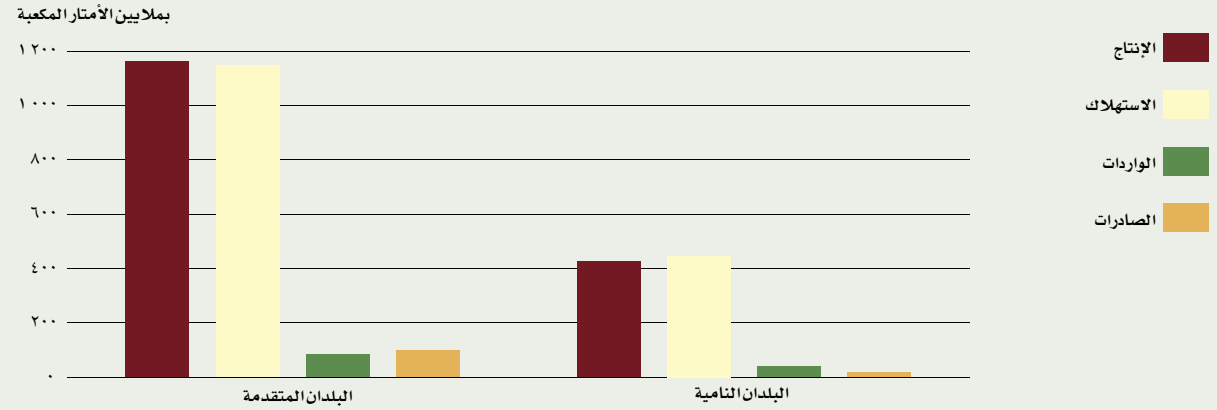

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٧
الإنتاج من الأخشاب المستديرة، البلدان المتقدمة والنامية

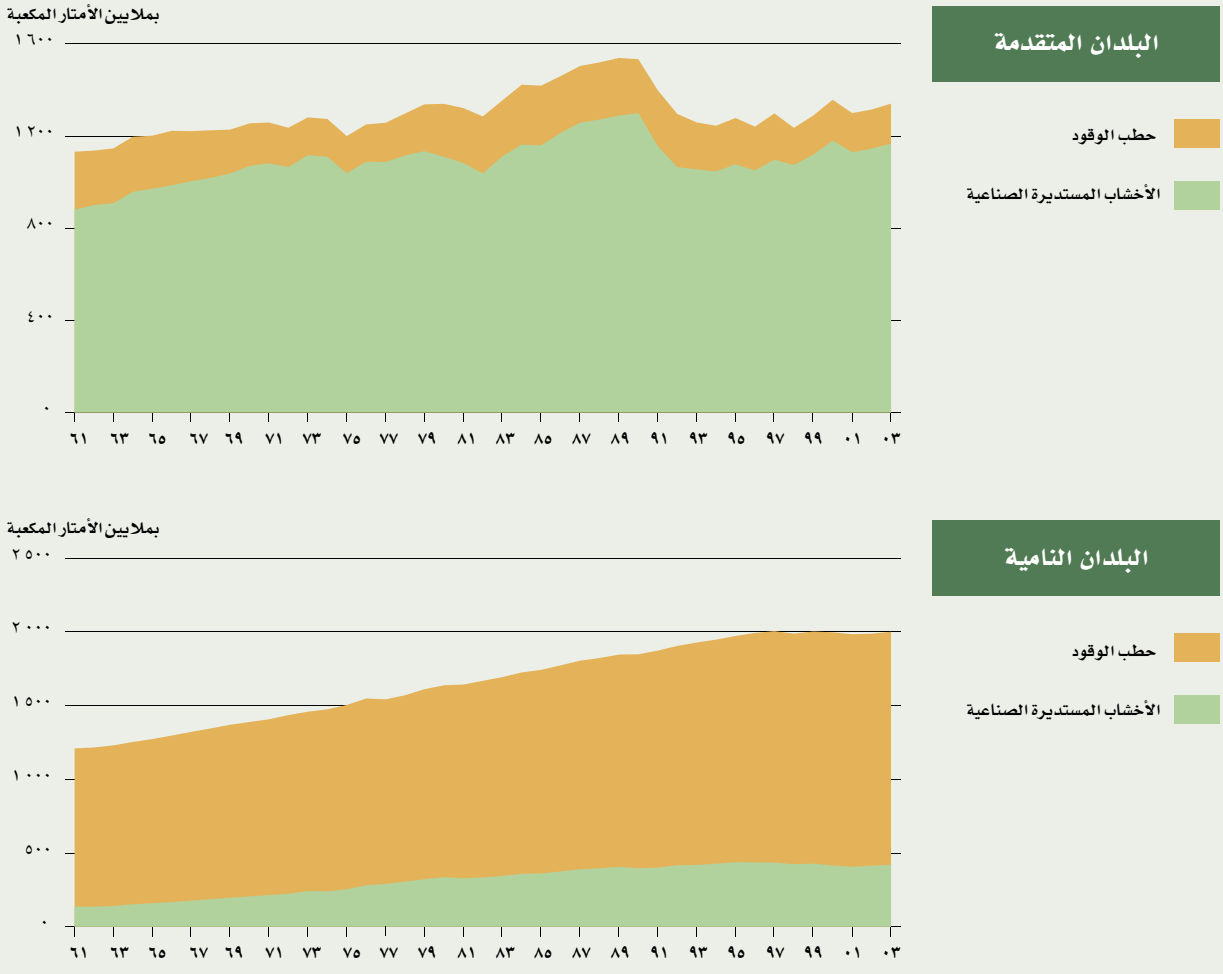

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

- وشهدت قيمة التجارة الدولية في المنتجات الحرجية زيادة سريعة خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، لتصل إلى ١٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وتعود إلى آسيا والأمريكتين الشمالية والوسطى الحصة الرئيسية من قيمة واردات إنتاج الغابات العالمية. وفي عام ٢٠٠٣، وصلت الواردات من المنتجات الحرجية ذروة قصوى بلغت ٧٦ مليار دولار في أوروبا، و٤٣ مليار دولار في آسيا التي تمثل الإقليم المستورد الأكبر الثاني (الشكل ٥٨). وازدادت صادرات المنتجات الحرجية زيادة ملحوظة في أوروبا في السنوات الأخيرة، فوصلت إلى ٨٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٣، وهو ما يمثل أكثر من نصف إجمالي صادرات المنتجات الحرجية العالمية. وتمثل أمريكا الشمالية والوسطى ثاني أكبر اقليم مصدر، ولو أن التوجهات في هذا الإقليم تميل إلى الانخفاض (الشكل ٥٨).

- وتتحصل أوروبا على قيمة تجارية أعلى، داخل الإقليم وخارجه، وذلك لأن بلدانا عديدة تصنّع المنتجات ذات القيمة المضافة. ويعود إلى هذا الإقليم ما نسبته ٥٥ في المائة من قيمة الصادرات العالمية، ولو أن الإنتاج من الأخشاب المستديرة يشكل فقط ٣٠ في المائة من الإجمالي العالمي. وتعتمد البلدان الواقعة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وأوسيانيا بصفة رئيسية على تجارة المواد الأولية (الخام) وتتحصل على إيرادات تبلغ ٤ في المائة للمجموعة الأولى و٢ في المائة للمجموعتين الأخريين من قيمة الصادرات العالمية، في حين يعود إليها ١٠ في المائة، و٤ في المائة، و٣ في المائة على التوالي من إجمالي إنتاج الأخشاب المستديرة (الشكل ٥٩).

الشكل ٥٨
قيمة التجارة في المنتجات الحرجية

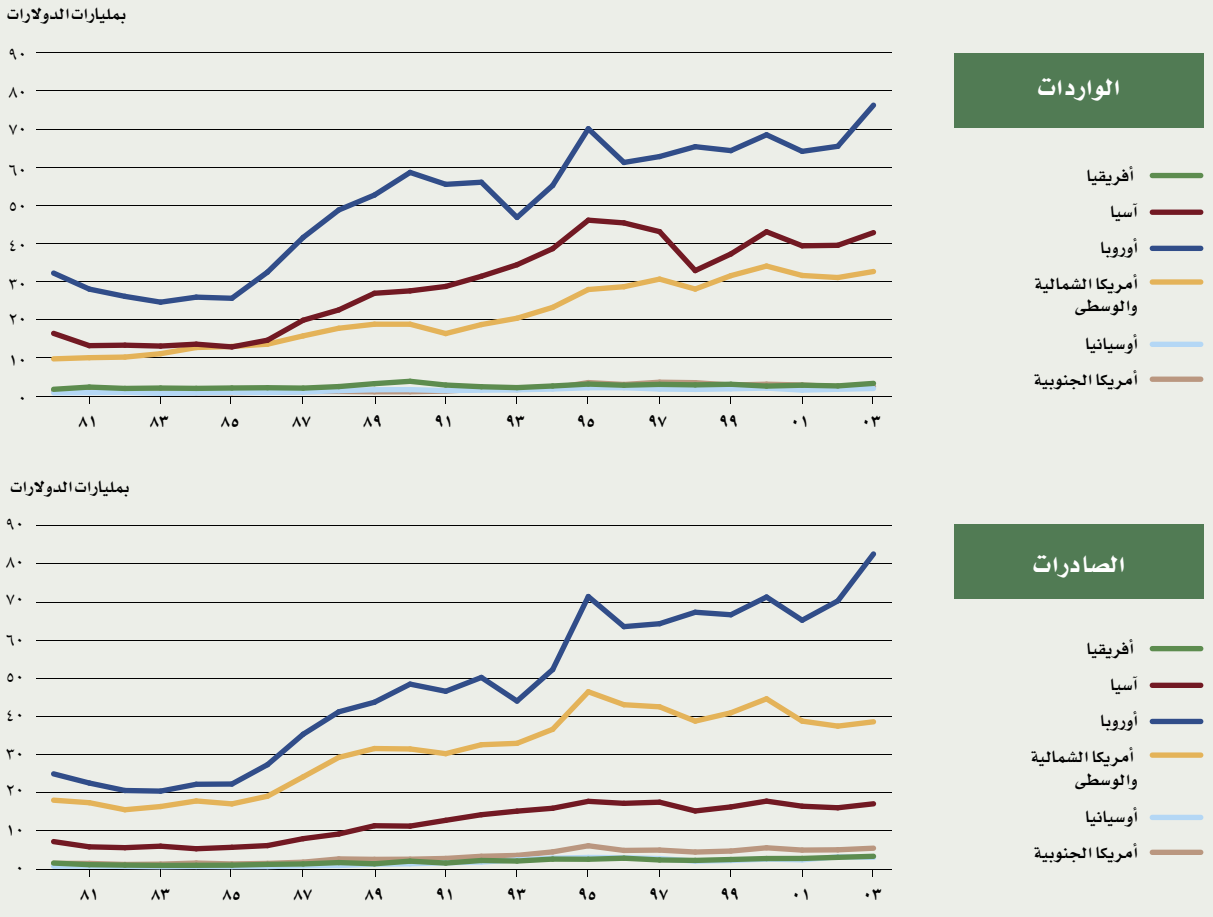

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل ٥٩
إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية بحسب الإقليم، ٢٠٠٢

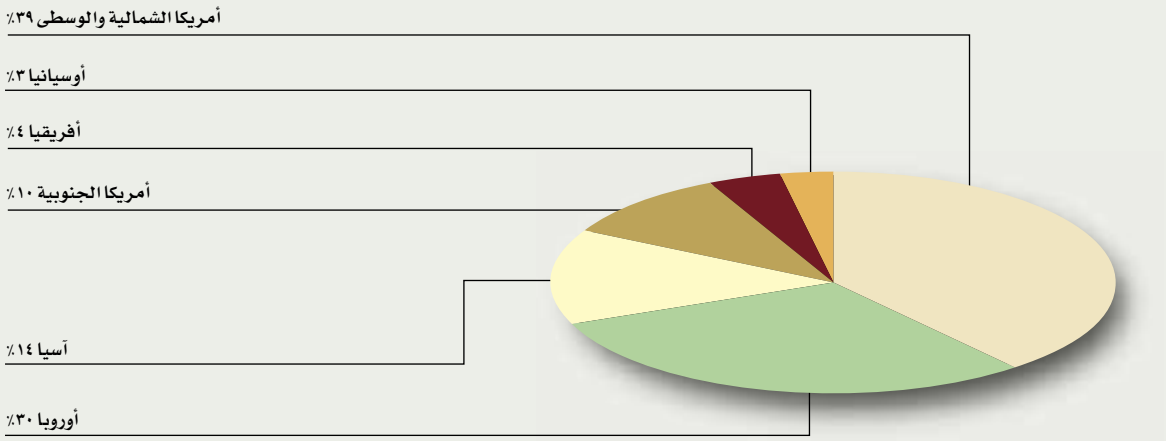

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الجزء الثالث

الملحق الإحصائي

الجزء الثالث

ملاحظات على الجداول الملحقة

الرموز

استخدمت الرموز التالية في الجداول:

... = بيانات غير متوافرة

تستخدم علامة (،) لفصل الأعشار عن الأعداد.

ملاحظات فنية

لا تشمل الجداول البلدان التي لم تتوافر عنها بيانات كافية.

قد تختلف الأرقام في الجداول بعض الشيء عن تلك الموجودة في قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة وعن مؤشرات التنمية في العالم نتيجة إعطاء أرقام تقريبية.

١- الأمن الغذائي والتغذية (الجدول ألف ٢)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

نقص الأغذية

تستند تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لانتشار نقص الأغذية إلى حساب كمية الأغذية المتوافرة في كل بلد (إمدادات الطاقة الغذائية القطرية) وقياس عدم مساواة التوزيع الذي تظهره استقصاءات الدخل الأسري أو الإنفاق الأسري.

بالرغم أن التقديرات المؤقتة الخاصة بأفغانستان والعراق وبابوا غينيا الجديدة والصومال لم ترد منفصلة، فإنها أدرجت في مجموع التقديرات الإقليمية.

إثيوبيا وإريتريا لم تكونا كيانين منفصلين في ١٩٩٠-١٩٩٢، لكن تقديرات عدد ونسبة ناقصي الأغذية في جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية سابقا أدرجت في المجموع الإقليمي وشبه الإقليمي لنفس هذه الفترة.

الرموز المستخدمة

– نسبة أقل من ٢,٥٪ من ناقصي الأغذية.

إمدادات الطاقة الغذائية

استمدت الإمدادات للفرد من حيث وزن المنتج من الإمدادات الإجمالية المتوافرة للاستهلاك البشري (أي الأغذية) وذلك بحساب كميات الأغذية مقسومة على العدد الإجمالي للسكان الذين توزّع عليهم فعلياً الإمدادات الغذائية في فترة القياس. ويحدد العدد الإجمالي للسكان إمدادات الطاقة الغذائية.

٢- الإنتاج الزراعي والإنتاجية (الجدول ألف ٣)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

معدل النمو السنوي للإنتاج الزراعي ولنصيب الفرد من إنتاج الأغذية

تشير معدلات النمو إلى مستوى تغير حجم الإنتاج الكلي. وترجّح كميات الإنتاج لكل سلعة أساسية استناداً إلى متوسط الأسعار الدولية للسلع الأساسية في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١ ومجموعها لكل سنة.

٣- مؤشرات السكان والقوة العاملة (الجدول ألف ٤)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مجموع السكان

يشير مجموع السكان عادة إلى السكان المتواجدين في المنطقة (بالفعل)، بما في ذلك كافة الأشخاص الموجودين مادياً ضمن الحدود الجغرافية الراهنة للبلدان عند النقطة الوسطى في الفترة المرجع.

سكان الريف

عادة ترسم حدود المنطقة الحضرية ويعتبر ما تبقى من مجموع السكان سكان الريف. والواقع أن المعايير المعتمدة للتمييز بين المناطق الحضرية والريفية تختلف من بلد إلى آخر.

السكان الزراعيون

يقصد بالسكان الزراعيين كل من يعتمد على الزراعة أو الصيد البري أو صيد الأسماك أو الغابات لتوفير سبل عيشه. وتشمل هذه التقديرات كل الأشخاص النشطين في مجال الزراعة ومن يعيلونهم من غير العاملين.

السكان النشطون اقتصادياً

هم عدد كل الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل (بمن فيهم من يبحثون للمرة الأولى عن عمل).

السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة

السكان النشطون اقتصادياً في الزراعة هم فئة السكان النشطين اقتصادياً الذين يعملون بالزراعة أو الصيد البري أو صيد الأسماك أو الغابات أو يسعون إلى العمل فيها.

٤- مؤشرات استخدام الأراضي (الجدول ألف ٥)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

المساحة الكلية للأراضي

المساحة الكلية باستثناء المساحات التي تغطيها المسطحات المائية الداخلية.

مساحة الغابات والأحراج

الأراضي التي توجد فيها مجموعات من الأشجار المثمرة أو غير المثمرة.

المساحة الزراعية

مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة والمراعي الدائمة.

الأراضي الصالحة للزراعة

الأراضي التي تزرع فيها محاصيل مؤقتة (لا تحسب المساحات مزدوجة المحاصيل إلا مرة واحدة)، والمروج المؤقتة لإنتاج القش أو المستخدمة كمراع، والأراضي المستخدمة لإنتاج محاصيل تباع في الأسواق أو لإنتاج الخضروات، والأراضي التي تتم إراحتها بشكل مؤقت (أقل من خمس سنوات).

مساحة المحاصيل الدائمة

الأراضي المزروعة بمحاصيل تشغل الأراضي لفترات طويلة والتي لا حاجة إلى زراعتها من جديد بعد كل عملية حصاد.

مساحة المراعي الدائمة

الأراضي المستخدمة بشكل دائم (خمس سنوات أو أكثر) للمحاصيل العلفية العشبية عن طريق الزراعة أو التي تنمو طبيعياً (البراري أو المراعي).

المساحة المروية

تشمل البيانات عن الريّ المساحة المجهّزة لتأمين إمدادات المياه إلى المحاصيل.

- الصين: تقتصر البيانات على المساحة المروية من الأراضي الزراعية فقط (تستثنى منها البساتين والمراعي).
- كوبا: تقتصر البيانات على القطاع الرسمي فقط.
- اليابان؛ جمهورية كوريا؛ سري لانكا: تقتصر البيانات على الأرز المروي فقط.

استهلاك الأسمدة (استخدامها)

تشير البيانات إلى الاستخدام الإجمالي للأسمدة. ويمكن الحصول على التقديرات الإجمالية بإضافة أحجام الأسمدة النيتروجينية (N) والفوسفاتية (P_2O_5) والبوتاسية (K_2O).

٥- مؤشرات التجارة (الجدول ألف ٦)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥، على قرص مدمج وفي مجموعة بيانات على الإنترنت).

مجموع التجارة في البضائع

تشير البيانات إلى مجموع التجارة في البضائع. وتكون قيم الصادرات بالإجمال بحسب التسليم على ظهر السفينة (فوب) وقيم الواردات بحسب الكلفة والتأمين والشحن (سِيف).

التجارة الزراعية

تشير البيانات إلى الزراعة بمعناها الضيّق، باستثناء منتجات مصايد الأسماك والمنتجات الحرجية.

التجارة في الأغذية

تشير البيانات إلى الأغذية والحيوانات.

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي

استمدت المعلومات عن القيمة الزراعية المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، من بيانات الحسابات القطرية لدى البنك الدولي ومن ملفات بيانات الحسابات القطرية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتشمل الزراعة الغابات وصيد الأسماك والصيد البري بالإضافة إلى زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي

الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي تعتبر قيمة زراعية مضافة.

٦- المؤشرات الاقتصادية (الجدول ألف ٧)

المصدر: البنك الدولي (مؤشرات التنمية في العالم ٢٠٠٥، على قرص مدمج وفي مجموعة بيانات على الإنترنت).

القياس: يحدد العدد الإجمالي للسكان الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد (سعر الصرف الحالي للدولار الأمريكي) والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (نسبة النمو السنوي) والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وتعادل القوة الشرائية (السعر الدولي الحالي للدولار). ويحدد الناتج المحلي الإجمالي (سعر صرف الدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠٠٠) الناتج المحلي الإجمالي (نسبة النمو السنوي) والقيمة الزراعية المضافة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وتحدد

القيمة الزراعية المضافة (سعر الدولار الأمريكي الثابت لعام ٢٠٠٠) القيمة الزراعية المضافة (نسبة النمو السنوي). ويحدد السكان النشطون اقتصادياً في القطاع الزراعي القيمة الزراعية المضافة للعامل الواحد.

نسبة الفقر في البلاد

نسبة الفقر في البلاد هي نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر. وتستند التقديرات القطرية إلى التقديرات الخاصة بمجموعات فرعية تقاس بعدد السكان والمستخرجة من عمليات المسح الأسرية.

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بسعر الصرف الحالي للدولار الأمريكي)

هو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بعد تحويله إلى الدولار الأمريكي استناداً إلى الطريقة المستخدمة في أطلس البنك الدولي مقسوماً على عدد السكان في منتصف السنة.

الناتج المحلي الإجمالي (نسبة النمو السنوي)

نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بحسب أسعار السوق مع افتراض ثبات العملة المحلية. وتستند القيم الإجمالية إلى أسعار صرف الدولار الأمريكي الثابتة لعام ٢٠٠٠.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (نسبة النمو السنوي)

هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة مع افتراض ثبات العملة المحلية. ويحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف السنة.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية (بسعر الصرف الدولي الحالي للدولار الأمريكي)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد استناداً إلى تعادل القوة الشرائية. وتعادل القوة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي هو تحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى الدولار بسعر الصرف الدولي استناداً إلى معدلات تعادل القوة الشرائية. ولسعر الصرف الدولي للدولار، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نفس القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية.

نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة

القيمة الزراعية المضافة للعامل الواحد هي مقياس للإنتاجية الزراعية. وتقيس القيمة المضافة في الزراعة إنتاج القطاع الزراعي ناقصاً قيمة المدخلات الوسيطة. وتشمل الزراعة القيمة المضافة من الغابات والصيد البري وصيد الأسماك فضلاً عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

الناتج المحلي الإجمالي، السعر الثابت للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٠

ترد البيانات بالسعر الثابت للدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٠. وتحوّل أرقام الناتج المحلي الإجمالي من العملات المحلية استناداً إلى أسعار الصرف الرسمية في عام ٢٠٠٠.

٧- إنتاجية العوامل الإجمالية (الجدول ألف ٨)

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

تقيس إنتاجية العوامل الإجمالية كمية المخرجات مقسومة على كمية المدخلات المستخدمة. ويقضي النهج المتبع هنا بتطبيق طريقة تحليل البيانات الدورية عن المخرجات والمدخلات في قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة لتقدير مؤشر «مالمكويست» الخاص بإنتاجية العوامل الإجمالية (مالمكويست،

١٩٥٣). وتشمل البيانات الفترتين ١٩٦١–١٩٨٠ و١٩٨١–٢٠٠٠. ويمكن تفصيل التغيّر اللاحق في مؤشر الإنتاجية إلى مكوّن خاص بالتقانة ومكوّن خاص بالكفاءة الفنية. وتمتاز طريقة مالمكويست بعدم الحاجة إلى معلومات عن أسعار المدخلات. أما البيانات المستخدمة فهي كالتالي: المخرجات، وهي صافي الإنتاج الزراعي، أي باستثناء البذور والعلف، بحسب «السعر الدولي الثابت للدولار» (١٩٨٩–١٩٩١)؛ ثم المدخلات وهي: الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة؛ واليد العاملة وهي: إجمالي السكان النشطين اقتصادياً في الزراعة؛ والأسمدة وهي: إجمالي الاستهلاك (بما يعادله من مغذيات) من النيتروجين والبوتاس والفوسفات؛ والثروة الحيوانية وهي: المجموع المرجّح من الجمال والجاموس والخيول والأبقار والحمير والخنازير والأغنام والمعز والدواجن (استناداً إلى الأوزان التي اقترحها Hayami وRuttan، ١٩٨٥)؛ ورأس المال المادي وهو: عدد الجرارات المستخدمة. ويضاف إلى ما تقدّم الأراضي المروية الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة، إلى جانب نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بمحاصيل دائمة إلى المساحات الزراعية (بما في ذلك المراعي الدائمة).

أول بيانات عن إثيوبيا وإريتريا بدأت في عام ١٩٩٣ بدلا من عام ١٩٨١.

ملاحظات عن البلدان والأقاليم

لا تشمل البيانات عن الصين البيانات الخاصة بمقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة ومقاطعة مكاو الإدارية الخاصة أو مقاطعة تايوان الصينية ما لم تكن هناك إشارة إلى ذلك.

ترد البيانات عن بلجيكا ولكسمبرغ منفصلة حيثما أمكن ذلك، إلا أنها وردت في معظم الحالات لبلجيكا ولكسمبرغ معا قبل عام ٢٠٠٠.

ترد البيانات منفصلة حيثما أمكن ذلك لكل بلد من بلدان جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية سابقا، أي إريتريا وإثيوبيا. أما البيانات عن السنوات السابقة لعام ١٩٩٢ فترد ضمن بيانات جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية.

تشير البيانات عن اليمن إلى البلد المذكور اعتباراً من عام ١٩٩٠؛ أما البيانات عن السنوات السابقة، فهي بيانات كليّة عن جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية سابقاً وعن الجمهورية العربية اليمنية سابقا ما لم تكن هناك إشارة إلى خلاف ذلك.

أدرجت جنوب أفريقيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وليس ضمن البلدان المتقدمة.

الجدول ألف ١

البلدان والأقاليم المستخدمة في الأغراض الإحصائية

البلدان النامية				البلدان المتقدمة	
آسيا والمحيط الهادى / الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	اقتصاديات السوق المتقدمة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول
ساموا الأمريكية	أنغويلا	أفغانستان	أنغولا	أندورا	ألبانيا
بنغلاديش	أنتيغوا وباربودا	الجزائر	بنن	أستراليا	أرمينيا
بوتان	الأرجنتين	البحرين	بوتسوانا	النمسا	أذربيجان
جزر فرجن البريطانية	أروبا	قبرص	بوركينا فاسو	بلجيكا - لكسمبرغ	بيلاروس
بروني دار السلام	جزر البهاما	مصر	بوروندى	كندا	البوسنة والهرسك
كمبوديا	بربادوس	جمهورية ايران الاسلامية	الكاميرون	الدانمرك	بلغاريا
مقاطعة هونج كونج الادارية الخاصة فى الصين	بليز	العراق	الرأس الأخضر	جزر فيرويه	كرواتيا
مقاطعة مكاو الادارية الخاصة فى الصين	برمودا	الأردن	جمهورية أفريقيا الوسطى	فنلندا	الجمهورية التشيكية
الصين القارية	بوليفيا	الكويت	تشاد	فرنسا	إستونيا
مقاطعة تايوان الصينية	البرازيل	لبنان	جزر القمر	ألمانيا	جورجيا
جزر كوكوس	جزر كايمان	الجماهيرية العربية الليبية	جمهورية الكونغو الديمقراطية	جبل طارق	هنغاريا
جزر كوك	شيلي	المغرب	جمهورية الكونغو	اليونان	كازاخستان
فيجى	كولومبيا	عُمان	كوت ديفوار	غرينلاند	قيرغيزستان
بولينيزيا الفرنسية	كوستاريكا	الأراضي الفلسطينية المحتلة	جيبوتى	آيسلندا	لاتفيا
غوام	كوبا	قطر	غينيا الاستوائية	آيرلندا	ليتوانيا
الهند	دومينيكا	المملكة العربية السعودية	إريتريا	إسرائيل	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
إندونيسيا	الجمهورية الدومينيكية	الجمهورية العربية السورية	اثيوبيا	إيطاليا	جمهورية مولدوفا
كيريباس	إكوادور	تونس	غابون	اليابان	بولندا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	السلفادور	تركيا	غامبيا	لختنشتاين	رومانيا
جمهورية كوريا	جزر فولكلاند (مالفيناس)	الإمارات العربية المتحدة	غانا	مالطة	الاتحاد الروسي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	غوايانا الفرنسية	اليمن	غينيا	موناكو	صربيا والجبل الأسود
ماليزيا	غرينادا		غينيا - بيساو	هولندا	سلوفاكيا
ملديف	غواديلوب		كينيا	نيوزيلندا	سلوفينيا
جزر مارشال	غواتيمالا		ليسوتو	النرويج	طاجيكستان
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	غيانا		ليبريا	البرتغال	تركمنستان
منغوليا	هايتي		مدغشقر	سان بيير وميكلون	أوكرانيا
ميانمار	هندوراس		ملاوي	سان مارينو	أوزبكستان
ناورو	جامايكا		مالى	أسبانيا	
نيبال	مارتينيك		موريتانيا	السويد	
كاليدونيا الجديدة	المكسيك		موريشيوس	سويسرا	
نيوي	مونسراط		موزامبيق	المملكة المتحدة	
جزيرة نورفولك	جزر الأنتيل الهولندية		ناميبيا	الولايات المتحدة الأمريكية	
جزر ماريانا الشمالية	نيكاراغوا		النيجر		
باكستان	بنما		نيجيريا		
بالاو	باراغواي		ريونيون		
بابوا غينيا الجديدة	بيرو		رواندا		
الفلبين	بورتوريكو		سانت هيلينا		
ساموا	سانت كيتس ونيفس		سان تومي وبرنسيبي		
سنغافورة	سانت لوسيا		السنغال		

الجدول ألف ١ (تابع)

البلدان النامية				البلدان المتقدمة	
آسيا والمحيط الهادى / الشرق الأقصى وأوسيانيا	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	أفريقيا جنوب الصحراء	اقتصاديات السوق المتقدمة	البلدان التى تمر بمرحلة تحول
جزر سليمان	سانت فنسنت وجزر غرينادين		سيشيل		
سري لانكا	سورينام		سيراليون		
تايلند	ترينيداد وتوباغو		الصومال		
تيمور – ليشتي	جزر تركس وكايكوس		جنوب أفريقيا		
توكيلاو	جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة		السودان		
تونغا	أوروغواي		سوازيلند		
توفالو	جمهورية فنزويلا البوليفارية		جمهورية تنزانيا المتحدة		
فانواتو			توغو		
فييت نام			أوغندا		
جزر واليس وفوتونا			زامبيا		
			زمبابوي		

الجدول ألف ٢

الأمن الغذائي والتغذية

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية [٪])
	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٢٠٠٢–١٩٩٠
العالم	...	...	...	...	**٢٧٠٨**	**٢٨٠٣**	**٠,٢٨**
البلدان المتقدمة	...	...	...	...	**٣٢٧٣**	**٣٣١٤**	**٠,٠١**
البلدان النامية	**٨٢٣,٨**	**٨١٤,٦**	**٢٠**	**١٧**	**٢٥٣٧**	**٢٦٦٧**	**٠,٤٧**
آسيا والمحيط الهادي	**٥٦٩,٢**	**٥١٩**	**٢٠**	**١٦**	**٢٥٢١**	**٢٦٧٤**	**٠,٥٣**
بنغلاديش	٣٩,٢	٤٢,٥	٣٥	٣٠	٢٠٧٠	٢١٩٠	٠,٦٠
بروني دار السلام	...	...	...	...	٢٧٩٧	٢٨٥٥	٠,٢١
كمبوديا	٤,٣	٤,٤	٤٣	٣٣	١٨٧١	٢٠٥٩	١,١٨
مقاطعة هونج كونج الادارية الخاصة فى الصين	...	...	...	...	٣٢٣٩	٣١١٥	٠,٤٢–
مقاطعة مكاو الادارية الخاصة فى الصين	...	...	...	...	٢٧٢٥	٢٤٩٨	٠,٤١–
الصين القارية	١٩٣,٥	١٤٢,١	١٦	١١	٢٦٩٩	٢٩٥٧	٠,٨٨
مقاطعة تايوان الصينية	...	...	...	...	٢٩٦٤	٢٩٩٧	٠,٢٢
فيجى	...	...	...	...	٢٦٣٧	٢٨٩٥	٠,٩٥
بولينيزيا الفرنسية	...	...	...	...	٢٨٦٤	٢٨٨٤	٠,١٢
الهند	٢١٥,٨	٢٢١,١	٢٥	٢١	٢٣٦٦	٢٤٢٠	٠,١٩
إندونيسيا	١٦,٤	١٢,٦	٩	٦	٢٦٩٨	٢٩١٢	٠,٨٢
كيريباس	...	...	...	...	٢٦٥٣	٢٨٥٢	٠,٩٧
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٣,٧	٨,١	١٨	٣٦	٢٤٥٢	٢١٣٨	٠,٢٦–
جمهورية كوريا	٠,٨	٠,٧	–	–	٢٩٩٩	٣٠٥٩	٠,٠٣–
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١,٢	١,٢	٢٩	٢٢	٢١١١	٢٢٨٥	٠,٧٣
ماليزيا	٠,٥	٠,٦	٣	–	٢٨٢٢	٢٨٩١	٠,٤٦
مليديف	...	...	...	...	٢٣٧٧	٢٥٤٢	٠,٦٩
منغوليا	٠,٨	٠,٧	٣٤	٢٨	٢٠٦٥	٢٢٣٦	٠,٢٥
ميانمار	٤	٢,٨	١٠	٦	٢٦٣٤	٢٨٨٠	٠,٩٥
نيبال	٣,٩	٤	٢٠	١٧	٢٣٤٦	٢٤٤٣	٠,٢٤
كاليدونيا الجديدة	...	...	...	...	٢٧٩٢	٢٧٩٠	٠,٠٢–
باكستان	٢٧,٧	٢٩,٣	٢٤	٢٠	٢٣٠٥	٢٤٣١	٠,١٧
الفلبين	١٦,٢	١٧,٢	٢٦	٢٢	٢٢٦٤	٢٣٧٥	٠,٢٨
ساموا	...	...	...	...	٢٥٦٩	٢٩٠٠	٠,٨٠
جزر سليمان	...	...	...	...	٢٠١٥	٢٢٣٨	٠,٤٩
سري لانكا	٤,٨	٤,١	٢٨	٢٢	٢٢٢٩	٢٣٨٨	٠,٤٤
تايلند	١٥,٢	١٢,٢	٢٨	٢٠	٢٢٥٢	٢٤٥٣	٠,٧٠
تيمور - ليشتي	...	...	...	...	٢٥٦٤	٢٨١٣	١,١٣
فانواتو	...	...	...	...	٢٥٢٤	٢٥٧٢	٠,١٠
فييت نام	٢٠,٦	١٤,٧	٣١	١٩	٢١٧٧	٢٥٣٤	١,٤٨
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥٩,٥**	**٥٢,٩**	**١٣**	**١٠**	**٢٧٠٥**	**٢٨٤٨**	**٠,٤٩**
أنتيغوا وباربودا	...	...	...	...	٢٤٦٠	٢٣٤٢	٠,٢٢–
الأرجنتين	٠,٧	٠,٦	–	–	٢٩٩٣	٣٠٧٥	٠,٠٦
جزر البهاما	...	...	...	...	٢٦١٩	٢٧٥٣	٠,٠٨–
بربادوس	...	...	...	...	٣٠٨٠	٣٠٥٩	٠,١٤–
بليز	...	...	...	...	٢٦٥١	٢٨٤٤	٠,٩٢
برمودا	...	...	...	...	٢٣٤١	٢٢٥٧	٠,٢٢–
بوليفيا	١,٩	١,٨	٢٨	٢١	٢١١٢	٢٢٥٠	٠,٤١
البرازيل	١٨,٥	١٥,٦	١٢	٩	٢٨١٢	٣٠١٠	٠,٧٦
شيلي	١,١	٠,٦	٨	٤	٢٦١١	٢٨٤٥	١,١٣
كولومبيا	٦,١	٥,٧	١٧	١٣	٢٤٣٥	٢٥٧٩	٠,٦٦
كوستاريكا	٠,٢	٠,٢	٦	٤	٢٧١٤	٢٨٥٨	٠,٤٤
كوبا	٠,٨	٠,٤	٨	٣	٢٧١٧	٢٩٩٨	٠,٥٠
دومينيكا	...	...	...	...	٢٩٤١	٢٧٥٢	٠,٦٠–
الجمهورية الدومينيكية	١,٩	٢,١	٢٧	٢٥	٢٢٦١	٢٣٢٣	٠,١٠

الجدول ألف ٢ (تابع)

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية ٪)
	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٢٠٠٢–١٩٩٠
إكوادور	٠,٩	٠,٦	٨	٤	٢٥٠٩	٢٧٣٧	٠,٧٩
السلفادور	٠,٦	٠,٧	١٢	١١	٢٤٩٢	٢٥٤٨	٠,٥٨
غرينادا	...	...	...	...	٢٨٣٠	٢٨٦٧	٠,٤٢
غواتيمالا	١,٤	٢,٨	١٦	٢٤	٢٣٥١	٢١٨٧	٠,١١–
غيانا	٠,٢	٠,١	٢١	٩	٢٣٤٧	٢٧٠٩	٠,٩١
هايتي	٤,٦	٣,٨	٦٥	٤٧	١٧٨٠	٢٠٨٣	١,٤٦
هندوراس	١,١	١,٥	٢٣	٢٢	٢٣١٣	٢٣٥٣	٠,١٧
جامايكا	٠,٣	٠,٣	١٤	١٠	٢٥٠٣	٢٦٧٥	٠,٢٦
المكسيك	٤,٦	٥,٢	٥	٥	٣١٠١	٣١٥٥	٠,١٧
جزر الأنتيل الهولندية	...	...	...	...	٢٥٢٣	٢٥٥٧	٠,١٠
نيكاراغوا	١,٢	١,٤	٣٠	٢٧	٢٢١٦	٢٢٨٣	٠,١٤
بنما	٠,٥	٠,٨	٢١	٢٦	٢٣١٦	٢٢٣٧	٠,٢٤
باراغواي	٠,٨	٠,٨	١٨	١٤	٢٤٠٣	٢٥٥٦	٠,٠٠
بيرو	٩,٣	٣,٤	٤٢	١٣	١٩٦٢	٢٥٥٠	١,٣٨
سانت كيتس ونيفس	...	...	...	...	٢٥٧٧	٢٦٣٦	٠,١٦–
سانت لوسيا	...	...	...	...	٢٧٣٥	٢٩٣٦	٠,٩٥
سانت فنسنت وجزر غرينادين	...	...	...	...	٢٢٩٩	٢٥٣٤	١,٠٤
سورينام	٠,١	٠	١٣	١١	٢٥٢٨	٢٦٢٨	٠,٧٣
ترينيداد وتوباغو	٠,٢	٠,٢	١٣	١٢	٢٦٣٥	٢٧٣٤	٠,١٤
أوروغواي	٠,٢	٠,١	٦	٤	٢٦٦١	٢٨٢٨	٠,٩٧
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢,٣	٤,٣	١١	١٧	٢٤٦٤	٢٣٥١	٠,٠٦
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	**٢٤,٨**	**٣٩,٢**	**٨**	**١٠**	**٣٠٧٠**	**٣١٠٦**	**٠,١٧**
الجزائر	١,٣	١,٧	٥	٥	٢٩٢١	٢٩٩١	٠,٢٦
قبرص	...	...	...	...	٣١٢٢	٣٢٥١	٠,٦٥
مصر	٢,٥	٢,٤	٤	٣	٣٢٠٠	٣٣٤١	٠,٥٠
جمهورية إيران الإسلامية	٢,١	٢,٧	٤	٤	٢٩٧٨	٣٠٧٥	٠,٤٩
الأردن	٠,١	٠,٤	٤	٧	٢٨١٨	٢٦٦٨	٠,١٣–
الكويت	٠,٥	٠,١	٢٣	٥	٢٢٩٢	٣٠٥٢	٠,٦٧
لبنان	٠,١	٠,١	–	٣	٣١٦٥	٣١٨١	٠,١٨
الجماهيرية العربية الليبية	٠	٠	–	–	٣٢٧٧	٣٣٢٤	٠,١٥
المغرب	١,٥	٢	٦	٧	٣٠٢٩	٣٠٤٢	٠,١٧
المملكة العربية السعودية	٠,٧	٠,٨	٤	٣	٢٧٧٢	٢٨٤٥	٠,٣٩
الجمهورية العربية السورية	٠,٧	٠,٦	٥	٤	٢٨٣١	٣٠٣٨	٠,٦٨
تونس	٠,١	٠,١	–	–	٣١٥٢	٣٢٧١	٠,٣١
تركيا	١	١,٨	–	٣	٣٤٩٤	٣٣٥٩	٠,٣١–
الإمارات العربية المتحدة	٠,١	٠,١	٤	–	٢٩٢٨	٣١٩٩	٠,٥٦
اليمن	٤,٢	٦,٧	٣٤	٣٦	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٠,٤٣–
إفريقيا جنوب الصحراء	**١٧٠,٤**	**٢٠٣,٥**	**٣٦**	**٣٣**	**٢١٧٥**	**٢٢٥٤**	**٠,٤٠**
أنغولا	٥,٦	٥,١	٥٨	٤٠	١٧٨٣	٢٠٤١	١,٣٣
بنن	١	٠,٩	٢٠	١٥	٢٣٣٨	٢٥١٦	٠,٨٣
بوتسوانا	٠,٣	٠,٦	٢٣	٣٢	٢٢٦٣	٢١٥٥	٠,٠٦–
بوركينا فاسو	١,٩	٢,٣	٢١	١٩	٢٣٥٣	٢٤٠٨	٠,٧٩
بوروندى	٢,٧	٤,٤	٤٨	٦٨	١٨٩٦	١٦٣٦	٠,٥٣–
الكاميرون	٤	٣,٩	٣٣	٢٥	٢١١٤	٢٢٦٦	٠,٦٤
الرأس الأخضر	...	...	...	...	٣٠١١	٣٢٠٩	٠,٨٦
جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٥	١,٦	٥٠	٤٣	١٨٧٤	١٩٧٧	٠,٤٣
تشاد	٣,٥	٢,٧	٥٨	٣٤	١٧٨٣	٢١٤٦	١,٨٤
جزر القمر	...	...	...	...	١٩١٤	١٧٤٨	٠,٤٨–
جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٢,٢	٣٥,٥	٣٢	٧١	٢١٧٣	١٦٢٧	٢,٣٧–

الجدول ألف ٢ (تابع)

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية [٪])
	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٢٠٠٢–١٩٩٠
جمهورية الكونغو	١,٤	١,٣	٥٤	٣٧	١٨٦١	٢٠٨٦	٠,٧٢
كوت ديفوار	٢,٣	٢,٢	١٨	١٤	٢٤٧٢	٢٦٢١	٠,٥٣
جيبوتي	...	...	...	...	١٨٠٢	٢٢٠٢	١,٧١
إريتريا	...	٢,٨	...	٧٣	...	١٥٢٤	...
اثيوبيا	...	٣١,٣	...	٤٦	...	١٨٤٣	...
جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية	...	...	...	...	١٦٣٨	...	...
غابون	٠,١	٠,١	١٠	٦	٢٤٥٥	٢٦١٤	٠,٤٨
غامبيا	٠,٢	٠,٤	٢٢	٢٧	٢٣٦٧	٢٢٦٩	٠,٢٢–
غانا	٥,٨	٢,٥	٣٧	١٣	٢٠٧٣	٢٦١٩	٢,٤٤
غينيا	٢,٥	٢,١	٣٩	٢٦	٢١٠٥	٢٣٨٢	١,٥٥
غينيا – بيساو	...	...	...	...	٢٣٠٠	٢١٠١	٠,٦٥–
كينيا	١٠,٧	١٠,٣	٤٤	٣٣	١٩٢١	٢١٠٧	٠,٢٩
ليسوتو	٠,٣	٠,٢	١٧	١٢	٢٤٤٥	٢٦١٧	٠,٧٦
ليبريا	٠,٧	١,٤	٣٤	٤٦	٢٢١١	١٩٩٧	٢,٠٥–
مدغشقر	٤,٣	٦	٣٥	٣٧	٢٠٨٤	٢٠٦١	٠,٤٣–
ملاوي	٤,٨	٣,٨	٥٠	٣٣	١٨٨١	٢١٥٥	٠,٨٥
مالى	٢,٧	٣,٦	٢٩	٢٩	٢٢١٦	٢٢٠٠	٠,٢٧–
موريتانيا	٠,٣	٠,٣	١٥	١٠	٢٥٥٦	٢٧٧١	٠,٧٠
موريشيوس	٠,١	٠,١	٦	٦	٢٨٨٧	٢٩٥٥	٠,٥٣
موزامبيق	٩,٢	٨,٥	٦٦	٤٧	١٧٣٥	٢٠٣٣	١,٣٤
ناميبيا	٠,٥	٠,٤	٣٥	٢٢	٢٠٦١	٢٢٦٩	٠,٨٢
النيجر	٣,٢	٣,٨	٤١	٣٤	٢٠٢٠	٢١٣٠	٠,٢٤
نيجيريا	١١,٨	١١	١٣	٩	٢٥٣٨	٢٧٠٥	١,٣١
رواندا	٢,٨	٣	٤٤	٣٧	١٩٤٧	٢٠٤٩	٠,٤٩
سان تومي وبرنسيبي	...	...	...	...	٢٢٧٢	٢٣٩٠	٠,٦٨
السنغال	١,٨	٢,٣	٢٣	٢٤	٢٢٧٦	٢٢٨٠	٠,٤٩
سيشيل	...	...	...	...	٢٣١١	٢٤٥٣	٠,٤٧
سيراليون	١,٩	٢,٣	٤٦	٥٠	١٩٩١	١٩٢٦	٠,٠٣
جنوب أفريقيا	...	...	...	...	٢٨٢٧	٢٩١٧	٠,٥٣
السودان	٨	٨,٥	٣٢	٢٧	٢١٥٩	٢٢٦٠	٠,٢٩
سوازيلند	٠,١	٠,٢	١٤	١٩	٢٤٥٥	٢٣٦٠	٠,٤٠–
جمهورية تنزانيا المتحدة	٩,٩	١٥,٦	٣٧	٤٤	٢٠٥٠	١٩٥٩	٠,٧٥–
توغو	١,٢	١,٢	٣٣	٢٦	٢١٥١	٢٢٩٦	٠,٧٠
أوغندا	٤,٢	٤,٦	٢٤	١٩	٢٢٧٥	٢٣٦٣	٠,٢٣
زامبيا	٤	٥,٢	٤٨	٤٩	١٩٢٩	١٩٠٤	٠,٢٥–
زمبابوي	٤,٩	٥,٦	٤٥	٤٤	١٩٧٥	٢٠٢٤	٠,٦١–
اقتصاديات السوق المتقدمة	...	...	...	...	**٣٣٣٢**	**٣٤٩١**	**٠,٤٢**
أستراليا	...	...	...	...	٣١٧٧	٣٠٩٠	٠,٣٥–
النمسا	...	...	...	...	٣٥١٢	٣٧٣٨	٠,٤٨
بلجيكا – لكسمبرغ	...	...	...	...	٣٥٨١	...	...
بلجيكا	...	...	...	...	...	٣٥٨٣	...
كندا	...	...	...	...	٣٠٥٦	٣٥٦٠	١,٣١
الدانمرك	...	...	...	...	٣٢٣٢	٣٤٠٩	٠,٥٧
فنلندا	...	...	...	...	٣١٨٥	٣١٢٢	٠,٣٤–
فرنسا	...	...	...	...	٣٥٣٥	٣٦٣٤	٠,٢٠
ألمانيا	...	...	...	...	٣٣٩٧	٣٤٧٤	٠,١٣
اليونان	...	...	...	...	٣٥٦٦	٣٦٨٨	٠,٢٢
آيسلندا	...	...	...	...	٣٠٩٥	٣٢٢٢	٠,٢٦
آيرلندا	...	...	...	...	٣٦٣٢	٣٦٦٤	٠,١٠
إسرائيل	...	...	...	...	٣٣٩٠	٣٦٤٤	٠,٥٨

الجدول ألف ٢ (تتمة)

	عدد ناقصي الأغذية (بالملايين)		نسبة ناقصي الأغذية إلى مجموع السكان (٪)		إمدادات الطاقة الغذائية (سعرات/للفرد/يوميا)		(معدل الزيادة السنوية (٪))
	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٩٢–١٩٩٠	٠٢–٢٠٠٠	٢٠٠٢–١٩٩٠
إيطاليا	...	...	...	...	٣٥٩١	٣٦٩٠	٠,٢٥
اليابان	...	...	...	...	٢٨١٣	٢٧٨٣	٠,٢٢–
لكسمبرغ	...	...	...	...	...	٣٥٩٠	...
مالطة	...	...	...	...	٣٢٤٠	٣٥٣٩	٠,٦٧
هولندا	...	...	...	...	٣٢٥٠	٣٣٥٤	٠,٤٤
نيوزيلندا	...	...	...	...	٣٢١٥	٣٢٢٠	٠,٢٤
النرويج	...	...	...	...	٣١٨١	٣٤٢٥	٠,٧٢
البرتغال	...	...	...	...	٣٤٤٩	٣٧٤٩	٠,٨٨
أسبانيا	...	...	...	...	٣٣٠٥	٣٣٦٣	٠,٣٩
السويد	...	...	...	...	٢٩٩٠	٣١٣٥	٠,٥٣
سويسرا	...	...	...	...	٣٣٠٧	٣٤٧٢	٠,٤٧
المملكة المتحدة	...	...	...	...	٣٢٦٥	٣٣٩٧	٠,٤٠
الولايات المتحدة الأمريكية	...	...	...	...	٣٥٠٢	٣٧٩٥	٠,٧٨

	٩٥–١٩٩٣	٠٢–٢٠٠٠	٩٥–١٩٩٣	٠٢–٢٠٠٠	٩٥–١٩٩٣	٠٢–٢٠٠٠	٢٠٠٢–١٩٩٣
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٢٣,٣**	**٢٨,٣**	**٦**	**٧**	**٢٩٥٠**	**٢٩٣٩**	٠,٠٤–
ألبانيا	٠,٢	٠,٢	٥	٦	٢٨٨١	٢٨٦١	١,١٤
أرمينيا	١,٨	١,١	٥٢	٣٤	١٩٥٧	٢١٩٠	٢,٨٧
أذربيجان	٢,٦	١,٢	٣٤	١٥	٢١٣٤	٢٤٨١	١,٣١
بيلاروس	٠,١	٠,٢	–	–	٣١٧٧	٣٠٠٦	٠,٥٢–
البوسنة والهرسك	٠,٣	٠,٣	٩	٨	٢٦٨٥	٢٧٦٢	١,٦١
بلغاريا	٠,٧	٠,٨	٨	١١	٢٨٩٤	٢٨٠١	٠,٨٩–
كرواتيا	٠,٧	٠,٣	١٦	٧	٢٥١٧	٢٧٧١	١,٤٥
الجمهورية التشيكية	٠,٢	٠,٢	–	–	٣٠٧٦	٣١١٨	...
إستونيا	٠,١	٠,١	٩	٥	٢٧٤٩	٢٩٩٣	١,٦٤
جورجيا	٢,١	١,٤	٣٩	٢٧	٢١٠٦	٢٢٧٦	١,١٢
هنغاريا	٠,١	٠	–	–	٣٣٤٤	٣٤٧١	٠,٣٣–
كازاخستان	٠,٢	٢	–	١٣	٣٢٧٤	٢٥٤٦	٠,٨٠–
قيرغيزستان	٠,٩	٠,٣	٢١	٦	٢٤١٠	٢٩٥٠	١,٣٥
لاتفيا	٠,١	٠,١	٣	٤	٢٩٦٦	٢٩٥٨	٠,١٥
ليتوانيا	٠,٢	٠	٤	–	٢٨٧٤	٣٣٦٠	١,١٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٣	٠,٢	١٥	١١	٢٥١٢	٢٦٣٩	٠,٦٩
جمهورية مولدوفا	٠,٢	٠,٥	٥	١١	٢٩٢٩	٢٧١٧	١,٣٢–
بولندا	٠,٣	٠,٣	–	–	٣٣٣٦	٣٣٧٦	٠,٠٧
رومانيا	٠,٤	٠,٢	–	–	٣٢١٠	٣٤١٤	١,٥٩
الاتحاد الروسي	٦,٤	٥,٢	٤	٤	٢٩٢٦	٣٠٠٠	٠,٥١
صربيا والجبل الأسود	٠,٥	١,١	٥	١١	٢٩٠٠	٢٦٦٠	١,٣٢–
سلوفاكيا	٠,٢	٠,٣	٤	٥	٢٩٢٨	٢٨٧٧	...
سلوفينيا	٠,١	٠	٣	–	٢٩٤٥	٣٠١٥	٠,٨٨
طاجيكستان	١,٢	٣,٧	٢١	٦١	٢٣١٤	١٨٣٦	٢,٣٦–
تركمنستان	٠,٥	٠,٤	١٣	٩	٢٥٠٩	٢٧١٩	٠,٠٧–
أوكرانيا	١,٢	١,٥	–	٣	٣٠٢٩	٢٩٨٥	٠,٩٠–
أوزبكستان	١,٧	٦,٦	٨	٢٦	٢٦٤٩	٢٢٧٠	١,٦٢–

الجدول ألف ٣
الإنتاج الزراعي والإنتاجية

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٩٢–١٩٩٤	٢٠٠٢–٢٠٠٤
العالم	١,٩	٢,٥	٠,٣	١,٢	٢٨ ٠٠٢	٣١ ٦٧٥
البلدان المتقدمة	٠,١–	١,٠	٠,٧–	٠,٦	٣٢ ٠٨٧	٣٨ ٠٣٨
البلدان النامية	٣,٤	٣,٣	١,٦	١,٨	٢٥ ٥١٨	٢٨ ٣٦٣
آسيا والمحيط الهادي	٣,٧	٣,٦	٢,١	٢,٣	٣٠ ٨٨٩	٣٤ ٥٩٠
بنغلاديش	١,٦	٣,٧	٠,٨–	١,٧	٢٥ ٨٣١	٣٤ ٠٩٨
بوتان	١,٠	٠,٥–	١,٢–	٣,١–	١٢ ٢٦٩	١٥ ٩٠٨
بروني دار السلام	٢,٥	١٠,٤	٠,٤–	٧,٨	١٧ ٢٠٢	١٦ ٦٦٧
كمبوديا	٥,٩	٥,٧	٢,٠	٣,٢	١٣ ٦٦١	٢٠ ٤١٦
الصين القارية	٤,٤	٤,٨	٣,٥	٤,٠	٤٤ ٧٦٣	٤٩ ٨٠٢
مقاطعة تايوان الصينية	١,١	٠,٤–	٠,١	١,٠–	٥٣ ٩٥٧	٦٠ ١٨٣
جزر كوكوس	١,٤	٢,٥	...	...	...	...
فيجي	٠,٨	٠,٨–	٠,٠	١,٩–	٢٢ ٤٣٤	٢٢ ٩١١
بولينيزيا الفرنسية	٢,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٩–	...	...
غوام	١,٤	٢,٣	٠,٦–	٠,٩	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
الهند	٣,٢	٢,٣	١,٢	٠,٦	٢٠ ٧٥١	٢٣ ١٢٩
إندونيسيا	٣,٧	٢,٥	٢,٠	١,١	٣٨ ٦٦٣	٤٢ ٢٩٤
كيريباس	٢,٦	٢,٦	٠,٥	١,١	...	...
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢,٢	٠,١	٠,٧	٠,٦–	٥٤ ٨٦٧	٢٣ ١٠٣
جمهورية كوريا	٢,٣	٠,٨	١,٣	٠,٢	٥٨ ٥٢٤	٥٩ ٩٠٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣,٨	٥,٩	١,١	٣,٥	٢٤ ٨٦٩	٣١ ٧٤١
ماليزيا	٤,٩	٣,٤	٣,٩	١,٥	٢٩ ٩٦٠	٣٢ ٧٤٩
ملديف	٢,٧	٣,٣	٠,٤–	٠,٢	١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٠,٠	...	٠,٣–	...	...	...
منغوليا	١,٤–	٢,٤	٣,٩–	١,٥	٨ ١٢٤	٦ ٧٥٧
ميانمار	١,٧	٤,٣	٠,١	٢,٨	٢٨ ٧٢٦	٣٥ ١٧١
نيبال	٢,٩	٣,٣	٠,٦	١,٠	١٧ ٨٦٠	٢٢ ٥٧٥
كاليدونيا الجديدة	٢,٠	٠,٧	٠,٠	١,٤–	٢٨ ١٣٤	٣٦ ٥٩٨
باكستان	٤,٦	٣,١	١,٨	٠,٦	١٨ ٩٢٨	٢٣ ٣٢٢
بابوا غينيا الجديدة	١,٩	٢,٢	٠,٧–	٠,١–	٢٧ ٥٩٤	٢٧ ٦٠٦
الفلبين	٢,٤	٣,٠	٠,٢	١,١	٢٢ ٠٩٥	٢٨ ٢٥١
ساموا	٢,٧–	٢,٠	٣,١–	١,١	...	...
سنغافورة	١٤,٥–	٥,٩–	١٦,٥–	٨,١–	...	...
جزر سليمان	٠,٠	٣,٤	٣,٢–	٠,٣	٠	٣٨ ٧٣٧
سري لانكا	١,٠	٠,٢	٠,٣–	٠,٩–	٢٩ ٦١٣	٣٣ ٠٥٢
تايلند	٢,٥	١,٣	٠,٧	٠,٠	٢٢ ٩٨٢	٢٧ ٠٧٩
تيمور – ليشتي	٣,٦	٠,٦	١,٢	٠,٣	١٩ ٣٠٨	١٩ ٩٤١
تونغا	١,٠	٠,٧–	٠,٨	١,٣–	...	...
فانواتو	٠,٤–	٠,٢	٢,٩–	٢,٤–	٥ ٢٠٥	٥ ٣٨٥
فييت نام	٤,٢	٥,٣	١,٨	٣,٥	٣٣ ٤٤٣	٤٤ ٨٤٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢,٦	٣,٢	٠,٩	١,٧	٢٤ ٥٦٣	٣٠ ١٢١
أنتيغوا وباربودا	٢,٥	٠,٤	٢,٢	٠,٦–	١٨ ٣٣٣	١٥ ٧٠٩
الأرجنتين	١,٥	٢,٤	٠,٣	١,٢	٢٩ ٠٦٦	٣٢ ١١٩
جزر البهاما	٠,١–	٥,٩	٢,٠–	٤,٥	١٦ ٨٦٦	٢٠ ٦٠٩
بربادوس	١,٨–	١,٥	٢,١–	١,٢	٢٦ ١٢٧	٢٦ ٠٩٣

الجدول ألف ٣ (تابع)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٩٢–١٩٩٤	٢٠٠٢–٢٠٠٤
بليز	٤,٨	٤,٣	٢,١	١,٩	١٩ ٩٤٤	٢٧ ٦٠٣
بوليفيا	٤,٤	٣,٧	٢,١	١,٦	١٤ ٦٥٨	١٨ ٧٩٦
البرازيل	٣,٨	٤,٥	٢,٣	٣,٠	٢٢ ٦٠٦	٣١ ٢٩٢
شيلي	٥,٠	١,٩	٣,٤	٠,٦	٤٣ ٠٤٢	٥٢ ٣٩٣
كولومبيا	٢,٦	١,٦	١,٢	٠,١	٢٥ ٢٠٥	٣٤ ٧٥٢
كوستاريكا	٤,٦	١,٢	٢,٦	٠,٨–	٣٤ ٦٧٩	٣٩ ٦٤٩
كوبا	٤,٣–	٤,٤	٥,٠–	٤,٠	١٦ ٢٥٠	٣١ ٦٧٠
دومينيكا	٢,٥	٠,٧–	٢,٥	١,٤–	١٣ ٠٩٢	١٣ ٢٤٨
الجمهورية الدومينيكية	٠,٢–	٠,٢	١,٦–	١,٥–	٣٨ ٢٦٤	٤٧ ٢٢٢
إكوادور	٥,٤	٢,٤	٢,٩	١,١	١٩ ٣٢٨	٢٢ ٠٤٠
السلفادور	٠,٢	٠,٩	٠,١–	٠,٠	١٨ ٧٨٦	٢٤ ٤٥٢
جزر فولكلاند (مالفيناس)	١,٢	١,١–	٠,٢	٤,٣–	...	...
غوايانا الفرنسية	١٠,٧	٠,٥	٥,٦	٢,٦–	٣٤ ١٤٧	٢٦ ٥١٠
غرينادا	١,٢–	١,١–	٠,٧–	٠,٦–	١٠ ٠٠٨	١٠ ٠٠٠
غواديلوب	٠,٤–	٢,٤	١,٩–	١,٥	٠	٠
غواتيمالا	٢,٨	٢,٢	١,٣	٠,١–	١٨ ٤٨٩	١٧ ٣٥١
غيانا	٢,٣	٣,٠	٢,٥	٢,٦	٣٥ ٢٠٦	٣٧ ٩٣٣
هايتي	١,٧–	٠,٧	٣,٧–	٠,٥–	٩ ٤٧٩	٨ ٦٨٥
هندوراس	٣,٤	١,٤	٠,٢	١,٣–	١٣ ٢٢٧	١٣ ٩٩٦
جامايكا	١,٩	٠,١	١,١	٠,٨–	١٤ ٩٠٧	١١ ٦٧٠
مارتينيك	٢,٠–	٣,٨	٢,٩–	٣,١	...	...
المكسيك	٢,٠	٢,٤	٠,٢	٠,٩	٢٦ ٢٢١	٢٨ ٢٤٦
مونسراط	...	...	...	...	١٨ ٧٥٠	١٨ ٧٥٠
نيكاراغوا	١,٥–	٥,٧	١,٤–	٣,٠	١٧ ٣٣٥	١٧ ٩٢٣
بنما	١,١	٠,٨	١,٠–	١,١–	١٩ ٠١٤	٢٤ ٤٧١
باراغواي	٣,٣	٣,٢	٠,٨	١,٣	١٩ ٠٨٢	٢٠ ٢٥٨
بيرو	٢,٧	٣,٣	٠,٩	١,٦	٢٦ ٩٧٤	٣٠ ٦٩٤
بورتوريكو	٠,١	٠,٦–	٠,٨–	١,٣–	١٤ ٠٤٣	١٧ ٣٠٨
سانت كيتس ونيفس	٢,٦–	٠,٢	٢,٦–	٠,٥	...	...
سانت لوسيا	٣,٠	٢,٦–	١,٥	٣,٣–	٠	٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١,٠–	٠,٣	١,٨–	٠,٤–	٣٣ ٣٣٣	٣٠ ٧١٧
سورينام	١,٣–	١,١–	٢,٠–	١,٩–	٣٨ ١٥٩	٣٨ ٤٥٥
ترينيداد وتوباغو	١,٤	٢,٨	٠,٦	٢,٤	٢٤ ٩٦٠	٢٦ ٨٧٧
أوروغواي	٢,٨	١,٨	٢,٣	١,٦	٢٧ ٢٧٧	٣٧ ٧٧٣
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢,٢	٢,٥	٠,٣–	٠,٦	٢٨ ١٧٠	٣٢ ٤١٦
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	**٣,٤**	**٢,٦**	**٠,٩**	**٠,٦**	**١٩ ٦٤٧**	**٢٣ ٦٠٩**
الجزائر	٣,٨	٤,٩	١,٣	٣,٣	٨ ١١٦	١٣ ٢٢٨
البحرين	١,٧	٢,٧	١,٨–	٠,٠	...	...
قبرص	٠,٥	٢,٥	٠,٨–	١,٥	٢٧ ٦٩٢	٢٤ ٤٣٧
مصر	٣,٧	٤,١	٢,٠	٢,٢	٥٩ ١٨٤	٧١ ٩١٢
جمهورية إيران الإسلامية	٥,٣	٣,٠	٢,٦	١,٧	١٦ ٩٠٣	٢٣ ٨٧١
الأردن	٨,٣	٢,٣	٣,٨	٠,٩–	١٤ ٦٢١	١٠ ٧٣١
الكويت	١٧,٩	١٠,٣	١٨,٨	٦,١	٥٧ ٢٢٣	٢١ ٣٦١
لبنان	٦,٠	٠,٥–	٤,٦	٢,٥–	٢١ ٠٧٥	٢٤ ٨٦٤
الجماهيرية العربية الليبية	٢,١	٢,١	٠,٤–	٠,٢	٧ ٠٤٥	٦ ٢٥٦

الجدول ألف ٣ (تابع)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٩٢–١٩٩٤	٢٠٠٢–٢٠٠٤
المغرب	٦,٩	٣,٧	٤,٩	٢,١	٩ ١١٠	١١ ٩٢١
عُمان	٢,٢	٣,١	١,٥–	٠,١	٢١ ٦٨٠	٢٣ ١٨٠
قطر	١٢,٤	٧,٣	٧,٦	٥,٣	٣١ ٢١٢	٤١ ٣٠٤
المملكة العربية السعودية	٧,٧	١,٦	٣,٣	١,٤–	٤٤ ٠٠٢	٣٧ ٦١١
الجمهورية العربية السورية	٤,٣	٤,٣	١,٣	٢,٠	١٣ ٩٦٥	١٩ ١٠٩
تونس	٤,١	٦,٧	٢,٠	٥,٦	١٢ ٠٨٢	١٤ ٢١٨
تركيا	١,٩	١,٧	٠,٠	٠,١	٢٠ ٩٦٦	٢٢ ٩٨٢
الإمارات العربية المتحدة	١٠,٢	٩,٣	٤,٩	٦,٧	١٦ ٧٦٥	٣٤ ٢٣٠
اليمن	٤,٢	٣,١	٠,٠	٠,٧–	١١ ٠٣٧	٨ ٧١٥
إفريقيا جنوب الصحراء	**٣,٦**	**٢,٤**	**٠,٨**	**٠,١–**	**١٠ ٠٥٤**	**١٠ ٧٠٩**
أنغولا	٢,٧	٤,٠	٠,٢	١,١	٣ ٢١٢	٥ ٠٢٣
بنن	٥,٤	٦,٥	٠,٩	٤,٣	٩ ٢٩٨	١٠ ٦٠٤
بوتسوانا	٠,١–	٠,١–	٣,٠–	١,٨–	٢ ٤٧٩	٢ ١١٦
بوركينا فاسو	٦,٣	٦,٤	٣,٣	٢,٦	٨ ٦٥٢	٩ ٨٧٧
بوروندى	١,٧	٠,٦	٠,٨–	٠,٧–	١٣ ٤٨٤	١٣ ٣٣٣
الكاميرون	٣,٩	٢,٩	١,٤	٠,٦	١٠ ٠٠٥	١٧ ٠٩٨
الرأس الأخضر	٦,٩	٤,٨	٤,٧	٢,٦	٣ ٠٣٨	١ ٨٢٨
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٧	٣,٠	٠,٩	١,٥	٩ ٣٤٩	١٠ ٤٧١
تشاد	٥,٨	٣,٧	٢,٧	٠,٩	٦ ٥٩١	٧ ١٢٥
جزر القمر	٣,٦	١,٥	٠,٧	١,٤–	١٣ ١٩٤	١٣ ٣٤١
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢,٤	٢,٤–	٠,٧–	٤,٦–	٧ ٨٢٦	٧ ٨٠٤
جمهورية الكونغو	١,٣	٢,٣	١,٩–	٠,٧–	٧ ٥١٩	٧ ٧٩٦
كوت ديفوار	٣,٠	١,٨	٠,٩–	٠,١–	٩ ٢٠٩	١١ ٣٨٢
جيبوتى	٢,٩	١,٨	١,٥–	٠,٦–	١٥ ٨٣٣	١٦ ٢٥٠
غينيا الاستوائية	٣,٠	٠,١–	٢,٠	٢,٢–	...	...
إريتريا	٣٥,٩	٠,٣	٣٥,٧	٢,٧–	٤ ٨٦٩	٢ ٩٧٦
اثيوبيا	١,٢	٣,٩	٢,٩–	١,٥	١١ ٠٦٢	١٣ ٠٤٤
غابون	١,٩	١,٦	١,٣–	٠,٩–	١٨ ٠٤٨	١٦ ٤١٠
غامبيا	٠,٤	٣,٢	٣,٣–	٠,٣	١١ ٩٦٩	١١ ٠٧١
غانا	٥,٢	٥,٨	٢,١	٣,٥	١٢ ٣٦٦	١٤ ٠٦٣
غينيا	٣,٢	٢,٧	٠,٢–	٠,٨	١١ ٣٣٤	١٤ ٠٥٦
غينيا - بيساو	٢,٢	٢,٩	٠,٤–	٠,٠	١٤ ٢٢٧	١١ ٣٧٦
كينيا	٤,٩	٢,٠	١,٧	٠,٠	١٦ ٤٤٦	١٤ ٦٦٠
ليسوتو	١,٨	٠,٢	٠,٠	٠,١–	٨ ٠١٤	٩ ٦٢٨
ليبريا	٤,٩–	٦,١	٢,٧–	٢,٠–	١٠ ٣٧٠	٩ ١٦٧
مدغشقر	١,٠	١,٠	١,٧–	١,٧–	١٩ ٢٧٨	٢٠ ٥٩٤
ملاوي	١,٠	٦,١	٢,٨–	٦,١	٩ ٥٥٩	١١ ٣٥٣
مالى	٤,٩	٣,٣	١,٧	٠,٨–	٧ ٧٢٨	٨ ٢٢٣
موريتانيا	٢,٠	٢,٦	٠,٣–	٠,٣–	٧ ٩٢٩	٩ ٥٨٧
موريشيوس	٠,٩	١,٥	٠,٢	٠,٩	٤١ ٣٥٥	٤٨ ٥٤٤
موزامبيق	٠,١–	٤,٩	١,٧–	٢,٤	٤ ٢٠٤	٨ ٦١٩
ناميبيا	٣,٧	٠,٧–	٠,٠	٢,٠–	٢ ٧٦٩	٤ ١٠٥
النيجر	٧,١	٤,٧	٣,٧	١,٢	٣ ١٣٠	٤ ١٥١
نيجيريا	٧,٧	٢,٥	٤,٥	٠,٣–	١١ ٤٩٨	١٠ ٥٨٢
ريونيون	٣,٣	١,٣	١,٥	٠,٣–	٦٠ ٠٤٤	٦٧ ٢٤٤

الجدول ألف ٣ (تابع)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٩٢–١٩٩٤	٢٠٠٢–٢٠٠٤
رواندا	٢,٤–	٧,٦	١,٥–	٢,٤	١١ ٤٩٦	١٠ ٠١١
سان تومي وبرنسيبي	٣,٣	٢,٨	١,٠	٠,٢	٢٢ ٣٥٩	٢٥ ٠٠٠
السنغال	٥,٧	٢,٢	٣,٣	٠,٣–	٧ ٩١٦	٩ ٤٤٣
سيشيل	١,٢	١,٧	٠,٣–	٠,٧	...	...
سيراليون	١,٠	٠,٨–	٠,٨–	٢,٩–	١١ ٩٤٣	١٢ ١٠١
جنوب أفريقيا	٢,٥	١,٥	٠,٦	٠,٤	١٩ ٠١٣	٢٦ ٧٥٦
السودان	٤,٥	٣,٢	٣,٤	٠,٩	٥ ٥٤٤	٥ ٩٢٥
سوازيلند	٠,٥	٠,٤–	٢,٤–	١,٩–	١٤ ٠٧٢	١١ ١٣٨
جمهورية تنزانيا المتحدة	٠,٩	٢,٢	٢,٣–	٠,٤–	١١ ٦١٧	١٤ ٧٥٦
توغو	٤,٩	٢,٨	٠,٧	٠,٥–	٨ ٢٠٩	١٠ ٠٣٧
أوغندا	٣,١	٢,٨	٠,٤–	٠,٣–	١٥ ٢٢٠	١٦ ٥٠٩
زامبيا	٤,٧	٢,٠	١,٧	٠,٢–	١٤ ٩٤٥	١٥ ١٣٦
زمبابوي	٣,٩	١,٢	٢,٧	٠,١–	١١ ١١٧	٦ ٠٥٢
اقتصاديات السوق المتقدمة	٠,٨	١,١	٠,١	٠,٤	**٤٣ ٧٠٣**	**٤٩ ٣١٣**
أستراليا	١,٠	٣,٠	٠,٦–	٢,٤	١٧ ١٤٤	١٧ ٠٨٨
النمسا	٠,٥	٠,٦	٠,١–	٠,٥	٥٢ ١٩٥	٥٦ ١٢٠
بلجيكا – لكسمبرغ	...	...	...	...	٦٥ ٦٣٤	٠
بلجيكا	...	٠,٤–	...	٠,٦–	٠	٨٥ ٠٣٨
كندا	٢,٢	١,٨	٠,٩	١,٠	٢٥ ٦٧٦	٢٦ ٨٣٣
الدانمرك	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,١	٥١ ٧٣٩	٦٠ ٠٢٦
فنلندا	٠,٩–	٠,٦	١,٣–	٠,٤	٣٣ ٥٦٨	٣٢ ٣٠٩
فرنسا	٠,٥–	٠,٨	١,٠–	٠,٤	٦٥ ١٤٦	٧٠ ٣٤١
ألمانيا	١,٣–	١,٥	١,٧–	١,٤	٥٦ ٢٤٦	٦٣ ٢٤٠
اليونان	١,٧	٠,٦–	٠,٧	١,٠–	٣٦ ٧٣٨	٣٥ ٢٨٧
آيسلندا	١,٤–	٠,٨	٢,٤–	٠,١–	...	...
آيرلندا	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٥–	٦٢ ٣٧٥	٧٠ ٢٩٨
إسرائيل	٠,٣–	٢,٦	٢,١–	٠,٤	٢٧ ٢٢٩	٣١ ٠٨٧
إيطاليا	٠,٢	٠,١–	٠,١	٠,١–	٤٧ ٤٤٧	٤٨ ٨٦٤
اليابان	٠,١–	١,١–	٠,٣–	١,٣–	٥٥ ٨٥٠	٥٩ ٤٨٩
لكسمبرغ	...	٣,٢–	...	٤,٥–	٠	٥٦ ٩٠٠
مالطة	٣,٤	٠,٧	٢,٤	٠,٢	٢٧ ٧٠٣	٤٠ ٧٩٨
هولندا	٠,٨	١,٠–	٠,٢	١,٥–	٧٥ ٤٠٧	٧٩ ٧٣٨
نيوزيلندا	١,٥	٢,٥	٠,٩	١,٨	٥٥ ٣٨١	٦٤ ٨٦٦
النرويج	٠,٥–	٠,٩–	١,٠–	١,٤–	٣٤ ٩٥٧	٣٩ ٠٠٨
البرتغال	٢,٧	١,٣	٢,٨	١,١	٢٠ ٧٠٤	٢٧ ٧٤٦
أسبانيا	٠,١	٣,١	٠,٣–	٢,٨	٢٣ ٤٢٣	٣٣ ٩٤٥
السويد	١,٦–	٠,٥	٢,١–	٠,٤	٤٠ ٠٣٢	٤٨ ٨١٧
سويسرا	٠,٥–	٠,١–	١,٣–	٠,٢–	٦١ ٣٦٨	٦٠ ٠٥٢
المملكة المتحدة	٠,٣–	٠,٦–	٠,٦–	١,٠–	٦٤ ٣٤٨	٧٠ ٨٣٢
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٢	١,٣	١,١	٠,٢	٥٠ ٧٤٦	٦١ ٣٨٤
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	٢,٥–	٠,٦	٢,٩–	٠,٩	**١٩ ٦٣٦**	**٢٣ ١٧٥**
ألبانيا	١,٣	١,٩	٠,٩	٢,١	٢٤ ٦٥٢	٣١ ٤٣٣
أرمينيا	١,١	٠,٦	٣,٢	١,٦	١٦ ٤٢٢	١٩ ٧٥٦
أذربيجان	١٣,٩–	٣,٢	١٤,٣–	٣,٦	١٧ ٨٨٢	٢٥ ٨٧٤

الجدول ألف ٣ (تتمة)

	إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية (معدل الزيادة السنوية [٪])		معدل نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (معدل الزيادة السنوية [٪])		غلات الحبوب (هكتوغرام/هكتار)	
	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٨٥–١٩٩٤	١٩٩٥–٢٠٠٤	١٩٩٢–١٩٩٤	٢٠٠٢–٢٠٠٤
بيلاروس	–١٠,٦	٠,٩	–١٠,٥	١,٤	٢٦ ٠٢٠	٢٦ ٣٠٣
البوسنة والهرسك	–١١,٥	١,٣	–٦,٢	–٠,٥	٣٥ ٥٩٥	٣٢ ٢٠٢
بلغاريا	–٤,٨	–٠,٣	–٣,٧	٠,٣	٢٧ ٥٦١	٣٠ ٢٦١
كرواتيا	–٣,٧	٢,١	–١,٣	٢,٤	٤١ ٢٤٣	٤٤ ٣٢٠
الجمهورية التشيكية	–٢٠,٤	٠,٨	–٢٠,٦	٠,٩	٤٠ ٩٩٢	٤٢ ٩٧٠
إستونيا	–١١,٨	–٢,٣	–٩,٨	–١,١	١٦ ٨٧٤	٢١ ٨٤١
جورجيا	–٠,٢	–٠,٥	–٠,١	٠,٧	١٩ ٢٧١	٢٠ ٤٨٧
هنغاريا	–٢,٨	٢,٢	–٢,٤	٢,٧	٣٥ ٦٦٧	٤٢ ٤٩٩
كازاخستان	–١٤,٧	–٠,٣	–١٤,٦	٠,٥	١٠ ٥٥٥	١٠ ٥٦٧
قيرغيزستان	–٥,٢	١,٧	–٥,٠	٠,٨	٢٣ ٤٩٢	٢٧ ٦٧٠
لاتفيا	–٢٠,١	–١,٣	–١٨,٤	–٠,٢	١٧ ٥١٩	٢٢ ٩٠٥
ليتوانيا	–١٧,٤	٠,٨	–١٦,٣	١,٣	١٩ ٣٣٨	٢٧ ٨٨٤
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	–٥,٩	٠,٥	–٥,٤	–٠,٢	٢٤ ٥٢٩	٢٧ ٤٧٢
جمهورية مولدوفا	–٦,٥	–١,١	–٦,٧	–٠,٤	٢٩ ٨٠٧	٢٦ ٥٩١
بولندا	–١,٨	١,٧	–٢,٢	١,٧	٢٥ ٧٢٧	٣١ ٣٠٦
رومانيا	–١,٩	٢,٢	–١,٨	٢,٥	٢٤ ٤١٣	٢٩ ٥٨١
الاتحاد الروسي	–١٠,٠	٠,٨	–٩,٨	١,٣	١٦ ١٢٢	١٨ ٩٠٧
صربيا والجبل الأسود	–٠,٦	٠,٨	–١,٥	٠,٨	٣٠ ٩٨٩	٣٥ ٠٤٧
سلوفاكيا	–٣,١	٠,٣	–٣,٦	٠,٤	٤٠ ٦٦٥	٣٩ ٥٣٨
سلوفينيا	١١,٤	١,١	١٠,٦	١,١	٤١ ٤٩٩	٤٩ ٢٧١
طاجيكستان	–٤,٢	٠,٤	–٦,٤	–٠,٧	١٠ ١١٦	١٩ ٧٧٣
تركمنستان	٩,٣	٠,٨	١٦,٤	٠,٨	٢٣ ٨٤٦	٢٧ ٨٩٦
أوكرانيا	–١٠,٧	٠,٥	–١٠,٤	١,٣	٢٩ ٥١٦	٢٥ ٤٢٢
أوزبكستان	٠,٩	٠,٢	–٠,٢	–٠,٦	١٦ ٧٧٦	٣٤ ٥٥٤

الجدول ألف ٤

مؤشرات السكان والقوة العاملة (٢٠٠٤)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
العالم	**٦ ٣٧٣ ٥٥٥**	**٣ ٢٧٠ ٥٥٨**	**٥١**	**٢ ٥٩٩ ٧٩١**	**٤١**	**٣ ١٢٥ ٦٤٩**	**١ ٣٤٧ ١٢٣**	**٤٣**
البلدان المتقدمة	**١ ٢٨٧ ٤٨٨**	**٣٤٨ ٣٨٤**	**٢٧**	**٨٢ ٥٩٢**	**٦**	**٦٤٧ ٧٤٥**	**٤١ ٣٥١**	**٦**
البلدان النامية	**٥ ٠٨٦ ٠٦٧**	**٢ ٩٢٢ ١٧٤**	**٥٧**	**٢ ٥١٧ ١٩٩**	**٤٩**	**٢ ٤٧٧ ٩٠٤**	**١ ٣٠٥ ٧٧٢**	**٥٣**
آسيا والمحيط الهادي	**٣ ٣٨٩ ٥٠٦**	**٢ ١٦٣ ٠٤٦**	**٦٤**	**١ ٨٧٢ ٦٦٦**	**٥٥**	**١ ٧٥١ ٠٢٥**	**١ ٠١٨ ٣٦٣**	**٥٨**
ساموا الأمريكية	٦٣	٦	١٠	٢٠	٣٢	٢٥	٨	٣٢
بنغلاديش	١٤٩ ٦٦٤	١١٢ ٨٣٦	٧٥	٧٧ ٤٥٤	٥٢	٧٦ ٧٥٦	٣٩ ٧٢٣	٥٢
بوتان	٢ ٣٢٥	٢ ١٢١	٩١	٢ ١٧٦	٩٤	١ ١٢٧	١ ٠٥٥	٩٤
جزر فرجن البريطانية	٢١	٨	٣٨	٥	٢٤	١٠	٢	٢٠
بروني دار السلام	٣٦٦	٨٥	٢٣	٢	١	١٧٥	١	١
كمبوديا	١٤ ٤٨٢	١١ ٦٩٤	٨١	٩ ٩٢٢	٦٩	٧ ٣٠٠	٥ ٠٠١	٦٩
مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة فى الصين	٧ ١١٥	٠	٠	٢٣	٠	٣ ٨١٦	١٢	٠
مقاطعة مكاو الإدارية الخاصة فى الصين	٤٦٨	٥	١	٠	٠	٢٥٠	٠	٠
الصين القارية	١ ٢٩٠ ٦٦٩	٧٩٣ ٥٠٢	٦١	٨٤٦ ٣٠٤	٦٦	٧٧٨ ٣٢٦	٥٠٩ ٢٨٨	٦٥
مقاطعة تايوان الصينية	٢٢ ٦٤٠	١ ١٢٧	٥	٣ ٠٩٠	١٤	١٠ ٢١٩	٧١٠	٧
جزر كوك	١٨	٥	٢٨	٦	٣٣	٧	٢	٢٩
فيجى	٨٤٧	٤٠١	٤٧	٣٢٢	٣٨	٣٥٤	١٣٤	٣٨
بولينيزيا الفرنسية	٢٤٨	١١٩	٤٨	٧٨	٣١	١٠٩	٣٤	٣١
غوام	١٦٥	١٠	٦	٤٦	٢٨	٨٠	٢١	٢٦
الهند	١ ٠٨١ ٢٢٩	٧٧٢ ٧٨٥	٧١	٥٥٩ ٦٥٦	٥٢	٤٧٨ ٨٠١	٢٧٦ ٦٨٧	٥٨
إندونيسيا	٢٢٢ ٦١١	١١٨ ٣٩٤	٥٣	٩٢ ٢٧٦	٤١	١١٠ ٦٧٣	٥٠ ٥٣١	٤٦
كيريباس	٨٩	٤٦	٥٢	٢٣	٢٦	٣٩	١٠	٢٦
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢٢ ٧٧٦	٨ ٧٩٣	٣٩	٦ ٢٠٦	٢٧	١١ ٧٥١	٣ ٢٠٢	٢٧
جمهورية كوريا	٤٧ ٩٥١	٩ ٤٤٠	٢٠	٣ ٢٥٥	٧	٢٥ ١٦٩	١ ٩٤٤	٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥ ٧٨٧	٤ ٥٦٥	٧٩	٤ ٣٨٥	٧٦	٢ ٩٣٣	٢ ٢٢٣	٧٦
ماليزيا	٢٤ ٨٧٦	٨ ٧٢٤	٣٥	٣ ٧٣٩	١٥	١٠ ٩٣٥	١ ٧٤٠	١٦
ملديف	٣٢٨	٢٣٢	٧١	٧٧	٢٣	١٤١	٢٧	١٩
جزر مارشال	٥٤	١٨	٣٣	١٤	٢٦	٢٤	٦	٢٥
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	١١٠	٧٨	٧١	٢٨	٢٥	٤٧	١٢	٢٦
منغوليا	٢ ٦٣٠	١ ١٤٦	٤٤	٥٦٧	٢٢	١ ٤٠٥	٣٠٣	٢٢
ميانمار	٥٠ ١٠١	٣٥ ٠٧٦	٧٠	٣٤ ٥٤٣	٦٩	٢٧ ٤٠٨	١٨ ٨٩٧	٦٩
ناورو	١٣	٠	٠	٣	٢٣	٦	١	١٧
نيبال	٢٥ ٧٢٥	٢١ ٧٣٣	٨٤	٢٣ ٨٧٢	٩٣	١٢ ٣٠٦	١١ ٤١٩	٩٣
كاليدونيا الجديدة	٢٣٣	٩٠	٣٩	٧٩	٣٤	١٢٤	٤٢	٣٤
نيوي	٢	١	٥٠	١	٥٠	١	٠	٠
باكستان	١٥٧ ٣١٥	١٠٣ ١٨١	٦٦	٧٦ ٩١٧	٤٩	٥٩ ١٤٥	٢٦ ٦٨٢	٤٥
بالاو	٢١	٧	٣٣	٥	٢٤	٩	٢	٢٢
بابوا غينيا الجديدة	٥ ٨٣٦	٥ ٠٦٣	٨٧	٤ ٣٨٧	٧٥	٢ ٨٠٣	٢ ٠١٩	٧٢
الفلبين	٨١ ٤٠٨	٣١ ٠٩١	٣٨	٣٠ ٠٧٨	٣٧	٣٤ ٨٦٠	١٢ ٩٤٢	٣٧
ساموا	١٨٠	١٤٠	٧٨	٥٦	٣١	٦٥	٢٠	٣١
سنغافورة	٤ ٣١٥	٠	٠	٥	٠	٢ ١٤٩	٢	٠

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا في القطاع الزراعي	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
جزر سليمان	٤٩١	٤٠٨	٨٣	٣٥٢	٧٢	٢٥٣	١٨١	٧٢
سري لانكا	١٩ ٢١٨	١٥ ١٧٨	٧٩	٨ ٦٦٨	٤٥	٨ ٩١٠	٣ ٩٤٨	٤٤
تايلند	٦٣ ٤٦٥	٤٣ ٠٨٠	٦٨	٢٩ ٠٦٠	٤٦	٣٧ ٨٧٣	٢٠ ١٨٥	٥٣
تيمور - ليشتي	٨٢٠	٧٦٠	٩٣	٦٦٦	٨١	٤٤٧	٣٦٣	٨١
توكيلاو	٢	٢	١٠٠	٠	٠	١	٠	٠
تونغا	١٠٥	٧٠	٦٧	٣٣	٣١	٣٩	١٢	٣١
توفالو	١١	٥	٤٥	٣	٢٧	٤	١	٢٥
فانواتو	٢١٧	١٦٧	٧٧	٧٤	٣٤	٩٧	٣٣	٣٤
فييت نام	٨٢ ٤٨١	٦٠ ٨٣٩	٧٤	٥٤ ١٨٥	٦٦	٤٤ ٠٤٧	٢٨ ٩٣٦	٦٦
جزر واليس وفوتونا	١٥	١٥	١٠٠	٥	٣٣	٦	٢	٣٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥٥٠ ٨٦١**	**١٢٥ ٧٣٨**	**٢٣**	**١٠٣ ٩٨٦**	**١٩**	**٢٤٠ ٤٧٣**	**٤٣ ٠٥٨**	**١٨**
أنغويلا	١٢	٠	٠	٣	٢٥	٦	١	١٧
أنتيغوا وباربودا	٧٣	٤٥	٦٢	١٦	٢٢	٣٤	٧	٢١
الأرجنتين	٣٨ ٨٧١	٣ ٧٥٥	١٠	٣ ٥٨٥	٩	١٦ ٣٨١	١ ٤٥٥	٩
أروبا	١٠١	٥٥	٥٤	٢٢	٢٢	٤٧	١٠	٢١
جزر البهاما	٣١٧	٣٢	١٠	١٠	٣	١٦٥	٥	٣
بربادوس	٢٧١	١٢٩	٤٨	١٠	٤	١٥٢	٥	٣
بليز	٢٦١	١٣٥	٥٢	٧٧	٣٠	٩٤	٢٨	٣٠
برمودا	٨٢	٠	٠	٢	٢	٤٢	١	٢
بوليفيا	٨ ٩٧٣	٣ ٢٤٤	٣٦	٣ ٧٦٢	٤٢	٣ ٧٥٥	١ ٦١٩	٤٣
البرازيل	١٨٠ ٦٥٤	٢٩ ٦٤٣	١٦	٢٥ ٨٦٩	١٤	٨٣ ٥٩٤	١٢ ١٣٤	١٥
جزر كايمان	٤٢	٠	٠	٩	٢١	١٩	٤	٢١
شيلي	١٥ ٩٩٦	٢ ٠٢٣	١٣	٢ ٣٥٩	١٥	٦ ٧٥٥	٩٨٩	١٥
كولومبيا	٤٤ ٩١٤	١٠ ٣٥٩	٢٣	٨ ٣٨٦	١٩	٢٠ ٠٢٠	٣ ٦٦٦	١٨
كوستاريكا	٤ ٢٥٠	١ ٦٤٦	٣٩	٨٠٣	١٩	١ ٧٩٩	٣٢٧	١٨
كوبا	١١ ٣٢٨	٢ ٧٥٦	٢٤	١ ٦٧٩	١٥	٥ ٦٨٨	٧٢٧	١٣
دومينيكا	٧٩	٢١	٢٧	١٧	٢٢	٣٦	٨	٢٢
الجمهورية الدومينيكية	٨ ٨٧٢	٣ ٥٧١	٤٠	١ ٣٣٧	١٥	٣ ٩٥٦	٥٦١	١٤
إكوادور	١٣ ١٩٢	٤ ٩٨٣	٣٨	٣ ٢٧٠	٢٥	٥ ٣٤٧	١ ٢٤٢	٢٣
السلفادور	٦ ٦١٤	٢ ٦٢٩	٤٠	١ ٩٩٩	٣٠	٢ ٩٥٣	٧٨٢	٢٦
غوايانا الفرنسية	١٨٢	٤٥	٢٥	٣٠	١٦	٧٨	١٣	١٧
غرينادا	٨٠	٤٧	٥٩	١٨	٢٣	٣٧	٨	٢٢
غواديلوب	٤٤٣	٣	١	١١	٢	٢٠٦	٥	٢
غواتيمالا	١٢ ٦٦١	٦ ٧٤٠	٥٣	٦ ٠٠٦	٤٧	٤ ٧٩٢	٢ ٠٨٩	٤٤
غيانا	٧٦٧	٤٧٥	٦٢	١٢٥	١٦	٣٣٢	٥٤	١٦
هايتي	٨ ٤٣٧	٥ ٢٢٦	٦٢	٥ ٠٧٠	٦٠	٣ ٧١٠	٢ ٢٣٢	٦٠
هندوراس	٧ ٠٩٩	٣ ٨٣٢	٥٤	٢ ٢٠٤	٣١	٢ ٧٩٨	٧٨٩	٢٨
جامايكا	٢ ٦٧٦	١ ٢٨٠	٤٨	٥١٢	١٩	١ ٣٦٤	٢٦١	١٩
مارتينيك	٣٩٥	١٧	٤	١٣	٣	١٨٨	٦	٣
المكسيك	١٠٤ ٩٣١	٢٥ ٥٠٣	٢٤	٢٢ ١٦٤	٢١	٤٤ ٠٩٦	٨ ٤٥٣	١٩

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا في القطاع الزراعي	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
مونسراط	٤	٣	٧٥	١	٢٥	٢	٠	٠
جزر الأنتيل الهولندية	٢٢٣	٦٧	٣٠	١	٠	١٠١	٠	٠
نيكاراغوا	٥ ٥٩٧	٢ ٣٦٣	٤٢	١ ٠٠٣	١٨	٢ ٢٨٥	٣٩٢	١٧
بنما	٣ ١٧٧	١ ٣٥٣	٤٣	٦٦٥	٢١	١ ٣٥٣	٢٤٨	١٨
باراغواي	٦ ٠١٨	٢ ٥٣٩	٤٢	٢ ٣١٤	٣٨	٢ ٣٢٣	٧٥٦	٣٣
بيرو	٢٧ ٥٦٧	٧ ٠٩٨	٢٦	٧ ٧٦٧	٢٨	١٠ ٨١٨	٣ ٠٧٤	٢٨
بورتوريكو	٣ ٨٩٨	٨١	٢	٨٩	٢	١ ٤٧٦	٢٦	٢
سانت كيتس ونيفس	٤٢	٢٨	٦٧	٩	٢١	١٩	٤	٢١
سانت لوسيا	١٥٠	١٠٤	٦٩	٣٣	٢٢	٦٩	١٥	٢٢
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١٢١	٤٩	٤٠	٢٧	٢٢	٥٤	١٢	٢٢
سورينام	٤٣٩	١٠٣	٢٣	٨٠	١٨	١٧٢	٣١	١٨
ترينيداد وتوباغو	١ ٣٠٧	٣١٥	٢٤	١٠٣	٨	٦٠٧	٤٨	٨
جزر تركس وكايكوس	٢١	١١	٥٢	٥	٢٤	١٠	٢	٢٠
جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة	١١٢	٧	٦	٢٤	٢١	٥٢	١١	٢١
أوروغواي	٣ ٤٣٩	٢٤٨	٧	٣٦٨	١١	١ ٥٦٤	١٨٩	١٢
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢٦ ١٧٠	٣ ١٧٥	١٢	٢ ١٢٩	٨	١١ ١٢٣	٧٦٩	٧
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	**٤٢٩ ٢٢٣**	**١٧٨ ٠٧٢**	**٤١**	**١١٩ ٥٧٧**	**٢٨**	**١٦٧ ٤٩٣**	**٥١ ٤٧٧**	**٣١**
أفغانستان	٢٤ ٩٢٦	١٩ ٠١٠	٧٦	١٦ ٣٥٥	٦٦	١٠ ١٤٢	٦ ٦٥٥	٦٦
الجزائر	٣٢ ٣٣٩	١٣ ١٦٠	٤١	٧ ٤٠٦	٢٣	١٢ ٠٣٣	٢ ٨٠٠	٢٣
البحرين	٧٣٩	٧١	١٠	٦	١	٣٥٢	٣	١
قبرص	٨٠٨	٢٤٨	٣١	٥٨	٧	٤٠٣	٢٩	٧
مصر	٧٣ ٣٩٠	٤٢ ٤٨٨	٥٨	٢٤ ٩٥٤	٣٤	٢٧ ٩٠٢	٨ ٥٩٤	٣١
جمهورية إيران الإسلامية	٦٩ ٧٨٨	٢٢ ٧٨٥	٣٣	١٧ ١٥٧	٢٥	٢٦ ٧٢٧	٦ ٦٠٢	٢٥
العراق	٢٥ ٨٥٦	٨ ٥٠٠	٣٣	٢ ١٥٢	٨	٧ ٣١٨	٦٠٩	٨
الأردن	٥ ٦١٤	١ ١٥٨	٢١	٥٦٧	١٠	١ ٩٣٣	١٩٥	١٠
الكويت	٢ ٥٩٥	١٠٣	٤	٢٧	١	١ ٣٩١	١٥	١
لبنان	٣ ٧٠٨	٤٣٩	١٢	١٠٥	٣	١ ٤١٢	٤٠	٣
الجماهيرية العربية الليبية	٥ ٦٥٩	٧٥٦	١٣	٢٦٣	٥	٢ ٠٢٠	٩٤	٥
المغرب	٣١ ٠٦٤	١٣ ٠٢٦	٤٢	١٠ ٤٠٨	٣٤	١٢ ٩٧٩	٤ ٢٩٦	٣٣
عُمان	٢ ٩٣٥	٦٤٨	٢٢	٩٨٣	٣٣	١ ٠٨٢	٣٦٢	٣٣
قطر	٦١٩	٤٩	٨	٦	١	٣٤١	٣	١
المملكة العربية السعودية	٢٤ ٩١٩	٣ ٠٣٠	١٢	١ ٨٤٤	٧	٨ ٥٥٤	٦٣٣	٧
الجمهورية العربية السورية	١٨ ٢٢٣	٩ ٠٧٨	٥٠	٤ ٧٧١	٢٦	٦ ٢٥٠	١ ٦٣٦	٢٦
تونس	٩ ٩٣٧	٣ ٥٨٦	٣٦	٢ ٢٩٩	٢٣	٤ ٢١١	٩٧٤	٢٣
تركيا	٧٢ ٣٢٠	٢٤ ١٣٣	٣٣	٢٠ ٤٨٤	٢٨	٣٤ ٢٦٩	١٤ ٨٥٤	٤٣
الإمارات العربية المتحدة	٣ ٠٥١	٤٤٩	١٥	١٢٢	٤	١ ٦٦٧	٦٧	٤
اليمن	٢٠ ٧٣٣	١٥ ٣٥٥	٧٤	٩ ٦١٠	٤٦	٦ ٥٠٧	٣ ٠١٦	٤٦
إفريقيا جنوب الصحراء	**٧١٦ ٤٧٧**	**٤٥٥ ٣١٨**	**٦٤**	**٤٢٠ ٩٧٠**	**٥٩**	**٣١٨ ٩١٣**	**١٩٢ ٨٧٤**	**٦٠**
أنغولا	١٤ ٠٧٨	٨ ٩٥٦	٦٤	٩ ٩٦٢	٧١	٦ ٣٩٠	٤ ٥٢١	٧١

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
بنن	٦ ٩١٨	٣ ٧٨٢	٥٥	٣ ٤٦٣	٥٠	٣ ١٦٣	١ ٥٨٣	٥٠
بوتسوانا	١ ٧٩٥	٨٦٧	٤٨	٧٨٣	٤٤	٨٠٨	٣٥٢	٤٤
بوركينا فاسو	١٣ ٣٩٣	١٠ ٩٦٢	٨٢	١٢ ٣٤٥	٩٢	٦ ٢٣٥	٥ ٧٤٧	٩٢
بوروندى	٧ ٠٦٨	٦ ٣٤٩	٩٠	٦ ٣٤١	٩٠	٣ ٧٣٩	٣ ٣٥٥	٩٠
الكاميرون	١٦ ٢٩٦	٧ ٧٨٩	٤٨	٧ ٨٠٧	٤٨	٦ ٨٠٧	٣ ٧٢٨	٥٥
الرأس الأخضر	٤٧٣	٢٠٥	٤٣	٩٦	٢٠	١٩٦	٤٠	٢٠
جمهورية أفريقيا الوسطى	٣ ٩١٢	٢ ٢١٣	٥٧	٢ ٧٠٥	٦٩	١ ٨٢٧	١ ٢٦٤	٦٩
تشاد	٨ ٨٥٤	٦ ٦١٢	٧٥	٦ ٣١٩	٧١	٤ ٠٢١	٢ ٨٧٠	٧١
جزر القمر	٧٩٠	٥٠٩	٦٤	٥٦٨	٧٢	٣٧٦	٢٧٠	٧٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٤ ٤١٧	٣٦ ٩٨٨	٦٨	٣٣ ٣٥٥	٦١	٢٢ ٦٤٤	١٣ ٨٨٠	٦١
جمهورية الكونغو	٣ ٨١٨	١ ٧٤٩	٤٦	١ ٤٢٥	٣٧	١ ٥٤٤	٥٧٦	٣٧
كوت ديفوار	١٦ ٨٩٧	٩ ٢٤٣	٥٥	٧ ٥٧١	٤٥	٦ ٩٣٤	٣ ١٠٧	٤٥
جيبوتى	٧١٢	١١٤	١٦	٥٤٧	٧٧	٣٥٤	٢٧٢	٧٧
غينيا الاستوائية	٥٠٧	٢٥٨	٥١	٣٤٨	٦٩	٢٠٩	١٤٣	٦٨
إريتريا	٤ ٢٩٧	٣ ٤٢٦	٨٠	٣ ٢٧٨	٧٦	٢ ١٠١	١ ٦٠٣	٧٦
اثيوبيا	٧٢ ٤٢٠	٦٠ ٩٢٦	٨٤	٥٨ ٤٠٨	٨١	٣١ ٦٨٣	٢٥ ٥٥٣	٨١
غابون	١ ٣٥١	٢٠٥	١٥	٤٤٤	٣٣	٦١١	٢٠١	٣٣
غامبيا	١ ٤٦٢	١ ٠٨٠	٧٤	١ ١٣٧	٧٨	٧٤٣	٥٧٧	٧٨
غانا	٢١ ٣٧٧	١١ ٥٥٠	٥٤	١١ ٨٠١	٥٥	١٠ ٧٧٣	٦ ٠٢١	٥٦
غينيا	٨ ٦٢٠	٥ ٥٢٣	٦٤	٧ ٠٩٥	٨٢	٤ ٢٤٨	٣ ٤٩٧	٨٢
غينيا - بيساو	١ ٥٣٨	١ ٠٠٣	٦٥	١ ٢٥٧	٨٢	٦٦٠	٥٤٠	٨٢
كينيا	٣٢ ٤٢٠	١٩ ٢٥٧	٥٩	٢٣ ٨٧٣	٧٤	١٧ ٠٧٠	١٢ ٥٧٠	٧٤
ليسوتو	١ ٨٠٠	١ ٤٧٤	٨٢	٦٩١	٣٨	٧٢١	٢٧٧	٣٨
ليبريا	٣ ٤٨٧	١ ٨٢٤	٥٢	٢ ٢٨٤	٦٦	١ ٣١٨	٨٦٣	٦٥
مدغشقر	١٧ ٩٠١	١٣ ١١٩	٧٣	١٢ ٩٧٤	٧٢	٨ ٥٨٢	٦ ٢٢٠	٧٢
ملاوي	١٢ ٣٣٧	١٠ ٢٨٣	٨٣	٩ ٣٢٧	٧٦	٥ ٨٧٦	٤ ٧٧٧	٨١
مالى	١٣ ٤٠٩	٨ ٩٨٩	٦٧	١٠ ٥٤٩	٧٩	٦ ٢٥٣	٤ ٩٢٠	٧٩
موريتانيا	٢ ٩٨٠	١ ١٠٥	٣٧	١ ٥٤٦	٥٢	١ ٣٢٩	٦٨٩	٥٢
موريشيوس	١ ٢٣٣	٦٩٤	٥٦	١٢٤	١٠	٥٤٦	٥٦	١٠
موزامبيق	١٩ ١٨٢	١٢ ٠٨٨	٦٣	١٤ ٥٣٨	٧٦	١٠ ٠٤١	٨ ٠٦٥	٨٠
ناميبيا	٢ ٠١١	١ ٣٤٨	٦٧	٩٢١	٤٦	٨٠١	٣٠٦	٣٨
النيجر	١٢ ٤١٥	٩ ٥٩٧	٧٧	١٠ ٧٨٢	٨٧	٥ ٦٧٥	٤ ٩٢٨	٨٧
نيجيريا	١٢٧ ١١٧	٦٦ ٧١٧	٥٢	٣٧ ٨٢٧	٣٠	٥٠ ٩٤٠	١٥ ١٥٩	٣٠
ريونيون	٧٦٧	٦٤	٨	١٩	٢	٣٢٣	٨	٢
رواندا	٨ ٤٨١	٦ ٧٨١	٨٠	٧ ٦٤٤	٩٠	٤ ٥١٢	٤ ٠٦٧	٩٠
سان تومي وبرنسيبي	١٦٥	١٠٢	٦٢	١٠٢	٦٢	٧٦	٤٧	٦٢
السنغال	١٠ ٣٣٩	٥ ١٣٦	٥٠	٧ ٤٨٨	٧٢	٤ ٦٥٢	٣ ٣٦٩	٧٢
سيشيل	٨٢	٤١	٥٠	٦٣	٧٧	٣٩	٣٠	٧٧
سيراليون	٥ ١٦٨	٣ ١٦٦	٦١	٣ ١٠٣	٦٠	١ ٩٢٠	١ ١٥٣	٦٠
الصومال	١٠ ٣١٢	٦ ٦٨١	٦٥	٧ ١٥٠	٦٩	٤ ٣٦٨	٣ ٠٢٨	٦٩
جنوب أفريقيا	٤٥ ٢١٤	١٩ ١٥٣	٤٢	٥ ٦٢١	١٢	١٨ ٨٩٧	١ ٥٧٠	٨

الجدول ألف ٤ (تابع)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
سانت هيلينا	٥	٣	٦٠	٣	٦٠	٢	١	٥٠
السودان	٣٤ ٣٣٣	٢٠ ٦٥٤	٦٠	١٩ ٧٠٨	٥٧	١٣ ٨٠٦	٧ ٩٢٥	٥٧
سوازيلند	١ ٠٨٣	٨٢٧	٧٦	٣٤٣	٣٢	٣٧٦	١١٩	٣٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٧ ٦٧١	٢٣ ٩٠٧	٦٣	٢٨ ٧٢٩	٧٦	١٩ ٣٣٧	١٥ ٢١٤	٧٩
توغو	٥ ٠١٧	٣ ٢١٨	٦٤	٢ ٨٧٣	٥٧	٢ ١٤٢	١ ٢٢٧	٥٧
أوغندا	٢٦ ٦٩٩	٢٣ ٤١٤	٨٨	٢٠ ٥٣٣	٧٧	١٢ ٧٤٣	٩ ٩٥٣	٧٨
زامبيا	١٠ ٩٢٤	٧ ٠٠٨	٦٤	٧ ٣١٣	٦٧	٤ ٥٩٧	٣ ٠٧٨	٦٧
زمبابوي	١٢ ٩٣٢	٨ ٣٥٩	٦٥	٧ ٧٨٧	٦٠	٥ ٩٠٥	٣ ٥٥٥	٦٠
اقتصاديات السوق المتقدمة	**٨٨٠ ٤٢١**	**١٩٦ ٠٥٧**	**٢٢**	**٢٦ ٣٩٦**	**٣**	**٤٣٦ ٥٦٦**	**١٢ ٧٦١**	**٣**
أندورا	٧٣	٧	١٠	٦	٨	٣٣	٣	٩
أستراليا	١٩ ٩١٣	١ ٤٨٤	٧	٨٥٣	٤	١٠ ١٧٤	٤٣٦	٤
النمسا	٨ ١٢٠	٢ ٧٧٨	٣٤	٣٥٢	٤	٣ ٧٤٥	١٦٢	٤
بلجيكا	١٠ ٣٤٠	٢٨٧	٣	١٦٤	٢	٤ ٢٠٩	٦٧	٢
كندا	٣١ ٧٤٤	٦ ٠٩٨	١٩	٧١٠	٢	١٧ ١٢٦	٣٥٣	٢
الدانمرك	٥ ٣٧٥	٧٨١	١٥	١٧٤	٣	٢ ٨٩١	٩٣	٣
جزر فيرويه	٤٧	٢٩	٦٢	١	٢	٢٤	١	٤
فنلندا	٥ ٢١٥	٢ ٠٤٣	٣٩	٢٦٢	٥	٢ ٥٥٣	١١٨	٥
فرنسا	٦٠ ٤٣٤	١٤ ٢٤٨	٢٤	١ ٦٥٩	٣	٢٧ ١٣٦	٧٤٥	٣
ألمانيا	٨٢ ٥٢٦	٩ ٧١٢	١٢	١ ٧٢٤	٢	٤٠ ٢٤٢	٨٤١	٢
جبل طارق	٢٧	٠	٠	٢	٧	١٢	١	٨
اليونان	١٠ ٩٧٧	٤ ٢٤٣	٣٩	١ ٢٨٥	١٢	٤ ٨٢٧	٧٠٧	١٥
غرينلاند	٥٧	١٠	١٨	١	٢	٢٩	١	٣
آيسلندا	٢٩٢	٢٠	٧	٢٢	٨	١٦٦	١٢	٧
آيرلندا	٣ ٩٩٩	١ ٥٨٧	٤٠	٣٥٤	٩	١ ٧٣٠	١٥٣	٩
إسرائيل	٦ ٥٦٠	٥٢٦	٨	١٥٠	٢	٢ ٨٧٩	٦٦	٢
إيطاليا	٥٧ ٣٤٦	١٨ ٦١٤	٣٢	٢ ٥٠٥	٤	٢٥ ١٦٥	١ ٠٩٩	٤
اليابان	١٢٧ ٨٠٠	٤٤ ١٢٩	٣٥	٣ ٨٩٥	٣	٦٨ ١١١	٢ ١٧٢	٣
لختنشتاين	٣٤	٢٦	٧٦	١	٣	١٦	٠	٠
لكسمبرغ	٤٥٩	٣٦	٨	٨	٢	١٩٧	٣	٢
مالطة	٣٩٦	٣٢	٨	٥	١	١٥١	٢	١
موناكو	٣٥	٠	٠	١	٣	١٦	٠	٠
هولندا	١٦ ٢٢٧	٥ ٤٥٨	٣٤	٤٨٥	٣	٧ ٣٩٧	٢٢١	٣
نيوزيلندا	٣ ٩٠٤	٥٤٥	١٤	٣٢٥	٨	١ ٩٥٢	١٦٧	٩
النرويج	٤ ٥٥٢	٩٤٠	٢١	٢٠٥	٥	٢ ٣٤٨	٩٥	٤
البرتغال	١٠ ٠٧٢	٤ ٥٥١	٤٥	١ ٢٦٢	١٣	٥ ١٢١	٥٧٠	١١
سان مارينو	٢٨	٣	١١	٢	٧	١٣	١	٨
أسبانيا	٤١ ١٢٨	٩ ٦٢٧	٢٣	٢ ٤٧٢	٦	١٨ ٤٠٥	١ ١١٣	٦
السويد	٨ ٨٨٦	١ ٤٨١	١٧	٢٧٥	٣	٤ ٧٧٢	١٣١	٣
سويسرا	٧ ١٦٤	٢ ٣٥٠	٣٣	٤٢٢	٦	٣ ٧٩٥	١٤٣	٤
المملكة المتحدة	٥٩ ٦٤٨	٦ ٥٦٥	١١	٩٨٦	٢	٢٩ ٨٥٦	٤٩٤	٢

الجدول ألف ٤ (تتمة)

	مجموع السكان	سكان الريف		السكان الزراعيون		السكان النشطون إقتصاديا	السكان النشطون إقتصاديا فى القطاع الزراعى	
	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(٪ من مجموع السكان)	(بالآلاف)	(بالآلاف)	(٪)
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٩٧ ٠٤٣	٥٧ ٨٤٧	١٩	٥ ٨٢٨	٢	١٥١ ٤٧٥	٢ ٧٩١	٢
البلدان التى تمر بمرحلة تحول	**٤٠٧ ٠٦٧**	**١٥٢ ٣٢٧**	**٣٧**	**٥٦ ١٩٦**	**١٤**	**٢١١ ١٧٩**	**٢٨ ٥٩٠**	**١٤**
ألبانيا	٣ ١٩٤	١ ٧٩٠	٥٦	١ ٤٥٧	٤٦	١ ٦٣٣	٧٤٥	٤٦
أرمينيا	٣ ٠٥٢	١ ١١٦	٣٧	٣٤٨	١١	١ ٦٤٥	١٨٨	١١
أذربيجان	٨ ٤٤٧	٤ ٢٣٧	٥٠	٢ ١١٨	٢٥	٣ ٩٠٥	٩٧٩	٢٥
بيلاروس	٩ ٨٥٢	٢ ٨٥١	٢٩	١ ١١٣	١١	٥ ٣٦٤	٦٠٦	١١
البوسنة والهرسك	٤ ١٨٦	٢ ٣٠٧	٥٥	١٥٦	٤	١ ٩٧٢	٧٣	٤
بلغاريا	٧ ٨٢٩	٢ ٣٣٨	٣٠	٤٥٨	٦	٤ ٠٦٧	٢٢٢	٥
كرواتيا	٤ ٤١٦	١ ٨١٠	٤١	٢٨٧	٦	٢ ٠٦٥	١٣٤	٦
الجمهورية التشيكية	١٠ ٢٢٦	٢ ٦٣٠	٢٦	٧٤٢	٧	٥ ٦٩٧	٤١٣	٧
إستونيا	١ ٣٠٨	٤٠٧	٣١	١٣٤	١٠	٧٢٠	٧٤	١٠
جورجيا	٥ ٠٧٤	٢ ٤٥٢	٤٨	٩٠٥	١٨	٢ ٦٢٦	٤٦٨	١٨
هنغاريا	٩ ٨٣١	٣ ٤٠٣	٣٥	١ ٠٢٨	١٠	٤ ٧٠٢	٤٣٧	٩
كازاخستان	١٥ ٤٠٣	٦ ٩٠١	٤٥	٢ ٧٧٣	١٨	٧ ٧٤٩	١ ٢٤٦	١٦
قيرغيزستان	٥ ٢٠٨	٣ ٤٥٥	٦٦	١ ٢٢٠	٢٣	٢ ٣٨٨	٥٥٩	٢٣
لاتفيا	٢ ٢٨٦	٧٩٤	٣٥	٢٤٥	١١	١ ٢٦٤	١٣٥	١١
ليتوانيا	٣ ٤٢٢	١ ١٥٣	٣٤	٤٣٠	١٣	١ ٧٦٦	١٨٣	١٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢ ٠٦٦	٨٣٨	٤١	٢١٣	١٠	٩٦٠	٩٩	١٠
جمهورية مولدوفا	٤ ٢٦٣	٢ ٣١٠	٥٤	٨٣٥	٢٠	٢ ٢٣٤	٤٣٨	٢٠
بولندا	٣٨ ٥٥١	١٤ ٦٧٧	٣٨	٦ ٦٠٩	١٧	٢٠ ٢٧٩	٣ ٩٨٨	٢٠
رومانيا	٢٢ ٢٨٠	١٠ ١٦٩	٤٦	٢ ٥٣٤	١١	١٠ ٧٤٧	١ ٣٣٨	١٢
الاتحاد الروسي	١٤٢ ٣٩٧	٣٨ ٢٥٠	٢٧	١٣ ٤٥٣	٩	٧٨ ٠٥٣	٧ ٣٧٤	٩
صربيا والجبل الأسود	١٠ ٥١٩	٥ ٠٤٥	٤٨	١ ٧٦٨	١٧	٥ ١٠٢	٨٥٧	١٧
سلوفاكيا	٥ ٤٠٧	٢ ٢٩٩	٤٣	٤٣٨	٨	٣ ٠٠٤	٢٤٤	٨
سلوفينيا	١ ٩٨٢	٩٧٥	٤٩	٢٥	١	١ ٠٠٩	١٣	١
طاجيكستان	٦ ٢٩٨	٤ ٧٧٠	٧٦	١ ٩٦١	٣١	٢ ٦٧١	٨٣٢	٣١
تركمنستان	٤ ٩٤٠	٢ ٦٨٨	٥٤	١ ٥٧٢	٣٢	٢ ٢٨٩	٧٢٨	٣٢
أوكرانيا	٤٨ ١٥١	١٥ ٨٤٥	٣٣	٦ ٧٤٨	١٤	٢٥ ١٦٢	٣ ١٨٨	١٣
أوزبكستان	٢٦ ٤٧٩	١٦ ٨١٧	٦٤	٦ ٦٢٦	٢٥	١٢ ١٠٦	٣ ٠٢٩	٢٥

الجدول ألف ٥
استخدام الأراضي

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
العالم	١٣ ٠٣٩ ٦٥٠	٣ ٨٦٨ ٧٩٦	٥ ٠٠٦ ٨٨٠	٠,٨٠	٢٨,٠	٢,٧	٦٩,٢	١٨,٠	١٠٠,٨
البلدان المتقدمة	٥ ٣٨٢ ٤٠٢	١ ٧٢٠ ٢٢١	١ ٧٢٧ ٠٠٧	١,٣٤	٣٤,٥	١,٧	٦٣,٨	١٠,٦	٨٢,٦
البلدان النامية	٧ ٦٥٧ ٢٤٨	٢ ١٤٨ ٥٧٥	٣ ٢٧٩ ٨٧٣	٠,٦٦	٢٤,٦	٣,٣	٧٢,١	٢٣,٠	١١٤,٣
آسيا والمحيط الهادي	٢ ٠١٤ ٣٦١	٥١١ ٧٩٦	١ ٠٢٩ ٩٥٣	٠,٣١	٣٩,٧	٥,٣	٥٥,٠	٣٣,٧	١٧١,٦
ساموا الأمريكية	٢٠	١٢	٥	٠,٠٨	٤٠,٠	٦٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
بنغلاديش	١٣ ٠١٧	١ ٣٣٤	٩ ٠٢٩	٠,٠٦	٨٨,٨	٤,٥	٦,٦	٥٤,٥	١٧٧,٥
بوتان	٤ ٧٠٠	٣ ٠١٦	٥٨٠	٠,٢٦	٢٥,٠	٣,٤	٧١,٦	٢٤,٢	٠,٠
جزر فرجن البريطانية	١٥	٣	٩	٠,٤٣	٣٣,٣	١١,١	٥٥,٦	٠,٠	٠,٠
بروني دار السلام	٥٢٧	٤٤٢	١٩	٠,٠٥	٤٧,٤	٢١,١	٣١,٦	٧,٧	٠,٠
كمبوديا	١٧ ٦٥٢	٩ ٣٣٥	٥ ٣٠٧	٠,٣٨	٦٩,٧	٢,٠	٢٨,٣	٧,١	٠,٠
مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة فى الصين	٩٩	...	٧	٠,٠٠	٧١,٤	١٤,٣	١٤,٣	٣٣,٣	٠,٠
مقاطعة مكاو الإدارية الخاصة فى الصين	٢	...	...	٠,٠٠	...	...	...	...	...
الصين القارية	٩٢٩ ١٠٠	١٦٣ ٤٨٠	٥٥٣ ١٠٠	٠,٤٣	٢٥,٧	٢,٠	٧٢,٣	٣٥,٥	٢٧٦,١
مقاطعة تايوان الصينية	٣ ٥٤١	...	٨٥٠	٠,٠٤	٧٢,٥	٢٧,٥	٠,٠	٦٨,٢	٦٣٠,٥
جزر كوكوس	١	...	...	...	...	...	...	...	...
جزر كوك	٢٣	٢٢	٦	٠,٣٣	٦٦,٧	٣٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فيجى	١ ٨٢٧	٨١٥	٤٦٠	٠,٥٥	٤٣,٥	١٨,٥	٣٨,٠	١,١	٦١,٥
بولينيزيا الفرنسية	٣٦٦	١٠٥	٤٥	٠,١٩	٦,٧	٤٨,٩	٤٤,٤	٤,٠	٤٣٤,٧
غوام	٥٥	٢١	٢٢	٠,١٤	٢٢,٧	٤٠,٩	٣٦,٤	٠,٠	٠,٠
الهند	٢٩٧ ٣١٩	٦٤ ١١٣	١٨١ ١٧٧	٠,١٧	٨٩,٣	٤,٦	٦,١	٣٣,٦	٩٩,٦
إندونيسيا	١٨١ ١٥٧	١٠٤ ٩٨٦	٤٤ ٨٧٧	٠,٢١	٤٥,٧	٢٩,٤	٢٤,٩	١٤,٣	١٤٦,٠
كيريباس	٧٣	٢٨	٣٩	٠,٤٥	٥,١	٩٤,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	١٢ ٠٤١	٨ ٢١٠	٢ ٧٥٠	٠,١٢	٩٠,٩	٧,٣	١,٨	٥٤,١	١٠٦,٥
جمهورية كوريا	٩ ٨٧٣	٦ ٢٤٨	١ ٩٣٣	٠,٠٤	٨٧,١	١٠,٠	٢,٩	٦٠,٦	٤٠٩,٧
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢٣ ٠٨٠	١٢ ٥٦١	١ ٨٧٩	٠,٣٤	٤٩,٠	٤,٣	٤٦,٧	١٧,٥	٧,٦
ماليزيا	٣٢ ٨٥٥	١٩ ٢٩٢	٧ ٨٧٠	٠,٢٣	٢٢,٩	٧٣,٥	٣,٦	٤,٨	٦٨٣,٣
ملديف	٣٠	١	١٣	٠,٠٤	٣٠,٨	٦١,٥	٧,٧	٠,٠	٠,٠
جزر مارشال	١٨	...	١٤	٠,٢٧	٢١,٤	٥٠,٠	٢٨,٦	٠,٠	٠,٠
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٧٠	١٥	٤٧	٠,٤٤	٨,٥	٦٨,١	٢٣,٤	٠,٠	٠,٠
منغوليا	١٥٦ ٦٥٠	١٠ ٦٤٥	١٣٠ ٥٠٠	٥١,٠٠	٠,٩	٠,٠	٩٩,١	٧,٠	٣,٧
ميانمار	٦٥ ٧٥٥	٣٤ ٤١٩	١٠ ٩٢٥	٠,٢٢	٩٠,٣	٦,٩	٢,٩	١٨,٨	١٣,٤
جزر ماريانا الشمالية	٤٦	١٤	١٣	٠,١٧	٤٦,٢	١٥,٤	٣٨,٥	٠,٠	٠,٠
ناورو	٢	...	...	٠,٠٠	...	...	...	...	...
نيبال	١٤ ٣٠٠	٣ ٩٠٠	٥ ٠٣١	٠,٢٠	٦٣,٦	١,٩	٣٤,٥	٣٤,٥	٢٧,٨
كاليدونيا الجديدة	١ ٨٢٨	٣٧٢	٢٤٨	١,١١	٢,٠	١,٦	٩٦,٤	١١١,١	١٨٠,٠
نيوي	٢٦	٦	٨	٤,٠٠	٥٠,٠	٣٧,٥	١٢,٥	٠,٠	٠,٠
جزيرة نورفولك	٤	...	١	...	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	...	...

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
باكستان	٧٧ ٠٨٨	٢ ٣٦١	٢٧ ١٢٠	٠,١٨	٧٩,١	٢,٥	١٨,٤	٨٠,٥	١٣٨,١
بالاو	٤٦	٣٥	٩	٠,٤٥	٤٤,٤	٢٢,٢	٣٣,٣	٠,٠	٠,٠
بابوا غينيا الجديدة	٤٥ ٢٨٦	٣٠ ٦٠١	١ ٠٤٥	٠,١٩	٢١,١	٦٢,٢	١٦,٧	٠,٠	٥٣,٦
الفلبين	٢٩ ٨١٧	٥ ٧٨٩	١٢ ٢٠٠	٠,١٦	٤٦,٧	٤١,٠	١٢,٣	١٤,٥	١٢٦,٨
ساموا	٢٨٣	١٠٥	١٣١	٠,٧٤	٤٥,٨	٥٢,٧	١,٥	٠,٠	٥٨,٣
سنغافورة	٦٧	٢	٢	٠,٠٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٤١٨,٠
جزر سليمان	٢ ٧٩٩	٢ ٥٣٦	١١٥	٠,٢٥	١٥,٧	٤٩,٦	٣٤,٨	٠,٠	٠,٠
سري لانكا	٦ ٤٦٣	١ ٩٤٠	٢ ٣٥٦	٠,١٢	٣٨,٩	٤٢,٤	١٨,٧	٣٣,٣	٣١٠,٣
تايلند	٥١ ٠٨٩	١٤ ٧٦٢	٢٠ ١٦٧	٠,٣٢	٧٨,٧	١٧,٤	٤,٠	٢٥,٦	١٠٧,٢
تيمور - ليشتي	١ ٤٨٧	...	٢٨٧	٠,٣٩	٢٤,٤	٢٣,٣	٥٢,٣	٠,٠	٠,٠
توكيلاو	١	...	...	٠,٠٠	...	...	...	...	...
تونغا	٧٢	٤	٥٢	٠,٥٠	٣٢,٧	٥٩,٦	٧,٧	٠,٠	٠,٠
توفالو	٣	...	...	٠,٠٠	...	...	...	...	...
فانواتو	١ ٢١٩	٤٤٧	١٦٢	٠,٧٨	١٨,٥	٥٥,٦	٢٥,٩	٠,٠	٠,٠
فييت نام	٣٢ ٥٤٩	٩ ٨١٩	٩ ٥٣٧	٠,١٢	٧٠,٣	٢٣,٠	٦,٧	٣٣,٧	٢٩٤,٨
جزر واليس وفوتونا	٢٠	...	٦	٠,٤٠	١٦,٧	٨٣,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٢ ٠١٨ ٠٦٣**	**٩٦٤ ٣٥٥**	**٧٨٤ ٢٧٠**	**١,٤٦**	**١٨,٩**	**٢,٦**	**٧٨,٥**	**١١,٠**	**٨٩,٣**
أنتيغوا وباربودا	٤٤	٩	١٤	٠,١٩	٥٧,١	١٤,٣	٢٨,٦	٠,٠	٠,٠
الأرجنتين	٢٧٣ ٦٦٩	٣٤ ٦٤٨	١٧٧ ٠٠٠	٤,٦٦	١٩,٠	٠,٧	٨٠,٢	٤,٥	٢١,٩
أروبا	١٩	...	٢	٠,٠٢	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جزر البهاما	١ ٠٠١	٨٤٢	١٤	٠,٠٥	٥٧,١	٢٨,٦	١٤,٣	٨,٣	١٠٠,٠
بربادوس	٤٣	٢	١٩	٠,٠٧	٨٤,٢	٥,٣	١٠,٥	٥,٩	٥٠,٧
بليز	٢ ٢٨٠	١ ٣٤٨	١٥٢	٠,٦١	٤٦,١	٢١,١	٣٢,٩	٢,٩	٦٧,١
برمودا	٥	...	١	٠,٠١	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
بوليفيا	١٠٨ ٤٣٨	٥٣ ٠٦٨	٣٦ ٩٣٧	٤,٢٧	٧,٩	٠,٦	٩١,٦	٤,٢	٤,٧
البرازيل	٨٤٥ ٩٤٢	٥٤٣ ٩٠٥	٢٦٣ ٥٨٠	١,٥٠	٢٢,٤	٢,٩	٧٤,٧	٤,٤	١٣٠,٢
جزر كايمان	٢٦	١٣	٣	٠,٠٨	٣٣,٣	٠,٠	٦٦,٧	٠,٠	٠,٠
شيلي	٧٤ ٨٨٠	١٥ ٥٣٦	١٥ ٢٤٢	٠,٩٨	١٣,٠	٢,١	٨٤,٩	٨٢,٤	٢٢٩,٦
كولومبيا	١٠٣ ٨٧٠	٤٩ ٦٠١	٤٥ ٩١١	١,٠٥	٥,٠	٣,٤	٩١,٦	٢٣,٤	٣٠١,٦
كوستاريكا	٥ ١٠٦	١ ٩٦٨	٢ ٨٦٥	٠,٧٠	٧,٩	١٠,٥	٨١,٧	٢٠,٦	٦٧٣,٦
كوبا	١٠ ٩٨٢	٢ ٣٤٨	٦ ٦٥٥	٠,٥٩	٤٠,١	١٦,٨	٤٣,١	٢٣,٠	٤٥,٧
دومينيكا	٧٥	٤٦	٢٢	٠,٢٨	٢٢,٧	٦٨,٢	٩,١	٠,٠	١٠٨,٦
الجمهورية الدومينيكية	٤ ٨٣٨	١ ٣٧٦	٣ ٦٩٦	٠,٤٣	٢٩,٧	١٣,٥	٥٦,٨	١٧,٢	٨١,٨
إكوادور	٢٧ ٦٨٤	١٠ ٥٥٧	٨ ٠٧٥	٠,٦٣	٢٠,١	١٦,٩	٦٣,٠	٢٩,٠	١٤١,٧
السلفادور	٢ ٠٧٢	١٢١	١ ٧٠٤	٠,٢٧	٣٨,٧	١٤,٧	٤٦,٦	٤,٩	٨٣,٨
جزر فولكلاند (مالفيناس)	١ ٢١٧	...	١ ١٣٠	٣٧٦,٦٧	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	...	...
غوايانا الفرنسية	٨ ٨١٥	٧ ٩٢٦	٢٣	٠,١٣	٥٢,٢	١٧,٤	٣٠,٤	١٢,٥	١٠٠,٠

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
غرينادا	٣٤	٥	١٣	٠,١٦	١٥,٤	٧٦,٩	٧,٧	٠,٠	٠,٠
غوادلوب	١٦٩	٨٢	٤٨	٠,١١	٣٩,٦	١٢,٥	٤٧,٩	٢٤,٠	٩٧٣,٧
غواتيمالا	١٠ ٨٤٣	٢ ٨٥٠	٤ ٥٠٧	٠,٣٧	٣٠,٢	١٢,١	٥٧,٧	٦,٨	١٣٦,٩
غيانا	١٩ ٦٨٥	١٦ ٨٧٩	١ ٧٤٠	٢,٢٨	٢٧,٦	١,٧	٧٠,٧	٢٩,٤	٣٧,٢
هايتي	٢ ٧٥٦	٨٨	١ ٥٩٠	٠,١٩	٤٩,١	٢٠,١	٣٠,٨	٦,٨	١٧,٩
هندوراس	١١ ١٨٩	٥ ٣٨٣	٢ ٩٣٦	٠,٤٣	٣٦,٤	١٢,٣	٥١,٤	٥,٦	٤٧,٠
جامايكا	١ ٠٨٣	٣٢٥	٥١٣	٠,٢٠	٣٣,٩	٢١,٤	٤٤,٦	٨,٨	١٢٨,٧
مارتينيك	١٠٦	٤٧	٣٣	٠,٠٨	٣٠,٣	٣٣,٣	٣٦,٤	٣٣,٣	١٧٧٠,٠
المكسيك	١٩٠ ٨٦٩	٥٥ ٢٠٥	١٠٧ ٣٠٠	١,٠٥	٢٣,١	٢,٣	٧٤,٦	٢٣,٢	٦٩,٠
مونسراط	١٠	٣	٣	١,٠٠	٦٦,٧	٠,٠	٣٣,٣	٠,٠	٠,٠
جزر الأنتيل الهولندية	٨٠	١	٨	٠,٠٤	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
نيكاراغوا	١٢ ١٤٠	٣ ٢٧٨	٦ ٩٧٦	١,٣١	٢٧,٦	٣,٤	٦٩,٠	٤,٣	٢٧,٩
بنما	٧ ٤٤٣	٢ ٨٧٦	٢ ٢٣٠	٠,٧٣	٢٤,٦	٦,٦	٦٨,٨	٥,٠	٥٢,٤
باراغواي	٣٩ ٧٣٠	٢٣ ٣٧٢	٢٤ ٨١٥	٤,٣٢	١٢,٢	٠,٤	٨٧,٤	٢,٢	٥٠,٧
بيرو	١٢٨ ٠٠٠	٦٥ ٢١٥	٣١ ٤١٠	١,١٧	١١,٨	١,٩	٨٦,٣	٢٧,٧	٧٤,١
بورتوريكو	٨٨٧	٢٢٩	٢٩٤	٠,٠٨	١١,٩	١٦,٧	٧١,٤	٤٧,٦	٠,٠
سانت كيتس ونيفس	٣٦	٤	١٠	٠,٢٤	٧٠,٠	١٠,٠	٢٠,٠	٠,٠	٢٤٢,٩
سانت لوسيا	٦١	٩	٢٠	٠,١٤	٢٠,٠	٧٠,٠	١٠,٠	١٦,٧	٣٣٥,٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٣٩	٦	١٦	٠,١٣	٤٣,٨	٤٣,٨	١٢,٥	٧,١	٣٠٤,٧
سورينام	١٥ ٦٠٠	١٤ ١١٣	٨٨	٠,٢٠	٦٤,٨	١١,٤	٢٣,٩	٧٦,١	٩٨,٢
ترينيداد وتوباغو	٥١٣	٢٥٩	١٣٣	٠,١٠	٥٦,٤	٣٥,٣	٨,٣	٣,٣	٤٣,٤
جزر تركس وكايكوس	٤٣	...	١	٠,٠٥	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أوروغواي	١٧ ٥٠٢	١ ٢٩٢	١٤ ٨٨٣	٤,٣٩	٨,٧	٠,٣	٩١,٠	١٣,٥	٩٩,٢
جزر فيرجين التابعة للولايات المتحدة	٣٤	١٤	١٠	٠,٠٩	٤٠,٠	١٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	١٥٠,٠
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٨٨ ٢٠٥	٤٩ ٥٠٦	٢١ ٦٤٨	٠,٨٦	١٢,٠	٣,٧	٨٤,٣	١٦,٩	١١٥,٥
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	**١ ٢٦٢ ٦١٥**	**٢٨ ٨٢٠**	**٤٥٨ ٦٤٢**	**١,١١**	**١٩,٣**	**٢,٥**	**٧٨,٢**	**٢٨,٧**	**٧٣,١**
أفغانستان	٦٥ ٢٠٩	١ ٣٥١	٣٨ ٠٥٤	١,٦٦	٢٠,٨	٠,٤	٧٨,٨	٢٩,٦	٢,٦
الجزائر	٢٣٨ ١٧٤	٢ ١٤٥	٤٠ ٠٦٥	١,٢٨	١٩,١	١,٥	٧٩,٤	٦,٨	١٢,٨
البحرين	٧١	...	١٠	٠,٠١	٢٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٦٦,٧	٥٠,٠
قبرص	٩٢٤	١٧٢	١١٧	٠,١٥	٦١,٥	٣٥,٠	٣,٤	٣٥,٤	٢١٤,٠
مصر	٩٩ ٥٤٥	٧٢	٣ ٤٠٠	٠,٠٥	٨٥,٣	١٤,٧	٠,٠	١٠٠,٠	٤٣٧,٥
جمهورية إيران الإسلامية	١٦٣ ٦٢٠	٧ ٢٩٩	٦١ ٠٨٨	٠,٩٠	٢٤,٦	٣,٤	٧٢,٠	٤٣,٩	٨٦,٠
العراق	٤٣ ٧٣٧	٧٩٩	١٠ ٠٩٠	٠,٤١	٥٧,٠	٣,٤	٣٩,٦	٥٧,٩	١١١,١
الأردن	٨ ٨٩٣	٨٦	١ ١٤٢	٠,٢١	٢٥,٨	٩,٢	٦٥,٠	١٨,٨	١١٣,٦
الكويت	١ ٧٨٢	٥	١٥١	٠,٠٦	٨,٦	١,٣	٩٠,١	٨٦,٧	٨٠,٨
لبنان	١ ٠٢٣	٣٦	٣٢٩	٠,٠٩	٥١,٧	٤٣,٥	٤,٩	٣٣,٢	٢٣١,٩
الجماهيرية العربية الليبية	١٧٥ ٩٥٤	٣٥٨	١٥ ٤٥٠	٢,٨٤	١١,٧	٢,٢	٨٦,١	٢١,٩	٣٤,١

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
المغرب	٤٤ ٦٣٠	٣ ٠٢٥	٣٠ ٢٨٣	١,٠١	٢٧,٧	٢,٩	٦٩,٣	١٤,٥	٤٧,٥
عُمان	٣٠ ٩٥٠	١	١ ٠٨١	٠,٣٩	٣,٥	٤,٠	٩٢,٥	٧٦,٥	٣٢١,٩
قطر	١ ١٠٠	١	٧١	٠,١٢	٢٥,٤	٤,٢	٧٠,٤	٦١,٩	٠,٠
المملكة العربية السعودية	٢١٤ ٩٦٩	١ ٥٠٤	١٧٣ ٧٩٤	٧,٣٩	٢,١	٠,١	٩٧,٨	٤٢,٧	١٠٥,٩
الجمهورية العربية السورية	١٨ ٣٧٨	٤٦١	١٣ ٧٥٩	٠,٧٩	٣٣,٤	٦,٠	٦٠,٦	٢٤,٦	٧٠,٣
تونس	١٥ ٥٣٦	٥١٠	٩ ٧٦٣	١,٠٠	٢٨,٤	٢١,٩	٤٩,٧	٧,٨	٣٦,٨
تركيا	٧٦ ٩٦٣	١٠ ٢٢٥	٤١ ٦٩٠	٠,٥٩	٦٢,٢	٦,٢	٣١,٦	١٨,٣	٦٧,٢
الإمارات العربية المتحدة	٨ ٣٦٠	٣٢١	٥٧١	٠,١٩	١٣,١	٣٣,٥	٥٣,٤	٢٨,٦	٤٦٦,٧
اليمن	٥٢ ٧٩٧	٤٤٩	١٧ ٧٣٤	٠,٩٢	٨,٧	٠,٧	٩٠,٦	٣٠,٠	٧,٥
إفريقيا جنوب الصحراء	**٢ ٣٦٢ ٢٠٩**	**٦٤٣ ٦٠٤**	**١ ٠٠٧ ٠٠٨**	**١,٤٧**	**١٦,٠**	**٢,١**	**٨١,٩**	**٣,٧**	**١٤,٦**
أنغولا	١٢٤ ٦٧٠	٦٩ ٧٥٦	٥٧ ٣٠٠	٤,٣٥	٥,٢	٠,٥	٩٤,٢	٢,٣	٠,٠
بنن	١١ ٠٦٢	٢ ٦٥٠	٣ ٣٦٥	٠,٥١	٧٥,٨	٧,٩	١٦,٣	٠,٤	١٨,٨
بوتسوانا	٥٦ ٦٧٣	١٢ ٤٢٧	٢٥ ٩٨٠	١٤,٦٨	١,٥	٠,٠	٩٨,٥	٠,٣	١٢,٢
بوركينا فاسو	٢٧ ٣٦٠	٧ ٠٨٩	١٠ ٤٠٠	٠,٨٢	٤١,٨	٠,٥	٥٧,٧	٠,٦	٠,٤
بوروندى	٢ ٥٦٨	٩٤	٢ ١٧٠	٠,٣٣	٤٥,٤	١٦,٨	٤٥,٦	٥,٥	٢,٦
الكاميرون	٤٦ ٥٤٠	٢٣ ٨٥٨	٩ ١٦٠	٠,٥٨	٦٥,١	١٣,١	٢١,٨	٠,٥	٥,٩
الرأس الأخضر	٤٠٣	٨٥	٧٠	٠,١٥	٦٠,٠	٤,٣	٣٥,٧	٦,٧	٥,٢
جمهورية أفريقيا الوسطى	٦٢ ٢٩٨	٢٢ ٩٠٧	٥ ١٤٩	١,٣٥	٣٧,٥	١,٨	٦٠,٧	٠,٠	٠,٣
تشاد	١٢٥ ٩٢٠	١٢ ٦٩٢	٤٨ ٦٣٠	٥,٨٣	٧,٤	٠,١	٩٢,٥	٠,٦	٤,٩
جزر القمر	٢٢٣	٨	١٤٧	٠,٢٠	٥٤,٤	٣٥,٤	١٠,٢	٠,٠	٣,٨
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٢٦ ٧٠٥	١٣٥ ٢٠٧	٢٢ ٨٠٠	٠,٤٥	٢٩,٤	٤,٨	٦٥,٨	٠,١	١,٦
جمهورية الكونغو	٣٤ ١٥٠	٢٢ ٠٦٠	١٠ ٢٤٠	٢,٨٢	١,٩	٠,٥	٩٧,٧	٠,٤	١,٢
كوت ديفوار	٣١ ٨٠٠	٧ ١١٧	١٩ ٩٠٠	١,٢٢	١٥,٦	١٩,١	٦٥,٣	١,١	٣٥,٢
جيبوتى	٢ ٣١٨	٦	١ ٣٠١	١,٨٨	٠,١	٠,٠	٩٩,٩	١٠٠,٠	٠,٠
غينيا الاستوائية	٢ ٨٠٥	١ ٧٥٢	٣٣٤	٠,٦٩	٣٨,٩	٢٩,٩	٣١,١	٠,٠	٠,٠
إريتريا	١٠ ١٠٠	١ ٥٨٥	٧ ٤٧٠	١,٨٧	٦,٧	٠,٠	٩٣,٣	٤,٢	٧,٤
اثيوبيا	١٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٩٣	٣٠ ٦٧١	٠,٤٤	٣٢,٤	٢,٤	٦٥,٢	١,٨	١٥,١
غابون	٢٥ ٧٦٧	٢١ ٨٢٦	٥ ١٦٠	٣,٩٥	٦,٣	٣,٣	٩٠,٤	٣,٠	٠,٩
غامبيا	١ ٠٠٠	٤٨١	٧١٤	٠,٥١	٣٥,٠	٠,٧	٦٤,٣	٠,٨	٣,٢
غانا	٢٢ ٧٥٤	٦ ٣٣٥	١٤ ٦٨١	٠,٧٢	٢٨,٥	١٤,٦	٥٦,٩	٠,٢	٧,٤
غينيا	٢٤ ٥٧٢	٦ ٩٢٩	١٢ ٢٤٠	١,٤٦	٧,٤	٥,٢	٨٧,٤	٦,٢	٣,٦
غينيا - بيساو	٢ ٨١٢	٢ ١٨٧	١ ٦٢٨	١,١٢	١٨,٤	١٥,٢	٦٦,٣	٣,١	٨,٠
كينيا	٥٦ ٩١٤	١٧ ٠٩٦	٢٦ ٤٦٢	٠,٨٤	١٧,٤	٢,١	٨٠,٥	١,٧	٣١,٠
ليسوتو	٣ ٠٣٥	١٤	٢ ٣٣٤	١,٣٠	١٤,١	٠,٢	٨٥,٧	٠,٣	٣٤,٢
ليبريا	٩ ٦٣٢	٣ ٤٨١	٢ ٦٠٠	٠,٨٠	١٤,٦	٨,٥	٧٦,٩	٠,٥	٠,٠
مدغشقر	٥٨ ١٥٤	١١ ٧٢٧	٢٧ ٥٥٠	١,٦٣	١٠,٧	٢,٢	٨٧,١	٣٠,٧	٣,١
ملاوي	٩ ٤٠٨	٢ ٥٦٢	٤ ٢٩٠	٠,٣٦	٥٣,٦	٣,٣	٤٣,١	١,٢	٨٣,٩
مالى	١٢٢ ٠١٩	١٣ ١٨٦	٣٤ ٧٠٠	٢,٧٥	١٣,٤	٠,١	٨٦,٥	٢,٩	٩,٠

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
موريتانيا	١٠٢ ٥٢٢	٣١٧	٣٩ ٧٥٠	١٤,١٦	١,٢	٠,٠	٩٨,٧	٩,٨	٥,٩
موريشيوس	٢٠٣	١٦	١١٣	٠,٠٩	٨٨,٥	٥,٣	٦,٢	٢٠,٨	٢٥٠,٠
موزامبيق	٧٨ ٤٠٩	٣٠ ٦٠١	٤٨ ٤٣٥	٢,٦١	٨,٧	٠,٥	٩٠,٨	٢,٤	٥,٩
ناميبيا	٨٢ ٣٢٩	٨ ٠٤٠	٣٨ ٨٢٠	١٩,٨٠	٢,١	٠,٠	٩٧,٩	٠,٩	٠,٤
النيجر	١٢٦ ٦٧٠	١ ٣٢٨	١٦ ٥٠٠	١,٤٣	٢٧,٢	٠,١	٧٢,٧	١,٥	١,١
نيجيريا	٩١ ٠٧٧	١٣ ٥١٧	٧٢ ٢٠٠	٠,٦٠	٤١,٨	٣,٩	٥٤,٣	٠,٧	٥,٥
ريبونيون	٢٥٠	٧١	٤٩	٠,٠٧	٦٩,٤	٦,١	٢٤,٥	٣٢,٤	١٤٧,١
رواندا	٢ ٤٦٧	٣٠٧	١ ٨٥٠	٠,٢٢	٦٠,٣	١٤,٥	٢٥,١	٠,٤	١٣,٧
سانت هيلينا	٣١	٢	١٢	٢,٤٠	٣٣,٣	٠,٠	٦٦,٧	٠,٠	٠,٠
سان تومي وبرنسيبي	٩٦	٢٧	٥٥	٠,٣٥	١٢,٧	٨٥,٥	١,٨	١٨,٥	٠,٠
السنغال	١٩ ٢٥٣	٦ ٢٠٥	٨ ١٥٦	٠,٨٣	٣٠,٢	٠,٦	٦٩,٣	٢,٨	١٣,٦
سيشيل	٤٥	٣٠	٧	٠,٠٩	١٤,٣	٨٥,٧	٠,٠	٠,٠	١٧,٠
سيراليون	٧ ١٦٢	١ ٠٥٥	٢ ٨٠٠	٠,٥٩	١٩,١	٢,٣	٧٨,٦	٥,٠	٠,٦
الصومال	٦٢ ٧٣٤	٧ ٥١٥	٤٤ ٠٧١	٤,٦٥	٢,٤	٠,١	٩٧,٦	١٨,٧	٠,٥
جنوب أفريقيا	١٢١ ٤٤٧	٨ ٩١٧	٩٩ ٦٤٠	٢,٢٣	١٤,٨	١,٠	٨٤,٢	٩,٥	٦٥,٤
السودان	٢٣٧ ٦٠٠	٦١ ٦٢٧	١٣٣ ٨٣٣	٤,٠٧	١٢,١	٠,٣	٨٧,٦	١١,٧	٤,٣
سوازيلند	١ ٧٢٠	٥٢٢	١ ٣٩٠	١,٣٠	١٢,٨	٠,٩	٨٦,٣	٣٦,٨	٣٩,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	٨٨ ٣٥٩	٣٨ ٨١١	٤٠ ١٠٠	١,١١	١٠,٠	٢,٧	٨٧,٣	٣,٣	١,٨
توغو	٥ ٤٣٩	٥١٠	٣ ٦٣٠	٠,٧٦	٦٩,١	٣,٣	٢٧,٥	٠,٧	٦,٨
أوغندا	١٩ ٧١٠	٤ ١٩٠	١٢ ٣١٢	٠,٤٩	٤١,٤	١٧,١	٤١,٥	٠,١	١,٨
زامبيا	٧٤ ٣٣٩	٣١ ٢٤٦	٣٥ ٢٨٩	٣,٣٠	١٤,٩	٠,١	٨٥,٠	٠,٩	١٢,٤
زمبابوي	٣٨ ٦٨٥	١٩ ٠٤٠	٢٠ ٥٥٠	١,٦٠	١٥,٧	٠,٦	٨٣,٧	٣,٥	٣٤,٢
اقتصاديات السوق المتقدمة	**٣ ٠٧٠ ٦٤٣**	**٧٨٣ ٠٥٢**	**١ ٠٩٥ ٤٧٢**	**١,٢٤**	**٣٢,١**	**٢,٠**	**٦٥,٩**	**١١,٣**	**١١٨,٢**
أندورا	٤٨	...	٢٦	٠,٣٨	٣,٨	٠,٠	٩٦,٢	٠,٠	٠,٠
أستراليا	٧٦٨ ٢٣٠	١٥٤ ٥٣٩	٤٤٧ ٠٠٠	٢٢,٨٧	١٠,٨	٠,١	٨٩,١	٥,٢	٤٧,٢
النمسا	٨ ٢٧٣	٣ ٨٨٦	٣ ٣٩٧	٠,٤٢	٤٠,٩	٢,١	٥٧,٠	٠,٣	١٤٩,٧
بلجيكا - لكسمبرغ	٣ ٢٨٢	٧٢٨	١ ٥١٩	٠,١٤	٥٣,٨	١,٦	٤٤,٦	٤,٨	٣٥٣,٧
كندا	٩٢٢ ٠٩٧	٢٤٤ ٥٧١	٦٧ ٥٠٥	٢,١٦	٦٧,٦	٩,٦	٢٢,٨	١,٥	٥٧,٢
الدانمرك	٤ ٢٤٣	٤٥٥	٢ ٦٦٦	٠,٥٠	٨٥,٤	٠,٣	١٤,٣	١٩,٦	١٣٠,٥
جزر فيرويه	١٤٠	...	٣	٠,٠٦	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فنلندا	٣٠ ٤٥٩	٢١ ٩٣٥	٢ ٢٢٨	٠,٤٣	٩٨,٧	٠,٤	٠,٩	٢,٩	١٣٣,٢
فرنسا	٥٥ ٠١٠	١٥ ٣٤١	٢٩ ٥٥٥	٠,٤٩	٦٢,٤	٣,٨	٣٣,٧	١٣,٣	٢١٥,١
ألمانيا	٣٤ ٨٩٥	١٠ ٧٤٠	١٦ ٩٦٧	٠,٢١	٦٩,٥	١,٢	٢٩,٣	٤,٠	٢٢٠,٠
جبل طارق	١	...	...	٠,٠٠	...	...	...	...	...
اليونان	١٢ ٨٩٠	٣ ٥٩٩	٨ ٤٤٦	٠,٧٧	٣٢,٢	١٣,٤	٥٤,٥	٣٧,٢	١٤٩,١
غرينلاند	٤١ ٠٤٥	...	٢٣٥	٤,٢٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	...	...
آيسلندا	١٠ ٠٢٥	٣١	٢ ٢٨١	٧,٩٥	٠,٣	٠,٠	٩٩,٧	٠,٠	٢٥٥٥,٤
آيرلندا	٦ ٨٨٩	٦٥٩	٤ ٤٠٨	١,١٣	٢٥,٤	٠,٠	٧٤,٥	٠,٠	٥٢٣,٦

الجدول ألف ٥ (تابع)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
إسرائيل	٢ ١٧١	١٣٢	٥٦٦	٠,٠٩	٥٩,٧	١٥,٢	٢٥,١	٤٥,٨	٢٤٠,٥
إيطاليا	٢٩ ٤١١	١٠ ٠٠٣	١٥ ٤٤٣	٠,٢٧	٥٣,٧	١٨,٠	٢٨,٤	٢٤,٩	١٧٢,٩
اليابان	٣٦ ٤٥٠	٢٤ ٠٨١	٥ ١٩٠	٠,٠٤	٨٥,١	٦,٦	٨,٢	٥٤,٧	٢٩٠,٦
لختنشتاين	١٦	٧	٩	٠,٢٧	٤٤,٤	٠,٠	٥٥,٦	٠,٠	٠,٠
مالطة	٣٢	...	١٠	٠,٠٣	٩٠,٠	١٠,٠	٠,٠	٢٠,٠	٧٧,٨
هولندا	٣ ٣٨٨	٣٧٥	١ ٩٤٩	٠,١٢	٤٧,٠	١,٧	٥١,٣	٥٩,٥	٣٦٦,٨
نيوزيلندا	٢٦ ٧٩٩	٧ ٩٤٦	١٧ ٢٣٥	٤,٤٨	٨,٧	١٠,٩	٨٠,٤	٨,٥	٥٦٨,٦
النرويج	٣٠ ٦٢٥	٨ ٨٦٨	١ ٠٣٣	٠,٢٣	٨٤,٣	٠,٠	١٥,٧	١٤,٦	٢١١,٣
البرتغال	٩ ١٥٠	٣ ٦٦٦	٤ ١٤٢	٠,٤١	٤٨,٠	١٧,٣	٣٤,٧	٢٤,٠	١٠٤,٠
سان بيير وميكلون	٢٣	...	٣	٠,٥٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
سان مارينو	٦	...	١	٠,٠٤	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٩٠,٠
أسبانيا	٤٩ ٩٤٤	١٤ ٣٧٠	٣٠ ١٩٥	٠,٧٤	٤٥,٥	١٦,٥	٣٨,٠	٢٠,٢	١٥٧,٢
السويد	٤١ ١٦٢	٢٧ ١٣٤	٣ ١٢٩	٠,٣٥	٨٥,٦	٠,١	١٤,٣	٤,٣	١٠٠,٠
سويسرا	٣ ٩٥٥	١ ١٩٩	١ ٥٢٥	٠,٢١	٢٦,٨	١,٦	٧١,٦	٥,٨	٢٢٧,٥
المملكة المتحدة	٢٤ ٠٨٨	٢ ٧٩٤	١٦ ٩٤٣	٠,٢٩	٣٤,٠	٠,٣	٦٥,٧	٢,٩	٣١٣,١
الولايات المتحدة الأمريكية	٩١٥ ٨٩٦	٢٢٥ ٩٩٣	٤١١ ٨٦٣	١,٤٢	٤٢,٧	٠,٥	٥٦,٨	١٢,٦	١٠٩,٦
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	**٢ ٣١١ ٧٥٩**	**٩٣٧ ١٦٩**	**٦٣١ ٥٣٥**	**١,٥٤**	**٣٨,٨**	**١,١**	**٦٠,١**	**٩,٧**	**٣١,٥**
ألبانيا	٢ ٧٤٠	٩٩١	١ ١٤٠	٠,٣٦	٥٠,٧	١٠,٦	٣٨,٧	٤٨,٦	٦١,٢
أرمينيا	٢ ٨٢٠	٣٥١	١ ٣٩٥	٠,٤٥	٣٥,٥	٤,٧	٥٩,٩	٥٠,٠	٢٢,٨
أذربيجان	٨ ٢٦٠	١ ٠٩٤	٤ ٦٩٢	٠,٥٧	٣٨,٠	٤,٨	٥٧,٢	٧٢,٤	٩,٩
بيلاروس	٢٠ ٧٤٨	٩ ٤٠٢	٨ ٩٢٤	٠,٩٠	٦٢,٨	١,٤	٣٥,٨	٢,٣	١٣٣,٤
البوسنة والهرسك	٥ ١٢٠	٢ ٢٧٣	٢ ١٢٣	٠,٥١	٤٧,٠	٤,٥	٤٨,٥	٠,٣	٣٢,٧
بلغاريا	١١ ٠٦٣	٣ ٦٩٠	٥ ٣٢٥	٠,٦٧	٦٣,٠	٤,٣	٣٢,٧	١٦,٥	٤٩,٥
كرواتيا	٥ ٥٩٢	١ ٧٨٣	٣ ١٤٣	٠,٧١	٤٦,٥	٤,٠	٤٩,٥	٠,٣	١١٧,٦
الجمهورية التشيكية	٧ ٧٢٨	٢ ٦٣٢	٤ ٢٧٣	٠,٤٢	٧١,٨	٥,٥	٢٢,٧	٠,٧	١٢٠,٢
إستونيا	٤ ٢٣٩	٢ ٠٦٠	٦٩٨	٠,٥٢	٨٧,٨	٢,٦	٩,٦	٠,٦	٤٤,١
جورجيا	٦ ٩٤٩	٢ ٩٨٨	٣ ٠٠٤	٠,٥٨	٢٦,٦	٨,٨	٦٤,٦	٤٤,١	٣٥,٥
هنغاريا	٩ ٢١٠	١ ٨٤٠	٥ ٨٦٧	٠,٥٩	٧٨,٦	٣,٢	١٨,١	٤,٨	١٠٨,٧
كازاخستان	٢٦٩ ٩٧٠	١٢ ١٤٨	٢٠٦ ٧٦٩	١٣,٣٧	١٠,٤	٠,١	٨٩,٥	١٠,٨	٣,٠
قيرغيزستان	١٩ ١٨٠	١ ٠٠٣	١٠ ٧٧٦	٢,١٣	١٢,٥	٠,٦	٨٦,٩	٧٦,٠	٢٠,٥
لاتفيا	٦ ٢٠٥	٢ ٩٢٣	٢ ٤٧٤	١,٠٦	٧٤,١	١,٢	٢٤,٨	١,١	٢٧,٣
ليتوانيا	٦ ٢٦٨	١ ٩٩٤	٣ ٤٨٧	١,٠١	٨٤,٠	١,٧	١٤,٣	٠,٢	٦٦,٢
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢ ٥٤٣	٩٠٦	١ ٢٤٢	٠,٦١	٤٥,٦	٣,٧	٥٠,٧	٩,٠	٣٩,٤
جمهورية مولدوفا	٣ ٢٨٨	٣٢٥	٢ ٥٣٤	٠,٥٩	٧٢,٧	١١,٨	١٥,٤	١٤,٠	٥,٥
بولندا	٣٠ ٦٢٩	٩ ٠٤٧	١٨ ٣٤٥	٠,٤٧	٧٥,٩	١,٧	٢٢,٥	٠,٧	١٠٨,٦
رومانيا	٢٢ ٩٨٧	٦ ٤٤٨	١٤ ٨٣٧	٠,٦٦	٦٣,٣	٣,٤	٣٣,٣	٣١,١	٢٤,٧

الجدول ألف ٥ (تتمة)

	المساحة الكلية للأراضي	مساحة الغابات والأحراج	المساحة الزراعية	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	الأراضي الصالحة للزراعة	المحاصيل الدائمة	المراعي الدائمة	المساحة المروية	استهلاك الأسمدة
	(بآلاف الهكتارات)			(هكتار/شخص)	(٪ من المساحة الزراعية)			(٪ من الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة بشكل دائم)	(كغم/هكتار أراضي صالحة للزراعة)
	٢٠٠٢	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢	٢٠٠٢
الاتحاد الروسي	١٦٨٨٨٥٠	٨٥١٣٩٢	٢١٦٦٥١	١,٥٠	٥٧,٠	٠,٨	٤٢,٢	٣,٧	١١,٩
صربيا والجبل الأسود	١٠٢٠٠	٢٨٨٧	٥٥٨٦	٠,٥٣	٦٠,٨	٥,٩	٣٣,٣	٠,٨	٩٠,٦
سلوفاكيا	٤٨٠٨	٢١٧٧	٢٤٣٣	٠,٤٥	٥٨,٩	٥,٢	٣٥,٩	١١,٧	٨٦,٨
سلوفينيا	٢٠١٤	١١٠٧	٥٠٥	٠,٢٥	٣٣,٣	٥,٩	٦٠,٨	١,٥	٤١٦,٠
طاجيكستان	١٣٩٩٦	٤٠٠	٤٢٥٥	٠,٦٩	٢١,٩	٣,٠	٧٥,٢	٦٨,٠	٣٠,٠
تركمنستان	٤٦٩٩٣	٣٧٥٥	٣٢٦١٥	٦,٨٠	٥,٧	٠,٢	٩٤,١	٩٤,٠	٥٢,٩
أوكرانيا	٥٧٩٣٥	٩٥٨٤	٤١٣٩٦	٠,٨٥	٧٨,٦	٢,٢	١٩,٢	٦,٨	١٨,١
أوزبكستان	٤١٤٢٤	١٩٦٩	٢٧٠٤٦	١,٠٥	١٦,٦	١,٣	٨٢,٢	٨٨,٧	١٦٠,٢

الجدول ألف ٦

مؤشرات التجارة (معدل ٢٠٠١-٢٠٠٣)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات)	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪)	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪)	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪)
العالم	**٤٥٩ ٤٩٣**	**٤٨٢ ٢٥٨**	**٦,٩**	**٧,١**	**١٥ ٦٥٨ ٧٥٤**	**٣٦,٢**
البلدان المتقدمة	**٣٢١ ٠٣٩**	**٣٤٠ ٩٣٥**	**٧,٠**	**٧,٠**	**١٦ ١٣٣ ٨٣٨**	**٧٤,٤**
البلدان النامية	**١٣٨ ٣٥٦**	**١٤١ ٣٢٤**	**٦,٦**	**٧,٤**	**—٤٧٥ ٠٨٤**	**١٩,٤**
آسيا والمحيط الهادي	**٥٧ ٥٠٦**	**٦٦ ٤٩٧**	**٤,٣**	**٥,٢**	**٧٧٩ ٥٨٩**	**١٢,٨**
ساموا الأمريكية	٠	١٦	٠,١	٤,٢	١٢ ٩٨١	...
بنغلاديش	٩٩	١ ٥٤٣	١,٧	١٧,١	٨٦٠ ٢٤٥	٠,٩
بوتان	١٤	٢٠	١٢,٦	١١,٠	٢ ٦٠٥	٧,١
جزر فرجن البريطانية	٠	١٣	١,٥	٩,٥	٥ ٤٣٥	...
بروني دار السلام	٢	٢١٤	٠,١	١٤,٤	١٦١ ٩٦١	...
كمبوديا	٢٦	٢٩٣	١,٦	١٤,٤	١٠٥ ٣٥٦	١,٩
مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة فى الصين	٣ ٦٠٧	٨ ٠٨٩	١,٨	٣,٨	٣ ٣٩٣ ٥٢٧	٢٩٨١,٧
مقاطعة مكاو الإدارية الخاصة فى الصين	٤٨	٣٤٤	٢,٠	١٣,٥	١٣١ ٧٧٨	...
الصين القارية	١٣ ٨٢٤	١٢ ٨٥١	٤,١	٤,٠	—٧ ١٣٣ ٦٢٤	٧,١
مقاطعة تايوان الصينية	٩٥٨	٥ ٨٠٢	٠,٧	٥,٠	٢ ٥٤٥ ٣٣٠	...
جزر كوك	١	١٣	٥,٣	١١,٤	٩ ٩٥٢	...
فيجى	١٧٤	١٣٢	٢٩,٧	١٤,٠	—٣٥ ٨٩٠	٧٠,٠
بولينيزيا الفرنسية	١٥	٢٢٧	٨,٤	١٧,٣	١٨٣ ٤١٧	...
غوام	٠	٤٨	٠,٢	٩,٨	٣٣ ٨٣٤	...
الهند	٥ ٧٥٣	٤ ٢٨٢	١١,٢	٧,٠	—٣ ٢٣١ ٤٧١	٥,١
إندونيسيا	٥ ٨٥٦	٤ ٢١٩	٩,٥	١٢,٣	٧٩٢ ٧١٥	٢٠,٠
كيريباس	٢	١٢	٢٦,١	٢٢,٤	٨ ٨٦٣	٣٨,٤
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٢١	٣٣٨	٢,٣	٢٦,٠	٢٥٦ ٢٠٩	...
جمهورية كوريا	١ ٧٢٦	٨ ٩٦٣	١,٠	٥,٧	٤ ٦٧٢ ٥١٩	٨,٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٦٦	٨٦	١٨,٧	١٧,٥	٣٥ ٠٧٦	٧,١
ماليزيا	٧ ٤٩٢	٤ ٢٢١	٧,٨	٥,٤	١ ٣٦١ ٨٤٨	٨٦,٢
ملديف	٠	٩٠	٠,١	٢١,٥	٧٢ ٤٨٨	...
جزر مارشال	١	٠	١٦,٨	...	—١٨	١٣,٧
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٤	١٣	١٠,٩	١٥,٤	٩ ٧٦٠	...
منغوليا	٩٧	١١٩	١٧,٨	١٧,٠	٦٧ ٨٣٤	٣٩,٢
ميانمار	٣٧٧	٣٠٥	١٣,٤	١٢,٥	—٢٠٥ ٧١٤	...
ناورو	...	٢	...	٨,٥	١ ٣٥١	...
نيبال	٨٤	١٩٦	١٢,٦	١٣,١	٤٢ ٧٢٩	٤,٠
كاليدونيا الجديدة	٣	١٥٥	٠,٤	٨,١	١١٧ ٩٧٥	...
نيوي	٠	١	٩٠,٠	١١,٠	٢٥٥	...
جزيرة نورفولك	١	٣	٣٢,٢	١١,١	١ ٣٢٩	...
باكستان	١ ٠٨١	١ ٦١٨	١٠,٥	١٤,١	—٣٢٧ ٤٥١	٦,٥
بابوا غينيا الجديدة	٢٨٦	١٨٨	١٥,٢	١٧,٩	١٣ ٩٧٣	٣٨,١
الفلبين	١ ٦٠٦	٢ ٧١٥	٤,٥	٧,٣	١ ١٦١ ١٩٩	١٤,٢
ساموا	٥	٢٧	٣٤,٠	٢٠,٥	٢٢ ٧٥٢	١٣,٠
سنغافورة	٢ ٦٠٢	٣ ٩٣٥	٢,٠	٣,٣	١ ٢٤٨ ١٦٦	٢٧٢٧,١
جزر سليمان	٣٣	١٥	٣٦,٨	١٤,٠	٧ ٠٧٣	...
سري لانكا	٨٣٨	٧٨٣	١٧,٣	١٢,٦	—٨٨ ٧٨٧	٢٨,٣
تايلند	٨ ٦٤٩	٣ ١٤٢	١٢,٤	٤,٨	—٤ ٦٠٦ ٠٣١	٧٠,٤
تيمور – ليشتي	١٠	٤٥	٢٦,٩	٣٠,٧	٣٠ ٨١٧	٩,٧

الجدول ألف ٦ (تابع)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات)	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪)	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪)	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪)
تونغا	١٠	٢٢	٣٦,٠	٢٥,٦	٩ ٢٩٦	٢٣,٢
توفالو	٠	٢	٠,٦	١١,٢	١ ٩٥٣	...
فانواتو	١٠	١٥	٦٦,٩	١٦,٥	٧ ٤١٩	٢٨,٨
فييت نام	٢ ١٢٤	١ ٣٧٨	١٢,٤	٦,٩	—٩٨٣ ٠٥٠	٢٦,٣
جزر واليس وفوتونا	٠	٢	٠,٠	٤,٩	١ ٦٠٦	...
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**٥٦ ٤٠٩**	**٣٠ ٢٢٠**	**١٩,٧**	**٩,٩**	**—١٧ ٤٧٣ ١٩٧**	**٥٢,٣**
أنتيغوا وباربودا	١	٢٩	٠,٢	٦,٢	٢١ ٣٤٠	١,٥
الأرجنتين	١١ ٩٥٩	٨١٦	٤٣,٧	٥,٧	—٧ ٢٩٥ ٧٤٦	٩٩,٥
أروبا	٧٨	٢٣٥	٤,١	١٠,٥	١٢٥ ١٣٣	...
جزر البهاما	١٢٧	٢٩٧	٢,٥	١٣,٤	٢١٧ ٣١٩	...
بربادوس	٧٢	١٨١	٢٨,٨	١٦,٣	٨٦ ٥١٣	٥٩,٣
بليز	١١٦	٦٩	٦٣,٧	١٣,٥	—٦٢ ٣٩٧	٩٦,٦
برمودا	٠	٨٤	٠,٠	٢,٠	٦١ ٠٩١	...
بوليفيا	٤٤٧	٢٤٢	٣٢,٣	١٤,٢	—١٢٨ ٤٨٢	٤٣,٦
البرازيل	١٧ ٩٠٠	٣ ٣٤٩	٢٨,٠	٦,٤	—٩ ٦٧٨ ٠٤٤	٧٠,٠
جزر كايمان	...	٤٤	...	٦,٧	٢٤ ٨٦٧	...
شيلي	٣ ٤٤٢	١ ٢٣٦	١٧,٨	٦,٨	—١ ٥٥٢ ٢٢٥	٦٦,٧
كولومبيا	٢ ٧٤٤	١ ٦٠٦	٢٢,٢	١٢,٢	—٨١٦ ٩٣٣	٢٨,٠
كوستاريكا	١ ٦٤٣	٥٢٦	٣٠,٤	٧,٦	—١ ٠٢٢ ٦٦٧	١٢٣,٤
كوبا	٨٣٦	٨٥٠	٥١,٥	١٧,٥	٩٠ ٢٧٦	...
دومينيكا	١٦	٢٨	٣٩,٥	٢٢,٧	٥ ٣٨٢	٤٢,١
الجمهورية الدومينيكية	٥٨٥	٧٠٨	٦٦,١	١٢,٢	١٤٩ ٩٩٩	٢٥,٨
إكوادور	١ ٧٣٩	٥٦٣	٣٣,٢	٩,٢	—٩٥٤ ٩٥٨	٨٤,٥
السلفادور	٤٠٠	٧٣٩	١٣,٤	١٤,٢	٢٢٩ ٤١١	٣١,٥
جزر فولكلاند (مالفيناس)	٧	...	٩٤,٧	...	٤٢	...
غرينادا	٢٠	٣٦	٤٠,٢	١٥,٨	١٠ ٩٥٤	٦٢,٣
غواتيمالا	١ ٢٨٦	٨٣٥	٥٣,٨	١٣,٨	—٤١٢ ٠٢٤	٢٥,٠
غيانا	١٦٥	٩١	٣٢,٨	١٥,٩	—٨١ ٠٧٢	٨٣,٥
هايتي	١٩	٣٧٠	٦,٥	٣٣,٣	٢٨٤ ٤٩٧	٢,٢
هندوراس	٦٣٨	٥٠٧	٤٨,١	١٦,٦	—١١٧ ٦٨٥	٧٩,٨
جامايكا	٢٧٢	٤١٢	٢١,٢	١١,٤	١٥٥ ٢٦٨	٥٨,٩
المكسيك	٨ ٠٧٧	١١ ٥١٨	٩,٤	١٠,٢	٢ ٣٥١ ٩٦٠	٣٤,٦
مونسراط	٠	٤	١,٣	١٦,٩	٢ ٦٢٨	...
جزر الأنتيل الهولندية	١٠	١٧٧	٠,٦	٥,٩	١٠٧ ٣٤١	...
نيكاراغوا	٣٧٨	٢٨٨	٤٠,٧	١٤,٨	—١٠٨ ٦٥٨	٥٢,٧
بنما	٢٧٩	٤١٥	٣١,٩	١٣,٨	٩٨ ٥٦٢	٣١,١
باراغواي	٧٥٢	٢٣٧	٥٤,٣	٩,٦	—١٢٢ ٣٧٩	٥١,١
بيرو	٧٦٠	١ ٠٦٠	٩,٦	١٣,٩	٩١ ٤٨٥	١٤,٢
سانت كيتس ونيفس	١٠	٢٧	١٥,٧	١٥,١	١١ ٠٣٢	١١١,٥
سانت لوسيا	٣٢	٩٤	٧٤,٩	٣٠,٤	٥٧ ٢١٥	٩٠,٨
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢٩	٣٨	٧٢,١	٢٠,٩	٥ ٢١٨	١٠١,٠
سورينام	٤٨	٩٠	٩,١	١٥,٥	١٤ ٦٨٧	٥٤,٥
ترينيداد وتوباغو	٢٣٣	٣٤٧	٥,٤	٩,٤	١٥٩ ٦٨٨	١٩٩,٣
أوروغواي	١ ٠٢٠	٣٣٦	٥٠,٠	١٤,٣	—٥٥٢ ٧١٥	٨٢,٥

الجدول ألف ٦ (تابع)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات)	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪)	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪)	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪)
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٢٦٩	١ ٧٣٩	١,١	١٤,٦	١ ٠٧٠ ٨٨٢	٦,٣
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	**١١ ٣٨٧**	**٣٢ ٣١١**	**٣,٣**	**١٢,٣**	**١٥ ٩٣٩ ٦٧٠**	**١١,٢**
الجزائر	٣٩	٢ ٧٧٣	٠,٢	٢٣,٢	٢ ٤٠٨ ٣١٣	٠,٧
البحرين	٤٠	٥٣٤	٠,٧	١١,١	٣٩٤ ٤١٣	...
قبرص	٣٠٣	٥٤٩	٣٢,٩	١٣,٣	٢٠٢ ٠٥٦	...
مصر	٧٧٨	٣ ١٥١	١٠,٦	٢٠,٦	٢ ١٦٩ ٧٠٤	٥,٦
جمهورية إيران الإسلامية	١ ٢١٥	٢ ٦٦٨	٤,٣	١٢,٠	٦٢٧ ٣٤٧	٨,٤
الأردن	٣٩٠	٨٩٨	١٤,٣	١٧,٤	٤٦٧ ٧٩٥	٢١٨,٦
الكويت	٣٩	٩٩١	٠,٢	١١,٠	٨٣٨ ٣٣٣	...
لبنان	١٩٦	١ ٢٣٠	١٧,٣	١٧,٧	٨١١ ٩٤٣	١٠,٢
الجماهيرية العربية الليبية	١٥	١ ١٦٥	٠,٢	٢٧,٢	٨٧١ ٩٤٤	...
المغرب	٨٣٥	١ ٦٩٢	١٠,٥	١٣,٩	٤٨٧ ٣٩٦	١٣,٦
عُمان	٥٧٧	١ ٢٣٠	٥,١	٢٠,٠	٤٨٩ ٨٤٨	...
الأراضي الفلسطينية المحتلة	٦١	٥٠١	٢٢,٠	١٩,٨	٣٧١٦٦٠	...
قطر	١٠	٣٩١	٠,١	٩,٥	٣٣٢ ٧٠٦	...
المملكة العربية السعودية	٤٠٤	٥ ٢٠٧	٠,٥	١٦,٠	٤ ٢٣٧ ٩٤٨	٤,٢
الجمهورية العربية السورية	٧٧٢	٨١١	١٢,٢	١٦,٠	١١٨ ١٧٣	١٦,٤
تونس	٤٣٨	٩٤٥	٦,١	٩,٥	٤٦٠ ٥٤٦	١٧,٥
تركيا	٤ ١٣٤	٣ ٢٢٤	١١,٠	٦,٠	٢ ١٥٩ ٢٣٨–	١٩,٦
الإمارات العربية المتحدة	١ ٠٥٤	٣ ٤٥٨	١,٣	٦,٣	٢ ١١٧ ٩٦٤	...
اليمن	٨٧	٨٩٣	٢,٥	٢٩,٩	٦٩٠ ٨١٩	٥,٧
إفريقيا جنوب الصحراء	**١٣ ٠٥٥**	**١٢ ٢٩٦**	**١٣,٧**	**١٣,٣**	**٢٧٨ ٨٥٥**	**٢٠,٢**
أنغولا	٢	٦٥٨	٠,٠	١٩,٩	٣٨٦ ١١٣	٠,٢
بنن	٢٠٣	٢٣٥	٤٤,٩	٣٣,٦	١٣٠ ٩٥٥	٢٠,٠
بوتسوانا	٧٧	٢٣٧	٣,٢	١٤,٢	١٤٠ ٦٤٠	٥٢,٢
بوركينا فاسو	١٦٢	١٣٩	٦٩,٠	١٨,٦	٦٩ ٧١٢	١٥,١
بوروندى	٢٩	٢٢	٧٩,٦	١٥,٩	٧ ٩١٥–	٩,٥
الكاميرون	٤٩٧	٢٦٢	٢٤,٣	١٢,٨	١١٥ ٨٢٤–	١١,٢
الرأس الأخضر	٠	٨٣	١,٩	٣١,٩	٥٩ ٤٦٣	٠,٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	١١	٢٢	٧,٩	٢٠,٥	١٣ ١٨٨	٢,٠
تشاد	١٠٩	٤٣	٦٠,٢	٥,١	١٨ ٦٨٨–	١٢,٩
جزر القمر	١٢	٢٣	٣٠,٦	٢٨,١	٧ ٨٣٤	١١,٢
جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٤	٢٥٨	٦,٣	٥٠,٠	٢٠٥ ٧٨٧	٠,٨
جمهورية الكونغو	٢٥	١٨٠	١,١	٣١,٢	١١٥ ٩٨٨	١٣,٠
كوت ديفوار	٢ ٧٥١	٥١١	٥٥,٠	١٤,٥	٢ ٠٢٥ ٣٦٥–	٨٩,٥
جيبوتى	١١	١٤٥	٥١,٨	٧٤,٨	٨٢ ٩٢٥	...
غينيا الاستوائية	٤	٣٠	٠,٥	٦,١	٧ ٩٠٠	٣,٤
إريتريا	٢	٧٥	٥,٦	١٦,٧	٦١ ٦٣٠	١,٨
اثيوبيا	٣٣٠	٣٣٥	٦٣,١	١٥,٥	٥٩ ٩١٣	١٢,٩
غابون	٥	١٦٤	٠,٢	١٦,٠	١٢٤ ٦٠٢	١,٣
غامبيا	١٥	٩٠	٥٤,٩	٣٧,٩	٥٧ ٨٦٨	١٣,٧
غانا	٧٢٨	٥٦٩	٤٢,١	١٧,٠	٢٢١ ١١٨–	٣١,٩
غينيا	٣٧	١٦٩	٤,٧	١٨,٠	٩٠ ٠٨٣	٤,٩

الجدول ألف ٦ (تابع)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات)	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪)	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪)	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪)
غينيا - بيساو	٤٩	٣٦	٧٩,٧	٥٧,٤	—٢٠ ٤١٥	٣٧,٥
كينيا	٩٦٨	٤٦٠	٤٥,٤	١٢,٩	—٤٣٥ ٥٠٩	٥١,٣
ليسوتو	٦	١٠٥	١,٨	١٣,٥	٧٧ ٨٨٦	٤,٦
ليبريا	٦٠	٧٢	١٢,١	١٧,٩	٥٦ ٦٣٨	٢٥,٧
مدغشقر	١٩٦	١١٤	٤٦,٨	١٥,٦	—١٠٦ ٠٧٥	١٤,٩
ملاوي	٤٠٦	٧٩	٩٤,٧	١٢,٣	—٤٠ ٤٦٩	٦٧,٧
مالى	٢٨٩	١٦٧	٣٤,٤	٢٠,٠	٥١ ٣٨٧	٢٤,٦
موريتانيا	٣٥	٢٥٥	٩,١	٥٧,٦	١٥٢ ٥٦١	١٨,٨
موريشيوس	٣٣٦	٣٠٣	١٨,٦	١٣,٨	—٨٢ ٦٤٠	١٢١,٤
موزامبيق	٧٨	٢٧٨	٨,٧	١٧,٩	١٧١ ٩٧٢	٨,٧
ناميبيا	١٩٣	١٨٧	١٧,٢	١٣,٥	٣٦ ١٣٧	٥٨,١
النيجر	٦٧	١٤٩	٢٢,٩	٣٩,٦	٤١ ٧٠٣	٧,٤
نيجيريا	٤٥٩	١ ٨٩٩	٢,٦	١٩,٩	١ ١٢٢ ٣٣٩	٣,٢
رواندا	٣٠	٤٨	٤٢,٧	١٨,١	١١ ٠٥١	٤,٣
سان تومي وبرنسيبي	٥	١٤	٣٨,٩	٢٧,٤	٣ ٩٧٨	٥١,٨
السنغال	١٤٥	٥٩٣	١٤,٠	٣٠,٤	٤٤٢ ٨٢٢	١٥,٩
سيشيل	١	٥٧	٠,٣	١٣,١	٣٠ ٤٢٢	٤,٠
سيراليون	٩	١٣٧	١٠,٤	٢٨,٤	١٠٨ ٥٩٣	٢,٦
الصومال	٦٥	١٠٦	٦٩,٣	٢٨,٩	٣٢ ٠٤٩	...
جنوب أفريقيا	٢ ٥٦٩	١ ٥٧٢	٨,١	٤,٨	—٧٤٧ ٦٧١	٥٨,٦
سانت هيلينا	...	٤	...	٤٦,٢	١ ٩٦٩	...
السودان	٣٤٨	٤٤٣	١٩,٢	٢٤,٥	٢١٤ ٦٠٧	٥,٨
سوازيلند	١٨٩	١٣٨	١٩,٠	١١,٦	—٧٢ ٣٦٢	١٥٠,٢
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٨٥	٢٨٧	٥١,٢	١٧,٩	—٤٤ ٧٦٥	٩,٥
توغو	١٠٦	٨٢	٢٣,٢	١٢,٦	٢٦ ٧١٣	١٧,٩
أوغندا	١٦٩	١٤٧	٣٦,٠	١١,٩	—٥ ٠٤٤	٩,٤
زامبيا	١١١	١٣٢	٩,٦	١١,٩	٣٧ ٣٥٣	١٤,٢
زمبابوي	٧٤٦	١٨١	٣٣,١	١٠,٩	—١٢ ٠٦٦	٣٦,٥
اقتصاديات السوق المتقدمة	**٣٠١ ٣٩٤**	**٣١٠ ٨٣١**	**٧,١**	**٦,٨**	**٨ ٣٣٨ ٥٩٧**	**٨٥,٩**
أستراليا	١٥ ٦٠٣	٣ ٣٢٨	٢٣,٣	٤,٧	—٨ ٤٣٢ ٣٢٤	١٢٦,٢
النمسا	٤ ٥١٧	٥ ٣٤٢	٥,٥	٦,٣	٨٠٥ ٧٣٥	٩٧,٢
بلجيكا	١٩ ٥١٤	١٧ ٠١٠	٨,٩	٨,٣	—٣ ٤٠٦ ٠٠٧	٦٣٣,٦
كندا	١٧ ١١٥	١٢ ٩٨٨	٦,٥	٥,٧	—٣ ٣٧٤ ٨٢٦	...
الدانمرك	١٠ ١٣٢	٥ ١٦٦	١٧,٣	١٠,١	—٤ ٤٤٦ ٧٧٨	٢٦٣,٣
جزر فيرويه	١٥	٧٨	٢,٦	١٣,٦	٥٩ ٠٤٤	...
فنلندا	١ ١٨٢	٢ ١٣٧	٢,٥	٥,٩	٧٦١ ٩٧٠	٢٧,٨
فرنسا	٣٦ ٠٧٣	٢٦ ٣٨١	١٠,٤	٧,٥	—٥ ٢٢٨ ٠٨٤	٩٨,٩
ألمانيا	٢٧ ٥٩٤	٣٨ ٢٠١	٤,٣	٧,٢	٧ ١١٩ ٦٧٠	١٢٤,٧
اليونان	٢ ٦٣٥	٣ ٨٨٥	٢٣,٥	١١,٤	١ ٣٩٣ ٧٥٢	٣٠,٠
غرينلاند	١١	٧٦	٢,٩	٢٥,٧	٥٧ ١٦٣	...
آيسلندا	٣٧	٢١٤	١,٧	٨,٧	١٣٥ ٢٨٥	٥,٤
آيرلندا	٦ ٤٨٨	٣ ٩٣٦	٧,٤	٧,٥	—٢ ٢٦٤ ٣٥٤	١٧٥,١
إسرائيل	١ ٠٨١	١ ٩٢٧	٣,٦	٥,٧	٦٧٤ ٢٣٣	...
إيطاليا	١٧ ٩٢٩	٢٣ ٣١٣	٦,٨	٩,١	٣ ٥٨١ ٩٤٠	٥٩,٠

الجدول ألف ٦ (تتمة)

	الصادرات الزراعية (بملايين الدولارات)	الواردات الزراعية (بملايين الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من مجموع الصادرات (٪)	الواردات الزراعية كنسبة من مجموع الواردات (٪)	صافي الواردات الغذائية (بآلاف الدولارات)	الصادرات الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي (٪)
اليابان	١ ٩٢٩	٣٥ ٠٦٣	٠,٥	٩,٨	٢٣ ٧٤١ ٩٧٢	٣,٨
لكسمبرغ	٦٠٠	١ ٢٠٩	٥,٤	٨,٧	٣٧٨ ٨١٣	٤٤٥,٨
مالطة	٤٨	٢٨٣	٢,٣	٩,٩	١٩٦ ٦٢٦	...
هولندا	٣٤ ٠٨٧	٢٠ ٥٢٥	١٣,٢	٨,٩	—٧ ٧٨٤ ٨٢٤	٣١٦,٣
نيوزيلندا	٧ ٠٩٦	١ ٣١٩	٤٦,٩	٨,٥	—٥ ٠٧١ ٨٥١	...
النرويج	٤٨٤	٢ ٢٢٥	٠,٨	٦,٢	١ ٢٤٣ ٩٢٢	١٧,٢
البرتغال	١ ٧٤٢	٤ ٣٦٨	٦,٢	١٠,٥	٢ ٣٣٣ ٥٦٩	٤١,٤
أسبانيا	١٧ ٤٦٦	١٣ ٤٩٩	١٣,١	٧,٧	—٤ ٥٢٠ ٤٠٢	٨٢,٢
سان بيير وميكلون	٠	٥	٠,٥	٨,٠	٣ ١٢٤	...
السويد	٢ ٣٣٩	٤ ٨٢٣	٢,٧	٦,٨	٢ ٠١٩ ٤٣١	٥٦,٦
سويسرا	٢ ٤١٣	٥ ٣٦٧	٢,٧	٦,١	١ ٦٥٠ ٣٢٨	...
المملكة المتحدة	١٥ ٠٦٧	٣٠ ٣٤٧	٥,٣	٨,٥	١٣ ٩١٧ ٣٠٠	١٠٨,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٨ ١٩٩	٤٧ ٨١٨	٨,١	٣,٩	—٧ ٢٠٥ ٨٣٣	٣٧,٧
البلدان التى تمر بمرحلة تحول	**١٩ ٦٤٥**	**٣٠ ١٠٤**	**٥,٦**	**٨,٧**	**٧ ٧٩٥ ٢٤١**	**٣١,٩**
ألبانيا	٢٥	٣٠٣	٧,٠	١٩,٤	٢١٣ ٩١٨	٢,٢
أرمينيا	٥٨	٢٠٢	١١,٩	١٩,٧	١٤١ ٤٧٥	١٠,٢
أذربيجان	١٠٧	٢٦٠	٥,٩	١٣,٨	١٧١ ٤٣٧	١٢,١
بيلاروس	٦٩٢	٩٦٦	٨,٢	١٠,١	٣٨ ٢٥٣	٤٩,٢
البوسنة والهرسك	٥٠	٦٨٣	٦,٨	٢٥,٢	٤٦٣ ٦٥٤	٦,٩
بلغاريا	٧٠٥	٥٤٢	١١,٧	٦,٣	—٦١ ٦٢١	٤٠,٢
كرواتيا	٥٢٧	٩٦٧	٩,٩	٨,٥	٤٠٩ ٢٩٣	٣٠,٨
الجمهورية التشيكية	١ ٤٧٥	٢ ٣٠٦	٣,٧	٥,٤	٥٩٩ ٥٢٤	٥٧,٠
إستونيا	٣٩١	٧٢٩	٨,٤	١١,٥	٢٠٧ ٣١٦	١٢٣,١
جورجيا	١٢٣	٢٤٢	٣٢,٦	٢٩,٦	١٥٧ ٢٣٩	١٧,٨
هنغاريا	٢ ٧٥٣	١ ٣٥٢	٧,٧	٣,٤	—١ ٢٩٥ ٥٦٠	١٢٨,٣
كازاخستان	٦١٠	٥٤٥	٥,٩	٧,٧	—٩٢ ٠٩٩	٣٠,١
قيرغيزستان	١٠٥	٧٩	٢٠,٦	١٣,٣	١٨ ٩٦١	١٨,٠
لاتفيا	٢٦٨	٨٨٤	١١,٠	٢٠,٦	٤٥١ ٠٨٦	٧٠,٦
ليتوانيا	٦١١	٦٧٠	١٠,٧	٨,٥	—٦٣ ٧٩٦	٦٨,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢١٥	٢٨٢	١١,١	٢٣,٤	١٥١ ٢٠٨	٥٤,٧
جمهورية مولدوفا	٤٢٧	١٧٠	٦٤,٠	١٥,١	—٥١ ٥٤٥	١٢٠,٣
بولندا	٣ ٣٢٠	٣ ٥١٨	٧,٦	٦,١	—٤٤٣ ٧٠٠	٦٠,٣
رومانيا	٥٠٤	١ ٣٩١	٣,٦	٧,٣	٦٦١ ٤٥٨	٨,٧
الاتحاد الروسي	١ ٧٦٦	٩ ٧١٠	١,٥	١٧,١	٥ ٨٥٨ ٧٧٤	٩,٥
صربيا والجبل الأسود	٤٦٦	٦٥٩	٢٤,٠	١١,٧	٥٩ ٦٦٨	...
سلوفاكيا	٥٤٤	١ ٠٠٩	٣,٤	٥,٧	٢٨٦ ٩٠٣	٥٢,٦
سلوفينيا	٤١٢	٧٧٢	٣,٨	٦,٧	٣٣٤ ٠٧٠	٧٠,٠
طاجيكستان	١٣١	١١٤	١٧,٨	١٥,٢	٧١ ٦٧٤	٤١,٨
تركمنستان	١٢٣	١١٤	٤,٣	٥,٠	٦٣ ٥٧٣	١٢,٦
أوكرانيا	٢ ٣٥٥	١ ٤٣٩	١٢,٤	٧,٦	—٦٠٢ ٤١٥	٤٣,١
أوزبكستان	٨٨٣	١٩٦	٢٧,١	٦,٧	٤٦ ٤٩١	٢٨,٨

الجدول ألف ٧
المؤشرات الاقتصادية

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ من النمو السنوي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ من النمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
العالم	...	٥ ٥٧٨	٢,٨	٣,٥	٨ ٣٦٨	٦,٣	٢,٤	٦٩٥	٢,٢
البلدان المتقدمة	...	٢١ ٤٣٩	٢,٣	١,٢	٢٣ ٦٧٣	٢,٤	١,٢	٥ ٦٨٠	٣,١
البلدان النامية	...	١ ٣٥١	٤,٦	٤,٢	٤ ٣٠٧	١١,٥	٣,١	٥٥٨	٢,٢
آسيا والمحيط الهادي	...	١ ٠٩٣	٦,٦	٥,٧	٤ ١٣٧	١٣,٧	٣,١	٤٢٣	٢,٣
بنغلاديش	٤٩,٨	٤٠٠	٥,٠	٣,٢	١ ٧٧٠	٢١,٨	٣,١	٣١٣	٢,١
بوتان	...	٦٣٠	٦,٧	٣,٧	...	٣٣,٢	٣,٥	١٨٦	١,٣
كمبوديا	٣٥,٩	٣٠٠	٦,٥	٤,٠	٢ ٠٧٨	٣٤,٥	٣,٨	٣٠٠	١,١
مقاطعة هونج كونج الإدارية الخاصة فى الصين	...	٢٥ ٨٦٠	٣,٨	٢,٣	٢٧ ١٧٩	...	١,٨	...	...
مقاطعة مكاو الإدارية الخاصة فى الصين	...	...	٣,٢	١,٩	...	...	...	...	...
الصين القارية	٤,٦	١ ١٠٠	٩,٣	٨,٧	٥ ٠٠٣	١٤,٦	٣,٦	٣٤٩	٢,٩
فيجى	...	٢ ٢٤٠	٣,٣	٢,٢	٥ ٨٨٠	...	٠,٩	١ ٩٦٦	٠,٤–
بولينيزيا الفرنسية	...	...	٢,٢	٠,٤	...	...	...	...	...
الهند	٢٨,٦	٥٤٠	٦,٠	٤,٢	٢ ٨٩٢	٢٢,٢	٣,٢	٤٠٦	١,٦
إندونيسيا	٢٧,١	٨١٠	٣,٨	٢,٤	٣ ٣٦١	١٦,٦	٢,٢	٥٤٧	١,٢
كيريباس	...	٨٦٠	٤,٣	٢,٠	...	...	٠,٤–	...	٠,٩–
جمهورية كوريا	...	١٢ ٠٣٠	٥,٥	٤,٦	١٧ ٩٧١	٣,٢	٠,١–	٩ ٧٩٢	٥,٣
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٨,٦	٣٤٠	٦,١	٣,٦	١ ٧٥٩	٤٨,٦	٤,٨	٤٦٠	٢,٣
ماليزيا	١٥,٥	٣ ٨٨٠	٥,٨	٣,٤	٩ ٥١٢	٩,٧	١,٤	٤ ٨٥١	٢,٢
ملديف	...	٢ ٣٥٠	٧,٤	٥,٠	...	...	...	...	...
جزر مارشال	...	٢ ٧١٠	٠,٤–	٠,٦	...	...	...	...	...
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	...	٢ ٠٧٠	١,١	١,٠–	...	...	...	...	...
منغوليا	٣٥,٦	٤٨٠	٠,٤–	١,٦–	١ ٨٥٠	٢٨,١	٣,٩	٦٩٨	١,٤–
ميانمار	...	...	...	٦,٦	...	...	...	...	...
نيبال	٤٢	٢٤٠	٤,٢	١,٨	١ ٤٢٠	٤٠,٦	٢,٨	٢٠٨	٠,٥
كاليدونيا الجديدة	...	...	١,٣	١,٠–	...	...	...	...	...
باكستان	٣٢,٦	٥٢٠	٣,٧	١,٢	٢ ٠٩٧	٢٣,٣	٣,٤	٦٩٥	١,٦
بالاو	...	٦ ٥٠٠	١,٦	...	...	...	...	...	...
بابوا غينيا الجديدة	٣٧,٥	٥٠٠	٣,٢	٠,٥	٢ ٦١٩	٢٥,٧	٣,٩	٤٤٣	١,١
الفلبين	٣٦,٨	١ ٠٨٠	٣,٧	١,٤	٤ ٣٢١	١٤,٥	٢,٥	١ ٠٤٠	١,٢
ساموا	...	١ ٤٤٠	٣,٤	٢,٤	٥ ٨٥٤	...	٠,١–	١ ٦٤٥	١,٢
سنغافورة	...	٢١ ٢٣٠	٥,٥	٣,١	٢٤ ٤٨١	٠,١	٣,٠–	٣٢ ٠٧٣	١,٤
جزر سليمان	...	٥٦٠	٠,٨	٢,٤–	١ ٧٥٣	...	...	...	...
سري لانكا	٢٥	٩٣٠	٤,٦	٣,٣	٣ ٧٧٨	١٩,٠	١,٥	٧٤٥	٠,٤
تايلند	١٣,١	٢ ١٩٠	٤,٣	٣,٥	٧ ٥٩٥	٩,٨	٢,٣	٦٢٠	١,٩
تيمور - ليشتي	...	٤٦٠	٠,٤	٢,٣–	...	...	٠,٨–	...	٠,٥
تونغا	...	١ ٤٩٠	٢,٤	١,٩	٦ ٩٩٢	...	١,٩	...	٤,١
فانواتو	...	١ ١٨٠	٢,٣	٠,٦–	٢ ٩٤٤	...	٣,١	...	١,٣
فييت نام	٢٨,٩	٤٨٠	٧,٤	٥,٩	٢ ٤٩٠	٢١,٨	٤,٢	٢٩٦	٢,٨

الجدول ألف ٧ (تابع)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ من النمو السنوي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ من النمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	...	٣٣٢٣	٢,٦	١,٠	٧٤٩٣	٧,٠	٢,٥	٢٩٦٦	٢,٥
أنتيغوا وباربودا	...	٩١٦٠	٣,٢	١,٤	١٠٢٩٤	...	١,٣	...	٠,٠
الأرجنتين	...	٣٨١٠	٢,٣	١,٢	١٢١٠٦	١١,١	٢,٨	٩٦٢٧	٣,٠
جزر البهاما	...		١,٩	٠,١	...	...	...	...	...
بربادوس	...	٩٢٦٠	١,٤	١,٠	١٥٧٢٠	...	٠,٥–	١٨٧٩٨	١,٢
بليز	...	٣٣٧٠	٥,٨	٢,٧	٦٩٥٠	...	٥,٤	...	٢,٦
برمودا	...	...	...	١,٩	...	...	...	...	...
بوليفيا	٦٢,٧	٩٠٠	٣,٢	١,٠	٢٥٨٧	١٤,٩	٢,٧	٧٥٥	٠,٧
البرازيل	٢٢	٢٧٢٠	٢,٤	١,٠	٧٧٩٠	٥,٨	٤,٠	٣٢٢٧	٥,٦
شيلي	١٧	٤٣٦٠	٥,١	٣,٩	١٠٢٧٤	٨,٨	٢,٩	٦٣٤١	٢,٣
كولومبيا	٦٤	١٨١٠	٢,٥	٠,٦	٦٧٠٢	١٢,٣	١,٤–	٢٧٨٨	١,٦–
كوستاريكا	٢٢	٤٣٠٠	٤,٩	٢,٩	٩٦٠٦	٨,٨	٣,٤	٤٤٧٢	٢,٩
دومينيكا	...	٣٣٣٠	٠,٧	٠,٨	٥٤٤٨	...	١,٥–	٤٦٥٩	٠,٨–
الجمهورية الدومينيكية	٢٨,٦	٢١٣٠	٥,٣	٣,٧	٦٨٢٣	١١,٢	٣,٦	٤١٤٢	٥,١
إكوادور	٣٥	١٨٣٠	٢,١	٠,٣	٣٦٤١	٧,٧	٠,١	١٤٩١	٠,٩–
السلفادور	٤٨,٣	٢٣٤٠	٣,٨	٢,٠	٤٧٨١	٨,٥	١,١	١٦٢٨	٠,٣
غرينادا	...	٣٧١٠	٣,٠	٢,٠	٧٩٥٩	...	١,٣–	٣٦٤٥	٢,١
غواتيمالا	٥٦,٢	١٩١٠	٣,٦	٠,٩	٤١٤٨	٢٢,٣	٢,٤	٢٢٤٧	٠,٣
غيانا	...	٩٠٠	٣,٥	٣,٣	٤٢٣٠	...	٥,٠	...	٥,٥
هايتي	...	٤٠٠	١,٤–	٣,٢–	١٧٤٢	...	٤,٦–	٤٦٠	٣,٩–
هندوراس	٥٣	٩٧٠	٣,١	٠,٣	٢٦٦٥	١٣,٥	٣,١	١٢٢٣	١,٩
جامايكا	١٨,٧	٢٩٨٠	١,٠	٠,٢	٤١٠٤	٥,٢	١,١	١٩٥٧	١,٣
المكسيك	...	٦٢٣٠	٢,٨	١,٢	٩١٦٨	٤,١	٢,٠	٢٨٦٦	٢,٠
نيكاراغوا	٤٧,٩	٧٤٠	٣,٥	٠,٦	٣٢٦٢	١٧,٩	٤,٨	١٩٨٨	٤,٩
بنما	٣٧,٣	٤٠٦٠	٣,٩	٢,٣	٦٨٥٤	٧,٥	٤,٠	٣٦٠٥	٣,٨
باراغواي	٢١,٨	١١١٠	١,٧	٠,٧–	٤٦٨٤	٢٧,٢	٣,٣	٢٥٤٤	١,٥
بيرو	٤٩	٢١٤٠	٣,٩	٢,١	٥٢٦٠	١٠,٣	٤,٩	١٧٧٠	٣,٧
بورتوريكو	...	...	٤,٤	٣,٦	...	...	...	...	...
سانت كيتس ونيفس	...	٦٦٣٠	٣,٧	٢,٨	١٢٤٠٤	٣,٠	١,٤	٢١٢٣	٢,٥
سانت لوسيا	...	٤٠٥٠	١,٨	٠,٤	٥٧٠٩	٥,٤	٣,٢–	١٧٣٨	٥,٩–
سانت فنسنت وجزر غرينادين	...	٣٣١٠	٢,٢	٢,١	٦١٢٣	٨,٧	٣,٩	٢٤٧٧	١,٧
سورينام	...	٢٢٨٠	١,٧	٠,٩	...	...	٠,٣	٣٠٠٢	٠,٨
ترينيداد وتوباغو	٢١	٧٧٩٠	٤,٦	٣,٦	١٠٧٦٦	١,٢	٢,٤	٢١٣٥	٢,٧
أوروغواي	...	٣٨٢٠	١,٣	٠,٦	٨٢٨٠	١٢,٨	٣,٠	٧٣٦٣	٢,٩
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٣١,٣	٣٤٩٠	٠,٢–	٢,٥–	٤٩١٩	٤,٥	٠,٦	٦٠٧١	١,٦
الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	...	٢٤٥٣	٣,٥	١,٧	٥٩٢٩	١١,٢	٣,٣	٢١٤٠	٢,١
الجزائر	١٢,٢	١٩٣٠	٢,٨	١,٠	٦١٠٧	١٠,٣	٥,٥	٢١١٣	١,٨
البحرين	...	...	٤,٤	١,٥	...	...	...	...	...
قبرص	...	...	٤,٢	٣,٤	...	...	...	...	...

الجدول ألف ٧ (تابع)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ من النمو السنوي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ من النمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
مصر	١٦,٧	١٣٩٠	٤,٣	٢,٤	٣٩٥٠	١٦,١	٣,٢	١٩٩٦	٢,٢
جمهورية إيران الإسلامية		٢٠١٠	٤,١	٢,٤	٦٩٩٥	١١,٣	٣,٩	٢٤٨٠	٢,٤
الأردن	١١,٧	١٨٥٠	٤,٩	١,٦	٤٣٢٠	٢,٢	٣,٠	٩٩٦	٢,٤–
الكويت	...	١٧٩٦٠	٥,١	١,٨–	١٨٠٤٧	...	...	...	...
لبنان	...	٤٠٤٠	٣,٥	٢,٠	٥٠٧٤	١٢,٢	٢,١	٤٥٢٩٨	٥,٧
المغرب	١٩,٠	١٣١٠	٢,٩	١,٠	٤٠٠٤	١٦,٨	١٢,٢	١٧١١	٥,٩
عُمان	...	...	٤,٢	٠,٩	...	...	...	...	...
الأراضي الفلسطينية المحتلة	...	١١١٠	١,٦–	٦,٨–	...	٦,٢	٦,٢–	...	...
المملكة العربية السعودية	...	٩٢٤٠	٢,٣	٠,٥–	١٣٢٢٦	٤,٥	١,٧	١٤٦١٨	٥,٥
الجمهورية العربية السورية	...	١١٦٠	٤,٢	١,٤	٣٥٧٦	٢٣,٥	٤,٨	٢٧٦٨	٢,٠
تونس	٧,٦	٢٢٤٠	٤,٦	٣,٢	٧١٦١	١٢,١	٣,٣	٢٦٣٩	١,٣
تركيا	...	٢٨٠٠	٣,٦	١,٧	٦٧٧٢	١٣,٤	١,٢	١٧٦٦	٠,١
الإمارات العربية المتحدة	...	...	٤,٣	٢,٢–	...	...	...	...	...
اليمن	٤١,٨	٥٢٠	٥,٥	٢,٥	٨٨٩	١٥,٠	٦,٣	٥٢٤	٣,٨
إفريقيا جنوب الصحراء	...	**٥٠١**	**٢,٩**	**٠,٥**	**١٨٣٥**	**١٦,٨**	**٣,٧**	**٣٢٧**	**١,٤**
أنغولا	...	٧٤٠	٤,٠	٠,٨	٢٣٤٤	٨,٨	٤,٤	١٦١	١,٢
بنن	٢٩,٠	٤٤٠	٥,٠	٢,٢	١١١٥	٣٥,٧	٥,٤	٦٠٦	٤,٢
بوتسوانا	...	٣٥٣٠	٥,١	٢,٨	٨٧١٤	٢,٤	٠,٨–	٤٠٧	٢,٧–
بوركينا فاسو	٤٥,٣	٣٠٠	٤,٢	١,٧	١١٧٤	٣١,٠	٣,٢	١٦٤	٠,٧
بوروندى	٣٦,٤	٩٠	١,٢–	٣,١–	٦٤٨	٤٩,٠	٠,١–	١٠١	١,٤–
الكاميرون	٤٠,٢	٦٣٠	٣,٠	٠,٥	٢١١٨	٤٤,٢	٦,٠	١٢١٥	٤,٩
الرأس الأخضر	...	١٤٤٠	٥,٨	٣,٢	٥٢١٤	٦,٨	٥,٤	١٦٦٦	٤,٥
جمهورية أفريقيا الوسطى	...	٢٦٠	١,٠	١,٢–	١٠٨٩	٦٠,٨	٤,٠	٤٢٥	٣,٢
تشاد	٦٤,٠	٢٤٠	٤,٥	١,١	١٢١٠	٤٥,٦	٧,٦	٢٥٧	٣,٩
جزر القمر	...	٤٥٠	١,٨	٠,٨–	١٧١٤	٤٠,٩	٥,١	٣٨٦	٢,٠
جمهورية الكونغو الديمقراطية	...	١٠٠	٣,٦–	٥,٥–	٦٩٧	...	٠,٤	...	١,٤–
جمهورية الكونغو	...	٦٥٠	٢,١	١,١–	٩٦٥	٦,٢	٢,٦	٣٤٧	١,٤
كوت ديفوار	...	٦٦٠	١,٦	١,١–	١٤٧٦	٢٦,٢	٢,٨	٨٠٢	٢,٣
جيبوتى	...	٩١٠	٠,٢–	٢,٧–	٢٠٨٦	...	١,١	...	٠,٦–
غينيا الاستوائية	...	...	١٩,٧	١٦,٥	...	٦,٨	٥,٧	٦٥٤	٣,٦
إريتريا	٥٣,٠	١٩٠	٤,٨	٢,١	٨٤٩	١٣,٩	٦,١	٥٧	٠,٨
اثيوبيا	٤٤,٢	٩٠	٤,١	١,٧	٧١١	٤١,٨	١,٣	١٠٩	١,٣–
غابون	...	٣٣٤٠	٢,٠	٠,٧–	٦٣٩٧	٨,١	٠,٨	١٨٠٥	١,٢
غامبيا	٥٧,٦	٢٧٠	٣,٤	٠,١	١٨٥٩	٣٠,١	٤,٩	٢٢٠	٠,٩
غانا	٣٩,٥	٣٢٠	٤,٣	٢,٠	٢٢٣٨	٣٥,٨	٣,٥	٣٤٦	٠,٩
غينيا	٤٠,٠	٤٣٠	٣,٩	١,٥	٢٠٩٧	٢٤,٦	٤,٥	٢٣١	٢,٦
غينيا - بيساو	...	١٤٠	١,٤	٢,٢–	٧١١	٦٨,٨	٣,٨	٢٥٢	١,١
كينيا	٥٢,٠	٤٠٠	١,٦	٠,٧–	١٠٣٧	١٥,٨	١,٠	١٤٨	١,٤–
ليسوتو	...	٦١٠	٣,٤	٢,٤	٢٥٦١	١٦,٦	١,٩	٤٩٩	٠,٨
ليبريا	...	١١٠	٩,٨	٤,٢	...	...	...	...	...

الجدول ألف ٧ (تابع)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ من النمو السنوي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الاجمالي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ من النمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
مدغشقر	٧١,٣	٢٩٠	٢,٤	٠,٧–	٨٠٩	٢٩,٢	١,٧	١٧٣	٠,٦–
ملاوي	٦٥,٣	١٦٠	٢,٧	٠,٤	٦٠٥	٣٨,٤	٨,٦	١٢٨	٦,٢
مالى	٦٣,٨	٢٩٠	٥,٤	٢,٧	٩٩٤	٣٨,٤	٤,٨	٢٤٧	٢,٦
موريتانيا	٤٦,٣	٤٠٠	٤,٥	١,٧	١ ٧٦٦	١٩,٣	٢,٩	٢٧١	٠,٧
موريشيوس	...	٤ ١٠٠	٥,٠	٣,٩	١١ ٢٨٧	٦,١	١,٤	٤ ٨٤٦	٢,٥
موزامبيق	٦٩,٤	٢١٠	٧,٢	٤,٥	١ ١١٧	٢٦,١	٦,١	١٤٦	٣,١
ناميبيا	...	١ ٩٣٠	٣,٥	٠,٩	٦ ١٨٠	١٠,٨	٢,٦	١ ٠٣٦	١,٨
النيجر	٦٣,٠	٢٠٠	٢,٩	٠,٥–	٨٣٥	٣٩,٩	٣,٥	١٧٤	٠,١
نيجيريا	٣٤,١	٣٥٠	٣,٣	٠,٥	١ ٠٥٠	٢٦,٤	٣,٦	٨٧١	٣,٢
رواندا	٦٠,٣	٢٢٠	٥,٦	١,٥	١ ٢٦٨	٤١,٦	٦,٥	٢٣٤	٢,٨
سان تومي وبرنسيبي	...	٣٠٠	٢,٥	٠,١	...	١٧,٠	٣,٥	٢٢٦	١,٢
السنغال	٣٣,٤	٥٤٠	٤,٢	١,٤	١ ٦٤٨	١٦,٨	٣,٢	٢٦٥	٠,٦
سيشيل	...	٧ ٤٩٠	٣,٠	١,٥	...	٣,٣	٠,٥	٥٥٤	٠,٣–
سيراليون	٨٢,٨	١٥٠	٢,٣–	٤,١–	٥٤٨	٥٢,٧	١,٧–	٢٩٥	٢,٥–
جنوب أفريقيا	...	٢ ٧٥٠	٢,٣	٠,٣	١٠ ٣٤٦	٣,٨	٢,٠	٢ ٢٥١	٢,٥
السودان	...	٤٦٠	٥,٨	٣,٣	١ ٩١٠	...	٩,٥	...	٨,٠
سوازيلند	٤٠,٠	١ ٣٥٠	٣,٠	٠,٢	٤ ٧٢٦	١٢,٢	٠,٢	١ ١٨٩	٠,٦–
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٥,٧	٣٠٠	٤,٣	١,٥	٦٢١	٤٥,٠	٣,٦	٢٩٠	١,٤
توغو	٣٢,٣	٣١٠	٣,١	٠,١	١ ٦٩٦	٤٠,٨	٣,٣	٤٠٥	١,٢
أوغندا	٤٤,٠	٢٥٠	٦,٦	٣,٦	١ ٤٥٧	٣٢,٤	٣,٨	٢٣١	١,٧
زامبيا	٧٢,٩	٣٨٠	٢,٠	٠,٣–	٨٧٧	٢٢,٨	٦,٤	٢١٠	٣,٦
زمبابوي	٣٤,٩	...	٠,٠	٢,٢–	...	...	٢,٤	...	١,٠
اقتصاديات السوق المتقدمة	...	٣٠ ١٤٧	**٢,٤**	**١,٧**	**٣٠ ٧٦٧**	**٢,٠**	**١,٤**	**٢٣ ٠٨١**	**٤,٤**
أستراليا	...	٢١ ٩٥٠	٣,٨	٢,٦	٢٩ ٦٣٢	...	٢,٤	...	٢,٢
النمسا	...	٢٦ ٨١٠	٢,٠	١,٦	٣٠ ٠٩٤	٢,٤	٣,١	٢٥ ١١٧	٧,٤
بلجيكا	...	٢٥ ٧٦٠	١,٩	١,٦	٢٨ ٣٣٥	١,٣	٣,٠	٤١ ٨٧٦	٦,٥
كندا	...	٢٤ ٤٧٠	٣,٣	٢,٣	٣٠ ٦٧٧	...	٠,١	...	٢,٥
الدانمرك	...	٣٣ ٥٧٠	٢,١	١,٧	٣١ ٤٦٥	٢,١	١,٦	٣٦ ٤٢٠	٦,٠
فنلندا	...	٢٧ ٠٦٠	٢,٧	٢,٣	٢٧ ٦١٩	٣,٥	٢,٥	٣٢ ٠٣١	٦,٩
فرنسا	...	٢٤ ٧٣٠	١,٨	١,٤	٢٧ ٦٧٧	٢,٧	١,٢	٣٩ ٠٣٨	٥,٨
ألمانيا	...	٢٥ ٢٧٠	١,٣	١,٠	٢٧ ٧٥٦	١,١	١,٥	٢٢ ٩١١	٦,٤
اليونان	...	١٣ ٢٣٠	٢,٩	٢,١	١٩ ٩٥٤	٦,٩	١,٠–	٩ ١٤٤	١,١
آيسلندا	...	٣٠ ٩١٠	٢,٩	١,٨	٣١ ٢٤٣	...	٠,٥	...	١,٧
آيرلندا	...	٢٧ ٠١٠	٧,٤	٦,٢	٣٧ ٧٣٨	...	...	...	...
إسرائيل	...	١٦ ٢٤٠	٣,٧	١,٢	٢٠ ٠٣٣	...	...	...	...
إيطاليا	...	٢١ ٥٧٠	١,٤	١,٣	٢٧ ١١٩	٢,٧	٠,١	٢١ ٤٣٧	٤,٩
اليابان	...	٣٤ ١٨٠	١,٢	٠,٩	٢٧ ٩٦٧	...	٢,٠–	...	٣,٣
لكسمبرغ	...	٤٥ ٧٤٠	٤,٤	٣,١	٦٢ ٢٩٨	...	٢,٤	...	...
مالطة	...	١٠ ٧٨٠	٣,٤	٢,٧	١٧ ٦٣٣	...	...	...	...
هولندا	...	٢٦ ٢٣٠	٢,٣	١,٦	٢٩ ٣٧١	...	...	...	٤,١

الجدول ألف ٧ (تتمة)

	نسبة الفقر في البلاد	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تعادل القوة الشرائية	القيمة الزراعية المضافة		نصيب العامل الزراعي من القيمة الزراعية المضافة	
	(٪ من مجموع السكان)	(السعر الحالي للدولار)	(٪ من النمو السنوي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الدولي الحالي للدولار)	(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	(٪ من النمو السنوي)	(السعر الثابت للدولار في ٢٠٠٠)	(٪ من النمو السنوي)
	أحدث السنوات	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣	٢٠٠٣	١٩٩٢–٢٠٠٣
نيوزيلندا	...	١٥ ٥٣٠	٣,٤	٢,٣	٢٢ ٥٨٢	...	٢,٧	...	٢,٥
النرويج	...	٤٣ ٤٠٠	٣,١	٢,٦	٣٧ ٦٧٠	١,٥	١,٠	٢٨ ٠٤٣	٣,٧
البرتغال	...	١١ ٨٠٠	٢,١	١,٦	١٨ ١٢٦	...	٠,٦	...	٣,٤
أسبانيا	...	١٧ ٠٤٠	٢,٧	٢,٢	٢٢ ٣٩١	...	٠,٨	...	٤,٥
السويد	...	٢٨ ٩١٠	٢,٢	١,٨	٢٦ ٧٥٠	١,٨	٠,٥	٣١ ٩٦٠	٣,٥
سويسرا	...	٤٠ ٦٨٠	١,٠	٠,٤	٣٠ ٥٥٢	...	...	...	...
المملكة المتحدة	...	٢٨ ٣٢٠	٢,٦	٢,٤	٢٧ ١٤٧	...	...	...	...
الولايات المتحدة الأمريكية	...	٣٧ ٨٧٠	٣,٢	٢,١	٣٧ ٥٦٢	...	٤,٤	...	٦,٠
								...	
البلدان التى تمر بمرحلة تحول	...	**٢ ٥٨٣**	**٠,٩**	**٠,١**	**٧ ٩٩٧**	**٦,٩**	**٠,٤**	**٢٠٠٧**	**٢,٥**
ألبانيا	٢٥,٤	١ ٧٤٠	٦,١	٦,٠	٤ ٥٨٤	٢٤,٧	٤,٨	١ ٣٩٣	٦,٦
أرمينيا	٥٠,٩	٩٥٠	٣,٧	٢,٨	٣ ٦٧١	٢٣,٥	٢,٢	٢ ٨٠٩	٦,٢
أذربيجان	٤٩,٠	٨٢٠	٠,٦–	١,٤–	٣ ٦١٧	١٤,٣	١,٣	١ ٠٧٦	٠,٤
بيلاروس	٤١,٩	١ ٦٠٠	١,١	١,٠	٦ ٠٥٢	٩,٨	١,٤–	٢ ٧٦٦	٢,٩
البوسنة والهرسك	١٩,٥	١ ٥٣٠	١٥,٨	١٦,٤	٥ ٩٦٧	١٤,٩	٨,٢	...	١٣,٩
بلغاريا	١٢,٨	٢ ١٣٠	٠,٦	١,٢	٧ ٧٣١	١١,٧	٢,٩	٦ ٨٢٦	٨,٤
كرواتيا	...	٥ ٣٧٠	٢,٣	٢,٢	١١ ٠٨٠	٨,٤	٢,١–	٩ ٣٠٢	٥,٣
الجمهورية التشيكية	...	٧ ١٥٠	١,٩	٢,٠	١٦ ٣٥٧	٣,٥	٥,٠	٥ ٢٨٠	٣,٥
إستونيا	٨,٩	٥ ٣٨٠	٢,٥	٢,٨	١٣ ٥٣٩	٤,٥	٢,٠–	٣ ٤٤٠	١,٢
جورجيا	١١,١	٧٧٠	٢,٦–	٢,٣–	٢ ٥٨٨	٢٠,٥	١,٧	١ ٥٠٣	٤,١
هنغاريا	١٧,٣	٦ ٣٥٠	٢,٨	٢,٨	١٤ ٥٨٤	...	٠,٢	٣ ٩٩٠	١,٧
كازاخستان	٣٤,٦	١ ٧٨٠	١,٣	١,٤	٦ ٦٧١	٧,٨	٠,٦	١ ٤٣٦	١,٥–
قيرغيزستان	٤٧,٦	٣٤٠	١,٢–	٢,٠–	١ ٧٥١	٣٨,٧	٣,٣	٩٦١	٣,٥
لاتفيا	...	٤ ٤٠٠	١,٩	١,٩	١٠ ٢٧٠	٤,٥	٣,٤–	٢ ٥١٣	٢,٩
ليتوانيا	...	٤ ٥٠٠	٠,٣	٠,٤	١١ ٧٠٢	٧,٣	١,٦	٤ ٤٢٤	٦,٣
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	...	١ ٩٨٠	٠,٢–	٠,٧–	٦ ٧٩٤	١٢,٢	١,٠–	٣ ٠٩٦	٣,٠
جمهورية مولدوفا	٢٣,٣	٥٩٠	٥,٥–	٤,٤–	١ ٥١٠	٢٢,٥	٩,٧–	٧٠٦	٤,٨–
بولندا	٢٣,٨	٥ ٢٨٠	٤,١	٤,٢	١١ ٣٧٩	٣,١	١,٦	١ ٣٩٧	٣,١
رومانيا	٢١,٥	٢ ٢٦٠	١,١	١,٤	٧ ٢٧٧	١١,٩	٠,٧	٣ ٦٢١	٤,٨
الاتحاد الروسي	٣٠,٩	٢ ٦١٠	١,٢–	٠,٩–	٩ ٢٣٠	٥,٢	٠,٣–	٢ ٣٢٣	٢,٣
صربيا والجبل الأسود	...	١ ٩١٠	٢,٦	٤,٨	...	...	...	...	...
سلوفاكيا	...	٤ ٩٤٠	٢,٩	٢,٦	١٣ ٤٩٤	٣,٧	٢,٨	...	...
سلوفينيا	...	١١ ٩٢٠	٣,١	٣,١	١٩ ١٥٠	...	٠,٣–	٣٠ ٧١٣	١٠,١
طاجيكستان	...	٢١٠	٥,٣–	٤,٥–	١ ١٠٦	٢٣,٤	١,٥–	٤٥٤	١,٣
تركمنستان	...	١ ١٢٠	٥,٦	٢,٢	٥ ٩٣٨	...	٥,٠	١ ٣٥٢	٤,١
أوكرانيا	٣١,٧	٩٧٠	٤,٦–	٣,٣–	٥ ٤٩١	١٤,١	٢,٦–	١ ٤٠٠	١,٦
أوزبكستان	٢٧,٥	٤٢٠	١,٣	٠,٤–	١ ٧٤٤	٣٥,٢	١,٧	١ ٦٠١	٢,٠

الجدول ألف ٨

إنتاجية العوامل الاجمالية

	التغير في إنتاجية العوامل الانتاجية		التغير في الكفاءة		التغير التقني	
	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١
	(النسبة المئوية للتغير سنويا)					
البلدان النامية	٢,٦–	١,٧	٠,٠	٠,٤–	٢,٦–	٢,٠
آسيا والمحيط الهادي	٣,٥–	١,٩	٠,١–	٠,٦–	٣,٤–	٢,٥
بنغلاديش	٣,٢–	١,١	٠	٠	٣,٢–	١,١
الصين القارية	٤,٤–	٣,٦	٠	٠	٤,٤–	٣,٦
مقاطعة تايوان الصينية	٠,٥	٠,٣	٠	٠	٠,٥	٠,٣
فيجي	٠,٤–	٠,٣–	٠,١–	٢,٣–	٠,٢–	٢
الهند	٥,٢–	١–	٠	٢,٧–	٥,٢–	١,٧
إندونيسيا	٠,٥–	١,١–	٠	٠	٠,٥–	١,١–
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	١	١,٦	١,٤–	١,٣	٢,٥	٠,٢
جمهورية كوريا	٤,٥–	١,٢–	٠	٠	٤,٥–	١,٢–
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٢–	٣,٣	٠,٦–	١,٩	٠,٥	١,٤
ماليزيا	١,٨	١,٥	٠	٠	١,٨	١,٥
منغوليا	٨,٣–	٣,٩	٠,٧–	١,٤	٧,٧–	٢,٥
ميانمار	٠	١,٨	٠,٦	٠,٥	٠,٦–	١,٣
نيبال	٣,٨–	١,٢	٠,٢–	٠	٣,٦–	١,٢
باكستان	٠,٧–	٢,٧	١,٨–	٠,٢	١,١	٢,٥
الفلبين	١,٣	٠,٤	٠	٠	١,٣	٠,٤
سري لانكا	٠,٧	٠,٢–	٠,٢	١–	٠,٦	٠,٨
تايلند	٠,٢	١,٤	٠,٢	٠	٠,١–	١,٤
فييت نام	٠,٤	١	٠,٢–	٠,٦–	٠,٧	١,٦
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١,٢–	٠,٤	٠,١	٠,١–	١,٣–	٠,٥
الأرجنتين	٢,٢–	٣,٤–	٠	٠	٢,٢–	٣,٤–
بربادوس	٢,٩	٠,٩	٠,٣	١,٨–	٢,٦	٢,٧
بليز	٢	١	١,٤	١–	٠,٥	٢
بوليفيا	٠,٦	٢,٦	١	٠	٠,٤–	٢,٦
البرازيل	٣–	١,١	٠	٠	٣–	١,١
شيلي	١,٥	٢,٩	٠,٢–	٠,١	١,٧	٢,٨
كولومبيا	١,٤	١	٠,٣	٠	١,١	١
كوستاريكا	٢,٦	٢,٨	١	٠,٣	١,٦	٢,٤
كوبا	٠,٩–	٠,٢	١,٤–	١,٦–	٠,٥	١,٨
الجمهورية الدومينيكية	٠,٢	٠,٥	٠	٠	٠,٢	٠,٥
إكوادور	١,٤–	١,٣	٠	٠,١	١,٣–	١,٢
السلفادور	١,٤	٠,١–	٠,٣	١,٢–	١,١	١,٢
غواديلوب	٠,٦–	١,٧	٢,٤–	٠,١	١,٨	١,٦
غواتيمالا	٢,١	٠,٨	٠,٧	٠	١,٤	٠,٨
غيانا	١,٢	١,٨	٠,٣–	٠,٨	١,٥	١
هايتي	١,٤–	٠,٢–	٠	٠	١,٤–	٠,٢–
هندوراس	١,٣–	٠,٤	٠,٣	٠,٦–	١,٦–	١
جامايكا	٠,٦	١,٦	٠,٣	٠,٨–	٠,٢	٢,٤
مارتينيك	١,٥–	٢,١	١,٤–	٠	٠,١–	٢,١
المكسيك	١,٢	١,١	٠,٦	٠,٦–	٠,٦	١,٧
نيكاراغوا	٤,٣–	١,٥	١,٢–	٠,٧	٣,١–	٠,٩
بنما	٠,٢–	٠,٥	١,١–	٠,٥–	٠,٩	١
باراغواي	٠,٥–	١,٩–	٠	٠	٠,٥–	١,٩–
بيرو	٠,٩–	٢,٥	٠,٩–	٠,٥	٠	٢
سانت لوسيا	٠,٧–	٣–	٠	٢,٩–	٠,٧–	٠,٢–

الجدول ألف ٨ (تابع)

	التغير في إنتاجية العوامل الانتاجية		التغير في الكفاءة		التغير التقني	
	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١	١٩٨١–١٩٦١	٢٠٠٠–١٩٨١
	(النسبة المئوية للتغير سنويا)					
سانت فنسنت وجزر غرينادين	١–	٠,٢	٢,٩–	١,٤	١,٩	١,٢–
سورينام	٣,٣	٤,٣–	١,٨	٤–	١,٤	٠,٣–
ترينيداد وتوباغو	١,٦–	٠,٥	٠,٧–	١,٢–	٠,٩–	١,٧
أوروغواي	١,٥–	٠,٦	٠	٠	١,٥–	٠,٦
جمهورية فنزويلا البوليفارية	١,٨	٢	١,٣	٠,١	٠,٥	١,٩
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	**٠,٦**	**٢,٤**	**٠,٢–**	**٠,٢**	**٠,٧**	**٢,١**
أفغانستان	١,٥–	٢,١	٠,٣	٠	١,٧–	٢,١
الجزائر	٠,٨–	٣,٢	٢,٢–	١,١	١,٤	٢
قبرص	٣,٣	٤,٤	٠,٨–	٠,٤	٤,٢	٤,١
مصر	١,١	٢,١	٠	٠	١,١	٢,١
جمهورية إيران الإسلامية	٠,٢	٢,٣	٠,٢–	٠	٠,٣	٢,٣
العراق	٣,١–	١–	٢,٣–	١,٩–	٠,٨–	٠,٩
الأردن	٣,٤–	١,٦	١–	٠,١–	٢,٤–	١,٧
لبنان	٣,٨	٢,٧	٠	٠	٣,٨	٢,٧
الجماهيرية العربية الليبية	٤,٦	٤,٥	٣,٥	٢	١,١	٢,٤
المغرب	١,٧	٢,٩	٠,٦	١,٢	١,١	١,٧
المملكة العربية السعودية	٣,٣–	٤,٨	١,٩–	٢,٤	١,٤–	٢,٣
الجمهورية العربية السورية	١,٤	٠,٣	٠	٠,١–	١,٤	٠,٤
تونس	٣,٣	٢	٠,٧	٢,٢	٢,٥	٠,٢–
تركيا	١	٢,٧	٠	٠	١	٢,٧
اليمن	١٠,٣–	٢,١	٣,٣–	١,٦	٧,٣–	٠,٤
أفريقيا جنوب الصحراء	**٣,٧–**	**١,٩**	**٠,١**	**٠,٠**	**٣,٨–**	**٢,٠**
أنغولا	٣,٧–	٥,٣	٣,٥–	٤,١	٠,٢–	١,١
بنن	٠,٥	٢,٤	٠,٥	٠,٣	٠,١	٢
بوتسوانا	٢,٤–	٢,٢–	٠,٢–	١–	٢,٢–	١,٢–
بوركينا فاسو	٩–	٠,٥–	١–	٢,٥–	٨,١–	٢
بوروندى	١١,٥–	٠,٤–	٠	٠	١١,٥–	٠,٤–
الكاميرون	٦,٨–	١,١	٠	٠	٦,٨–	١,١
تشاد	٣,١–	٠,٢	٠	٠	٣,١–	٠,٢
جمهورية الكونغو	٢,٣–	١,٤–	٠	٠	٢,٣–	١,٤–
كوت ديفوار	٤,١–	١,٩	٠	٠	٤,١–	١,٩
إريتريا	...	١,٩–	...	٢,٢–	...	٠,٣
اثيوبيا	...	٣,٧	...	٠	...	٣,٧
غابون	٥,٢–	٢,٩	٠	٠	٥,٢–	٢,٩
غامبيا	٤,٦–	٠,٧–	٢,٨–	٠,٥–	١,٩–	٠,٢–
غانا	٦,٦–	٤,٣	٠	٠	٦,٦–	٤,٣
غينيا	٢,٤–	١,٤–	٠	٠	٢,٤–	١,٤–
كينيا	٠,٨	١,١	٢,١	٠,٤–	١,٣–	١,٥
ليسوتو	٢,٩–	٠,٥–	٢,٧–	١,١–	٠,٢–	٠,٦
مدغشقر	٠,٩–	٠,٦	٠	٠	٠,٩–	٠,٦
ملاوي	٠,٨–	٢,٦	١,٣–	١,٦	٠,٤	١
مالى	٥,٢–	١,٦–	٠	٢,٢–	٥,٢–	٠,٦
موريشيوس	٠,٦	٠,٣–	٠	٠	٠,٦	٠,٣–
موزامبيق	٢,٣–	٠,٦	٠	٠,٢–	٢,٣–	٠,٨
النيجر	٦,٣–	١,٣	٠	٠	٦,٣–	١,٣
نيجيريا	١٠,٥–	٣,٦	٠	٠	١٠,٥–	٣,٦

الجدول ألف ٨ (تتمة)

	التغير في إنتاجية العوامل الانتاجية		التغير في الكفاءة		التغير التقني	
	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٨١–٢٠٠٠
	(النسبة المئوية للتغير سنويا)					
ريونيون	٢	٥,٨	١,١–	٢,٦	٣,٢	٣,١
رواندا	١,٦	٠,٦	٠	٠	١,٦	٠,٦
السنغال	٣,٤–	٠,٢	٢,٣–	٠,٣–	١,١–	٠,٥
سيراليون	٠,٦–	١,٥	٠,٧–	١,١	٠,١	٠,٤
السودان	٠,٧–	٢	٠	٠	٠,٧–	٢
سوازيلند	٠,٤–	١,٩	٠,١	٠,٥	٠,٥–	١,٤
جمهورية تنزانيا المتحدة	١,١	٢,٢	١,٧	٠	٠,٦–	٢,٢
توغو	٣,٦–	١,٣	٠,٤	٠,٣–	٣,٩–	١,٦
أوغندا	١,٦	٣,٨–	٠	٠	١,٦	٣,٨–
زامبيا	٠,٤–	١,٤	٠,١–	١,٢–	٠,٣–	٢,٦
زمبابوي	٠,٧	٠,٨	٠,٧–	٠,٤–	١,٤	١,٣
	١٩٦١–١٩٨١	١٩٩٣–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٩٣–٢٠٠٠	١٩٦١–١٩٨١	١٩٩٣–٢٠٠٠
البلدان التي تمر بمرحلة تحول	...	١,٩	...	٠,٠	...	١,٨
ألبانيا	...	٥,٨	...	٤	...	١,٧
أرمينيا	...	٧,٥	...	٧,٣	...	٠,٢
أذربيجان	...	٨,١	...	٦,١	...	١,٩
بيلاروس	...	١,٧–	...	٢,٤–	...	٠,٧
البوسنة والهرسك	...	٣,٤–	...	٢,٨–	...	٠,٧–
بلغاريا	...	٤,٣	...	١,٤	...	٢,٩
كرواتيا	...	٢,٤	...	٠	...	٢,٤
الجمهورية التشيكية	...	٢–	...	٠	...	٢–
إستونيا	...	٠,٣	...	١,٧	...	١,٤–
جورجيا	...	٠,٤–	...	٠,٩–	...	٠,٥
هنغاريا	...	٠	...	٠	...	٠
كازاخستان	...	٨,١	...	١,٥	...	٦,٥
قيرغيزستان	...	٣,٩	...	١,٥	...	٢,١
لاتفيا	...	٠,٩–	...	٠	...	٠,٩–
ليتوانيا	...	٢,١–	...	١,٣–	...	٠,٨–
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	...	٦,٩–	...	٤,٩–	...	٢,١–
جمهورية مولدوفا	...	٥,٧	...	٢,٩	...	٢,٨
بولندا	...	٠,٢–	...	٠	...	٠,٢–
رومانيا	...	٠,٦	...	٠,٩–	...	١,٥
الاتحاد الروسي	...	٣,٣	...	٠	...	٣,٣
صربيا والجبل الأسود	...	١,٣–	...	٠	...	١,٣–
سلوفاكيا	...	٢,٤–	...	١,٧–	...	٠,٨–
سلوفينيا	...	٢,٣	...	٠	...	٢,٣
طاجيكستان	...	٦,١	...	٤,٢	...	١,٨
تركمنستان	...	٠,٧	...	١,٥–	...	٢,٢
أوكرانيا	...	٢,٨	...	٠	...	٢,٨
أوزبكستان	...	٠,٢–	...	١,٢–	...	١

- **المراجع**
- **الفصول الخاصة من**
  حالة الأغذية والزراعة
- **مطبوعات مختارة**

المراجع

Aghion, P., Caroli, E. & Garcia-Penalosa, C. 1999. Inequality and growth: the perspective of new growth theories. *Journal of Economic Literature*, 37(4): 1615–1660.

AMAD (Agricultural Marketing Access Database). 2004. Available at http://www.amad.org.

Anderson, K. 2000. Agriculture's "multifunctionality" and the WTO. *The Australian Journal of Agricultural and Resource Economics,* 44(3): 475–494.

Anderson, K. 2002. *Agricultural trade reform and poverty reduction in developing countries*. Policy Discussion Paper 0234. Adelaide, Australia, Centre for International Economic Studies.

Anderson, K. & Martin, W., eds. 2005 (forthcoming). *Agricultural trade reform and the Doha Development Agenda*. Washington, DC, World Bank.

Anderson, K., Dimaranan, B., Francois, J., Hertel, T., Hoekman, B. & Martin, W. 2001. The cost of rich (and poor) country protection to developing countries. *Journal of African Economies*, 10(3): 227–257.

Anton, J. 2004. *Analysis of the impact of decoupling: overview of on-going OECD work*. Presentation at an Informal Expert Consultation on Domestic Support. FAO, Rome, 30–31 August 2004.

Arndt, C., Jensen, H.T., Robinson, S. & Tarp, F. 2000. Marketing margins and agricultural technology in Mozambique. *Journal of Development Studies*, 37(1): 121–137.

Atkinson, A.B. & Bourguignon, F., eds. 2000. *Handbook of income distribution*. Vol. 1. Amsterdam, North-Holland.

Badiane, O. & Kherallah, M. 1999. Market liberalisation and the poor. *Quarterly Journal of International Agriculture*, 38(4): 341–358.

Bardhan, P. 2004. A powerful, but limited, theory of development. *Economic Development and Cultural Change,* 52(2): 475–486.

Benjamin, D. 1992. Household composition, labor markets, and labor demand: testing for separation in agricultural household models. *Econometrica*, 60(2): 287– 322.

Binswanger, H. 1989. The policy response of agriculture. *In* S. Fischer & D. de Tray, eds. *Proceedings of the Annual Conference on Development Economics*, pp. 231–258. Supplement to *The World Bank Economic Review*, Washington, DC, World Bank.

Bruno, M., Ravallion, M. & Squire, L. 1998. Equity and growth in developing countries: old and new perspectives on the policy issues. *In* V. Tanzi & K. Chu, eds. *Income distribution and high quality growth*. Cambridge, Massachusetts, USA, MIT Press.

Carter, C. & Smith, V. 2001. The potential impacts of state trading enterprises on world markets: the exporting country case. *Canadian Journal of Agricultural Economics*, 49(4): 429–439.

Carter, C., Loyns, R. & Berwald, D. 1998. Domestic costs of statutory marketing authorities: the case of the Canadian Wheat Board. *American Journal of Agricultural Economics*, 80(2): 313–324.

Caves, R.E. & Pugel, T.A. 1982. New evidence on competition in grain trade. *Food Research Institute Studies*, 18(3): 261–274.

Chen, S. & Ravallion, M. 2003. Welfare impacts of China's accession to the WTO. *In* D. Bhattasali, S. Li & W. Martin, eds. *China and the WTO: accession, policy reform, and poverty reduction strategies*, pp. 261–282. Washington, DC, World Bank and New York, USA, Oxford University Press.

Chuang, Y.-C. & Lin, C.-M. 1999. Foreign direct investment, R&D and spillover efficiency: evidence from Taiwan's manufacturing firms. *The Journal of Development Studies*, 35(4): 117–137.

Cline, W. 2003. *Trade policy and global poverty*. Washington, DC, Institute for International Economics.

Crow, J.A. 1992. *The epic of Latin America*. Fourth edition. Berkeley, California, USA, The University of California Press.

de Ferranti, D., Perry, G.E., Foster, W., Lederman, D. & Valdés, A. 2005. *Beyond the city: the rural contribution to development*. World Bank Latin American and Caribbean Studies. Washington, DC, World Bank.

de Gorter, H. 2004. *Domestic support disciplines on agriculture in the WTO: where to go from here?* Presentation at an Informal Expert Consultation on Domestic Support. FAO, Rome, 30–31 August 2004.

de Janvry, A., Fafchamps, M. & Sadoulet, E. 1991. Peasant household behavior with missing

markets: some paradoxes explained. *The Economic Journal*, 101(409): 1400–1417.

de Janvry, A., Sadoulet, E. & Gordillo de Anda, G. 1995. NAFTA and Mexico's maize producers. *World Development*, 23(8): 1349–1362.

Deininger, K. & Olinto, P. 2000. *Asset distribution, inequality, and growth*. Policy Research Working Paper No. 2375. Washington, DC, World Bank.

Devarajan, S., Go, D.S. & Li, H. 1999. *Quantifying the fiscal effects of trade reform*. Policy Research Working Paper No. 2162. Washington, DC, World Bank.

Dixit, P.M. & Josling, T. 1997. *State trading in agriculture: an analytical framework*. International Agricultural Trade Research Consortium Working Paper 97-4 (available at http://iatrcweb.org/publications/working.htm).

Ebrill, L., Stotsky, J. & Gropp, R. 1999. *Revenue implications of trade liberalization*. Occasional Paper No. 180. Washington, DC, International Monetary Fund.

Edmonds, E. & Pavcnik, N. 2002. *Does globalization increase child labor? Evidence from Vietnam*. Working Paper 8760. Cambridge, Massachusetts, USA, National Bureau of Economic Research.

FAOSTAT (FAO Statistical Databases). 2005. Available at faostat.fao.org.

FAO. 1993. *Design of poverty alleviation in rural areas*, by R. Gaiha. FAO Economic and Social Development Paper 115. Rome

FAO. 2000. *Guidelines for national FIVIMS. Background and principles*. IAWG Guidelines Series No. 1. Rome.

FAO. 2002. *The State of Food Insecurity in the World 2002*. Rome.

FAO. 2003a. *World agriculture: towards 2015/2030. An FAO perspective*, edited by J. Bruinsma. Rome, FAO and London, Earthscan (available at: www.fao.org/docrep/005/y4252e/y4252e00.htm).

FAO. 2003b. *Trade reforms and food security: conceptualizing the linkages*. Rome.

FAO. 2003c.Anti-Hunger Programme: a twin-track approach to hunger reduction: priorities for nationaland international action. Rome (also available at ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/006/j0563e/j0563e00.pdf).

FAO. 2004a. *The State of Agricultural Commodity Markets 2004*. Rome.

FAO. 2004b. *The State of Food Insecurity in the World 2004*. Rome.

FAO. 2004c. *Socio-economic analysis and policy implications of the roles of agriculture in developing countries research programme summary report 2004*. Rome (available at ftp://ftp.fao.org/es/esa/roa/pdf/summary.pdf).

FAO. 2005a. *Food security in the context of economic and trade policy reforms: insights from country experiences*. CCP 05/11. Rome.

FAO. 2005b. *Domestic support: trade related issues and the empirical evidence*. FAO Trade Policy Technical Notes on issues related to the WTO negotiations on agriculture, No. 5. Rome (available at ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/007/j5012e/j5012e00.pdf).

FAO. 2005c. *Export competition: selected issues and the empirical evidence.* FAO Trade Policy Technical Notes on issues related to the WTO negotiations on agriculture, No. 4. Rome (available at ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/007/j5013e/j5013e00.pdf).

Francois, J.F. 2001a. *Modeling the impact of WTO negotiations on EU agriculture: an application of the GTAP model*. Paper prepared for the European Commission-FAIR Project "Assessment of the GTAP modeling framework for policy analysis from a European Perspective".

Francois, J.F. 2001b. *The next WTO round: North-South stakes in new market access negotiations*. Adelaide, Australia, Centre for International Economic Studies and Amsterdam and Rotterdam, Netherlands, Tinbergen Institute.

Francois, J.F. & Martin, W. 2004. Commercial policy variability, bindings, and market access. *European Economic Review*, 48(3): 665–679.

Francois, J.F., van Meijl, H. & van Tongeren, F.W. 2003. *Economic benefits of the Doha Round for the Netherlands*. Report submitted to the Ministry of Economic Affairs, Directorate-General for Foreign Economic Relations, Netherlands. The Hague, Agricultural Economics Research Institute.

Francois, J.F., van Meijl, H. & van Tongeren, F.W. 2005. Trade liberalization in the Doha Development Round. *Economic Policy*, 20(42): 349–391.

Friedman, J. & Levinsohn, J. 2002. The distributional impacts of Indonesia's financial crisis on household welfare: a "rapid response" methodology. *The World Bank Economic Review,* 16(3): 397–423.

GATT. 1994. *The results of the Uruguay Round of multilateral trade negotiations: legal texts*. Geneva, Switzerland, GATT Secretariat.

Gisselquist, D. & Pray, C. 1997. The impact of Turkey's 1980s seed regulatory reform. *In* D. Gisselquist & J. Srivastava, eds. *Easing barriers*

to movement of plant varieties for agricultural development, pp. 113–131. Discussion Paper 367. Washington, DC, World Bank.

GTAP (Global Trade Analysis Project) 6.4 database.Available at http://www.gtap.agecon.purdue.edu/databases/v6/default.asp.

Haley, S. 1995. *U.S. imports of Canadian wheat: estimating the effect of the U.S. Export Enhancement Program.* International Agricultural Trade Research Consortium Working Paper 95-2 (available at http://iatrcweb.org/publications/working.htm).

Hamilton, S.F. & Stiegert, K.W. 2002. An empirical test of the rent-shifting hypothesis: the case of state trading enterprises. *Journal of International Economics*, 58(1): 135–157.

Harrison, G.W., Rutherford, T.F. & Tarr, D.G. 1997. Quantifying the Uruguay Round. *The Economic Journal*, 107: 1405–1430.

Hathaway, D.E. & Ingco, M.D. 1996. Agricultural liberalization and the Uruguay Round. *In* W. Martin & L.A. Winters, eds. *The Uruguay Round and the developing countries*, pp. 30–58. Cambridge, UK, Cambridge University Press.

Hertel, T.W. & Ivanic, M. 2005 (forthcoming). *Agricultural trade policy and poverty in developing countries*. ESA Working Paper. Rome, FAO.

Hertel, T.W. & Reimer, J.J. 2004. *Predicting the poverty impacts of trade liberalization: a survey*. Unpublished manuscript. West Lafayette, Indiana, USA, Center for Global Trade Analysis, Purdue University.

Hertel, T.W. & Winters, L.A., eds. 2005. *Putting development back into the Doha Agenda: poverty impacts of a WTO agreement*. Washington, DC, World Bank and New York, USA, Oxford University Press (forthcoming).

Hertel, T.W., Zhai, F. & Wang, Z. 2004. Implications of WTO accession for poverty in China. *In* D. Bhattasali, S. Li & W. Martin, eds. *China and the WTO: accession, policy reform, and poverty reduction strategies*, pp. 283–303. Washington, DC, World Bank and New York, USA, Oxford University Press.

Hertel, T.W., Ivanic, M., Preckel, P.V. & Cranfield, J.A.L. 2004. The earnings effects of multilateral trade liberalization: implications for poverty. *The World Bank Economic Review*, 18(2): 205–236.

Hertel, T.W., Ivanic, M., Preckel, P.V., Cranfield, J.A.L. & Martin, W. 2003. Short- versus long-run implications of trade liberalization for poverty in three developing countries. *American Journal of Agricultural Economics,* 85(5): 1299–1306.

IMF (International Monetary Fund)/World Bank. 2002. Market access for developing countries exports – selected issues. Washington, DC, World Bank. (mimeo)

Ingco, M. & Nash, J.D., eds. 2004. *Agriculture and the WTO: creating a trading system for development*. Washington, DC, World Bank and New York, USA, Oxford University Press.

Jales, M. 2004. *The impact of export competition policies: export subsidies and export credits*. Presentation at an Informal Expert Consultation on Export Competition: Equivalence of Alternative Policies and Mechanisms. FAO, Rome, 25–26 November 2004.

Johnson, D.G. 1973. *World agriculture in disarray*. London, Fontana/Collins.

Kehoe P.J. & Kehoe, T.J. 1994. A primer on static applied general equilibrium models. *Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review*, 18(2) (available at http://minneapolisfed.org/research/QR/QR1821.pdf).

Khan, H.A. 2003. *Innovation and growth in East Asia: the future of miracles*. Houndmills, Basingstoke, UK, Macmillan.

Larue, B., Fulton, M. & Veeman, M. 1999. On exporting by import state traders and peculiar effects of negotiated minimum access commitments. *Canadian Journal of Agricultural Economics,* 47(4): 375–384.

Lipton, M. & Ravallion, M. 1995. Poverty and policy. *In* J. Behrman & T.N. Srinivasen, eds. *Handbook of development economics,* Vol. 3B, Chapter 41, pp. 2551–2657. Amsterdam, North-Holland.

Martin, W. & Zhi, W. 2005 (forthcoming). *The landscape of world agricultural protection*. ESA Working Paper. Rome, FAO.

McCorriston, S. & MacLaren, D. 2002. Perspectives on the state trading issue in the WTO negotiations. *European Review of Agricultural Economics*, 29(1): 131–154.

McCorriston, S. & MacLaren, D. 2004. *Trade distorting STEs*. Presentation at an Informal Expert Consultation on Export Competition: Equivalence of Alternative Policies and Mechanisms. FAO, Rome, 25–26 November 2004.

McCorriston, S. & MacLaren, D. 2005. Domestic market structure and trade: modelling the effects of trade distorting state trading enterprises. *In* S. Jayasuriya, ed. *Trade theory and analytical models: essays in honour of Peter Lloyd*. Vol. 1. Cheltenham, UK, Edward Edgar.

McCulloch, N., Winters, L. & Cirera, X. 2001. *Trade liberalisation and poverty: a handbook*. London, Centre for Economic and Policy Research and UK Department for International Development.

McMillan, M., Rodrik, D. & Welch, H.W. 2002. *When economic reform goes wrong: cashews in Mozambique*. Faculty Research Working Paper Series, Cambridge, Massachusetts, USA, Harvard University.

Messerlin, P. 2003. *Agriculture in the Doha Agenda.* Policy Research Working Paper 3009. Washington, DC, World Bank.

Milner, C., Morrissey, O. & Rudaheranwa, N. 2001. Policy and non-policy barriers to trade and implicit taxation of exports in Uganda. *Journal of Development Studies*, 37(2): 67–90.

Minot, N.W. 1998. Distributional and nutritional impact of devaluation in Rwanda. *Economic Development & Cultural Change,* 46(2): 379–403.

Minot, N.W. & Goletti, F. 2000. *Rice market liberalisation and poverty in Vietnam*. Research Report 114. Washington, DC, International Food Policy Research Institute.

Morrison, J.A. 2002 *The differential impacts of trade liberalisation on food security: a research agenda*. Paper presented at the FAO Expert Consultation on Trade and Food Security: Conceptualising the linkages, Rome, 11–12 July 2002.

Nicita, A. 2004. *Who benefited from trade liberalization in Mexico? Measuring the effects on household welfare*. Policy Research Working Paper 3265. Washington, DC, World Bank.

OECD. 2000a. *An analysis of officially supported export credits in agriculture.* COM/AGR/TD/WP(2000)91/FINAL. Paris.

OECD. 2000b. *A review of state trading enterprises in agriculture in OECD member countries: an inventory.* COM/AGR/APM/TD/WP(2000)19. Paris.

OECD. 2000c. *A review of state trading enterprises in agriculture in OECD member countries.* COM/AGR/APM/TD/WP(2000)18. Paris.

OECD. 2004. *Risk effects of PSE crop measures.* AGR/CA/APM(2002)13/FINAL. Paris.

OECD. 2005. *Producer and Consumer Support Estimates,* OECD Database 1986–2004. Available at www.oecd.org.

Porto, G.G. 2003a. *Trade reforms, market access and poverty in Argentina*. Washington, DC, World Bank.

Porto, G.G. 2003b. *Using survey data to assess the distributional effects of trade policy.* Washington, DC, World Bank.

Rae, A. & Josling, T. 2003. Processed food trade and developing countries: protection and trade liberalization. *Food Policy*, 28(2): 147–166.

Ravallion, M. 1990. Rural welfare effects of food price changes under induced wage responses: theory and evidence for Bangladesh. *Oxford Economic Papers*, 42: 574–585.

Ravallion, M. & Datt, G. 1996. How important to India's poor is the sectoral composition of economic growth? *The World Bank Economic Review*, 10(1): 1–25.

Ravallion, M. & Datt, G. 1999. *When is growth pro-poor? Evidence from the diverse experiences of India's states.* Policy Research Working Paper 2263. Washington, DC, World Bank.

Ravallion, M. & Lokshin, M. 2004. *Gainers and losers from trade reform in Morocco.* Policy Research Working Paper 3368. Washington, DC, World Bank.

Reardon, T. & Berdegué, J.A. 2002. The rapid rise of supermarkets in Latin America: challenges and opportunities for development. *Development Policy Review*, 20(4): 371–388.

Rodríguez, F. & Rodrik, D. 1999. *Trade policy and economic growth: a sceptic's guide to the cross-national evidence.* Discussion Paper 2143, London, Centre for Economic Policy Research.

Roland-Holst, D. 2004. *CGE methods for poverty incidence analysis: an application to Vietnam's WTO accession.* Paper presented at the Seventh Annual Conference on Global Economic Analysis: Trade, Poverty, and the Environment, World Bank, Washington, DC, 17–19 June 2004.

Romer, P. 1994. New goods, old theory and the welfare cost of trade restrictions. *Journal of Development Economics*, 43: 5–38.

Runge, C. Ford, Senauer, B., Pardey, P.G. & Rosegrant, M.W. 2003. *Ending hunger in our lifetime: food security and globalization.* Washington, DC, International Food Policy Research Institute and Baltimore, Maryland, USA, The Johns Hopkins University Press.

Sadoulet, E. & de Janvry, A. 1995. *Quantitative development policy analysis.* Baltimore, Maryland, USA, The Johns Hopkins University Press.

Sarris, A. 2003. *The role of agriculture in economic development and poverty reduction.* Washington, DC, World Bank. (mimeo)

Schiff, M. & Valdés, A. 1998. The plundering of agriculture in developing countries. In C.K. Eicher & J. Schaatz, eds. *International*

agricultural development. Third edition, pp. 226–233. Baltimore, Maryland, USA and London, The Johns Hopkins University Press.

Scoppola, M. 2004. *Determining appropriate disciplines for STE: STE and private exporters.* Presentation at an Informal Expert Consultation on Export Competition: Equivalence of Alternative Policies and Mechanisms. FAO, Rome, 25–26 November 2004.

Sicular, T. & Zhao, Y. 2002. *Employment, earnings and the rural poverty impacts of China's WTO Accession*. Paper presented at the Democratic Republic of the Congo/World Bank Workshop on WTO Accession and Poverty, Beijing, May.

Smith, J.P., Thomas, D., Frankenberg, E., Beegle, K. & Teruel, G. 2002. Wages, employment and economic shocks: evidence from Indonesia. *Journal of Population Economics,* 15: 161–193.

Sumner, D. & Boltuck, R. 2001. *Anatomy of the global wheat market and the role of the Canadian Wheat Board*. Winnipeg, Canada, Canadian Wheat Board.

Tangermann, S. 1998. Implementation of the Uruguay Round Agreement on Agriculture by major developed countries. *In* H. Thomas & J. Whalley, eds. *Uruguay Round results and the emerging trade agenda*. New York, USA, and Geneva, Switzerland, United Nations Conference on Trade and Development.

Taylor, J., Yunez-Naude, A. & Dyer, G. 2003. *Disaggregated impacts of policy reform: description of a case study using data from the Mexico National Rural Household Survey*. Paper presented at the OECD Global Forum on Agriculture, Paris, 10–11 December, 2003.

Thomas, D., Frankenberg, E., Beegle, K. & Teruel, G. 1999. *Household budgets, household composition and the crisis in Indonesia: evidence from Longitudinal Household Survey data*. Paper presented at the Annual Meeting of the 1999 Population Association of America, New York, USA, 25–27 March 1999.

Timmer, C.P. 1995. Getting agriculture moving: do markets provide the right signals? *Food Policy*, 20(5): 455–472.

Tyers, R. & Anderson, K. 1992. *Disarray in world food markets: a quantitative assessment*. Cambridge, UK, Cambridge University Press.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development)**.** 2004. *The Least Developed Countries Report 2004: linking international trade with poverty reduction*. New York, USA, and Geneva, Switzerland (also available at http://www.unctad.org/en/docs/ldc2004_en.pdf).

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Making global trade work for people*. London, UK and Sterling, USA, Earthscan Publications Ltd (also available at http://www.undp.org/mdg/globaltrade.pdf).

USDA (United States Department of Agriculture). 2001. *The road ahead: agricultural policy reform in the WTO. Summary report*, edited by M.E. Burfisher. Agricultural Economic Report No. 797. Washington, DC, Economic Research Service, USDA.

Valdés A. & Foster, W. 2003. *The positive externalities of Chilean agriculture: the significance of its growth and export orientation. A Synthesis of the ROA Chile Case Study*. Rome, FAO

v**an Tongeren, F.** 2005 (forthcoming). *Macroeconomic implications of agricultural trade policy*. ESA Working Paper. Rome, FAO.

Vogel, S.J. 1994. Structural changes in agriculture: production linkages and agricultural demand-led industrialization. *Oxford Economic Papers*, 46(1): 136–157.

Wainio, J. & Gibson, P. 2004. Measuring agricultural tariff protection. *In* USDA. *U.S. agriculture and the free trade area of the Americas* (ed. M.E. Burfisher), pp. 52–66. Agricultural Economic Report No. 827. Washington, DC, Economic Research Service, USDA.

Wainio, J., Gibson, P. & Whitley, D. 2001. Options for reducing agricultural tariffs. *In* USDA. *Agricultural policy reform: the road ahead,* edited by M.E. Burfisher, pp. 43–57. Agricultural Economic Report No. 802. Washington, DC, Economic Research Service, USDA.

Walmsley, T., Hertel, T. & Ianchovichina, E. 2005 (forthcoming). Assessing the impact of China's WTO accession on investment. *Pacific Economic Review*.

Winters, L.A. 2002. Trade liberalisation and poverty: what are the links? *The World Economy*, 25(9): 1339–1367.

Winters, L.A., McCulloch, N. & McKay, A. 2004. Trade liberalization and poverty: the evidence so far. *Journal of Economic Literature*, 42(1): 72–115.

Woolf, G., ed. 2003. *The Cambridge illustrated history of the Roman world*. Cambridge, Massachusetts, USA, Cambridge University Press.

World Bank. 2003. *Global Economic Prospects 2004: realizing the development promise of the Doha Agenda*. Washington, DC, World Bank (also available at http://siteresources.worldbank.org/INTRGEP2004/Resources/gep2004fulltext.pdf).

World Bank. 2005a. *Global agricultural trade and developing countries*, edited by M.A. Aksoy & J.C. Beghin. Washington, DC.

World Bank. 2005b. *Global Economic Prospects 2005: trade, regionalism, and development*. Washington, DC (also available at http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2005/Resources/gep2005.pdf).

World Bank. 2005c. *WDI Online*. World Development Indicators database (available at http://publications.worldbank.org/WDI/).

WTO (World Trade Organization). 2003. *World Trade Report 2003*. Geneva, Switzerland (also available at http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report_2003_e.pdf).

WTO (World Trade Organization). 2004a. *World Trade Report 2004: exploring the linkage between the domestic policy environment and international trade*. Geneva, Switzerland (also available at http://www.wto.org/english/res_e/booksp_e/anrep_e/world_trade_report04_e.pdf).

WTO (World Trade Organization). 2004b. *Doha Work Programme, Decision Adopted by the General Council on 1 August 2004*. WT/L/579. Geneva, Switzerland.

Young, L. 2004a. *State trading enterprises: possible disciplines.* Presentation at an Informal Expert Consultation on Export Competition: Equivalence of Alternative Policies and Mechanisms. FAO, Rome, 25–26 November 2004.

Young, L. 2004b. *Food aid: possible disciplines.* Presentation at an Informal Expert Consultation on Export Competition: Equivalence of Alternative Policies and Mechanisms. FAO, Rome, 25–26 November 2004.

Young, C.E. & Westcott, P.C. 2000. How decoupled is U.S. agricultural support for major crops? *American Journal of Agricultural Economics*, 82(3): 762–767.

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن يتضمن هذا التقرير فصلا خاصا أو فصولا خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، إلى جانب معالجة التطور العالمي في الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التي تضمنتها الطبعات العربية.

١٩٧٠	الزراعة في مستهل عقد التنمية
١٩٧١	تلوث المياه وأثره في الأحياء المائية وصيد الأسماك
١٩٧٢	التعليم والتدريب من أجل التنمية: التعجيل بالبحوث الزراعية في البلاد النامية
١٩٧٣	الاستخدام الزراعي في البلاد النامية
١٩٧٤	السكان وإمدادات الأغذية والتنمية الزراعية
١٩٧٥	عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد
١٩٧٦	الطاقة والزراعة
١٩٧٧	حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة
١٩٧٨	مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها
١٩٧٩	الغابات والتنمية الريفية
١٩٨٠	مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار
١٩٨١	استعراض الحالة في أقل البلدان نموا وفي العالم: تخفيف حدة الفقر في الريف
١٩٨٢	الإنتاج الحيواني: من منظور عالمي
١٩٨٣	دور المرأة في تنمية الزراعة
١٩٨٤	تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة في البلدان النامية
١٩٨٥	استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد
١٩٨٦	تمويل التنمية الزراعية
١٩٨٧-١٩٨٨	الأولويات المتغيرة في حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية في البلدان النامية
١٩٨٩	التنمية القابلة للاستمرار وإدارة الموارد الطبيعية
١٩٩٠	التكيف الهيكلي والزراعة
١٩٩١	السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وآفاق التسعينات
١٩٩٢	المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير
١٩٩٣	سياسات المياه والزراعة
١٩٩٤	التنمية الحرجية ومشكلة السياسات
١٩٩٥	التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟
١٩٩٦	الأمن الغذائي: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي
١٩٩٧	الصناعات الزراعية والتنمية الاقتصادية

١٩٩٨	الدخل غير الزراعي في ريف البلدان النامية
٢٠٠٠	الدروس المستفادة من فترة الخمسين عاما الماضية
٢٠٠١	التأثيرات الاقتصادية للآفات النباتية والأمراض الحيوانية العابرة للحدود
٢٠٠٢	الزراعة والمنافع العامة العالمية بعد عشر سنوات من "قمة الأرض"
٢٠٠٣-٢٠٠٤	التقانة الحيوية الزراعية: تلبية احتياجات الفقراء؟

مطبوعات مختارة

المطبوعات الرئيسية للمنظمة

(متوافرة على العنوان التالي: www.fao.org/sof)

حالة الأغذية والزراعة
حالة أسواق السلع الزراعية
حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم
حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم
حالة الغابات في العالم

مطبوعات قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي

(متاحة على العنوان التالي: www.fao.org/es/esa)

الكتب والمقالات الصحفية

Moving away from poverty:
a spatial analysis of poverty and migration in Albania
Journal of Southern Europe and the Balkans, 7(2): 175–193
(A. Zezza, G. Carletto and B. Davis, August 2005)

Agricultural biotechnology for developing countries:
an FAO perspective
Farm Policy Journal, 1(2): 4–12
(T. Raney, August 2004)

The state of global food insecurity and the benefits
of hunger reduction
Fome Zero: políticas públicas e cidadania.
Cadernos do CEAM, Vol. 4, No. 14
(Brasília: Universidade de Brasília)
(H. de Haen and B. Davis, 2004)

Hogares, pobreza y políticas en épocas de crisis.
México, 1992–1996
Revista de la CEPAL, 82: 191–212
(B. Davis, S. Handa, and H. Soto, April, 2004)

Sustaining food security in the developing world:
the top five policy challenges
Quarterly Journal of International Agriculture, 42(3): 261–272
(P. Pingali, 2003)

Agricultural biodiversity and biotechnology in economic development
(New York, USA: Springer)
(J. Cooper, L.M. Lipper and D. Zilberman)

سلسلة أوراق العمل التي يصدرها
قسم الاقتصاد الزراعي والإنمائي

05-06 *Measuring technical efficiency of wheat farmers in Egypt*
(A. Croppenstedt)

05-05 *Food aid: a primer*
(S. Lowder and T. Raney)

05-04 *Transaction costs, institutions and smallholder market integration: potato producers in Peru*
(I. Maltsoglou and A. Tanyeri-Abur)

05-03 *Familiar faces, familiar places: the role of family networks and previous experience for Albanian migrants*
(G. Carletto, B. Davis and M. Stampini)

05-02 *Moving away from poverty: a spatial analysis of poverty and migration in Albania*
(A. Zezza, G. Carletto and B. Davis)

05-01 *Monitoring poverty without consumption data: an application using the Albania panel survey*
(C. Azzarri, G. Carletto, B. Davis and A. Zezza)

04-22 *Investing in agriculture for growth and food security in the ACP countries*
(J. Skoet, K. Stamoulis and A. Deuss)

04-21 *Estimating poverty over time and space: construction of a time-variant poverty index for Costa Rica*
(R. Cavatassi, B. Davis and L. Lipper)

04-20 *Will buying tropical forest carbon benefit the poor? Evidence from Costa Rica*
(S. Kerr, A. Pfaff, R. Cavatassi, B. Davis, L. Lipper, A. Sanchez and J. Hendy)

04-19 *Effects of poverty on deforestation: distinguishing behaviour from location*
(S. Kerr, A. Pfaff, R. Cavatassi, B. Davis, L. Lipper, A. Sanchez and J. Timmins)

04-18 *Understanding vulnerability to food insecurity: lessons from vulnerable livelihood profiling*
(C. Løvendal, M. Knowles and N. Horii)

04-17 *Westernization of Asian diets and the transformation of food systems: implications for research and policy*
(P. Pingali)

04-16 *Identifying the factors that influence small-scale farmers' transaction costs in relation to seed acquisition*
(L. B. Badstue)

04-15 *Poverty, livestock and household typologies in Nepal*
(I. Maltsoglou and K. Taniguchi)

04-14 *National agricultural biotechnology research capacity in developing countries*
(J. Cohen, J. Komen and J. Falck Zepeda)

04-13 *Internal mobility and international migration in Albania*
(G. Carletto, B. Davis, M. Stampini, S. Trento and A. Zezza)

04-12 *Being poor, feeling poorer: combining objective and subjective measures of welfare in Albania*
(G. Carletto and A. Zezza)

04-11 *Food insecurity and vulnerability in Viet Nam: profiles of four vulnerable groups*
(FAO Food Security and Agricultural Projects Analysis Service)

04-10 *Food insecurity and vulnerability in Nepal: profiles of seven vulnerable groups*
(FAO Food Security and Agricultural Projects Analysis Service)

04-09 *Public attitudes towards agricultural biotechnology*
(T. J. Hoban)

04-08 *The economic impacts of biotechnology-based technological innovations*
(G. Traxler)

04-07 *Private research and public goods: implications of biotechnology for biodiversity*
(T. Raney and P. Pingali)

04-06 *Interactions between the agricultural sector and the HIV/AIDS pandemic: implications for agricultural policy*
(T. S. Jayne, M. Villarreal, P. Pingali and G. Hemrich)

05-04 *Globalization of Indian diets and the transformation of food supply systems*
(P. Pingali and Y. Khwaja, February 2004)

04-04 *Agricultural policy indicators*
(T. Josling and A. Valdés, February 2004)

03-04 *Resource abundance, poverty and development*
(E.H. Bulte, R. Damania and R.T. Deacon, January 2004)

02-04 *Conflicts, rural development and food security in West Africa* (M. Flores, January 2004)

01-04 *Valuation methods for environmental benefits in forestry and watershed investment projects*
(R. Cavatassi, January 2004)

22-03 *Linkages and rural non-farm employment creation: changing challenges and policies in Indonesia*
(S. Kristiansen, December 2003)

21-03 *Information asymmetry and economic concentration: the case of hens and eggs in eastern Indonesia*
(S. Kristiansen, December 2003)

20-03 *Do futures benefit farmers who adopt them?*
(S.H. Lence, December 2003)

19-03 *The economics of food safety in developing countries*
(S. Henson, December 2003)

18-03 *Food security and agriculture in the low income food deficit countries: 10 years after the Uruguay Round*
(P. Pingali and R. Stringer, November 2003)

17-03 *A conceptual framework for national agricultural, rural development, and food security strategies and policies*
(K.G. Stamoulis and A. Zezza, November 2003)

16-03 *Can public transfers reduce Mexican migration? A study based on randomized experimental data*
(G. Stecklov, P. Winters, M. Stampini and B. Davis)

15-03 *Diversification in South Asian agriculture: trends and constraints*
(K. Dorjee, S. Broca and P. Pingali, July 2003)

14-03 *Determinants of cereal diversity in communities and on household farms of the northern Ethiopian Highlands*
(S. Benin, B. Gebremedhin, M. Smale, J. Pender and S. Ehui, July 2003)

13-03 *Land use change, carbon sequestration and poverty alleviation*
(L. Lipper and R. Cavatassi, July 2003)

12-03 *Social capital and poverty lessons from case studies in Mexico and Central America*
(M. Flores and F. Rello, June 2003)

حالة الأغذية والزراعة

٢٠٠٥

هل يمكن توظيف التجارة لصالح الفقراء؟ يفحص تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام ٢٠٠٥ الطرق العديدة التي تؤثر بها التجارة وتحريرها على الفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي. وينتهي التقرير إلى أن التجارة قد تكون حافزا للتغيير ومشجعا للظروف التي تمكّن الفقراء من زيادة دخولهم والعيش حياة أطول وأكثر صحة وإنتاجية. ولكن نظرا لأن الفقراء كثيرا ما يعيشون على هامش ضئيل، فهم بشكل خاص معرضون للخطر في أي عملية إصلاحية، لاسيما على المدى القصير ريثما تتأقلم القطاعات الإنتاجية وأسواق العمل. إن فتح الأسواق الزراعية القطرية أمام المنافسة العالمية، خاصة من المنافسين المدعومين، قبل وجود مؤسسات السوق الأساسية والبنية التحتية الخاصة به، يمكن أن يقوض قطاع الزراعة بعواقب سلبية طويلة المدى للفقر والأمن الغذائي. ومن ضمن الدروس العديدة المهمة التي يعرضها هذا التحليل، الحاجة لأن يدرس صانعو السياسات بعناية شديدة كيف يمكن استخدام السياسات التجارية والسياسات التكميلية لتشجيع النمو المناصر للفقراء. ويوصي هذا التقرير بمنهج مزدوج المسار: الاستثمار في رأس المال البشري وفي المؤسسات والبنية التحتية لتمكين الفقراء من الاستفادة من الفرص المتعلقة بالتجارة، مع تأسيس شبكات أمان تحمي المعرضين للخطر في أي مجتمع.

مرفق بهذه الطبعة قريص مضغوط للكتاب الإحصائي السنوي للمنظمة، يوجز قاعدة البيانات الإحصائية لعام ٢٠٠٤، ويتضمن سلسلة بيانات زمنية لمائتين وخمسين بلدا ومنطقة باللغات العربية والصينية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية.

ISBN 92-5-605349-7 ISSN 0256-1190

TC/P/A0050Ar/1/11.05/400